
بسم الله الرحمن الرحيم

سوق شرق أوسطية

(المجلد الرابع)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣



مجلد رقم ٤ سوق سرق أوسطيه

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مستقبل السرق الاوسط فى ظل السلام السامل			
نعمان الربانى	الاهرام الاقتصادى	٦٣٦	٩٣-١١-١٥
اس نقاط القوه ونقاط الضعف فى المشروعات السرق اوسطيه			
رجب البنا	الاهرام الاقتصادى	٦٤٠	٩٣-١١-١٥
اوراق سرق اوسطيه			
السيد يسين	الاهرام	٦٤٨	٩٣-١١-١٥
اقامه السوق السرق اوسطيه ... ومعطيات الواقع الاقتصادى			
سلامه عبد الله الحولى	الوفد	٦٥١	٩٣-١١-١٥
فلسطين تطالب الجامعه العربيه بمواجهه السوق السرق اوسطيه			
صلاح بدوى	السعب	٦٥٤	٩٣-١١-١٦
لجنه عليا لتسليم اراضى المدن الصناعيه الجديده			
اسرف بدر	الاهرام المسائى	٦٥٥	٩٣-١١-١٦
تدليل اسرائيل والحوار العربى المطلوب			
السيد البابلى	الجمهورية	٦٥٦	٩٣-١١-١٨
سركات فلسطينيه تفتح مكاتب فى الضفه			
	العالم اليوم	٦٥٧	٩٣-١١-١٨
سارك فى تاسيسها الصباغ والمصرى وسوماں			
سفيق الاسدى	الحياه	٦٥٨	٩٣-١١-١٩
اتهامات سبه رسمية لامين الحزب الوطنى بانه يعمل لاسرائيل وضد مصر !			
عادل حسين	الشعب	٦٦١	٩٣-١١-١٩
حزب الحكومه يتحرك لتنفيذ خطوات السوق السرق اوسطية			
نور الهدى دكى	العربى	٦٧١	٩٣-١١-١٩
السوق العربية قبل "الشرق اوسطية"			
نور الهدى ذكى	العربى	٦٧٣	٩٣-١١-٢٣
الحزب الوطنى يتحرك لتنفيذ مؤامرة السوق الشرق اوسطيه			
اسرف خليل	الشعب	٦٧٥	٩٣-١١-٢٣

مجلد رقم ٤ سوق سرق أوسطيه

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان			
زياره لرجال اعمال امريكان ويهود واجتماعات وزاريه استعدادا للسرق اوسطيه			
علاء النجار	السعب	٦٧٨	٩٣-١١-٢٣
لماذا نسى منافسه اسرائيليه !			
جعفر رائد	السرق الاوسط	٦٧٩	٩٣-١١-٢٣
غرف التجاره العربيه تعود التحرك			
	العالم اليوم	٦٨١	٩٣-١١-٢٣
جوانب اقتصاديه للسلام الشامل فى السرق الاوسط			
عدنان بسيسو	العالم اليوم	٦٨٣	٩٣-١١-٢٣
الخلافات تستعل بين الاحزاب حول السوق السرق أوسطيه			
نهال سكرى	الاهرام	٦٨٥	٩٣-١١-٢٤
السوق العربيه المسىركه أولاً .. ثم السرق أوسطيه			
ربيع عبد الله	العالم اليوم	٦٩٠	٩٣-١١-٢٤
السرق اوسطيه .... فكره حياليه تروج لها اسرائيل لن تكون لها مستقبل على المدى البعيد			
سميه احمد	الجمهوريه	٦٩٣	٩٣-١١-٢٥
الحكومه الاسرائيليه تعيد النظر فى برنامجها الضخم			
جولنان اوران	الحياه	٦٩٥	٩٣-١١-٢٦
برنامج سرى للتعاون الزراعى مع اسرائيل			
خليل العسلى	العالم اليوم	٦٩٨	٩٣-١١-٢٦
مصر والعرب والسوق السرق اوسطيه ؟			
مكرم محمد احمد	المصور	٦٩٩	٩٣-١١-٢٦
بعض العرب يشاركون اسرائيل اللهفه على "السوق الاسرائيلية"			
احمد مصطفى	السعب	٧٠٦	٩٣-١١-٢٦
بنك فلسطين التجارى يبدأ العمل ١٣ ديسمبر			
زام الله	العالم اليوم	٧٠٨	٩٣-١١-٢٦
الهاجس الاسرائيلى فى منطقة الخليج			
فهمى هويدى	المجله	٧٠٩	٩٣-١١-٢٧
ديلور يدعو دول السرق الاوسط الى تاسيس سوق مشتركة			
نور الدين العريضى	المجلة	٧١٣	٩٣-١١-٢٧
الفلسطينيون ضد إنشاء مصارف مشتركة مع إسرائيل			
	المجلة	٧١٤	٩٣-١١-٢٧
الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصاديه العربية :			
عبد الحكيم الاسوانى	الحياة	٧١٥	٩٣-١١-٢٧

مجلد رقم ٤ — سوق سرق أوسطيه

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المصانع الاسرائيليه فى سباق محمود الى الاسواق العربيه			
حليل العسلى	العالم اليوم	٧١٧	٩٣-١١-٢٨
مسروع اتحاد اقتصادى بين الاردن وفلسطين			
	اكتوبر	٧١٩	٩٣-١١-٢٨
التكامل الفلسطينى الاسرائيلى وأثره على الاقتصاد المصرى			
	حرىى	٧٢٠	٩٣-١١-٢٨
المساعدات الدوليه للصحه والقطاع متواضعه جدا			
حليل العسلى	العالم اليوم	٧٢١	٩٣-١١-٢٨
معوقات سسل لها اللعاب			
حوليان اوراب	العالم اليوم	٧٢٣	٩٣-١١-٢٩
عرب .. وسرق اوسطيون			
نور الهدى دكى	العربى	٧٢٤	٩٣-١١-٢٩
لا تعارض .. والمطروح علينا اكبر تحد للعروبه			
نور الهدى دكى	اخرساعه	٧٢٨	٩٣-١١-٢٩
السوق السرق اوسطيه .. قبل السلام ام بعده			
سامى هاشم	العالم اليوم	٧٣١	٩٣-١١-٢٩
عرفات : اعاده بناء المؤسسات الفلسطينيه تتطلب ١٢ بليون دولار حتى نهايه القرن			
	الحياه	٧٣٣	٩٣-١١-٣٠
الصهيونيه تحلم بالسرق اوسطيه			
محجوب عمر	السعب	٧٣٤	٩٣-١١-٣٠
السلام والسوق السرق اوسطيه			
سعد النجار	الاهرام	٧٣٧	٩٣-١١-٣٠
راحت السكرة وجاءت الفكرة !			
فهمى هويدى	المجله	٧٤٠	٩٣-١١-٣٠
السوق السرق اوسطية اعاده انتاج التبعيه العربيه			
على سعيد	اليسار	٧٤٤	٩٣-١١-٣٠
شركة فلسطينية فى ليبيريا			
	العالم اليوم	٧٤٩	٩٣-١٢-٠٣
وزير التجاره والصناعة الاردنيه الجديده			
رويتر	الحياة	٧٥٠	٩٣-١٢-٠٣
الاصرار الاسرائيلى على التسوية يستنبط بعد اقتصاديا مركزيا			
عادل سمارة	الحياه	٧٥١	٩٣-١٢-٠٣

مجلد رقم ٤

سوق سرق أوسطيه

العنوان

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
عمرو موسى السوق السرق اوسطيه محاوله		الاهرام	٧٥٢	٩٣-١٢-٠٤
حبراء لبنان بنافسون انعكاسات السلام : - الاقتصاد الاسرائيلى معوق والحل هو الجهد العربى الم	موفق مدنى دفبر دار	المحله	٧٥٣	٩٣-١٢-٠٤
المناخ العام للسلام سيزيد النمو الاقتصادى للمنطقه	عبد المنعم سعيد	العالم اليوم	٧٥٦	٩٣-١٢-٠٥
الحطط لعقد اجماع المجموعه الاستشاريه المانحه مستمره	سسى لاون المعلوف	الحياه	٧٥٨	٩٣-١٢-٠٥
اقتصاد الحكم الذاتى : بين توحيد الجمارك والتجاره الحره	اسماء سيف	اكتوبر	٧٦٠	٩٣-١٢-٠٥
مرحبا	محسن محمد	العالم اليوم	٧٦١	٩٣-١٢-٠٥
الاثار الاقتصاديه "لاتفاق غزه اريحا اولا"	صلاح السيد	العالم اليوم	٧٦٣	٩٣-١٢-٠٥
العنانى : اتفاق اردنى فلسطينى جاهز لتنظيم العلاقات الاقتصاديه	أ.ف.ب	الحياه	٧٦٥	٩٣-١٢-٠٥
٢٠ بنكا أردنيا تتاهب لاستئناف نشاطها	رويتر	العالم اليوم	٧٦٦	٩٣-١٢-٠٥
الدراسات جاهزه والتكاليف ٥٠ مليون دولار	صلاح حامد	الحياه	٧٦٧	٩٣-١٢-٠٥
رغم قرار الجامعه استمرار المقاطعه العربيه	كرم جبر	الكفاح العربى	٧٦٨	٩٣-١٢-٠٦
الاردن يستعجل توقيع اتفاق التعاون الاقتصادى	صلاح حزين	الحياة	٧٧٢	٩٣-١٢-٠٦
باريس : استئناف الاجتماعات الاقتصادية بين اسرائيل ومنظمه التحرير	أ.ف.ب	الحياة	٧٧٣	٩٣-١٢-٠٦
كيف نواجه السوق السرق اوسطية ؟		العربى	٧٧٤	٩٣-١٢-٠٦
تغيير اقتصاد القلة واستعادة دور مصر	اكرم القصاص	العربى	٧٧٥	٩٣-١٢-٠٦
اعتماد عربى على النفس ودور للناس قبل الحكام	اسماعيل صبرى عبد الله	العربى	٧٧٦	٩٣-١٢-٠٦

مجلد رقم ٤

سوق سرق أوسطيه

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مطلوب نظام نعارض امريكا			
عادل حسس	العربى	٧٧٧	٩٣-١٢-٠٦
انسحاب اسرائيل اولا			
على لطفى	العربى	٧٧٨	٩٣-١٢-٠٦
فى ندوه بالمغرب السرق اوسطيه نحول العرب الى سماسره لاسرائيل !			
الفت رحيمى	العربى	٧٧٩	٩٣-١٢-٠٦
هل السوق السرق الاوسطيه كفيله بامتصاص تاريخيه النزاع ؟			
محمد سيد احمد	الوسط	٧٨٠	٩٣-١٢-٠٦
السوق السرق اوسطيه وحبار السلوكس			
سعيد النجار	الاهرام	٧٨٣	٩٣-١٢-٠٧
التطبيع الاستعمارى أمام مؤتمر غرف التجاره العربيه			
	الاهالى	٧٨٥	٩٣-١٢-٠٨
ثلاثيه السوق السرق اوسطيه : تمويل امريكى - تكنولوجيا اسرائيل - عماله عربيه			
نبيل محلى	الاهالى	٧٨٦	٩٣-١٢-٠٨
كيف نواجه الغزو الاقتصادى المسيطر ؟			
عمر عبد الله كامل	الشرق الاوسط	٧٨٧	٩٣-١٢-٠٨
حق السيطره على السوق اردنيه فى الصفه .. لاسرائيل			
	العالم اليوم	٧٨٩	٩٣-١٢-٠٨
المجموعه الاوروبيه مستعده للتفاوض على اتفاق جديد مع اسرائيل			
أ.ف.ب	الحياه	٧٩١	٩٣-١٢-٠٩
الخطوه التاليه نوبرا وحالب دون احتماع نان مع الملك حسين			
سلامه نعمات	الحياه	٧٩٣	٩٣-١٢-٠٩
عن السوق السرق اوسطيه وضرورات الحوار العربى !			
مرسى عطا الله	الاهرام	٧٩٥	٩٣-١٢-٠٩
لابد من تكاتف القوميين والاسلاميين لمواجهه السوق السرق اوسطيه			
احمد عبد المنعم	الشعب	٧٩٧	٩٣-١٢-١٠
اسرائيل تنتهز الفرصه وتعرض بيع سندانها فى مؤتمر الاسكندرية			
محمد حنفى	العالم اليوم	٧٩٨	٩٣-١٢-١٠
رفائيل ايتان كذاب			
	الاهرام	٧٩٩	٩٣-١٢-١٠
حول زياره مصريين لقبر مناحم بيجين			
عبد العزيز محمد يونس	الشعب	٨٠٠	٩٣-١٢-١٠

مجلد رقم ٤ ، سوق سرق أوسطيه

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اللى احسوا مابوا !!!			
مصطفى بكرى	السعب	٨٠١	٩٣-١٢-١٠
٣ مليارات حبه حجم التبادل التجاره مع الصهاينه			
معبر الجديدى	السعب	٨٠٢	٩٣-١٢-١٠
مركز جديد بالقاهره لدعم السوق السرق اوسطية			
صلاح بدوى	السعب	٨٠٣	٩٣-١٢-١٠
وفد من رجال الاعمال يزور الكيان الصهيوني			
صلاح بدوى	السعب	٨٠٤	٩٣-١٢-١٠
الحرس : السوق العربية ضروره ملحه			
	العالم اليوم	٨٠٧	٩٣-١٢-١٠
معنى جديد للسرق اوسطيه			
	العالم اليوم	٨٠٨	٩٣-١٢-١١
عن الدعوه السرق الاوسطيه ... مره اخرى			
حازم صاغيه	الحياه	٨٠٩	٩٣-١٢-١١
رجال الاعمال العرب يؤكدون الفرصه متاحه للسوق			
سعيد عدلان	العالم اليوم	٨١١	٩٣-١٢-١٣
غرف التجاره العربيه ترفض التعاون مع إسرائيل			
حنان كمال	العربى	٨١٤	٩٣-١٢-١٣
جلسات مغلقه واجراءات امنيه مشدده مؤتمر بالاسكندريه يشارك فيه اسرائيل يبحث مستقبل منطقه			
نبيل المنهى	العالم اليوم	٨١٥	٩٣-١٢-١٣
فى سوق الدواجن : أخطر الامراض "سرطان الرومى"			
سعيد السحاب	العربى	٨١٦	٩٣-١٢-١٣
القاهره : الحل السلمى العادل يسمح بالتعاون الاقتصادى الاقليمى			
	الحياة	٨٢٠	٩٣-١٢-١٤
بنك السرق الاوسط للتنمية			
سعيد النجار	الاهرام	٨٢١	٩٣-١٢-١٤
مؤتمر بالاسكندرية يشارك فيه صهاينة يبحث مستقبل دول شرق وجنوب البحر المتوسط			
حمدى الشامى	السعب	٨٢٤	٩٣-١٢-١٤
السوق السرق الاوسطيه ترسيخ للوجود الصهيونى			
ابو العباس محمد	السعب	٨٢٥	٩٣-١٢-١٤
وفد مصر فى اسرائيل			
	الاهالى	٨٢٦	٩٣-١٢-١٥

مجلد رقم ٤ : سوق شرق أوسطيه

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
واسطن بوست : تعويضات ماليه للمستوطنين مقابل اخلاء المستوطنات فى غزه واريحا			
	الاهرام	٨٣٧	٩٣-١٢-١٦
الشرق الاوسط بعد السلام - المصالح المتبادله فى اطار السوق الشرق اوسطيه			
د. على عبدالعزيز سليمان	الجمهوريه	٨٢٨	٩٣-١٢-١٦
"الشعب" تطرح خططا موازيه للقضاء على مخططات السوق الشرق اوسطيه			
	الشعب	٨٣٣	٩٣-١٢-١٧
السوق الشرق اوسطيه فى انتظار حصد ثمار السلام			
عاطف سلطان	الشرق الاوسط	٨٣٤	٩٣-١٢-١٧
اتفاق اسرائيل والمنظمه على اقامه سوق مفتوحة			
	الاهرام	٨٣٨	٩٣-١٢-١٧
دروس نسيناها - وكتب علينا تذكرها			
صليب بطرس	العالم اليوم	٨٣٩	٩٣-١٢-١٧
عار طبيعى لاسرائيل			
خالد محيى الدين	الاحرار	٨٤٠	٩٣-١٢-٢٠
حلم السوق الشرق اوسطيه			
جعفر رائد	الشرق الاوسط	٨٤١	٩٣-١٢-٢١
امين مجلس الوحده الاقتصاديه علينا تنميه الاقتصاد العربى قبل الحديث عن السوق الشرق اوسطيه			
	اخرساعه	٨٤٣	٩٣-١٢-٢٢
الشرق الاوسط من اقتصاد الصراع			
	الشرق الاوسط	٨٤٥	٩٣-١٢-٢١



المصدر : ...... الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ...... ٥..١..يناير..١٩٩٣

نعمان الزياتي

مستقبل الشرق الأوسط فى ظل السلام الشامل

د . إبراهيم حلمى عبدالرحمن

○ نريد ان نعرف هدف خطة الاصلاح ؟

د . مصطفى الفقى

○ الحادث ان هو انفراج فى العلاقات العربية الاسرائيلية

محمود وهبه

○ مصر هى المستفيدة بما يحدث على الساحة

شريف دلاور

○ سيناريوهات لربط الاستراتيجية بالأقتصاد

اختتم المؤتمر التاسع والعشرون لجماعة خريجى المعهد القومى للادارة العليا جلساته بندوة منفصلة ومكملة لمشروع نهضة مصر الجلسة هى بحث فى المستقبل من خلال الغوص فى الماضى والحاضر واستحضار لكافة المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية من اجل وضع تصور لما سيحدث فى المنطقة والبحث عن دور مصر فى هذا الواقع الغريب من خلال بحث مكامن الضعف والقوة فى الخريطة الشرق اوسطية المزمع رسمها للمنطقة .. فالجلسة هى بحق مسك الختام لتقديم الرؤية لصانعى السياسة الاقتصادية والالمام بوضوح بمتغيرات النظام العالمى الجديد وربط السياسات الانتاجية والاقتصادية والمالية والنقدية باستراتيجية الامن القومى .

وشارك فى اعمال الجلسة كل من :

الدكتور مصطفى الفقى ـ محمود وهبه ـ شريف دلاور وادارها الدكتور ابراهيم حلمى عبدالرحمن .

فى البداية اشار الدكتور ابراهيم حلمى عبدالرحمن الى ان اتفاق غزة/ اريحا هو بمثابة افتتاح لمرحلة جديدة تخص الشرق الاوسط عائد لذلك سيكون الموضوع هو دور مصر فى المنطقة ، فبعد ٥٠ عاما من الصراع العسكرى والفكرى والثقافى اذ بنا ازاء تحول وانبعاث لفكر جديد ، وان مستقبل مصر سيتحدد مستقبلا على ضوء مايحدث فى المنطقة كلها والعلاقات العربية العربية والعلاقات الامريكية الاسرائيلية وهذه الادوار لن تتضح الا بعد سنوات .

وطالب بمصارحة اكثر من جانب الحكومة لكى يتفهم الشعب حقيقة الصعاب .حتى الآن لم نعرف ماهى خطة الاصلاح وهل هذه الخطة تهدف الى تغيير المؤشرات الاقتصادية والانتاجية ام انها تسعى الى تغيير نفسية الشعب المطلوب هو انتفاضة بالمعنى الحقيقى اى انتفاضة الفرد مع نفسه لنخرج من حالة السلبية الى حالة الايجابية وان يكون لكل فرد دوره فى تغيير تلك الصورة السلبية .

واوضح انه لم يوجد سلام حقيقى بعد بل ابتعد شبح الحرب بين طرفين فى حالة تصارع الى طرفين فى محاولة للتعايش والتقدم فى طريق السلام .. وان الطرفين العربى والاسرائيلى افلسا فكانت النتيجة هى الاتفاق .

□ وتحدث الدكتور مصطفى الفقى بعد زوال عنصر المفاجأة من توقيع الاتفاق الفلسطينى/ الاسرائيلى حيث بدات الصورة اوضح وبدات الخيوط المتحكمة فى المسارات المختلفة تظهر ـ ان ما يعنينا هو مستقبل مصر فى ظل التطورات المتلاحقة واكد على ان الصراع لم ينته ، وان الطرفين ارتضيا اسلوب المعايشة فى حل هذا الصراع بدلا من المواجهة الدائمة وما اقترن بها من عمليات عسكرية هذا الانفراج لا اسميه ، سلاما ، بل هو انفراج فى العلاقات العربية الاسرائيلية ويحاول



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ [illegible] ١٩٩٣

الدكتور الفقى ان يجوب الساحة مستكشفا ابعادا جديدة قد يرى البعض انها مغايرة تماما للصورة السابقة

١ ـ هناك اعتقاد بأن اللجوء الى الجانب القانونى فى النواحى الاجرائية من صالح صاحب الحق . فصاحب الحق عليه ان يلجأ الى الجهة التى تحسم الصراع ، وبداية فمن صالح العرب والفلسطينيين ان يكونوا تحت مظلة الامم المتحدة فيما يتصل بقضيتهم . هل هذا ممكن ؟

ماتم هو القفز على دور الامم المتحدة ـ اتصال مباشر من خلف ظهر المجتمع الدولى ـوهذا ليس فى صالح الفلسطينيين .

اما على المستوى السياسى نجد انه يختلف عن المستوى القانونى ـ اتفاق اعلان المبادىء لو اخضعته لمبادىء القانون فسوف تجد فيه اجحافا بالحقوق الفلسطينية . كما انه ليس بالقانون وحده تتطور الامور علينا ان نفرق دائما بين السلام والعدل والحق والقوة

حيث اننا فى الحياة السياسية تقدم بعض الامور ونؤخر بعضها فالذين يخضعوا اتفاق غزة/ اريحا للنواحى القانونية سيجدونه فى غير صالح ليس الامر دائما ان تكون معك الحجة والحق ، بل ادوات الحصول عليه وخاصة ان الوقت لم يكن لصالح الفلسطينيين حتى اننا اسمينا تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى بتاريخ الفرص الضائعة فى المنطقة .

المستوى السياسى سيوصلنا الى نتائج مختلفة لو اننا نهجنا التحليل القانونى حيث ان الاخير لاينصف الفلسطينيين وخاصة اننا فى عصر السلام الامريكى ، وقد لايمتد هذا لاكثر من عقد اواثنين وقد تظهر قوة اخرى .

واشار الدكتور الفقى الى ان صاحب الحق من غير صالحه ان يستسلم لعنصر الزمن ، فلم يكن من صالح الفلسطينيين ان يتركوا عامل الزمن ان يستمر اكثر من هذا حيث ان المنظمة واجهتها متغيرات دولية واقليمية بالاضافة الى منع الدعم عنها من دول الخليج ومحاولة الولايات المتحدة ان تحسن من صورتها بعد ازمة الخليج من خلال الانغماس فى التفاوض وما يجرى على مائدة المفاوضات ماهو الا انعكاس لما هو على ارض الواقع فلم تكن تتوقع فى كل هذه المتغيرات التى حدثت وفى ظل اختزال مفهوم الامن العربى الى امن الخليج ان يكون هناك انفراج سياسى يحسم بشكل حاد ماهو مطلوب لصالح العرب والفلسطينيين .

٢ ـ السلام كل لايتجزأ ـ مصر لم توظفه لصالح التعايش ولا لصالح التطبيع حيث انهارفضت التطبيع فى ظل سلام جزئى .. مصر كان يمكن ان تخرج باستثمارات كبيرة بعد توقيعها الاتفاق مع اسرائيل لكنها رفضت حتى يتحقق السلام الكامل لكل المنطقة السلام فصل كامل يختلف عن الحروب ، بعض الدول العربية تهرع الآن الى اسرائيل ويرون ان الطريق الى امريكا يمر بقلب اسرائيل فى محاولة لتأمين الذات سقط ما يمكن تسميته الحياء القومى ..

٣ ـ فى مراحل التحول تثار الكثير من الاحاديث حول نظام عالمى جديد ، واحاديث اخرى حول تهميش دور مصر والبعض الآخر يشير الى توظيف قوى اخرى علينا ونحن فى مرحلة التحول ان نلوذ الى الثوابت ونعتصم بها فالمصريون مطالبون باللجوء الى الثوابت اى العروبة والاسلام وابراز هذه الهوية حتى لاتضيع تلك الهوية تحت غمار الترتيبات الجديدة .

ومصر هى اكثر البلاد توظيفا لعروبتها والاسلام واى حديث بعيدا عن العروبة والاسلام فى غير صالح مصر .

ولكن نقطة الضعف فى التفاوض فنحن مفاوضون غير مرموقين لان تكوين المصرى هو تكوين الفلاح وليس التاجر حيث ان الفلاح المصرى سريع القبول وسريع الاستسلام وليس شديد المراس فى طرح افكاره الاقتصادية ، فاذا طلبت فى اى مفاوضات اقتصادية ٤٠ ٪ ستحصل على ١٠ ٪ وهذا ما نلاحظه ايضا فى رواتب المصريين فى الدول العربية نحن محتاجون لكوادر اقتصادية على كافة المستويات ، غيرنا لايقبل المعروض بسرعة الى ان يتحقق له مايريده .

استثمار الظروف الجديدة

وعلينا ان نستثمر الظروف الجديدة حيث اننا نملك عناصر ايجابية كثيرة مثل العنصر البشرى ، والعامل الثقافى فمصر مصدر الثقافة فى العالم العربى ، وخبرات علمية ، ومالم تكن قادرين على التغيير فسوف نتغير بالاضافة الى متغيرات دولية تعمل لصالح مصر

التيار الاسلامى

واكد على اهمية حسم الخلاف مع التيار الاسلامى فهذه قضية يجب مواجهتها واى محاولات لتهميشها هى محاولات تتسم بالغباء لانه تيار متنامى فى العالم الاسلامى ومصر هى التى صدرته منذ ايام محمد عبده وتبعه الكثير امثال محمد رشيد رضا الذى تاثر بفكر الوهابيين واخذ عنه حسن البنا ، فالتيار الاسلامى هو

المؤثر فى المنطقة .

ولايمكن ان ندخل السوق الشرق اوسطية ونحن على ماهو عليه وحسم الصراع مع هذا التيار يتم عبر اعطائه بعض قنوات التعبير والشرعية .

الاسراع بالاتفاق الاخير

واجاب الدكتور الفقى على تساؤل بان الاتفاق جاء كرد فعل لتنامى دور حماس بان الظروف المحيطة بالقيادتين الفلسطينية والاسرائيلية قد تغيرت منذ حرب الخليج والتحالف الدولى حيث غير بعض المفاهيم الاساسية لاسرائيل واضعفت المنظمة بالاضافة الى عوامل اخرى مثل اختفاء الاتحاد السوفيتى وضرب القوة العسكرية العراقية والاعتدال السورى وقطع الدعم الخليجى عن المنظمة بالاضافة الى ان القيادة الفلسـ لينية ادركت ان الوقت ليس فى صالحها لتعاظم الدور الاسلامى وان هناك قوى بديلة من داخل الارض المحتلة والمتمثلة فى حركة حماس يمكن يمكن ان يسحب السجادة من تحت اقدامهم وخاصة بعدما ادركت المنظمة ان هناك اتصالات بين الاجهزة الامريكية وحركة حماس . فالتيار الاسلامى كما يبدو متشددا فى وجه اسرائيل وهو ايضا يغازل الغرب باتصالاته المعروفة فالترابى زار امريكا وكندا حاملا دعوة التعايش والحفاظ على السلام . لكن الغرب استفاد من درس ايران وادرك ان التيار الاصولى معاد للغرب .

واعرب الدكتور الفقى على ان هناك فى جامعة هارفارد طرحا لمواجهة ثقافات ضد ثقافات ـلكن فى راية ان صراع الحضارات غير ممكن حيث ان علاقة الحضارات علاقة تراكمية لانهم يسيرون فى تجاه واحد والاسلام يتسع لفكر وثقافات اخرى .

مشاركة التيار الاسلامى

واجاب بنعم فى قبول مشاركة التيار الاسلامى المعتدل بشروط :

١ ـ لايمكن ان ينتقى مايريد ويرفض مايريد

٢ ـ ان يعلنوا نبذ العنف

٣ ـ ان يقبلوا الديمقراطية الغربية بكل اركانها ومذاهبها ـ اى بكل طرحها الغربى ومعطياتها ومن معطياتها مفهوم « تداول السلطة »

فليس العالم هو الاسلام وحده فهناك الاقليات التى يجب ان تعيش قاعدته ـ ومن مفاهيم الديمقراطية الغربية ان الامة مصدر السلطات ـ ولقد وقعت الثورة الايرانية فى هذا الخطر حينما ترغت للثار

المخاطر الحقيقية من طبيعة اولئك المنوط بهم تفسير النصوص ايضا مقدس للجميع لكن من يفسر تلك هى القضية !

وضرب الدكتور الفقى بمثلين لاستغلال الديمقراطية ثم الخروج عنها بالثورة الايرانية ، وبالجزائر

على التيار الاسلامى ان يقبل ذلك فى ظل ميثاق وطنى وشبوع من المشاركة الشعبية . هذه الشروط السابقة تبدو صعبة للتيار الاسلامى .

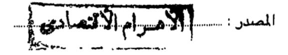
الدور المصرى

كل القوى العربية مؤيدة بشكل مطلق لدور مصر الحاسم وهناك تقدير لشعب مصر ـ لكن هناك بعض الحساسيات بين الفلسطينيين والعرب وبين العراقيين والمصريين ـ لكن دور مصر لاينكره احد ـ لكن هناك تخوف من المرحلة القادمة البعض يتصور ان اسرائيل ستلعب كجسر متقدم للغرب والاخر يرى انهناك تشابه اقتصادى بين مصر واسرائيل وان اسرائيل هى التى ستستفيد .

□ واكد محمود وهبه على ان ماحدث على الساحة هو خطوة سيكون لها اثر كبير على العالم العربى وستنعكس على مناخ الاستثمار فى المنطقة العربية حيث ان رجل الاعمال يبحث دائما عن الاستقرار وكل المؤشرات تؤكد ان المنطقة العربية هى المنطقة الواعدة للاستثمار مما سينعكس بالايجاب على مصر فهى بكل المعايير السياسية والاقتصادية من اكبر المستفيدين لما يحدث الان . ويثار فى الآونة الاخيرة مدى امكانية التعاون بين العرب واسرائيل واطلقت على هذا التعاون مسميات مختلفة ابرزها السوق الشرق اوسطية لكن فى تصوردى ان مايحدث هو سوق اسرائيلية وليست سوقا شرق اوسطية لان المهم هو اشراك اسرائيل فى هذه السوق .

ثم تحدث عر فكرة التجارة بين المحور الشرقى والمحور الغربى واهمية الهلال الخصيب فى التجارة الدولية ، واشار الى ان العالم الغربى سيتحكم فى اقتصاديات العالم بما يسمى بالموجة الثالثة حيث ان العالم عرف الموجة الاولى والتى تمثلت فى الاستعمار والموجة الثانية تمثلت فى الشركات متعددة الجنسيات او الشركات الدولية ولتوضيح اهمية الشركات الدولية ابرز محمود وهبه بعض الامثلة حيث ان مبيعات تلك



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٤

الشركات تساوى دخل العالم كله واوضح ان الموجة الثالثة ستمثلها اسواق المال حيث ان الناتج المحلى الاجمالى يبلغ نحو ٥,٦ تريليون دولار بينما اسواق المال العالمية تتعامل فى نحو ٢٠٠ تريليون دولار وفى هذه السوق لايتم التعامل بالاوراق بل باحدث اجهزة الاتصال عبر الاقمار الصناعية من خلال الفاكس والتليفون واجهزة الكمبيوتر .

لذلك فالعالم كله مقبل على تغير اقتصادى يغاير الاقتصاد الذى عرفناه فى منطقتنا العربية وفى دراساتنا الاكاديمية ، كما ان الجنية المصرى سيدخل سوق المال العالمية وستتم المضاربة عليه لذلك يجب اعادة النظر فى الاقتصاد بما يتلاءم مع اقتصاديات السوق وان نحدد خطوات للسير عليها وان نسرع الخطى فى هذا الاتجاه .

استراتيجية اقتصادية

وطالب محمود وهبه بضرورة استراتيجية لمصر يشترك فى اعدادها رجال الاقتصاد والاعمال مبنية على المتغيرات التى حدثت على مستوى العالم ككل وعلى ضوء ما تم من اتفاقات اقليمية وان تكون لها رؤى مستقبلية فكثير من القواعد الاقتصادية المتعارف عليها سابقا اصبحت غير ملائمة للحاضر والمستقبل فكثير من السلع اصبحت تباع عن طريق البورصات ولا دخل لعامل العرض او الطلب فى تحديد سعرها .

نحن محتاجون لعقليات مرنة مستوعبة للمتغيرات التى تحدث على الساحة ومستوعبة لميكانيكية وديناميكية عمل اليات السوق فى الخارج ولدور البورصات فى تحديد الاسعار ومعرفة لاماكن الاستثمار الصحيحة ونوعية المستثمرين ولمناخ الاستثمار القادم علينا فى الشرق . هل نعى كل ذلك ام مازلنا نعيش فى الماضى ؟

واوضح محمود وهبة اهمية وضع استراتيجية للمستقبل من خلال دراسات تقوم بها من الان فلايوجد مستقبل بلا دراسة ، وان يتم تقسيم هذه الاستراتيجية الى المجالات المختلفة مثلا فى مجال السباق يمكن انشاء منظمة احتكارية لتشجيع السياحة الى المنطقة من خلال التنسيق بين المدخلات والمخرجات فى العمل السياحى ويمكن للاسكندرية ان تحتل مكانة مرموقة فى التجارة العالمية لو اننا وضعنا الاسس والمبادىء التى يمكن من خلالها تحويل تلك المنطقة الى منطقة للتجارة العالمية .

وكما قال غيرى ان المفاوضين المصريين « الاقتصاديين » نفسهم قصير لذلك علينا ان ندخل بكل قوة فى المفاوضات الدائرة حول تعمير غزة - اريحا ونحدد نصيب الشركات المصرية كذلك فى اية مفاوضات ان نحدد نصيب مصر من العملية كم فى المائة واذا لم نبادر فى اتخاذ المواقف الايجابية لاشراك الاقتصاد المصرى فى المنطقة والحصول على نصيب مما يجرى فسنخسر الكثير حيث اذ لم نبادر الى ذلك فسوف تضربنا اسرائيل بالهلال الخصيب

اهمية الاقتصاد

□ واكد شريف دلاور على اهمية الاقتصاد ودوره فى تحويل النظام العالمى من عالم متعدد الاقطاب قبل الحرب العالمية الثانية الى عالم ثنائى القطبية بعدها ، مثلما كان للصراع الاقتصادى والتكنولوجى بعد ذلك وطوال خمسة واربعين سنة الفضل الاول فى تحويل النظام العالمى من ثنائى القطبية الى احادى القطبية .

وان هذا الدور المهيمن للاقتصاد لم يكن ليؤثر لولا بروز اهم خاصية فى الاقتصاد الدولى المعاصر وهى النمو السريع والمتزايد للانتاج الصناعى العالمى بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ البشرية .

الاستراتيجية والاقتصاد

واوضح ان معادلة الاستراتيجية والاقتصاد تفرض علينا اكتشاف المستقبل من خلال اعداد سيناريوهات تربط الاستراتيجية والاقتصاد وتتناول القوى المحركة فى هذه الحقبة من التاريخ (المجتمع - التكنولوجيا - الاقتصاد - السياسة - البيئة) وتاخذ فى الاعتبار

عوامل السلايقين الحرجة المرتبطة بها ان عناصر القوى المحركة متعددة ومتنوعة وينحصر معظمها فى

١ - تقع مصر فى اهم المناطق الاستراتيجية للولايات المتحدة والنظام العالمى الجديد

٢ - السلام فى الشرق الاوسط بداية لمرحلة جديدة تبرز فيها اربعة قوى اقليمية كبرى وهى مصر - ايران تركيا - اسرائيل والمنطقة ستشاهد تحالفات وصراعات جديدة وتقسيما جديدا للعمل بها

٣ - تظهر اقتصاديات الدفاع زيادة هائلة فى تكاليفه يضاف الى ذلك ان صناعة السلاح بدأت فى الاونة الاخيرة تبتعد عن الصناعات التمويلية المدنية التى تخضع لاليات السوق مما يبعد الصناعات الحربية عن قواعد السوق الحرة ويتطلب تدخل الحكومات

٤ - التكنولوجيات هى اخطر القوى المحركة على الاطلاق والعالم الان على ابواب انفجار تكنولوجى هائل سيؤدى الى تعظيم للنمو الاقتصادى بشكل لم يسبق له مثيل

٥ - ينتقل مركز الجاذبية فى العالم الاقتصادى بسرعة نحو اسيا والباسفيك مما يوحى بان هذه المنطقة مرشحة لتصبح اهم مركز للقوى الاقتصادية العالمية

٦ - الانفصال التام بين حركة رؤوس الاموال الدولية ومركز التجارة الدولية فى المنتجات والخدمات (مثلا حجم سوق الاور دولار فى مدينة لندن وحدها يصل الى ٢٥ ضعف حجم التجارة الدولية)

٧ - سيكون عدد سكان مصر عام ٢٠٢٠ حوالى ١٢٠ مليون نسمة

٨ - قد تواجه مصر مشكلة فى الطاقة مع بداية القرن القادم

٩ - مصر مثل بقية العالم ستقف فى مواجهة مشاكل المجتمعات المعاصرة والمتمثلة فى الفقر - الجريمة - العنف - المخدرات - الايدز

١٠ - عالمية النموذج الراسمالى الامريكى والثقافة الامريكية من خلال الاعلام العالمى ومحاولة كل دولة الحفاظ على هويتها الثقافية

هذه المعطيات التى ستتعامل معها حكومات السنوات الاخيرة من القرن العشرين وستحاول التوفيق بين ثلاثة اهداف قومية متعارضة اقتصاديا بغرض تحقيقها فى نفس الوقت وهى :

هدف الامن العسكرى - هدف تلبية الاحتياجات العاجلة للمواطنين - هدف استمرارية النمو

وبدون احداث توازن بين هذه العناصر الثلاثة فان اية قوة دولية او اقليمية لن تتمكن طويلا من الحفاظ على وضعها الاستراتيجى .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٣

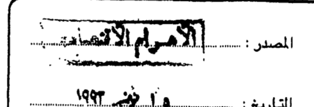
هايدبارك

يشرف عليها رجب البنا

اذا كانت بريطانيا تفخر
بحديقة هايد بارك حيث
يستطيع كل انسان ان
يقول مايشاء وتعتبرها
دليلا على الديمقراطية
وحرية الكلمة فان من حق
مصر ايضا ان تفخر
بازدهار الحرية فيها بغير
قيود وكدليل على ذلك
نلتقى اسبوعيا وشعارنا.
صراع الافكار هو القوة
الدافعة لتقدم بلدنا

أين نقاط القوة ونقاط الضعف فى المشروعات الشرق أوسطية





المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١ / ١٩٩٣

واضح مما يقال وينشر ان هناك نظاما امنيا وسياسيا واقتصاديا جديدا في منطقة الشرق الاوسط على وشك الظهور ، وان هناك مخططا لذلك جاهزا ، او شبه جاهز .
على اى صورة يمكن بناء شرق اوسط جديد ، وكيف ينظر الغرب عموما الى التكامل في المنطقة ، وما هي العقبات والمحاذير التي يجب ان نتنبه اليها في الوقت المناسب كي لاتفاجئنا الاحداث بتفكير مسبق من الغير دون ان نكون قد فكرنا واستقر راينا على تصور واضح للمستقبل .
باختصار : اين نقاط القوة ونقاط الضعف في المشروعات الشرق اوسطية ..
مازال المجال مفتوحا لنطلق لافكارنا العنان ، لنتعود ان نقول ونستخدم عقولنا في الوقت المناسب ونتطلع الى المستقبل ونشارك في بنائه .

المشروعات الغربية للتكامل في المنطقة

الدكتور طه عبد العليم رئيس الوحدة الاقتصادية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام يستعرض المشروعات الغربية لنعرف كيف يفكرون فينا ولنا في هارفارد والبنك الدولى ومراكز البحوث المختلفة .

صدر ما سمى ، تقرير هارفارد ، الذى شارك في اعداده اقتصاديون اسرائيليون وفلسطينيون واردنيون فضلا عن امريكيين في يونيو ١٩٩٣ ، اى قبل اقل من ثلاثة اشهر من توقيع اعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلى الذى تلاه قبل مرور شهر اخر اعلان المبادىء الاسرائيلى الاردني . وقد انطلق التقرير في تناوله لاقتصاديات السلام في فترة الانتقال من افتراضات ثلاثة . الأول ، ان معاهدات السلام ستعطى الفلسطينيين السيادة الاقتصادية . والثاني ، ان الاقتصادات الثلاثة ستتحرك نحو التجارة الحرة . والثالث ، ان هذا التحول الجذرى في العلاقات الاقتصادية ستدعمه مشروعات اقليمية لادماج الاقتصادات الثلاثة .

ويرى التقرير ان التجارة الحرة يمكن تحقيقها خلال فترة قصيرة للغاية بين اسرائيل والاراضى المحتلة ، وبوتيرة ابطا بين الاراضى المحتلة والاردن ، وعلى مدى ابعد بين اسرائيل والاردن . ويؤكد التقرير ان الاسواق الداخلية للبلدان الثلاثة اصغر من ان تؤدى الى نجاح استراتيجية تنموية لكل بلد على حدة ، ولذا يدعو الى استراتيجية للتوجه التصديرى استنادا الى تحرير الاسواق الثلاثة والتوجه الى الاسواق الاقليمية والعالمية . ورغم تسليم التقرير بالعوائق القائمة والمحتملة ، فانه يشدد على ان الهدف النهائي يجب ان يكون الغاء القيود على انتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال والتكنولوجيا ، وان تحفظ التقرير على تحرير انتقال قوة العمل بين الاقتصادات الثلاثة . ويتوقع التقرير ان كلا من الشيكل الاسرائيلى والدينار الاردني سيظلان العملتين الرسميتين القابلتين للتداول في الضفة الغربية . وان يظل الشيكل الاسرائيلى هو العملة الرسمية في غزة ، والا تصدر عملة فلسطينية وطنية ، فضلا عن اشراف البنك المركزى الاسرائيلى والبنك المركزى الاردني على البنوك وسياستها التمويلية ، وذلك في ظل السلطة الانتقالية الفلسطينية .

ويقدم التقرير خطة للتنمية والتجارة بين الاطراف الثلاثة يراها نقطة انطلاق لعهد اقتصادى جديد في الشرق الاوسط . ويؤكد التقرير ان اقتصادات السلام لابد وان تكون شاملة . وان منطقة التجارة الحرة بين

الاقتصادات الثلاثة يمكن ويجب ان تشمل في اسرع وقت مصر وسوريا ولبنان ، اى بقية دول الجوار الاقليمى المباشر لاسرائيل ، ويمكن ان ترتقى لابعد من ذلك الى جماعة اقتصادية اقليمية للشرق الاوسط باسره . وانطلاقا من ايمانهم العميق بالتعاون الوظيفي كما يؤكد واضعو التقرير فانهم يقترحون انشاء بنك اقليمي جديد باسم بنك الشرق الاوسط للتعاون والتنمية M E B C D لتنمية المشروعات الاقليمية التى تشمل الاقتصادات الثلاثة ، وتمويل جميع مشروعات الضفة وغزة ، ويمتد جغرافيا ليشمل لبنان وسوريا ومصر وغيرها من دول الشرق الاوسط التى تود الاشتراك فيه

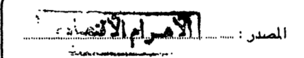
وحول النتائج الاقتصادية للسلام بالنسبة لاسرائيل والاردن ، الفلسطينيين ، اكدت دراسة هامة سابقه صادرة من معهد واشنطون لسياسة الشرق الادنى (١٩٩١) ، ان مصر واسرائيل ، رغم استمرار السلام بينهما ، يملكان القليل لتوضيح الطريق الى روابط اقتصادية ، لكن اسرائيل والاردن والفلسطينيين ، تربطهم علاقات اقتصادية متشابكة وذات نسيج يصعب فكه . وتطرح الدراسة اربعة سيناريوهات لتطور هذه العلاقات ، اولها ، انتقال محدود للسلع والعمالة بين الاطراف المكتفية ذاتيا AUTAICHY وثانيها ، تدفق حر للسلع والعمالة بين الاردن والمناطق الفلسطينية وتدفق ضئيل مع اسرائيل ، اى وضع ما قبل ١٩٦٧ ، وثالثهما ، منطقة تجارة TRADE ZONE على اساس تدفق حر للسلع بدون تدفق كبير للعمل بين اسرائيل والمناطق الاخرى . ورابعها ، بينلوكس BENEIUX او تدفق حر للسلع والعمل بين الاطراف الثلاثة . وترى الدراسة ان السيناريو الرابع يحقق ازدهارا اكبر لهذا التجمع الاقتصادى الاقليمي الفرعى ، وتكلفة تمويل التنمية فى اطاره هي الادنى ، ويحقق كسبا اكبر للاقتصادين الاصغر ، اى الاردنى وخاصة الفلسطيني حيث الاقتصاد الاسرائيلى هو الاكبر والاقل تاثرا بالعلاقات الاقليمية ويملك توقعات افضل فى الاجل المتوسط ، وحاجته الى « جائزة السلام » اقل من الطرفين العربيين .

وتحلل الدراسة عددا من خطوات التعاون بينهما . التوجه بالنسبة للضفة وغزة نحو تسهيل تدفق راس المال الاجنبى وحرية الترخيص لنشاط الاعمال وتيسير التصدير وتطبيق سياسة مالية ونقديه توسعية ، فضلا عن تطوير وتوزيع الموارد المالية وتنمية الجذب السياحى ، للاطراف الثلاثة .

ويلفت الانتباه تاكيد الدراسة على امرين الاول ان « اسرائيل ليست بحاجة للضفة الغربية وقطاع غزة لتوطين المهاجرين » ، ورغم تقدير اسرائيل ان عدد المهاجرين السوفيت سيصل الى نحو مليون بين عامى ١٩٩٠ - ١٩٩٤ ، اى نحو ٥٠ ٪ من اجمالى المهاجرين خلال الاربعين عاما السابقة . وتدلل الدراسة على هذا ، بان كثافة السكان فى اسرائيل لم تتعد ٢٠٥ نسمة لكل كيلو متر مربع مقابل ٣٢٧ لليابان و ٢٢٠ لالمانيا الموحدة ، فى عام ١٩٨٨ ، وان زيادة السكان بنحو مليون لن تزيد الكثافة السكانية فى اسرائيل عن ٢٥١,٦ نسمة لكل كيلو متر مربع . والثانى « ان نقص المياة لايعوق تسوية الصراع ، على الرغم من الفجوة بين الطلب والعرض المقدرة بنحو ٢٠ - ٢٥ ٪ وبينما تستحوذ اسرائيل على نحو ٨٠ ٪ من موارد المياة المتمثلة فى نهر الاردن والابار الجوفية ، تنال الاردن والضفه الغربية وقطاع غزة النسبة الباقية مع تغطية فجوة الطلب بالسحب الزائد من الابار الجوفية وهو ما يضر بملوحة المياه ، وعلى اساس خفض استهلاك الزراعة للمياه ورفع اسعارها وتنمية وترشيد استخدامها فان الموارد المائية تكفى نحو ١٦ مليون نسمة ، طبقا لاعلى سيناريوهات الهجرة اليهودية والفلسطينية

ورغم أنه لايزال مبكرا تقدير امكانات بناء تكامل اقتصادى اقليمى فرعي ، ثلاثى الاطراف ، فان التصورات التى طرحت والخطوات التى اتخذت عقب توقيع اتفاقية غزة - اريحا ذات دلالات هامة من زاوية التعرف على احتمالات وتاثيرات واتجاهات تنفيذ مشروعات التعاون والتنمية المقترحة . لقد كانت الخطوة الاولى البارزة هى تشكيل « لجنة اقتصادية مشتركة » عقب توقيع اعلان المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى لبحث العلاقات الاقتصادية المتبادلة . وتشير التصورات الاسرائيلية المعلنة الى ان اسرائيل تطلع الى انفتاح كامل وتعاون وثيق تكون نموذجا للانفتاح والتعاون فى



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ ١ يونيو ١٩٩٣

الشرق الاوسط . وعشية توقيع اعلان المبادىء اكدت وجهة النظر الاسرائيلية المؤيدة لهذا التوجه انه « من مصلحة اسرائيل ان تحرص على تحسين نوعية الحياة ومستوى المعيشة في الاراضي باسرع ما يمكن بحيث يكون لنا في جوارنا شريك اقتصادى بدلا من ان نجد بجوارنا برميل بارود » . واما مصلحة الفلسطينيين ، من منظور اسرائيلي ، فانها تمكن في « ان الفصل بين الاقتصادين يعني الفقر الفوري بالنسبة لهم ، الفقر الشديد وانعدام الأمل في التنمية » . فنحن أملهم الوحيد . ونحن بناتجنا القومي الاجمالي البالغ ٦٠ مليار دولار نمثل سوقا هائلة بالنسبة لهم .

وتمثلت الخطوة الثانية الهامة في تشكيل « لجنة اقتصادية مشتركة » فور توقيع اعلان المبادىء الاردني الاسرائيلي للتعاون في مجابهة المشاكل الاقتصادية المشتركة مثل مكافحة التصحر في المنطقة ، والاستخدام العادل لمياه حوض الاردن وغيرها .

وقد عجلت الاثار السلبية المباشرة لاتفاق غزة - اريحا بهذه الخطوة الاردنية . بيد ان الاهم - من المنظور الاقتصادى - هو تطلع الاردن للمشاركة في « جائزة السلام » ، مثل تنمية مناطق وادى الاردن والبحر الميت ، وتنمية الموارد المائية ، وتطوير النقل والمواصلات ، والربط الكهربي الاقليمي ، وتدفق الاستثمار الاجنبي ، وتنشيط التجارة ، والسياحة ، فضلا عن توقعات الاثر الايجابي لعوده النازحين الفلسطينيين . اضف الى هذا ، ادراك الاردن لامكانات احياء وارتقاء روابطه الاقتصادية التقليدية والجديدة مع الضفة الغربية .

واما الخطوة الثالثة والاهم ، فقد تمثلت في تاكيد رئيس البنك الدولى للربط بين عملية السلام وتمويله للمشروعات في الشرق الاوسط واعلانه الاولوية للمشروعات الاقتصادية الاقليمية التي من شانها تعزيز الروابط بين اسرائيل واقتصاد كل من الاراضي الفلسطينية المحتلة والاردن ، مع تحفظه بان سلاما اقليميا اوسع سوف يغير هذه الصورة . وجاء هذا في معرض الاشارة الى تقرير عن « المشروعات الاقليمية » لمجموعه عمل التعاون الاقتصادى في المفاوضات متعددة الاطراف . ويتضمن التقرير ١٨ مشروعا متفاوتة الاولويات ، لتعزيز الاندماج الاقتصادي الاقليمي ، اهمها تطوير شبكات الطرق التي تربط دول المنطقة ، وبينها مشروعات النقل الغاز من الجزائر الى اوربا والمياه من تركيا الى اسرائيل

وتلقى عملية بناء المستقبل الاقتصادى للشرق الاوسط دفعا قياديا واساسيا من قبل الولايات المتحدة الامريكية ليس فقط باعتبارها « راعية السلام » في المنطقة و« القطب القائد » في العالم وانما - وهذا هو الاهم هنا - تحقيقا لمصالحها الاقتصادية الاستراتيجية التي اكتسبت مكانة مركزية في ادارة كلينتون . وبايجاز فانه الى جانب تثبيت وجود اسرائيل الاقوى وتحقيق الاعتراف العربي بها وتوطيد التحالف الاستراتيجي الامريكي معها وهي اهداف ثابتة للسياسة الامريكية تمتد الى النظام الدولى للحرب الباردة . وتسعى الولايات المتحدة - من منظور اقتصادى استراتيجي - الى دعم عملية السلام في الشرق الاوسط لتحقيق اهداف اخرى ثابتة تتأكد في النظام الدولى لما بعد الحرب الباردة واهما : تامين الوصول غير المقيد الى النفط الخام والغاز الطبيعي وهو ما هددته الحروب الاسرائيلية العربية ويهدده عدم التوصل الى سلام مستقر ، والانهاء التام للمقاطعة العربية لاسرائيل وخاصه التميز ضد الشركات الامريكية التي تتعامل مع اسرائيل لتوسيع الصادرات الامريكية الى المنطقة واعادة بناء اقتصادات الشرق الاوسط في اطار سوق شرق اوسطية تقدم على اساس تحرير التجارة والاستثمار بما يخدم مصالح الاعمال الامريكية بتوسيع الفرص امامها . وقد نضيف هنا ، ان العلاقات الشرق اوسطية الجديدة من شانها تضييق الخناق على النظم « المناوئة » للولايات المتحدة في العراق وليبيا وايران وان الدعم الاقتصادى للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي وما يقود الى تقليص الاسباب المولدة لقوى التطرف « المهددة » للمصالح الامريكية . كما تقود الجماعة الاوربية نشاط مجموعة العمل الخاصة بالتنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادى في اطار المفاوضات متعددة الاطراف ، وتسارعت وتيرة دورها النشط عقب الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي لتامين دعمه اقتصاديا بما في ذلك عبر النهوض بدور « الوساطة » مع دول الخليج العربية لتقديم العون الاقتصادى للكيان الفلسطيني الجديد بقيادة منظمة التحرير

الفلسطينة . وتظهر المصلحة الاقتصادية وراء هذا اذا لاحظنا ان الجماعة الاوربية هي الشريك التجارى الأهم للوطن العربي حيث انفردت وحدها باكثر من ٤٠ ٪ من الواردات العربية الاجمالية بين منتصف الثمانيات وبداية التسعينيات ، وان الجماعة الاوربية تعمتد على الشرق الاوسط بشكل مطلق تقريبا في تغطية وارداتها النفطية وقد بلغت نسبة هذا الاعتماد نحو ٥٣,٦٪ في عام ١٩٩٢ وتسعى الى تعظيم حصتها في صادرات الغاز الطبيعي من الشرق الاوسط والتي بلغت ٨٥,٨٪ في عام ١٩٩١ وقد اعلنت الجماعة الاوربية اعتزامها تنفيذ خطة تنموية على مدار خمس سنوات في الاراضى الفلسطينية المحتلة بميزانية تبلغ نحو ٦٠٠ مليون دولار واوضحت ، ان الجماعة الاوربية تهدف من وراء ذلك الى العمل من اجل تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط ، وذلك من خلال تحقيق اندماج اقتصادى قائم على اسس تنموية ، وطرحت الجماعة الاوربية وثيقة توضح تصورها لقيام سوق موحدة بالشرق الاوسط والربط بين المستقبل الاقتصادى لدول المنطقة بقوة يستحيل معها التفكير في خوض حروب أخرى . وذلك انطلاقا من خبرة الجماعة الاوربية ذاتها بعد الحرب العالمية الثانية والى جانب الاهتمام الاوربي بالسوق والنفط في المنطقة فان الاستقرار عند ، تخومها الجنوبية ، والسعي الى تقليص اسباب ، الهجرة اليها ، تمثل دوافع الجماعة الاوربية للتشديد على الاطار الاقتصادى للاتفاق السياسى ونلاحظ ان الجماعة الاوربية قد بادرت بتقديم مكافاة فورية لاسرائيل بالموافقة على الدخول في مفاوضات معها بهدف عقد اتفاق شراكة اقتصادية تضمن فتح اسواق واسعة امام الصادرات الاسرائيلية ودعم القدرة العلمية والتنافسية لاسرائيل دون ان تبعاد تطبيق خيار مماثل في المستقبل بين الجماعة وبلدان المشرق العربي تاخذ بعين الاعتبار خصوصية اقتصاد كل طرف في المنطقة .

فرص ومخاطر التكامل

يقول الباحث الامريكي وليم كوانت عن الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي انه ينتمي الى فئة صغيرة من الاحداث مثل زيارة نيكسون للصين ، وزيارة السادات للقدس . وسقوط حائط برلين ، واطلاق سراح مانديلا . والمشترك بين هذه الاحداث التاريحية هو انها تغير فجاة الطريقة التي ننظر بها الى مشاكل كانت

تبدو مستعصيه على الحل ، وتجعل الافكار المرفوضة باعتبارها غير واقعية او سخيفة او ساذجة ، افكرا مقبولة ، وتحول الاعمال التي كان يمكن وصفها بانها استسلام الى اعمال توصف بأنها تنم عن حنكة سياسية . ورغم ان تلك الاحداث التاريخية لم تحقق الاحلام الكبرى التي ولدتها ، لان التناقضات العميقة الجذور لاتحل بين عشية وضحاها ، ولكن ـ للسبب نفسه ـ فان العالم لايبقى كما كان حالما ، ويصبح ماكان بعيدا عن التصور امرا يمكن تصوره !! .
وقبله كتب المفكر العربي عابد الجابرى عن المفاوضات المباشرة العربية الاسرائيلية وماتعود اليه من اعتراف رسمى وتطبيع شامل ، والتحولات في الاتحاد السوفيتي وشرق اوروبا ، وتداعيات حرب الخليج الثانية ، باعتبارها احداثا ثلاثة غير متوقعة جاءت لتشكل نوعا من التحدى السافر لامكانية البشر على توقع مستقبلهم ! .

ولخص المفكر العربي فؤاد زكريا موقف الراى العام العربي ازاء الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي بانه في غالبيته يجنح الى ثنائية القبول والرفض ، او ، القبول الرافض ، ، بين الموافقة المتحمسة والمعارضة القاطعة . ويمكن تفسير هذا الموقف الثالث في أن الاتفاقية ـ في رايه ـ اكثر المواثيق التي عرفتها البشرية اعتمادا على مستقبل غير مؤكد . انها اتفاقية ، معلقة ، تبدأ من افتراض أن الفلسطينيين والاسرائيليين قادرون على نسيان العداوات القديمة ، والدخول بصورة مباشرة ومن دون تدرج ملموس ، في عهد جديد من الاخاء والتعاون ، هذه هي الركيزة الكبرى التي تبني عليها الاتفاقية وترتكز عليها ، ملاحقها ، التي تبدواعظم أهمية بكثير من اعلان المبادىء الأصلي . ويرى فؤاد زكريا ان القبول المتحمس يغفل حقيقة اساسية هي انه حتى لوتخلت اسرائيل عن كامل الضفة الغربية فان هذا يجرى في اطار هزيمة استراتيجية للعرب في صراعهم مع اسرائيل ، ولاتعدو الاتفاقية ، حتى لو طبقت على افضل ماتتمنى ، تسجيلا وتكريسا رسميا لتلك الهزيمة ... وأى انجاز حققته الاتفاقية الاخيرة انما هو

تفصيل هامشى داخل اطار التراجع الاستراتيجى الشامل . وهى تعبير واقعى عن الاختلال الرهيب فى توازن القوى بيننا وبينهم . ومع ذلك ـ يؤكد فؤاد زكريا ـ بل ومن اجل ذلك فان من الخطا القاتل وقصر النظر الشديد رفض الاتفاقية ويرجع الرفض القاطع الى ان الاتفاقية فيها قدر كبير من « الهلامية » بالنسبة الى المستقبل . وهى « امكانية » تقبل اشكالا متعددة عندما تتحقق . وهى بحسب التعبير الفلسفي الاصطلاحي « وجود بالقوة » يمكن ان يتحول الى « وجود بالفعل » على انحاء شديدة التباين .. ان الاتفاقية ترغمنا ـ كعرب ـ على ان ندخل مرحلة جديدة من الشعور بالمسئولية .. ومن الان فصاعدا سيكون هناك سباق فى تحديد الاتجاه الذى يسير فيه التنفيذ الفعلى للاتفاقية · اما من اجل ضمان اكبر قدر ممكن من الحقوق الفلسطينية ، او من اجل سلب الحقوق كلها ولكن بطريقة مشروعة ان الساحة الحقيقية للمواجهة ستكون ـ من الان فصاعدا ساحة المشروعات التنموية الفعالة ، والتجديد الابداعى لانظمة التعليم ، وإزالة جواجز الثقة بين الحاكم والمحكوم .. ان اسلوبا كاملا فى الحياة اصبح الان مهددا . ويتعين علينا ان نفيق من الاوهام الجوفاء لنواجه انفسنا بما ينبغى علينا ان نبزله لكى نقف اندادا فى معركة البناء . واخيرا فان الدعوة الى رفض الاتفاق فى لحظة الضعف العربى الراهن لنترك « للاجيال القادمة » حرية التصرف فى وضع افضل .. ليست سوى تعبير عن « العقلية القدرية » . وأى تفكير عقلانى ينبئنا بان « الاجيال القادمة » ستكون اشد منا عجزا عن التصدى لمشكلاتنا المعقدة ومنها قضية المواجهة مع اسرائيل لسبب بسيط هو اننا لن نترك لها اى ارث يؤدى الى الاتفاع بالمستوى العام لأوضاعها ان وضعا مختلفا لابد ان ينشا ـ فى رأى فؤاد زكريا ـ هو الصراع فى ساحة السلم لو واصلت الاتفاقية السير فى مجراها .

وقد نتحفظ فقط على محاجاة الدكتور فؤاد زكريا بصدد ان الاتفاق يفترض الدخول بصورة مباشرة ومن دون تدرج ملموس فى عهد جديد من الاخاء والتعاون ذلك ان فترة الانتقال و القضايا المعلقة فى نص الاتفاق ذاته تؤكد ادراك الطرفين حتمية التدرج ومعضلة التعاون ولكن نتصور ان نقطة انطلاق صائبة تطرحها هذه الرؤية المتميزة ، وهى « كيف تحول شيئا سيئا الى شىء حسن » والاهم هو ما تؤكده هذه الرؤية من ان ساحة المواجهة من الان فصاعدا ستكون فى ميدان الاقتصاد ، بوجه خاص ، والتقدم بوجه عام .

ويبقى التساؤل الاهم ماهى الفرص والمخاطر التى ينطوى عليها هذا العهد الجديد ؟ وفى الاجابة على هذا التساؤل ، يمكن التمييز بين فريقين ، الاول يركز على ابراز الفرص والاخر ينذر بتعاظم المخاطر ، وبينهما فريق ثالث ـ ننتسب اليه ـ يرى فرصا ومخاطر . وهنا نكتفى بعرض لاهم المخاطر ، واهم الفرص ، كما يعرض لها المفكرون العرب ، خاصة الاقتصاديون منهم . من منظور المخاطر ، تعترف وجهة نظر معارضة للاتفاق بان المسالة التى يتفق عليها معظم الفلسطينيين هى التنمية ، لكن سبل التنمية يجب ان تمر من خلال « لجنة التعاون الاقتصادى الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة » . ومن شبه المؤكد ان يبقى الفلسطينيون اسرى اوضاع الفقر والاستغلال الراهنة . وان اسرائيل ـ بمؤسساتها المتطورة وعلاقاتها الجلية بالولايات المتحدة وتميز اقتصادها

بالاندفاع والمغامرة ـ سوف تحتوى المناطق المحتلة اقتصاديا وتبقيها تابعة لها على الدوام ومن ثم تلتفت اسرائيل الى العالم العربى مستغلة اتفاقها مع الفلسطينيين والمكاسب السياسية الناجمة عنه كمنطلق الى الاسواق العربية التى ستستغلها ايضا ، بل يحتمل ان تسيطر عليها . فالمعونة الاقتصادية لفلسطين تشرف عليها الولايات المتحدة الامريكية وتتحكم فيها ، ولن ينال عرفات سوى الفتات من وعود المساعدة الاقتصادية الامريكية « للارهابيين » الذين اضطرت الولايات المتحدة الى التفاهم معهم مقابل التوقف عن مقاومتها .

وترى وجهة نظر أخرى ، ان فكرة النظام الشرق اوسطى مطروحة على الاقل منذ الحرب العالمية الثانية ، واخذت بدايات هذا النظام فى الظهور منذ النصف الثانى من السبعينات حيث كان السلام المصرى الاسرائيلى محطة مهمة فى هذا الخصوص . وان ثمة تركيزا واضحا فى أبعاد هذا النظام على البعد الاقتصادى . لان المكسب الرئيسى لاسرائيل بالذات من السلام يبدو مكسبا اقتصاديا .. وتسلم وجهة النظر هذه بان اسرائيل ليست ذلك الغول التصديرى الذى يصوره البعض ، وحتى ان كانت كذلك فان منافسيها فى السوق العربية من عمالقة الاقتصاد العالمى لن يسمحوا لها بهذا النصيب المتصور من السوق العربية . لكن الجانب الاخطر يتعلق بحركة رؤوس الاموال العربية ، او البعد المالى

للسوق الشرق اوسطية ، حيث تتطلع اسرائيل الى مساهمة فوائض رؤوس الاموال العربية فى تنمية الاقتصاد الاسرائيلى ، وقد وجدت بعد الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى مبررا . عربيا للمطالبة بهذه المساهمة . ويتوقع ان تنشط المؤسسات الاسرائيلية فى ادارة المساعدات العربية وغير العربية لفلسطين فى ظل التطبيع الفلسطينى ـ الاسرائيلى .. وستكون فرص التنمية الاقتصادية المتوازنة ضعيفة للغاية ومن الخطأ المقارنه مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية حيث تتقارب مستويات النمو الاقتصادى بين لداتها واستقرار العلاقات السياسية فيما بينها فضلا عن استقرار اوضاعها السياسية الداخلية ، وهى شروط غير متوافرة فى النظام الشرق اوسطى الجديد

وتشير وجهة نظر ثالثة ، من موقع يقبل الاتفاق باعتباره محصلة لتوازن القوى العالمية والاقليمية ويعترف بايجابيات التوصل لهذا الاتفاق ، الى انه ليس هناك شك فى ان ماتم الاتفاق عليه يعتبر اختراقا اقتصاديا بابعاد مستقبلية لايجب التقليل من خطورتها لاسيما ان المطروح حاليا ، كما تطالب اسرائيل هو تطبيع كامل فى العلاقات الاقتصادية مع العرب وايجاد سوق شرق اوسطية واحدة ، من الواضح ان اسرائيل ستسيطر عليها نظرا لما يتوافر لها من تقدم تقنى وعلمى ، وتوافر العلماء والايدى العاملة الماهرة ، والاساليب التجارية المتقدمة . وقد كان من الانسب لو توافر قبل ايجاد هذه السوق سوق عربية واحدة تتعامل مع اسرائيل وفق ضوابط المصلحة العربية القومية لا المصلحة القطرية الضيقة . وبوسع المرء تصور اثار دفع المقاطعة الحالية على اسرائيل والسماح لرؤوس الاموال والبضائع والسلع والخدمات الاسرائيلية فى الانسياب بحرية فى سوق عربية تشكل ٢٥٠ مليون شخص . ويبدو الاتفاق الحالى ـ فى تقدير وجهة النظر هذه لاينص على فك الارتباط الاقتصادى مع اسرائيل ، رغم صعوبة وتعقيدات التخلص من التبعية الاقتصادية الفلسطينية لاسرائيل . ومن المحتمل بل من المؤكد ان التطبيع الاقتصادى الفلسطينى الاسرائيلى غير متكافىء بين الطرفين ، ولذا فان هذا الاتفاق من الناحية الاقتصادية ـ شان النواحى السياسية والامنية وغيرها ـ يصبح اتفاقا غير عادى وغير متكافىء فرض على الطرف الفلسطينى بصورة قهرية وقسرية وامام هذا الواقع تكون اسرائيل قد حققت طموحاتها فى اتخاذه كجسر ونقطة انطلاق الى الاقتصادات العربية تروجيا لبضائعها وتسويقا لاستثماراتها وخدماتها المالية المتطورة والمتفوقة .واى حد لهذا النشاط سيعتبر مغايرا لروح الاتفاق ولدعاوى السلام والتعايش واخيرا ، فانه ليس واضحا حتى الان وضع الفلسطينيين الذين غادروا الوطن بعد ١٩٤٨ او بعد ١٩٦٧ ، وفيما اذا كان يسمح لهم بالعودة الى الاراضى المحتلة وبالتالى ممارسة نشاطهم التجارى والاستثمار فى تلك المناطق ، بينما تؤكد الارقام ان معظم المستثمرين الفلسطينيين فى « الشتات » من الذين تنطبق عليهم صفة اللجوء او النزوح فى هذين التاريخين .

ومن الفرص ، ترى وجهة نظر . انه لم يعد الوقت مبكرا الان للتفكير الجاد والعمل فى مستقبل النظام الاقليمى لمنطقة الشرق الاوسط ولاشك فى ان مشاريع الماضى لبناء نظام شرق اوسطى ، والتى توالت منذ الحرب العالمية الثانية كانت تطرح فى ظروف محلية واقليمية لاتساعدها على النجاح . ورغم ان هناك من يحاول فى مدى صلاحية التجربة الاوروبية للتطبيق فى العالم الثالث ، الا ان النتائج تعكس كثيرا من الدروس التى لاترتبط بالضرورة باوضاع الامن الاوروبى . ففى ظل ذروة التهديد السوفيتى لدول اوروبا لم تخفت قط نغمة الانفتاح على الشرق ، كما لم يتوقف العمل الدءوب لخلق المناخ المناسب فى والاليات الفعالة لتحويل منطقة كانت تاريخيا ولفترة طويلة ميدانا للحروب المستمرة الى منطقة للتعاون والتكامل والامن المتبادل ، وهذا المفهوم الاقليمى فى العلاقات الدولية يمكن ان يحقق فى منطقة معينة مزاجا مواتيا لحل المنازعات ، وان يطل الكثير من التفاعلات الايجابية التى تساعد على تحقيق التقدم . والامن الاقليمى للشرق الاوسط يجب ان يحقق مطالب اساسية لدول المنطقة بينما الوصول الى تصور مناسب يمكن من خلاله تحقيق خطط للتكامل الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى بين دول الاقليم بما فى ذلك اسرائيل ... ويحمل هذا فى طياته امكانات للمصالحةلا مع اكثر من جهة استنزفت الطاقة والثروة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٢

العربية فى نصف القرن الاخير . والدائرة الشرق اوسطية ستزيح موانع كثيرة تعوق الان التعامل الصحى مع الدائرة الدولية بشكل عام والاوروبية والامريكية منها بوجه خاص . وهناك اكثر من دائرة للتعاون الاقليمى يمكن تصورها فى المستقبل القريب والمتوسط . سوق مشتركة بين اسرائيل وفلسطين والاردن يمكن ان تحل كثيرا من المشاكل العويصة فى مجال الامن مثل وضع المستوطنات وعودة الاجئين ، ومناطق حرة بين السوق المشتركة ومصر وسوريا ولبنان ، وترتيبات لخفض التسلح وتوزيع المياه تشمل دول الخليج وتركيا وايران ، واليات ومؤسسات للتعاون فى المجالات الزراعية والطاقة والصناعة والسياحة والنقل والاتصالات بين كل من دول الاقليم .

وترى وجهة نظر ثانية ان المطلوب هو تحريك وتطوير التعاون والتبادل التجارى والخدمات والتعاون الفنى بين الاسرائيليين والعرب بصورة مستمرة واضحة ومفيدة للجميع . وهذه النتيجة لن تتحقق من اقرار مشاريع ضخمة للتعاون تفرض او تقترح من خارج المنطقة . والعكس هو المطلوب . ويستطيع الاسرائيليون والعرب اختيار مجالات التعاون والتبادل فيما بينهم بشرط تخلصهم من اشباح الماضى وتجاوزهم للتهديدات والترسبات السياسية . وستكون المنافع الاقتصادية من الانفتاح بين الطرفين فى اطار الاعمال العادية . وهناك اسباب متعددة تدعو الى الاعتقاد بان النتيجة ايجابية ، بينما ، من جهة ، ان العرب واليهود متشابهون اكثر مماهم مختلفون . ونظرتهم للعمل والتجارة غير متنافرة . والبرهان متوافر فى نجاح التعاون بين عرب ويهود خارج المنطقة ومن جهة ثانية ، ان العرب والاسرائيلين يدركون مخاطر النزاع المسلح . وكل من الطرفين استدان مبالغ طائلة للانفاق على التسلح ، ويعلم ان السلاح مهما كان متطورا لايوفر الامان . وفى النظام الدولى الجديد فان مجال التنافس الاكبر هو اقتصادى وبالتالى فان مناطق التجارة الحرة والاسواق المشتركة هو الاطار الانسب للتعاون فى منطقة الشرق الاوسط كما هو فى غيرها من المناطق فى العالم . ويسلم صاحب وجهة النظر هذه بان فترة السلام التى يؤمل ان تبدا على جميع الجبهات مع بداية العام المقبل توفر لاسرائيل مركز انطلاق افضل بكثير من الدول العربية . وهذا الامر يستوجب جهودا عربية مكثفة وتصورا مبدعا اذا كان الهدف حقيقة تنمية الانسان فى العالم العربى ، وهو ماتبرهن عليه الاحصاءات المقارنه . الاسرائيلية العربية .

وتبرز وجهة نظر ثالثة عددا من القضايا تراها هامة فيما يتصل بالسوق الشرق اوسطية منها ان هذه السوق تعنى صورة من صور التعاون الاقليمى تفترض قيام سلام شامل وعادل فى المنطقة وان مايسمى باجراءات بناء جسور الثقة هو فى الواقع ضد قضية السلام وليس معها لان اسرائيل لن يبقى لديها حافز لتحقيق هذا السلام بعد قيام التعاون . وان بحث ترتيبات التعاون الاقليمى كان يجب ان يجرى منذ بدء مفاوضات مدريد . وليس ثمة تعارض بين اى ترتيب شرق اوسطى بعد قيام السلام وبين التعاون العربى وانه يمكن تصور تفرقة بين نوعين من العلاقات العربية الاسرائيلية احدهما ينشا تلقائيا دون حاجة الى اطار مؤسسى خاص مثل التبادل التجارى وانهاء المقاطعة وتدفق الاستثمار ، دون اعطاء ميزة خاصة من طرف لطرف اخر . وثانيهما انشاء سوق شرق أوسطية بمعنى اقامة منطقة تجارية تتباين انواعها ، بيد ان قيام مثل هذه المنطقة سوف يواجه بذات العقبات التى اودت بالمحاولات العربية على ذات الطريق .

د . طه عبد العليم



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٣

أوراق ثقافية

أوراق شرق أوسطية

بقلم : السيد يسين

نحن نعيش فى عالم غريب حقا، يختلط فيه الواقع بالخيال، ولاتبدو فيه خطوط فاصلة بين الحق والباطل، وتختفى فيه الفروق بين المشروع وغير المشروع. ويبدو أن مصدر الخلط هو هذا الاضطراب العظيم الذى نعيشه، بعد أن سقطت نظم سياسية راسخة ما كان يظن احد انها ستسقط هذا السقوط المدوى فى يوم من الايام، ونتيجة لذبول ايديولوجيات مزدهرة، واختفاء شعارات صاخبة كانت ملء السمع والبصر فى يوم من الأيام. يحدث هذا على مستوى العالم، نتيجة لازمة لمرحلة التحول الخطيرة التى يمر بها النظام العالمى منذ سقوط الاتحاد السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة الامريكية بالساحة.

وتبدو الانعكاسات واضحة جلية على النظام الاقليمى العربى، الذى يمر بعد كارثة الخليج فى اختبارات صعبة ومعقدة. وجاء الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى ليزيد العقل السياسى حيرة وبلبلة.

النظام العربى فى مواجهة النظام الشرق اوسطى

ومما يشهد على ذلك كله بروز مفاهيم ومصطلحات جديدة مثيرة للجدل والاختلاف، من أبرزها الشرق اوسطية، والتى كادت - على أيدى بعض الكتبة - تتحول إلى ايديولوجية جديدة منافسة للقومية العربية!

وبداية لابد لنا أن نؤكد أن الشرق اوسطية ليست فكرة جديدة، بل هى مشروع مطروح منذ الخمسينات، منافسا فى ذلك لمفهوم النظام العربى. وكلنا يذكر حقبة الخمسينات التى شهدت استقلال عديد من الدول العربية، التى نفضت عن كاهلها اثقال الاحتلال والاستعمار والوصاية والانتداب، سواء عن طريق المفاوضات، او عن طريق حروب التحرير. ولعل أهم حدث فى هذه الحقبة، كان هو قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التى قلبت كافة الموازين فى الوطن العربى وعلى مستوى العالم وهل ننسى - فى هذا المقام - المعركة الشرسة التى قادتها الثورة ضد حلف بغداد، الذى قام فى الواقع على فكرة شرق أوسطية، من شانها تجميع دول المنطقة فى حلف سياسى عسكرى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتى؟ كان اتجاه الريح فى هذه الحقبة مع ترسيخ وتوكيد فكرة العروبة، واستخلاصها من كل مايشوبها، ومحاولة اقامة سياج عربى شامل يحمى الهوية العربية، ويدافع عن الأمن القومى العربى، بغير هيمنة أجنبية، وبدون اشراك دول الجوار، سواء كانت اسرائيل أو تركيا فى شبكة واحدة مع الدول العربية. ودار بين الباحثين العرب المستنيرين جدال شهير، حول النظام الشرق الأوسطى، وكانت ابرز انتقاداتهم أن هذا المفهوم غربى النشاة، غير محدد المعالم والقسمات، مشكوك فى أمره، ومريب فى أهدافه. ووصل التحليل فى النهاية، الى انه يراد منه تفتيت النظام العربى، ومنع نشوء الوحدة العربية.

ما أشبه الليلة بالبارحة! نعود الآن فى التسعينات، لكى نستعيد - أصداء المعركة الفكرية القديمة، ولاينبغى أن نندهش لان بعض الباحثين اليوم يثيرون ضد الفكرة الشرق أوسطية نفس الاعتراضات السابقة.

الأوهام الثلاثة

وفى تقديرنا ان فكرة الشرق اوسطية الجديدة التى تروج لها هذه الأيام دوائر شتى أمريكية واسرائيلية وفلسطينية وعربية تقوم على اوهام ثلاثة سياسية واقتصادية وفكرية.

الوهم الاول سياسى، وهو يقوم على فكرة مسطحة مفادها ان اعلان المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى من شانه - وفى ضوء متنه وحواشيه وملحقاته - ان يفتح الباب واسعا وعريضا امام عالم جديد مبهر، سيسوده السلام والامن والتعاون، هو عالم الشرق الأوسط. وفى هذا العالم سيتقلب الأعداء - بحكم معجزة سياسية مفاجئة - إلى أصدقاء،

وستذوى العداءات القديمة، وستتبدد في الاجواء سحابات الشك العميق.

وفي سبيل الترويج لهذا العالم الجديد، لاباس للزعماء الاسرائيليين من ان يلبسوا مسوح التواضع لاول مرة في تاريخهم، فيتحدثوا بلسان شمعون بيريز في القاهرة، حين قرر نحن وانتم متخلفون، هذه حقيقة. فلماذا بعد ان اسقطت الثورة العلمية والتكنولوجية الحواجز التاريخية بين الجنس الابيض والجنس الاسود، وظهور الجنس الاصفر ممثلا في النمور الآسيوية، لانحاول اللحاق بهذه الدولة المندفعة في طريق التقدم؟ تعالوا ايها العرب، وانسوا الماضي الكريه المثقل بالذكريات المؤلمة، لكي ننضم في مسيرة واحدة توحد جهودنا لكي ننتقل من التخلف إلى التقدم.

وينبهر من بيننا بعض السذج، ماخوذين بنبرة التواضع الاسرائيلي، ونغمة نقد الذات. ويتساءلون بدورهم: حقيقة لم لايتم هذا المخطط مادمنا - وخصوصا بعد توقيع اعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي - قد دخلنا فعلا عصر السلام الحقيقي؟

ونحتاج حتى نبدد هذا الوهم السياسي ان نذكر ببعض الحقائق.

اولا: ماقيل عنه من هزيمة المشروع الصهيوني الذي قام على أساس الاستعمار الاستيطاني لفلسطين، وعسكرة المجتمع اليهودي، والتوسع العسكري على حساب الأرض العربية، فيه مبالغة شديدة، المشروع الصهيوني مشروع معقد، يقوم على اسطورة دينية، هذه حقيقة، ولكنه اتبع في سبيل تحقيقها أكثر الوسائل عملية ونفعية، وتجاوز ذلك انصاره وجنوده فاستخدموا اكثر الاساليب وحشية واجراما في حق الشعب الفلسطيني وفي مواجهة الشعوب العربية. هذا مشروع لم يتورع في اي لحظة عن نقل ولاءاته السياسية، من قوة عظمى هابطة الى قوة عظمى صاعدة. هكذا فعل حين نقل تركيزه على انجلترا الى الولايات المتحدة الأمريكية. وهو مشروع لديه أدق نظام للانذار المبكر في مجال العلاقات الدولية! فخبراؤه يجيدون دراسة وتحليل تضاريس النظام العالمي، في حال الثبات النسبي والحركة المتغيرة. وهم يستطيعون ان يراقبوا بدقة لحظات الانقطاع التاريخي في النظام الدولي، وتحوله من حالة الى اخرى. ليس ذلك فقط ولكنهم - بحكم الصلة الوثيقة بين الباحث الاستراتيجي الاسرائيلي والمخطط السياسي - ان يصوغوا لاسرائيل من السياسات ما يسمح لها بالتكيف مع الظروف المتغيرة. هكذا فعلوا حين تم الانتقال من الحرب الباردة الى مرحلة الوفاق، وهكذا يفعلون اليوم. بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وانهيار الجدل الايدلوجي بين الماركسية والراسمالية، وصعود المعيار الاقتصادي، باعتباره أصبح هو ضابط شرعية النظم السياسية، ومحك التخلف والتقدم بين الامم. بنظرة ثاقبة ادركت النخبة الاسرائيلية الحاكمة ان عهد الغزو العسكري لأراضي الغير قد انقضى الى غير رجعة، وأن المزاج العالمي أصبح حساسا لموضوعات حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما ان الخطاب السائد اصبح يثير موضوعات الديمقراطية وحقوق الانسان بتركيز غير مسبوق، وباهتمام واضح من الحكومات والمنظمات غير الحكومية على السواء.

وهكذا اتخذوا القرار الاستراتيجي بالانفتاح على منظمة التحرير الفلسطينية، ليس نتيجة لانكسار المشروع الصهيوني، ولكن باعتباره الوسيلة الوحيدة المقبولة عالميا لضخ دماء جديدة في شرايين المشروع الصهيوني القديم، الذي ظهرت علامات ترهله في الحقبة الأخيرة، نتيجة لظروف داخلية وخارجية، وتحت وطاة الضربات الموجعة التي وجهتها الانتفاضة الفلسطينية الباسلة ضد الاحتلال الاسرائيلي.

وهكذا يبدو اعلان المبادىء كما لو كان مشروعا اقتصاديا له هامش سياسي! لأن السياسي فيه بالغ الغموض، وشديد العمومية، ومليء بالألغام والمتفجرات. ولعل أبلغ دليل على ذلك التصريح الذي ادلى به أحد أعضاء الوفد الفلسطيني في محادثات طابا، حين قرر ان الاسرائيليين جاءوا يعرضون علينا خطة احتلال غزة واريحا لاخطة انسحابهم!

وهكذا يمكن القول، ان الذين يعتقدون ان عصر السلام قد لاحت تباشيره، قد يكونون أسرى الوهم السياسي للشرق اوسطية، هذه الايديولوجية الجديدة البازغة!

٢ - الوهم الاقتصادى

ولم يعدم الوهم الاقتصادى ان يجد منظوره سواء من الاسرائيليين او العرب. اما المنظرون الاسرائيليون فقد اخفوا هذه المرة انيابهم القديمة وراء ابتسامات مصطنعة!



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٣

لم يصرح مناحم بيجين من قبل، هذا الصقر الليكودى القبيح بان المعادلة الصحيحة تتكون من ثلاثة عناصر: العبقرية الاسرائيلية، ورأس المال الخليجي، واليد العاملة العربية الرخيصة؟

وبالرغم من فجاجة العنصرية الكامنة فى هذا التصريح، إلا انه يكشف بجلاء عن حلم اسرائيل فى الهيمنة الاقتصادية على المنطقة. ولاينبغى أن نعطى للهيمنة المعنى المسطح لها، والذى قد يجعلها أقرب إلى الاستعمار الاقتصادى المباشر. الهيمنة الاقتصادية المعاصرة عملية بالغة التعقيد، وهى تعتمد أساسا على التحكم فى عملية اصدار القرار الاقتصادى، نتيجة السيطرة على متغيرات متعددة. بعضها يتعلق بعمليات الائتمان العالمية وحركة الاسواق وشروط التبادل التجارى، وبعضها الآخر يتعلق بمعطيات الثورة العلمية والتكنولوجية بكل تعقيداتها واسرارها، وبعضها الآخر يتعلق بمجمل معايير قوة الدولة وثقلها، وتاثير ذلك كله على الاقتصاد.

وهكذا يمكن القول ان أحلام الرخاء الاقتصادى المزعوم الذى سيتم نتيجة للتعاون الاقتصادى الاسرائيلي الفلسطينى العربى تحتاج إلى وقفة نقدية صارمة، لاتقوم على التمنيات الطيبة، وانما تنهض على أساس تحليل استراتيجى صارم، يحدد مفهوم الدور الاسرائيلى كما تراه اسرائيل نفسها، فى هذه العملية الاقتصادية المعقدة، والتى تخطط لها دوائر عديدة تمتلك كافة ادوات الهيمنة السياسية، والمعرفة العلمية . وفى نفس الوقت تحلل الوضع السياسى والاقتصادى العربى، مع التركيز على التغرات الواضحة فى المواقف السياسية والأوضاع الاقتصادية للدول العربية، والتشديد على ضرورة صياغة موقف عربى موحد، يجابه هذه الهجمة الشرق اوسطية العارمة!.

أما الوهم الثالث والأخير

فهو الوهم الفكرى، الذى يذهب إلى أن الشرق اوسطية باعتبارها شعار العهد القادم، ستحل محل العروبة بكل تراثها وتاريخها، بعد أن انكسر المشروع القومى العربى، كما يذهب بعض المحللين السياسيين. ولعل هذا الوهم هو أخطر الأوهام قاطبة، لأنه يتعلق بالهوية، وهل يمكن للشعب العربى أن يغير هويته، هكذا بغير مقدمات، أستجابة لمثيرات مصطنعة، دخيلة على الجغرافيا ومضادة لحركة التاريخ؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٣

إقامة السوق الشرق أوسطية .. ومعطيات الواقع الاقتصادي

مع توقيع اتفاق غزة - أريحا بدأت الآمال تتزايد بإمكانية التوصل إلي تسوية سلمية لصراع العربي الإسرائيلي في كافة مساراته، وهو ماأدي بدوره إلي تزايد الحديث حول فكرة السوق الشرق أوسطية والتي تشمل في إطارها الدول العربية والدول الإقليمية في المنطقة. ومن منطلق الاهتمام بهذه الفكرة ومحاولة دراستها دراسة علمية شاملة نقدم علي هذه الصفحة عدة رؤي مختلفة لفكرة السوق الشرق أوسطية. وفي هذه الدراسة يقدم الباحث الاقتصادي سلامة الخولي قراءة اقتصادية لمعطيات إقامة السوق الشرق أوسطية والتي علي أساسها سيتحدد شكل ومصير المنطقة مستقبلاً.

مركز الوفد للدراسات السياسية والاستراتيجية



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١.٥ نوفمبر ١٩٩٣

شهدت عشرينيات هذا القرن إعطاء وعد «بلفور» بهدف إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وتم في منتصف القرن إعلان إقامة دولة إسرائيل، ثم كانت الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولي والثانية. وفي الستينيات كانت الحرب العربية ـ الإسرائيلية الثالثة، ثم كانت الحرب الرابعة في السبعينيات وما اعقبها من توقيع اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل فيما عرف بمعاهدة «كامب ديفيد» رقم١ ، وفي العقد الأخير من القرن الحالي تم توقيع اتفاق «كامب ديفيد» رقم٢ بين الفلسطينيين وإسرائيل، وتجري المفاوضات بين باقي الدول العربية المجاورة لإسرائيل وهي سوريا ولبنان والأردن بغرض إحلال السلام بين دول المنطقة وإتاحة كل الظروف والشروط الصحيحة لإحداث تنمية اقتصادية من خلال توجيه كافة الموارد والإمكانيات نحو الاستخدام السلمي بدلاً من الاقتتال الذي لم تجن منه شعوب المنطقة سوي تدهور اقتصادياتها وتراكم ديونها الخارجية، وهو ما انعكس في تحقيق معدلات أداء اقتصاديته أقل مما كان يمكن تحقيقه لو لم تكن هناك حروب وصراعات عسكرية بين دول المنطقة.

وإلي جانب ذلك فإن معطيات النظام الدولي الجديد بشقيه السياسي والاقتصادي وماسبق قيامه من انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتواري الفكر الشمولي، وانهيار جدار برلين وتوحيد الألمانيتين، والسباق الدولي المحموم نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية كوسيلة للتنمية وطريق صحيح لامتلاك القوة الاقتصادية من خلال تعظيم الاستفادة من الموارد والإمكانيات الاقتصادية المحلية في إطار من التجمع الاقتصادي الإقليمي، وحيث ان البقاء في عالم الغد سيكون للأقوي اقتصادياً، كل ذلك يؤكد أننا كعرب قد دخلنا مرحلة عربية جديدة لها سماتها ومتطلباتها، وأننا أمام واقع جديد لامفر من التعامل معه والتسليم بوجوده والعمل علي تحسين ظروفه باستخدام العقل والحكمة بدلاً من الشعارات والمزايدات التي أضاعت نصف قرن من تاريخنا.

وهكذا فإن ظروف ومعطيات عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية تفرض علينا نحن شعوب المنطقة أن نوجد لنا مكاناً ودوراً مهمين في النظام الدولي الجديد ـ خاصة في الشق الاقتصادي منه ـ ويمكن أن تتحدد ملامح وأبعاد هذا الدور في إطار أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الإقليمي، وسوف يتحدد مصير المنطقة مستقبلاً من خلال نجاحها أو عدم نجاحها في تحقيق تعاون اقتصادي فيما بينها.

وبقراءة الواقع الاقتصادي الحالي يمكن أن نجد الكثير من المعطيات التي تشكل أرضية ملائمة لإقامة تجمع اقتصادي شرق أوسطي ولو في أبسط أشكاله، ومن هذه المعطيات.

وجود تبادل تجاري بين مصر وإسرائيل ففي عام ٨٩/ ١٩٩٠ كان إجمالي قيمة الصادرات المصرية المتجهة إلي إسرائيل يزيد عن إجمالي قيمة الصادرات المصرية المتجهة إلي الدول العربية ككل، فقد بلغت قيمة الصادرات المصرية لإسرائيل ٢٣٧,٨ مليون دولار مقابل ٢١٩,٣ مليون دولار هي قيمة الصادرات المصرية للعالم العربي، يضاف إلي ذلك أن السوق الإسرائيلية يمثل المصدر الأكبر لصادرات وواردات الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث يتجه إلي السوق الإسرائيلية حوالي ٧٩٪ من قيمة الصادرات الفلسطينية، علي حين تحصل الأراضي الفلسطينية المحتلة (غزة ـ الضفة الغربية ـ القدس الشرقية) علي ٩١,٥٪ من وارداتها من السوق الإسرائيلية، وبذلك فإنه يوجد إلغاء

سلامه عبدالله الخولى

جزئي للمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل سواء علي مستوي العلاقات الاقتصادية أو السياسية وهو مايجعل من أمر الإلغاء الكلي لقرار المقاطعة العربية لإسرائيل أمراً يمكن حدوثه وفي فترة زمنية أقل، فكل من مصر والفلسطينيين قد ألغي ذلك فعلاً، والدولة الأولي هي أكبر الدول العربية، علي حين يعتبر الطرف الثاني وهم الفلسطينيون أشد الأطراف التي أضيرت تاريخياً من جراء الصراع العسكري العربي ـ الإسرائيلي.

توجد بالمنطقة بعض التجمعات الاقتصادية الإقليمية وهي مجلس التعاون لدول الخليج العربي ويضم ست دول عربية هي المملكة العربية السعودية والكويت وعمان وقطر والبحرين والإمارات، ثم مجلس التعاون المغاربي، ويضم خمس دول عربية هي ليبيا والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا، وقد قطعت الدول السابقة شوطاً لابأس به في عملية التعاون الاقتصادي، وقد سبق لمصر والعراق والأردن واليمن أن كونت فيما بينها ماعرف بمجلس التعاون العربي وهو المجلس الذي انتهي فعلياً مع بداية الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠.

ومن شأن وجود تلك التجمعات الاقتصادية الإقليمية أن يجعل من إقامة تجمع اقتصادى شرق أوسطي عملية لاتبدأ من فراغ بل من واقع يمكن الإضافة إليه والبناء فوقه، وبالطبع فإنه لاتعارض عملياً بين وجود هذه التجمعات الإقليمية وبين التجمع الاقتصادي الشرق أوسطي المقترح.

بإلقاء نظرة علي الدول التي من المتوقع أن يشملها السوق الشرق أوسطية نجدها تشمل كل الدول العربية بلا استثناء بالإضافة إلي تركيا وإسرائيل وهي كلها دول يجمع بين شعوبها وتاريخها التجانس الثقافي، فالدول العربية كما تعلمنا في كتب التاريخ هي دول ذات تاريخ واحد مشترك ولغة واحدة وثقافة واحدة ودين واحد، وتركيا دولة مسلمة وسبق أن سيطرت استعمارياً علي الوطن العربي لمدة تزيد على ثلاثة قرون

ونصف قرن، وتبقي إسرائيل ذات المساحة المحدودة وعدد السكان القليل نسبياً، ويلاحظ في هذا السياق ان اليهود تواجدوا تاريخياً وعاشوا بين العرب سواء في مصر او شبه الجزيرة العربية أو بلاد الشام كما يحدثنا بذلك القرآن الكريم، اي أن تشابه البيئة لدول السوق الشرق اوسطية يمثل عنصر قوة لازم لنجاح قيام واستمرار السوق، فاوروبا مثلاً قد نجحت في قطع خطوات كبيرة تجاه الوحدة السياسية والاقتصادية والمتوقع لها ان تبدأ مع عام ١٩٩٧، وأوروبا تضم دولاً متجانسة ثقافياً وتاريخياً وجغرافياً وذلك يمثل أحد الأسباب التي ساعدت علي نجاح ماتم اتخاذه من خطوات في سبيل الوحدة السياسية والاقتصادية الأوروبية (طبقاً لمعاهدة ماستريخت)، ومن ناحية اخري نجد ان باقي التجمعات والتكتلات الاقتصادية الدولية مثل تكتل النافتا الذي يضم دول امريكا الشمالية وهي كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، وتكتل الأفتا الذي يضم دول أمريكا اللاتينية ثم تكتل الآسيان الذي يضم دول جنوب وشرق وجنوب شرق أسيا او ماتعرف بالنمور الآسيوية، كل هذه التكتلات الإقليمية يضم كل منها دولاً تتشابه تاريخياً وجغرافياً وثقافياً، وهذا التشابه يقل درجة كبيرة بالمقارنة بواقع الدول الشرق اوسطية.

ضخامة حجم السوق المقترح سواء من حيث حجم الناتج أو الاستهلاك. فحجم السكان يزيد على ٣٠٠ مليون نسمة (الدول العربية وإسرائيل وتركيا) وحجم الناتج المحلي الإجمالي لدول السوق يبلغ حوالي ٥٦٠,٠٠٠ مليار دولار امريكي (ارقام ١٩٩١) اي أكثر من نصف تريليون دولار منها ٤٤٣,٠٠٠ مليار حجم الناتج المحلي للدول العربية و٥٥,٧ مليار حجم الناتج المحلي التركي و٥٩,٠٠٠ ملياراً تقريباً حجم الناتج المحلي الإسرائيلي.

وجود بنية تحتية حديثة من طرق ووسائل اتصال ومواصلات وذلك بالنسبة لكافة الدول باستثناء السودان واليمن ويمكن ربط الشبكات المحلية لوسائل الاتصال والمواصلات والطرق بتكاليف قليلة بالنسبة لبلدان السوق.

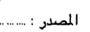
اتجاه النظم الاقتصادية لدول المنطقة إلي التوحد سواء في الفكر او التطبيق فالكثير من دول المنطقة تتبع النظام الاقتصادي الحر وينطبق ذلك علي تركيا وإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي والمغرب والأردن، والبعض الآخر اتخذ خطوات واسعة نحو مبادئ ونظام السوق الحر وهي مصر وتونس، والدول الباقية بدات في انتهاج ذلك النظام، وتبقي كل من السودان والعراق وسوريا وليبيا وهي دول لاتطبق مبادئ ونظم الاقتصاد الحر، إلا أن البيئة مهياة تماماً لتطبيق هذا النظام في كل منها.

وجود الكثير من اتفاقيات التجارة التفضيلية بين دول المنطقة كتلك التي توجد بين مصر والسعودية وبين مصر وتونس وبين مصر والأردن وين مصر وسوريا، وبين دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلي تواجد حرية الانتقال لراس المال بين الدول العربية، اي انه يوجد تحرير جزئي لحركة عناصر الإنتاج.

وجود بنية مالية قوية ممثلة في البنوك بكافة أنواعها سواء مركزية أو تجارية او متخصصة وتوجد بالمنطقة عدة أسواق مالية إقليمية قوية ممثلة في أسواق البحرين والسعودية وتركيا ومصر إلي جانب السوق الخالية الإسرائيلية، وهي أسواق حديثة ومتداخلة مع أسواق المال الدولية ويتوقع لها الازدهار خلال السنوات القليلة القادمة، وتوفر هذه السوق ميزة مهمة للسوق الشرق اوسطية حيث تتيح إمكانية توفير وتدوير وتدويل الرساميل الضخمة لدول المنطقة بدلاً من هجرة هذه الرساميل خارج المنطقة.

وجود طبقة قوية من رجال الأعمال أو المنظمين سواء اكانوا عربا أو غير عرب خاصة مع الاتجاه الجدي نحو تطبيق الآليات التي تكفل تحقيق الاندماج الاقتصادي العربي في السوق العالمية وذلك علي عكس وضع الانغلاق الاقتصادي العربي في الستينيات والسبعينيات.



المصدر :  الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٣

فلسطين تطالب الجامعة العربية بمواجهة السوق الشرق أوسطية

كتب صلاح بديوى:

عقد نبيل شعث- المستشار السياسي لياسر عرفات- اجتماعا هاما الاسبوع الماضي أستغرق ثلاث ساعات مع الدكتور عصمت عبد المجيد تضمن مناقشة تفصيلية لتطوارت التسوية مع الصهاينة، وعرض شعث على عبد المجيد ضرورة مبادرة الجامعة العربية بإعداد خطة اقتصادية جديدة للنظام العربي على ضوء تطورات السوق الشرق أوسطية التى يشارك فيها الكيان الصهيوني.

وحذر شعث بأن الصهاينة أعدوا مخططا لغزو الأسواق العربية بمنتجاتهم عبر استغلال الفلسطينيين كمعبر في إطار التسوية المقترحه، وقال لعبد المجيد يجب أن تبادر الجامعة بوضع النظام الإقتصادى الجديد لمنع الاستقلال الصهيوني للفلسطيني، تأتي هذه التحذيرات في محاولة من الجانب الفلسطين لالقاء تبعية آثار إتفاق غزة اريحا- الذى فرض هذه السوق على المنطقة- عن كامل شعب فلسطين، وحث الجامعة على ضرورة لعب دور يشرع ويقنن المعاملات الاقتصادية العربية على دور دخول اقطار عربية في مشروع السوق الشرق أوسطية، لتتم المعاملات بين الاقطار العربية مباشرة بعيدا عن الفلسطينيين وعلمت «الشعب» بأن ضغوطا امريكية وصهيونية واجهها الفلسطينيون مؤخرا من الصهاينة والامريكان لمحاولة إقناع القادة العرب والمسئولين بالجامعة لتحمل ما أسموه بمسئولياتهم في أطار السوق المقترحة.

وكان د. نبيل شعث فنكشف لعبد المجيد خلال مباحثاتهما عن عراقيل تواجهها المباحثات الفرعية الصهيونية الفلسطينية التى تجدى في القاهرة الآن نتيجة اصرار الجانب الصهيوني على عدم الانسحاب من منطقتى غزة اريحا بشكل كامل، وهو ما صدا بالقيادة الفلسطينية إلى رفض استئناف المباحثات الموسعة بطابا واستمرار الاجتماعات الفرعية بالقاهرة.

من جهة أخرى تعثرت مبادرة د. عصمت عبد المجيد لتحقيق المصالحة العربية الشاملة والتى وافقت عليها ١٤ دولة عربية نتيجة لرفض بعض دول الخليج لمحاولات المصالحة ومطالبتها بالتزام العراق بعودة المحتجزين الكويتين والموافقة على ترسيم الدول، في وقت رفضت فيه الدول الخليجية مبادرة عراقية بتشكيل لجنة عربية لتقضى الحقائق حول المحتجزين باراضيها يشارك فيها برلمانيون من الكويت.

هذا وقد أضطرت الامانة العامة للجامعة العربية لتوزيع تصريح أدلى به دنيس روث مستشار الرئيس الامريكي لشئون الشرق الأوسط ومنسق عام مفاوضات التسوية يدعو فيها إلى ضرورة تحقيق المصالحة العربية، في ايماءة من الجامعة العربية للدول الرافضة للمصالحة مع العراق كى تقبل مبادرة الأمين العام.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٢

تمهيداً لإقامة السوق الشرق أوسطية :

لجنة عليا لتسليم اراضى المدن الصناعية الجديدة بسيناء
٧آلاف دولار للمتر بعد ترشيح مصر عاصمة للسوق

علم مندوب «الاهرام المسائى» ان لجنة عليا برئاسة الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية ستقوم بزيارة سيناء الأسبوع المقبل لفحص وتسلم الأراضى التى ستقام عليها مناطق عمرانية وصناعية جديدة، وتقدر بحوالى ٤٥٠ الف متر مربع تمهيدا لاقامة السوق الشرق اوسطية والتى تعتبر سيناء ورفح نواة لها.

وصرح محمد فريد خميس رئيس جمعية اتحاد المستثمرين بمدينة العاشر من رمضان بان مجلس الوزراء قرر تشكيل لجنة لدراسة وتنمية سيناء ورفح باعتبارهما حجر الزاوية فى السوق الشرق اوسطية وانه يجرى الاعداد حاليا لوضع خطة شاملة لهذا الغرض.

واضاف فى اجتماع لجنة الشئون المالية والاقتصادية للحزب الوطنى مساء امس ان سعر المتر وصل فى سيناء الى ٧ آلاف دولار خاصة أن المؤشرات تؤكد امكانية اختيار مصر عاصمة للسوق الجديدة، مشيرا إلى أن استغلال هذه المنطقة سيفتح افاقا جديدة لمصر عالميا واقتصاديا وصناعيا.

وأوضح محمد فريد خميس ان السوق ستبدأ بدول فلسطين والاردن ومصر كمرحلة أولى، وستنضم اليها لبنان وسوريا فى المرحلة الثانية وتركيا وايران فى المرحلة الثالثة.

وقال: انه فى حالة انضمام اسرائيل للسوق فإن هناك عدة اعتبارات سيتم اخذها فى الاعتبار منها ضرورة تماثل الرسوم الجمركية بين مصر واسرائيل، واصدار ما يسمى بسندات المنشا لحفظ حقوق الدول صاحبة السلعة التى سيتم طرحها فى السوق.

وطالب رئيس اتحاد المستثمرين بتحرير ٦٠٪ من الانتاج الصناعى، واعادة هيكلة رؤوس اموال القطاع الصناعى.

واشار الدكتور حسن خضر رئيس بنك التنمية والائتمان الزراعى إلى أنه سيتم تنظيم مؤتمرات دولية لمناقشة اقامة السوق والمشاكل التى تعترض طريقها، وتوفير كافة السبل لاقامتها خلال العام المقبل مؤكدا ان المؤتمرات التى اقيمت فى هذا الصدد طالبت بالاستفادة القصوى من المنحة المقدمة من البنك الدولى لتنمية منطقة غزة ـ اريحا والمناطق المجاورة لها وتقدر قيمتها بحوالى ٢,٣ مليار دولار.

اشرف بدر

تدليل إسرائيل والحوار العربي المطلوب

أنا لا أفهم ماهى التضحية التى اقدمت عليها اسرائيل حتى تلقى كل هذا التدليل والتأييد من الولايات المتحدة الامريكية .

فلقد ذهب اسحاق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلى إلى واشنطون منذ عدة أيام ليحصل على الثمن ، والمقابل رغم أنه لم يقدم شيئا بعد .

ويا له من مقابل حصل عليه فكما تقول صحيفة نيويورك تايمز الامريكية فإن رابين ناقش مع كلينتون امكانية شراء طائرات (إف-١٥ أى) أكثر المقاتلات الامريكية تطورا، ورغبة اسرائيل فى استيراد مزيد من التكنولوجيا الالكترونية الامريكية للحفاظ على تفوقها العسكرى على العرب لجيل مقبل ومساعدة اسرائيل فى تدبير ٢٥٠ مليون دولار لتكلفة اعادة نشر قواتها من غزة واريحا، وعدم تخفيض المساعدات الامريكية لاسرائيل والتى تبلغ ثلاثة مليارات دولار فى العام رغم تقليص ميزانية المساعدات الخارجية .

وفى تبرير الرئيس كلينتون لكل هذا التدليل قال ان ذلك يتم فى اطار مساعدة اسرائيل فى دفع ثمن السلام .

●●●

ولاندرى أى ثمن للسلام تدفعه اسرائيل.. ان كل ما قدمته وتنازلت عنه فى صالح الدولة العبرية لتأكيد دورها الذى تريد ان تلعبه فى المنطقة بعد أن انتهى دورها السابق كرأس حربة فى المنطقة لتنفيذ السياسات الامريكية فى الشرق الاوسط أيام كانت أمريكا تواجه عدوها القديم الاتحاد السوفيتى .

واليوم فإنها تحاول بلورة الدور الجديد فى المنطقة والذى عبر عنه اسرائيل قصار وزير المواصلات الاسرائيلى فى حديث صحفى بأن هناك خطة تتكلف ٧ مليارات دولار لتحويل اسرائيل الى ترانزيت الشرق الاوسط تربط الشرق الاوسط باوروبا آسيا وافريقيا بعد اتمام السلام .

يقول الوزير الاسرائيلى : ولهذا الغرض سيتم تطوير شبكة مواصلات اسرائيل الداخلية والدولية لربطها بالدول العربية .

ووفقا لهذا المفهوم فإن السلام يشكل مكسبا لاسرائيل من النواحى الاقتصادية والامنية على عكس ماتبرر به واشنطون مساعداتها ودعمها المبالغ فيه لاسرائيل بانه لمواجهته اخطار السلام .

●●●

ويقودنا ذلك إلى مايقال عن السوق الشرق اوسطية، وقد جاءت تأكيدات السيد عمرو موسى وزير الخارجية حاسمة لتريح الكثيرين عندما أعلن فى مجلس الشعب انه لاسوق شرق اوسطية الا بانتهاء الاحتلال وإقرار السلام الشامل فى منطقة الشرق الاوسط، فمعنى هذه السوق هو تحقيق التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة، ومثل هذا التعاون لايتحقق فى ظل الاحتلال .

وفى مفهومنا فإن الدعوة الى سوق شرق اوسطية هى دعوة لاسقاط مفهوم التعاون العربى المشترك وانهاء الهوية القومية العربية .

وبدلا من انتظار السوق الشرق اوسطية فان السوق العربية المشتركة اجدى وانفع وابقى واضمن للدول والشعوب العربية، ومن خلال هذه السوق العربية المشتركة يمكن التعامل المتوازن والمتكافىء مع دول اوروبا وامريكا وآسيا وافريقيا ومختلف التجمعات الاقتصادية الكبرى .

●●●

وقبل أن تدهمنا السوق الشرق اوسطية المخطط لها فإننا يجب ان نراجع انفسنا بسرعة حول عوائق قدراتنا التصديرية لايجاد توازن مع مانستورده سنويا والذى يصل لنحو ١١ مليار دولار بينما لاتزيد صادراتنا فى احسن الاحوال عن أربعة مليارات من الدولارات ، وفى ظل السوق المقترحة وأمام المنافسة غير المتكافئة فان مصر بسوقها الواسع الذى يضم ٦٠ مليون مستهلك ستتحول الى دولة استهلاكية وتتعرض صناعاتها الداخلية الانتاجية للخطر .

والذين يستطيعون ان يقدموا لنا افكارا ناضجة للتحرك والحوار هم جمعيات الاقتصاديين والصناعيين والتجاريين ورجال الأعمال فالمرحلة القادمة تتعلق بهم، وبدلا من التكالب على مايعتقدون أنه غنيمة لتنفيذ بضعة مشاريع ضئيلة الحجم والقيمة فى غزة وأريحا، فان الافضل هو العمل على تحقيق مكاسب دائمة للمنطقة العربية التى يتوافر لها كل مقومات النجاح ولاتنجح، بينما لايتوافر لاسرائيل الا انتهاز الفرص والاخطاء وتنجح .

ويبقى أن نقول ان حالة الاقتصاد الاسرائيلى وامكانية ابتلاعه دول المنطقة اقتصاديا هى هالة وهمية اعلامية لتضخيم حجم اسرائيل فى الدور المستقبلى، بينما هى لاتزيد على كونها منطقة عبور لاقتصاديات اوروبا وامريكا للمنطقة ولكنهم هناك يستعدون جيدا للمستقبل بينما نتوقف نحن فى منطقتنا العربية عند مجرد ردود الافعال .

السيد البابلى



مع بداية العودة من المنفى

شركات فلسطينية تفتح مكاتب فى الضفة

عمان - خاص:

بدأ رجال الأعمال من أصل فلسطيني بالأردن فى افتتاح مكاتب لشركاتهم فى الضفة الغربية استعدادا للتحرك فى مجال الأعمال بعد توقيع اتفاق السلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوف يكون للشركات الأردنية التي يمتلكها الفلسطينيون فرصة أكبر في الاسراع بالتحرك فى الضفة الغربية وذلك لتمتع اصحابها بالهوية الفلسطينية.

فقد ابرم مركز الاستشارات الهندسية ومقره عمان - وهو من اوائل الشركات الاردنية التي افتتحت لها مكاتب فى الضفة الغربية - ابرم بالفعل عقدا لبناء مجمع سكني فى نابلس فى مشروع مشترك مع مركز حوجاوى الهندسي ومقره الضفة الغربية.

كما افتتحت اكبر مؤسسة للمقاولات فى الأردن وهي مؤسسة زايد صلاح وشركاه للمقاولات مكتبا لها فى نابلس بالضفة الغربية وكانت هذه المؤسسة قد حصلت على نصيب الأسد فى اعمال المقاولات فى الأردن فى الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٢ ويذكر ان اصحابها فى الأصل من نابلس وتبحث شركة اخرى هي كونسوليديتد كونسولتانتس حاليا امكانية افتتاح مكتب لها فى الضفة الغربية وهذه الشركة هي نتاج اندماج كل من سار الهندسية وركن الهندسة، والمكتب العربي للهندسة والاستشارية وكلها شركات مملوكة لأردنيين من أصل فلسطيني.

وأعلنت شركة استشارية اخرى هي دار الهندسة اللبنانية انها تبحث افتتاح مكتب لها فى الارض المحتلة.

وكانت دار الهندسة تعمل فى مشروعات الضفة الغربية قبل اتفاق السلام بين اسرائيل والمنظمة.

وتنتظر شركات اخرى حتى تعرف ماإذا كانت الارض المحتلة ستكون من الناحية القانونية خاضعة للاسرائيليين أم للفلسطينيين.

ويستعد اثرياء الفلسطينيين المقيمون خارج الارض المحتلة للعودة الى الوطن فى الوقت الذى تستعد فيه منظمة التحرير الفلسطينية فى تطبيق خطط إقامة هيكل ادراى لها فى اريحا وقد قدمت المجموعة الاوروبية ١٧ مليون دولار امريكي للمساعدة على تمويل جامعات فلسطينية. كما أعلنت السويد انها ستقدم مساعدات على شكل ضمانات مصرفية لبناء أول ١٥٠ مبنى فى المرحلة الأولى لاقامة المنازل والمكاتب الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية فى اريحا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحيـــاة

التاريخ: ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

تسديد ١٠٠ مليون دولار من رأس مال شركة فلسطين للتنمية والاستثمار

شارك في تأسيسها الصباغ والمصري وشومان والقطان وخوري



□ ابو ظبي - من شفيق الاسدي:

■ اعلن هنا ان عدداً من رجال الاعمال الفلسطينيين سدد مبلغ ١٠٠ مليون دولار من راس مال «شركة فلسطين للتنمية والاستثمار» الذي حدد بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار. وسيرتفع المبلغ بشكل اكبر بعد حصول عدد من رجال الاعمال الفلسطينيين الذين يحملون جنسيات خليجية على موافقة دولهم.

وكشف السيد نعيم الخشيش المدير التنفيذي لـ «البنك العربي المحدود» (فرع ابو ظبي) ان من بين مؤسسي الشركة السادة حسيب الصباغ ومنيب المصري وعبدالحميد شومان (بصفة شخصية) وخليل التلهوني وعبدالمحسن قطان وسعيد خوري، اضافة الى «البنك العربي» و«بنك القاهرة - عمان».

وقال السيد الخشيش في مؤتمر صحافي عقده في مقر البنك العربي «تم تسجيل الشركة في ليبيريا وسيكون مركزها الرئيسي في لندن والضفة الغربية وقطاع غزة، كما سيكون لها مركز فرعي في عمان».

واوضح ان سبب تسجيل الشركة خارج الاراضي العربية المحتلة كشركة «اوفشور» هو عدم اتضاح الاوضاع عن تطبيق الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي حتى الآن.

واكد أنه سيتم اعادة تسجيلها في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد انسحاب اسرائيل من المنطقتين. وشدد الخشيش على ان فكرة تاسيس الشركة لقيت دعماً وتاييداً من منظمة التحرير الفلسطينية وعدد من الدول العربية التي تم الاتصال معها بشأن الموضوع. وقال «ان المنظمة ستدعم هذه الشركة لان نظام السوق هو الاسلوب الذي تتبعه المنظمة في ادارة الاقتصاد الفلسطيني ولن تفرض قيوداً على الاستثمار». واضاف «ان الشركة ستطرح اسهماً للاكتتاب في باقي الـ ١٠٠ مليون دولار من رأس مالها».

وتوقع ان يتم الاكتتاب في جميع الاسهم خلال شهرين من الآن، واكد ان المسؤولين حددوا نسبة المساهمة لكبار رجال الاعمال بواحد في المئة من راس المال كحد اقصى حتى يتم توزيع الاسهم على شريحة واسعة من الفلسطينيين.

وتقوم لجنة من بين المؤسسين تضم عدداً من كبار رجال الاعمال الفلسطينيين حالياً بجولة في عدد من الدول العربية للالتقاء مع رجال الاعمال الفلسطينيين والعرب لشرح اهداف الشركة ودعوتهم الى المساهمة فيها.

واكد الخشيش ان الشركة ستاسس على اساس استثماري واقتصادي. ولن تكون لها اي اهداف او اتصالات سياسية.

واكدت مصادر فلسطينية ان الشركة المقترحة لن تقوم باي اتصالات او اعمال مشتركة مع السلطات او الشركات الاسرائيلية، وذلك في اشارة الى الاتصالات القائمة حالياً بين جويد الغصين عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رئيس الصندوق القومي الفلسطيني لتاسيس مؤسسة مشتركة مع شركة «كور» الاسرائيلية ومستثمرين من المغرب برأسمال ٦٠ مليون دولار.

استبعاد إشراك الغصين

واكدت المصادر لـ «الحياة» انه لم يتم الاتصال مع الغصين للمساهمة في «شركة فلسطين للتنمية والاستثمار».

وذكر الخشيش ان اعمال الشركة ستتركز على دعم النشاطات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة خصوصاً في مجال الاستثمار السياحي والصناعي عن طريق المساهمة مع الشركات القائمة الناجحة بنسبة لا تزيد على ٤٩ في المئة. وتاسيس شركات جديدة من القطاعات ذاتها بالمساهمة مع مستثمرين ورجال اعمال من الداخل.

واضاف «ان الشركة ستهتم ايضاً بتاسيس مدن صغيرة وضواحي جديدة للمدن الفلسطينية القديمة بهدف تحسين الوضع المعيشي للفلسطينيين وخلق فرص عمل جديدة داخل الاراضي العربية».

وذكرت مصادر ان المستثمرين الفلسطينيين المؤسسين للشركة بدأوا اتصالات فعلية مع شركة الرواد (مركزها القدس العربية) للمساهمة معها في المشاريع الصناعية ولتكون ممثلاً لها في القدس.

واكد الخشيش ان المؤسسين بدأوا بالتحضير للعمل في كل مناطق فلسطين العربية على مراحل، مشيراً الى ان عمليات الاستثمار في الضفة وغزة لن تكون قادرة على امتصاص كامل راس مال الشركة في غضون فترة قصيرة.

وذكر ان الشركة قد تساهم في مشاريع وشركات في عدد من الدول العربية، ولن تقيم اي اتصالات مع شركات اسرائيلية، مشيراً الى ان عمان ستكون من بين المدن العربية المرشحة لاقامة مشاريع مشتركة فيها نظراً لارتباطها الوثيق مع الاراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

وذكر ان القنوات المصرفية الموجودة الآن في الضفة الغربية وقطاع غزة يمكنها ان توفر القاعدة المصرفية المطلوبة لعمليات الاستثمار التي ستقوم بها الشركة على رغم كونها تخضع حتى الآن لضوابط وشروط الحكم الاسرائيلي، وأشار في هذا



المصدر : الشعب
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٣

اتهامات شبه رسمية لأمين الحزب الوطنى بأنه يعمل لإسرائيل وضد مصر !

برنامج للسيطرة على الاقتصاد الفلسطينى ـ الأردنى .. ومنه يخترقون الخليج

أهم ندوة عن الترتيبات المقبلة للشرق الأوسط يعقدها مركز دراسات الوحدة العربية



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ نوفمبر

يا أحزاب المعارضة : لماذا لا نتولى نحن الدعوة لمؤتمر قومي حقيقي نحدد فيه معالم المستقبل وأسلوب تغيير الحزب الحاكم ؟

فاتنى أن أسمع خطاب الرئيس مبارك فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة، إذ سافرت يوم إلقاء الخطاب إلى بيروت للمشاركة فى ندوة: الوطن العربى والتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة. وقد انعقدت مؤخراً ندوات عديدة لبحث هذا الشان، ولكن من المؤكد أن ندوة بيروت التى نظمها (مركز دراسات الوحدة العربية) كان حصادها أوفر، فقد شارك مثقفون من كل الاتجاهات. من مصر (على سبيل المثال) شارك الأساتذة: أحمد يوسف، وإسماعيل صبرى، وجلال امين، وحسام عيسى، وسعيد النجار، وسمير أمين، والسيد يس، وطلعت مسلم، ومحمد سيد أحمد، ومحمود عبد الفضيل، ومحمود عزمى، وكاتب هذه السطور.

■ وفضلا عن تنوع الاتجاهات الفكرية والانتماءات السياسية، حرص المركز (بقيادة مديره المثقف البارز والمناضل د.خير الدين حسيب) على تقليده فى احترام حق الاختلاف، فاعطت الندوة فسحة كافية من الوقت للحوار والتفاعل، وساعد ذلك فى بلورة نقاط اتفاق أساسية بين المشاركين.

■ وأيا كانت الخلافات، فمن المؤكد أن الجميع كان يستشعر خطورة الاتفاقات الموقعة (والتى ستوقع) على مستقبل الأمة العربية. وقد حرصت على إثبات أن مصر –وسط المخاطر العامة– تواجه مازقا خاصا وحادا، رغم الدور الذى لعبته سياساتها الرسمية فى الوصول إلى النتائج الحالية، إلى «سوق الشرق الأوسط» أو «إسرائيل الكبرى».. لقد كافاتها الولايات المتحدة وإسرائيل بجزاء سنمار!

إحكام السيطرة على فلسطين والأردن

وقد عرضت أوراق الندوة ومناقشاتها بيانا بالوقائع والخطط المستهدفة، وأكتفى هنا بالاشارة إلى ما جاء فى بحث اخى د.غسان سلامة (الاستاذ والمفكر اللبنانى)، حيث شرح مخاطر الإلحاق، والاختراق، والاختناق، والانسحاق، والشقاق.

□ وبالنسبة لخطر الإلحاق، كان غسان يركز على ارض فلسطين المحتلة (فى غزة والقطاع) وعلى الأردن، والحاق هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلى، بحيث تكون تحت سيطرته الكاملة. فالخطاب الاسرائيلى الغالب يشير صراحة إلى نوع من مقايضة «السيادة» الاقتصادية الشكلية على الأراضى الفلسطينية المحتلة، مقابل تكريس أشكال متطورة من الهيمنة الإسرائيلية الفعلية. كان الاستثمار الفلسطينى فى الاراضى المحتلة –مثلا– عاجزا عن أن يتحقق دون عشرات الأذونات المسبقة، وكانت هذه الأذونات تهدف إلى منع قيام اى توظيف مالى فلسطينى من شانه ان يؤدى إلى إنتاج ينافس الانتاج الإسرائيلى، من هنا كان علو الصراخ الاسرائيلى من النتائج السلبية المحتملة لاى تغيير فى الأوضاع، ولاى استقلال فلسطينى فعلى، ذلك أن إسرائيل تجنى سنويا حوالى بليون دولار تصديرا وإعادة تصدير نحو الأراضى المحتلة، وهى لا تصر على إبقاء هذا الرقم وحسب، بل على ارتفاعه ايضا، وعلى إدماج السوق الأردنية به لاحقا.

والصورة فى ذهن ارباب الصناعة الإسرائيلية تقوم على ضمان الانسياب التلقائى للسلع الاسرائيلية إلى السوق الفلسطينية بعد الانسحاب العسكرى، وبالسهولة نفسها التى كانت هذه السلع تلقاها ايام الاحتلال. غير أن الصناعيين الاسرائيليين يطالبون أيضا بضمانات إضافية، هدفها من جانب إبقاء السيطرة، ومن جانب اخر اختراق الأسواق العربية من خلال فلسطين – الأردن.

□ وسنؤجل الان حديث الاختراق، لنتحدث عن الضمانات المتعلقة بالجانب الأول، وهى كالتالى: انعدام الرسوم والضرائب على السلع المتنقلة بين إسرائيل والأردن وفلسطين –قيام فلسطين والأردن بفرض ضريبة مبيعات على منتجاتهما بحيث لا تكون أسعارها أقل من السلع الاسرائيلية المماثلة(!)– عدم تطبيق حرية انتقال السلع الزراعية (وهى طبعا المنتجات الوحيدة التى يشكل انسيابها الحر منفعة للفلسطينيين!)، وذلك بهدف حماية الزراعة الاسرائيلية الباهظة التكلفة –تطبيق معايير نوعية للانتاج الصناعى والحرفى الأردنى /الفلسطينى. اسميا لرفع مستوى هذه النوعية، وعمليا لزيادة تكلفة إنتاجها. ومن المفارقات الغريبة أن أرباب الصناعة الاسرائيلية يطالبون اليوم بإقامة نظام حماية اجتماعية وضمان صحى متكامل للعمال الفلسطينيين، وهو امر لم يتنبهوا له بتاتا خلال ربع قرن من الاحتلال. ومن البدهى طبعا أن هذا الاهتمام الاجتماعى المفاجىء بالعمال الفلسطينيين ليس من باب الحرص الانسانى، وإنما يهدف إلى مجرد زيادة التكلفة الانتاجية فى فلسطين والأردن، حتى تتضاءل اكثر فاكثر فرص المنافسة المحتملة بين السلع ذات المصدر الاسرائيلى وتلك المنتجة فى الأردن / فلسطين.

xxxxx

وقد تاكد هذا الاتجاه فى الدراسة الرائدة التى أنتجها فريق عمل أردنى فلسطينى إسرائيلى ونشرت فى مطلع صيف ١٩٩٣.. شهراً قبل الاعلان عن اتفاق أوسلو. وهذه بالفعل أول دراسة مشتركة للفرقاء

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دعوة الرئيس للحوار القومي صاحبتها إهانات وتهديدات لأحزاب المعارضة وصحفها

بقلم : عادل حسين

الثلاثة، بقيادة امريكية حازمة، تمثلت فى كبار الاقتصاديين من جامعتى هارفارد ومعهد مساسوستش للتكنولوجيا (إم. اى. تى). إن الدراسة لم تستبعد فى نتائجها اختراق اسواق مصر او سوريا، ولكنها ركزت على سيناريو المثلث إياه (إسرائيل /الأردن/ مابقى من فلسطين).

□ قدرت الدراسة أن أهداف الدمج بين الاقتصادات الثلاثة (اى الإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلى) لا تحتاج أكثر من عدة أشهر، اعتمادا على أنها تقوم على واقع قائم فعلا فى الأراضى المحتلة. وفى مجال الصناعة بالذات، تدعو الدراسة إلى إطلاق التبادل التجارى فوراً بين الأطراف الثلاثة، وتخلص إلى ان تطوير الصناعة الفلسطينية يجب أن يكون متوجها نحو التصدير إلى البلدان العربية الأخرى. بكلام أوضح: الصادرات الصناعية الاسرائيلية تدخل بدون قيود إلى السوق الفلسطينية/ الاردنية، بينما تسعى الصناعة الفلسطينية للحصول على سوق خارج إطار المثلث الأردنى/ الفلسطينى/ الاسرائيلى. ومن الواضح أن هذا الترتيب مجرد تأكيد على دخول المنتجات الاسرائيلية سوق فلسطين/ الأردن، أما دخول المنتجات الصناعية الفلسطينية إلى اسواق خارجية، فهو مجرد فتح باب امام المنتجات الاسرائيلية تحت قناع فلسطينى، إذ لا يوجد إنتاج صناعى فلسطينى قابل للتصدير!

إن الخلل كبير جدا بين الاقتصاد الأردنى/ الفلسطينى وبين الاقتصاد الاسرائيلى وفق كل المعايير، وبدون حماية خاصة «للضعيف»، فإن إطلاق التنافس يؤدى قطعا إلى سيطرة الاقتصاد الأقوى، ولا يكون أمام الضعيف إلا ان يطلب الرحمة، ومع ذلك فإن إسرائيل لا تكتفى بالنتائج المنطقية لهذه المذبحة الاقتصادية التى يسمونها «حرية السوق»، فهى تتدخل بالقوة فى حركة السوق، إذا لاحظت أنها فى بعض النواحى قد لا تكون فى صالحها. لقد رأينا كيف قيدت حرية انتقال السلع الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل، ونضيف الان انها تقيد كذلك حرية انتقال العمالة الفلسطينية.

□ إن الموجة الأخيرة من المهجرين اليهود إلى إسرائيل أدت إلى ارتفاع مستوى البطالة فى إسرائيل من ٤,٨ ٪ سنة ١٩٨٨ إلى حوالى ١١٪ سنة ١٩٩١.. أمام هذا الاعتبار تضع إسرائيل حداً «لحرية السوق» فى انتقال العمالة العربية إليها، بحيث لا تتجاوز رقما تعينه هى، وفى الوقت نفسه نراها تصر على مبدأ حق المهنيين (اطباء، مهندسين، صيادلة. أساتذة) فى العمل حيث يريدون، وفقا لقانون التبادل الحر. ووفقا لهذا المبدأ نرى وضعا يصدر فيه الجانب العربى أعداداً مقننة من عمالة غير متخصصة منخفضة الأجر نحو ورش البناء الاسرائيلية، بينما يحق للمهنيين الصهاينة ان يندفعوا بلا أى قيد إلى المناطق الفلسطينية / الأردنية. ومن الناحية العملية لن يجد الالاف من الفائض المهنى المتخصص (فى فلسطين والأردن) عملا له فى إسرائيل فى مجالات الصحة والهندسة والتكنولوجيا والتعليم، إذا تقرر لهم «نظريا» حق الانتقال الحر إلى إسرائيل.

xxxxx

عموما نقول إن خطر الإلحاق (للاقتصاد الأردنى/ الاسرائيلى) قائم وثابت، مع كل ما يتبعه من توسع فى المنطقة العربية المحيطة (خاصة أسواق الخليج). ومن الحجج التى استعملها رئيس حكومة إسرائيل مراراً وتكراراً -للدفاع عن اتفاق أوسلو امام برلمانه- هو أن السلام سيسمح لاسرائيل برفع مستوى صادراتها من ١١ إلى ٢٠ بليون دولار سنويا سنة ١٩٩٥.

البنك الدولى واختراق إسرائيل للاقتصاد العربى

وينقلنا هذا إلى ما جاء فى ورقة غسان سلامة تحت عنوان «الاختراق»، وهو



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

يستند هنا إلى ماجاء فى تقرير البنك الدولى إلى الهيئة المشرفة على «مسيرة السلام»، وبالذات إلى لجنة «التعاون الاقتصادى» فى إطار المفاوضات متعددة الأطراف.

■ فالاختراق -كما يقول- شعور ينتابك منذ الصفحة الثالثة مع تفصيل مشاريع الطرق التى ينبغى بناؤها، وأولها ربط تركيا بمصر بطريق واسع يخترق سوريا فلبنان فاسرائيل، وثانيها طرق تنطلق من إسرائيل نحو الأرض المحتلة فالأردن، ومن شانها كما يقول تقرير البنك الدولى «فتح الباب أمام اندماج اقتصادى أسرع وتيرة»، وهذه الطرق خمسة: طولكرم / إربد، طريق طولكرم/ نابلس/ عمان، طريق قليقلة/ نابلس، طريق القدس/ أريحا/ جسر اللنبى، طريق رفح/ غزة/ القدس/ عمان.. وهى كلها طرق تربط إسرائيل بالداخل الفلسطينى وبالتالى الأردنى والعربي. وبينما يرى البنك الدولى أهمية فائقة لتطوير هذه الطرق المخترقة، فهو لا يبدى اهتماما حقيقيا بطرق لا تعبر إسرائيل أو تربطها بالداخل، مثل طريق بيروت/ دمشق (إذ اعتبره ذا مردود ضعيف وتكلفة عالية!)، أو طريق العقبة/ العراق، أو بشبكة الطرق فى اليمن والجزيرة العربية.

ولا يرى تقرير البنك الدولى أيضا فائدة إقليمية كبرى- كما يلاحظ غسان- من تطوير ميناء بيروت، أو من تحسين مطار بيروت الدولي، ولكنه يهتم اهتماما شديدا بربط شبكة الكهرباء بين إسرائيل وفلسطين والداخل العربى.. باختصار، فيما يخص المشرق العربي فإن البنك الدولى لا يرى مشروعا له صفة الأولوية، إلا إذا كان يمر مباشرة باسرائيل أو يفيدها، وكأن صفة «الاقليمية» لا تتامن فى المشرق دون اشتراك إسرائيل..

■ ومن المؤكد أن إسرائيل من جانبها تستهدف جعل موانئها البحرية الثغر الطبيعى إلى الأردن والعراق ودول الخليج، وهى تسعي لدفع دول النفط إلى اختيار مصبات لخطوط الأنابيب على الشاطىء الاسرائيلى، وتسعى إلى اعتبار مطار اللد محطة انتقال طبيعية من عموم المنطقة إلى أوروبا وأمريكا.. إنها فى الواقع تعيد رسم الخريطة الاقتصادية، بحيث تكون عاصمة النشاط الاقتصادى الاقليمي، مستندة إلى حجم اقتصادها الكبير، وإلى حجم صادراتها المحتملة (بعد فتح الأسواق العربية)، وإلى مستواها التكنولوجي، وإلى علاقاتها الدولية.. فضلا عن موقعها الجغرافى الذى تؤكد مزاياه المشاريع التى اشرنا إلى طرف منها.

×××××

■ إن الإلحاق المباشر من نصيب الأردن/ فلسطين، ومن هذا التجمع يبدأ اختراق المنطقة العربية (مع تركيز خاص على منطقة الخليج). ويخدم هذا الإلحاح على إنهاء المقاطعة العربية للاقتصاد الاسرائيلى وللشركات الأجنبية التى تتعامل معه. وقد نشطت الولايات المتحدة فى هذا الاتجاه منذ مؤتمر مدريد، باسم ضرورة التبادل الحر وأهمية التجارة الدولية غير المعوقة بقرارات سياسية متخلفة، وهذه الشعارات ما كانت لتقنع عاقلا بالنظر لتكرار لجوء الولايات المتحدة نفسها لهذا النوع من التعامل، فهى التى قاطعت الاتحاد السوفيتى بعد غزوه أفغانستان، وهى التى قاطعت الصين بعد حادثة تيان ان مان.. وفى منطقتنا شهرت سيف الحصار (لا المقاطعة فحسب) بوجه العراق وإيران وليبيا والسودان!

إن الأمر لا علاقة له إذن بحكاية «المبدأ المقدس» لحرية التجارة الدولية، ولكنه مجرد دعم للاقتصاد الاسرائيلى، وإتاحة الفرص أمامه لاختراق الأسواق العربية، بدون حل سياسى شامل لأسباب الصراع.

ومعلوم أن إسرائيل استطاعت فعلا أن تحد من آثار المقاطعة العربية، وتشير مصادر إسرائيلية إلى أن العديد من السلع الاسرائيلية يجرى إعادة تصديرها إلى بعض الأقطار العربية (بعد إعادة التغليف تحت علامات تجارية مختلفة للتمويه)، ومن خلال سلسلة من الوسطاء عبر بلد ثالث تمثله قبرص فى المحل الأول. ويقدر حجم هذه الصادرات سنويا بنحو نصف بليون دولار أو بليون (أى حوالى ١٠٪ من الصادرات الإسرائيلية).

هذه التقديرات الاسرائيلية مبالغ فيها قطعا، وهى فى كل الأحوال لا تنفى أن المقاطعة أرهقت الاقتصاد الاسرائيلى فى مجال صادراته السلعية، أو فى مجال تعاونه مع المستثمرين الأجانب، وكل هذا ينهيه رفع المقاطعة بحيث يتحول الاختراق الاقتصادى إلى اتفاقات رسمية مشهرة؛ بدلا من استمراره عملا من أعمال التامر والتهريب، وأظن أن غسان سلامة كان مصيبا حين أضاف فائدة كبرى لإنهاء المقاطعة، فإسرائيل كانت تعتبر أن هذه المقاطعة نوع من العقاب، وبالتالى فإن رفعها هو نوع من الإقرار العربي بانها غير مذنبة، وهذا مهم طبعا من الناحية السياسية

دفاع إسرائيل عن الخليج ونتائج رحلة رابين

إذا انتقلنا من هذا إلى خطر الانسحاق، فإن غسان سلامة يذكرنا باختلال التوازن العسكرى (فى الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل)، وقد توسعت ورقة أخى اللواء طلعت مسلم فى بحث هذا الأمر، وتعمقت مناقشات الندوة حوله، ولكن المجال لا يتسع لها هنا.

□ ومن المؤكد أن التفوق الإسرائيلى الكبير فى هذا الجانب العسكرى (الذى تأكد بعد ضرب القوة العراقية)، كان خلف

الاتفاقات المتتابعة، والتي تؤدى إلى دعم التفوق العسكرى بهيمنة سياسية واقتصادية.. ومن أخطر التنازلات هنا الإقرار بمبدأ إنهاء التنسيق العربى فى عمليات التفاوض، وسعى كل طرف للوصول إلى اتفاق ثنائى منفصل مع اسرائيل. ففي هذا النوع من التفاوض يحصل كل طرف عربى على تنازلات جزئية تهمه بمفرده، مقابل حصول إسرائيل على تنازلات عامة من العرب، يدفعها كل العرب، تتعلق بوضعها القانوني والاقتصادى العام فى المنطقة.

□ و.. مع تطبيق الاتفاقات الجارية ستتحول إسرائيل تدريجيا من موقع العدو المشترك لجميع العرب إلى حكم فى نزاعاتهم.. لن تكون إسرائيل طرفا مقبولا من الحكومات العربية وحسب، ولكن ستصبح طرفا مرغوبا فى الصداقة والتحالف معه، ويدخل فى حسابات القوى لدى بعض الأطراف العربية عند نزاعها مع أطراف عربية أخرى.. لن يكون غريبا إذا استخدمت فى الخليج (أو فى غير الخليج) قوات إسرائيلية -بدلا من قوات مصرية او سورية- إذا دعت فى المستقبل حاجة للتدخل العسكرى..

ولاشك ان زيادة الروابط الاستراتيجية حاليا بين الولايات المتحدة وإسرائيل مؤشر على احتمال ذلك.

xxxxx

قبيل هذه الندوة وأثناءها عن «التحديات الشرق أوسطية»، كانت التطورات تتوالى وتتفاقم. فبعد ان «وقع الفاس فى الراس»، وبعد أن أصبح متعذرا أن تتراجع منظمة التحرير، بدأ الصهاينة عمليات الابتزاز، فيزيدون مطالبهم ويلوحون باحتمال قطع المباحثات.

□ ويهمنا فى هذا الصدد بشكل خاص ما أسفرت عنه مباحثات رابين فى واشنطن، حيث زادت المساعدات الاقتصادية، وأخطر من ذلك المساعدات العسكرية. إذ تقرر تزويد إسرائيل بعدد من الطائرات (إف ١٥) التى يمكنها ان تضرب إيران بسهولة (وكان ذائعا قبل زيارة رابين أنه سيبحث قضية البرنامج النووى والكيميائى لإيران)، وإضافة إلى هذا تضمنت «الهدايا» الأمريكية طائرات (إف ١٦)، بل الجيل الجديد من طائرات (إف ١٨) قبل اية دولة أخرى.. بل تقرر تزويد إسرائيل بالسوبر كمبيوتر (الذى رفضت أمريكا تقديمه لأى من حلفائها باستثناء انجلترا). وهذا السوبر كومبيوتر له دور حاسم فى تصنيع الصواريخ الحاملة للقنابل النووية، إضافة إلى استخداماته المدنية العديدة.

هذا المنشور فى "العلاقات الامريكية-الاسرائيلية، أزعج المراقبين فى كل البلاد العربية.. حتى أهل الحكم عندنا لم يخفوا انزعاجهم، فصرح عمرو موسى (وزير الخارجية) بانه لا يفهم كيف يجرى كل هذا الدعم العسكرى؟!

xxxxx

والحقيقة انه لا مجال للدهشة، فكل ما يصدر فى المراكز البحثية (امريكية او إسرائيلية)- ودعك مما ينشر فى الإعلام- يؤكد هذا الخط فى دعم القوة العسكرية الاسرائيلية، وفى دعم التحالف الاستراتيجى بين أمريكا واسرائيل (وتجسد ذلك فى اختيار حيفا قاعدة للأسطول السادس)، ولذا توقع الجميع أن يزداد الانفاق العسكرى الإسرائيلى اثناء التسعينات (رغم اتفاقيات السلام المزعوم).. وقد قرأت مؤخراً كتاب (سياسة التسليح الإسرائيلى فى التسعينات)،

وكل ما فيه يستند إلى مصادر عليا فى المؤسسة العسكرية الاسرائيلي، وهو يؤكد بفيض من المعلومات ما ذكرناه.

xxxxx

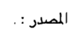
مشروعات البنك الدولى للطرق والموانىء والمطارات .. تجعل إسرائيل عاصمة النشاط الاقتصادى وتضع مصر على الهامش

□ وقبل هذا كله وبعده، يجب أن نذكر أن إدارة الرئيس كلينتون هى أكثر الادارات فى تاريخ الولايات المتحدة انحيازا لإسرائيل، وقد عين كلينتون غلاة الصهاينة فى كل المواقع المتحكمة فى مفاوضات الشرق الأوسط.

وقد ذكرنا (فى ندوة بيروت) د.محمود عبد الفضيل ببرنامج الرئيس الأمريكي اثناء معركته الانتخابية، فقد سجل فى البرنامج رؤيته لإسرائيل والشرق الأوسط، فاكد ان «القدس هى عاصمة دولة إسرائيل، ولابد أن تبقى مدينة غير مقسمة»، وأكد انه «يعارض إنشاء دولة فلسطينية مستقلة».

أما عن العلاقة الاستراتيجية، فقد اثبت برنامج كلينتون أن «للولايات المتحدة مصلحة حيوية، ليس فى أمن اسرائيل فقط، بل فى التعاون الاستراتيجى أيضا بين بلدينا فى المنطقة.. وستعمل



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٣

والمسلمين إلى مصرى، تفيد كثيرا في إساءة صورة الشعب المصرى أمام الأمة التي ينتسب إليها.. وإذا كان غالى قد استخدم في ضرب العراق وليبيا والصومال والبوسنة، فإن والى سيكلف بضرب مصر مباشرة من خلال الترتيبات الاقتصادية الصهيونية.

ولكن يا ايها المتآمرون خاب سعيكم.. من قال إن هذه الشخصيات تمثل شعب مصر أو تنتمي إليه؟! المسألة لا تحسب بشهادة الميلاد والجنسية.

خطاب الرئيس: الحوار تحت التهديد!

قلت في بداية المقال إنني لم احضر خطاب الرئيس مبارك وقت إلقائه، وبعد مطالعته فإن فيه الكثير الذى يجب ان نتوقف عنده، ولكن المقال الان لايتسع لهذه المهمة بكاملها. ولذا يكفي ان اقتصر على بعض النقاط، وأبداها بأن الخطاب عكس في الحقيقة جو الأزمة العامة، واستشعر المخاطر التي تواجه مصر وامة العرب والمسلمين، فهو لم يحتف باتفاقية غزة/ أريحا، ولم يبد ارتياحا للترتيبات الاقتصادية الجارية، وقال إنها يجب الا تبدأ إلا بعد التسوية السياسية الشاملة، وبحيث «لا تلحق الضرر باى طرف».. وفي المقابل طلب الخطاب تحركا عربيا نشطا يحسن التوازن في مواجهة الترتيبات الحالية..يبدأ التحرك بتسوية المنازعات بين الأقطار العربية سلميا ، وتحقيق أعلى قدر من التضامن، ويصل الخطاب الذروة عند مطالبته بقيام تكتل اقتصادى عربي.

وكل هذا سبق ان طالب به حزب العمل فاتهمنا في ولائنا الوطني.. وسيعيب هذا الموقف الجديد لأهل الحكم (في نظر الشعوب العربية) أنه جاء بعد مرحلة طويلة من الاستعلاء على العرب، ومن إدعاء قدرة مصر على الاستغناء عنهم، والفت في هذا الاناشيد! سيقال -للأسف- إن مصر تطلب الان التضامن والتكتل العربي، بعد أن ثبت لها أن اعداء الأمة يهدفون إلى تهميشها وخنقها.. ولكن ما علينا، ويظل الرجوع إلى الحق فضيلة.

* إلا أننا لاحظنا أن الصياغة الواردة عن الموقف الجديد لأهل الحكم، لم تصل في إغضاب امريكا وإسرائيل إلى حد الاشارة الصريحة إلى جرائم الحصار على العراق وليبيا وإلى تهديد وحدة الدولة السودانية، ولم يكن إغفال هذه الاشارة الصريحة على سبيل السهو قطعا، ولكن بسبب الضغوط الأمريكية الصهيونية الغالبة.

xxxxx

في هذا الإطار كان مفروضا ان نستقبل دعوة الرئيس مبارك للحوار القومي باهتمام بالغ، فالموقف العصيب الذى تواجهه أمتنا يتطلب فعلا أن يجتمع الوطنيون على كلمة سواء. كان مفروضا ان نستقبل الدعوة بالترحيب لولا ما احاطها من تهديدات وشروح (والحقيقة



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إدارتنا- على عكس الإدارة الحالية- على الوفاء بالتزامات أمريكا بشأن التخزين المسبق للمعدات العسكرية في إسرائيل، وسوف تعزز التعاون في مجال الإمداد والتموين والتنظيم (التعاون اللوجستي) لدعم القوات الأمريكية في المنطقة.. ونحن نتفهم ونؤيد بحزم حاجة إسرائيل إلى الاحتفاظ بتفوق عسكري نوعي على أي اتحاد محتمل بين خصومها العرب».

وعن المشاركة الاقتصادية، قال برنامج كلينتون: «يتمثل أعظم موارد إسرائيل دائما في نبوغ شعبها، وقد استفادت أمريكا دائما من هذا النبوغ.. وينبغي لبلدينا أن يقيما معا لجنة أمريكية إسرائيلية مشتركة للتكنولوجيا الراقية لتعمل في مجال البحث والتطوير في ميدان تكنولوجيات القرن الحادي والعشرين».

وأخيرا تكلم كلينتون عن ضرورة الحد من تسليح الدول العربية الاسلامية: «إننا نحتاج إلى إدارة تقوم بالعمل، ولا تكتفي بمجرد إعطاء الوعود، وذلك من أجل وقف انتشار القذائف الخطيرة في الشرق الأوسط (باستثناء اسرائيل طبعا!).. نحن في حاجة إلى جهد دولي قوي وجزاءات متشددة، للإبقاء على أسلحة الدمار الشامل بعيداً عن أيدي الطغاة، مثل أولئك الموجودين في إيران والعراق وليبيا وسوريا».

و.. لاشك أن كلينتون قد صدق في كل وعد قدمه.

xxxxx

■ وبالنسبة لنا في مصر، فإنها لم تقطع عن المشرق العربي وحسب، لم تعزل عن ترتيباته ومشاكله وحسب، ولكن دول المغرب يجرى الان ربطها كذلك بعلاقات خاصة مع المجموعة الأوروبية، ورغم حديثنا في مصر عن «منتدى دول البحر الأبيض»، فإن دول المغرب العربي لا تتعاون في هذا الشأن مع مصر، ويجرى عزل هذه المجموعة عن عرب المشرق عموماً.. ولا يكفي هذا كله أيضا، فالخنق الاقتصادي لمصر يمتد إلى التهديد العسكري المباشر، فإلى جانب التهديد المستمر على حدودنا الشرقية من قبل العدو الصهيوني، ازدادت قبضة الحصار على ليبيا، وإذا كان الهدف من هذا الحصار إذلال العرب والمسلمين جميعا (كما هو الشأن في الحصار المتد حول العراق)، إذا كان الهدف العام إسقاط الحكم الوطني في ليبيا وإحكام السيطرة الأمريكية على مصادر البترول العربية، فإن هذه الأهداف تتضمن تهديد الأمن المصري بشكل مباشر من حدودنا الغربية (حال استبدال حكومة عميلة بالحكومة الحالية)، وتهديد مصالحنا الاقتصادية مع أقرب الجيران. ويرتبط هذا بالقرار الأمريكي الذي يدفع جنوب السودان إلى الانفصال، كي تقوم فيه حكومة عميلة للأمريكان وإسرائيل تتحكم في مياه النيل.. وبدلا من المقاومة والاحتجاج على هذه المؤامرة الخطيرة، بدلا من السعي لدعم السودان ضد مؤامرة فصل الجنوب، رأينا وزير الخارجية المصري أجل اجتماعه في الخرطوم مع نظيره السوداني للمرة الثالثة، من أجل بحث إنهاء التوتر الحالي في العلاقات.

النجم الساطع.. وتصريحات يوسف والي

■ ومادمنا بصدد الغرائب، فقد شهدت الأيام السابقة، ووسط كل هذه النذر والمخططات المعادية، مناورات «النجم الساطع» مع الجيش الأمريكي.. والمناورات العسكرية الأمريكية ليست إجراء روتينيا بلا هدف، فهي عادة ترتبط بهدف فعلي يجرى التدريب على تنفيذه في مكان قريب ذي طبيعة مشابهة للساحة التي تجرى المناورات عندها.. ترى ماذا يدبرون؟

xxxxx

بعد عودتي للقاهرة، بعد ندوة استشعر حاضروها (على اختلاف اتجاهاتهم) مواضع الخطر الداهم، وبعد تطورات كثيفة متلاحقة أكدت المخاوف، قرأت في المصور حديثا مذهلا لأمين عام الحزب الوطني يوسف والي.

■ دافع والي عن إسرائيل ومخططاتها، فسألته سناء السعيد: ألن تتعارض مصالحها معنا؟ فقال: لا لن تتعارض، سألته: ولماذا يضم الحديث عن «الشرق الأوسط» إسرائيل ولا يضم دول الجوار الأخرى التي تربطنا بها مصالح مشتركة مثل إيران؟ فامتنع عن الاجابة.. وسئل: ألا تهددنا اسرائيل بأسلحتها النووية؟ فقال: لا تهديد، بل إن اسرائيل بدأت تحويل صناعاتها العسكرية إلى مدنية منذ أربع سنوات، وهي تهدف إلى استخدام الطاقة النووية في التعمير وليس التدمير (!!) وسئل والي عما إذا كان كلامه هذا عن السوق سابقاً لأوانه، فقال: بل هو في أوانه- ولكن قد تتعثر مباحثات الفلسطينيين؟ فقال: بل ستنجح بالضرورة، والناحية الاقتصادية في كل الأحوال تسبق ما عداها.. سئل: أليس هناك خوف من السيطرة الاسرائيلية أو وصاية امريكية؟ فقال: إطلاقا!

* وقد أكد أمين عام الحزب الوطني أنباء كانت تتردد كاشاعات، فاعترف بأن اسرائيل تتولى الان تصدير الموالح المصرية، وقال إن هناك اتفاقية في مجال السياحة يجرى توقيعها قريبا تضم اسرائيل وتركيا ولبنان ومصر، وهناك مشروعات (بين مصر وإسرائيل) لمد شبكات الكهرباء والغاز.. ووصلت الوقاحة بالأمين العام إلى حد الحديث عن مزايا مصر خلال تعاملها مع إسرائيل، فإذا به يصفها على نحو ما يقول الصهاينة بالضبط، فمصر- كما يقول- دولة أساسية في المنطقة لوجود عمالة مدربة.. نعم يا سيد والي نحن أصحاب السواعد وأصحابك طبعا أصحاب العبقرية والتفوق التكنولوجي.. تماما كما يقول شيمون بيريز.

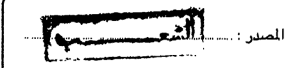
■ أمام هذا الكلام، كان طبيعيا أن يوجه المصور إلى والي عدداً من الأسئلة هي في حقيقتها اتهامات: - يقال إنكم وعدتم اسرائيل بمدها بمياه النيل في مطلع ١٩٩٥؟- يقال إنكم وافقتم على مشروعات مشتركة مع اسرائيل زراعية وصناعية، في خمس مناطق من سيناء، منها أودية وبحيرة البردويل، ووسط وجنوب سيناء، وأن هذه المشاريع ستعتمد على مياه ترعة السلام؟- يقال إن الوكالة الأمريكية للتنمية تعهدت بتقديم تمويل مبدئي ٥٠٠ مليون دولار لمساعدة هذه المشاريع في سيناء؟- يقال إنكم وضعتم اتفاقية مع إسرائيل لتحلية مياه البحر؟- يقال إن هناك خطة استراتيجية لحفر قناة سويس جديدة بطول حدودنا مع اسرائيل في مواجهة البحر الميت لإعمار مناطق الحدود - يقال يا والي إنكم بصدد القيام بجولة في الدول العربية لتسويق فكرة السوق الشرق أوسطية؟- يقال إنكم وعدتم بمنصب أمين عام السوق الشرق أوسطية؟

يا خبر اسود! هل تصدر كل هذه التصريحات على لسان الأمين العام للحزب الحاكم؟ (لقد تجاوز هذا الأستاذ ما سبق أن قاله نائب رئيس الحزب مصطفى خليل، وكنا نظنه الصديق الأول لإسرائيل).. وهل يمكن أن توجه إليه صراحة كل هذه الاتهامات في مجلة رسمية ثم يبقى في منصبه؟!

xxxxx

إلا اننا نتوقف بشكل خاص عند مسألة ترقيته من أمين عام الحزب الوطني إلى أمين عام لسوق الشرق الأوسط.. فهي قضية معقولة ومنطقية، وتشبه سابقة تعيين مصري في منصب الأمين العام للأمم المتحدة.. فإسناد المهام القذرة ضد العرب



المصدر : ......  ......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٩-١٠ نوفمبر ١٩٩٣ ....

بقية مقال عادل حسين

(والحقيقة انهما دعوتان للحوار وليست دعوة واحدة: حوار قومي عام، وحوار جزئي حول أساليب تطبيق العدالة الاجتماعية).

□ بالنسبة للاساءة والتهديد، وصف الخطاب معارضي انتخاب الرئيس بانهم «دعاة الفتنة وانصار التخلف»، وبانهم كذابون أصحاب نوايا خبيثة، واصحاب «دعوات التحريض العلني التى تحبذ العنف، وتشيع ما هو غير حقيقي».. وقد جاء في الخطاب- على سبيل الانذار- ان أمر الديمقراطية في مصر «تجاوز ضوابطه وحدوده المتعارف عليها، لاننا نشهد كل يوم مظاهر التجاوز والشطط والتحريض على العنف خروجاً على القانون العام»...... «إننا نقدر للصحافة حريتها كاملة غير منقوصة في حدود الدستور والقانون، لكننا لا نقبل أبداً استغلالها على نحو يضر بالصالح الوطني».

والحقيقة أن هذه الكلمات كان ممكنا ان تؤخذ على انها نصائح عامة، لولا أن الكلمات جاءت بعد كل الأوصاف التى سجلناها، والتي قيلت في حق أحزاب المعارضة بسبب موقفها في استفتاء الرئاسة، وكذلك بعد ما جرى مؤخراً لحزب العمل وجريدة «الشعب»، وبعد التصريحات والمحاولات المتتابعة لاستصدار قوانين جديدة تقيد حرية الصحافة المعارضة.. وكذلك بعد العدوان عل النشاط القانوني المشروع على نوادى هيئات التدريس، وعلى الطلاب في أغلب الجامعات (إرهاباً واعتقالا وتشريداً).

وقد وصل تهديد المعارضين إلى ذروته، حين قرر الخطاب انه يستبعد من صف المواطنين من وصفهم بانهم «من دعاة الهدم الذين سيطر الشر على نفوسهم، فما عادوا يريدون لهذا الوطن الخير أو التقدم».. ويلاحظ أن الوصف هنا عام جدا يمكن أن يصيب أى مواطن، فهو لم يقل مثلا من يمارسون العنف أو يخرجون على القانون، ولكن استخدمت كلمات غير منضبطة (هدم- أشرار- لا يريدون الخير)!

□ نترك هذه الاساءات والتهديدات جانبا، ولعلنا اخطانا في فهم المراد.. فماذا عن مضمون الحوار المستهدف؟ نحن نتصور أن الحوار القومي مطالب بتحديد عدد من الأهداف والضوابط العامة للعمل السياسي، ورغم حرصنا على التوصل إلى حد أدنى من الاتفاق بين الأحزاب المختلفة وأصحاب الرأى، فإن الارتباط بنتائج الحوار يكون اختياريا، أى من حق أى حزب أن يخرج عليها إذا رأى ان فيها ما يخالف مبادئه.. وبدون ذلك نكون قد ألغينا التعددية الحزبية التي تقوم على حق الاختلاف.

إلا أن ما يقترحه الرئيس ياخذ اتجاها اخر، فالخطاب يتحدث عن ضرورة التوصل إلى برنامج شامل واحد، تقوم بصياغته «لجنة قومية»، وقد تعودنا على أن كلمة «قومية» تعنى «حزب وطني».. مثل اللجنة القومية للأحزاب، والصحافة القومية.. الخ.. وحسب المتوقع فإن تشكيل مؤتمر الحوار سيكون كذلك قوميا (أى اغلبيته من الحزب الحاكم). وعلى هذا فإن لجنة الحزب الوطني ستصيغ البرنامج، وستوافق عليه أغلبية المؤتمر، وبعدها -كما يقول الخطاب- «فإن الأقلية مطالبة بالخضوع لرأى الأغلبية».

هل هذا تنظيم للتنوع الفكرى ولحق الخلاف بين الأحزاب، أو انه منع وخنق للتعددية؟

xxxxx

....

والحقيقة ان كل ما جاء في شرح اهداف الحوار يؤكد المفهوم الشمولي، فهو يتحدث عن حشد كل الجهود وراء الأولويات التي يحددها الحزب الوطني، و«يفسح المجال لتكامل كل الأدوار، مهما يكن خلافها أو تنوعها، لأن طريق التقدم عنوانه التكامل والتكافل والتعاون والتنسيق المشترك، لا التناحر والأثرة والشقاق».. مثل هذه العبارة يفهم منها التنوع في الوظائف والتخصصات، والتكامل هنا هو تكامل بين أفراد، أو بين القائمين بالعمل في الوزارات المختلفة.. وكل هذه من مفاهيم النظام السياسي الشمولي. أما النظام القائم على التعددية الحزبية، فهو يعترف بضرورة التنافس بين الأحزاب، وبالمعارك السياسية التي تنشب بينها وتحتكم في هذا للشعب.. وهذا التعارك ليس أثرة.. وانقسام الرأى العام بين احزاب تحكم وأحزاب تعارض بقوة وتتطلع إلى الحكم هو ظاهرة صحية مطلوبة، وهو الذى يحقق استقرار المجتمع من خلال الاصلاح.

قولوها بصراحة: هل من حقنا أن نغيركم أم لا؟

ليست القضية ان نبدأ بالإصلاح السياسي أم بالإصلاح الاقتصادى، لا تحيلوها إلى ما يشبه حكاية «البيضة أولا ام الفرخة؟».

□ فاولا ينبغى أن نفهم حكاية الأولوية، فحين تقول احزاب المعارضة إن الأولوية عندها للإصلاح السياسي، فإن هذا لا يعني أنها تطلب إهمال أى شان اخر حتى يتم هذا الاصلاح السياسي. إن مفهوم الاولوية أنها تعطى تركيزا اكبر لقضية معينة، وإذا كنا بصدد الإصلاح السياسي فإن أولويته عندنا تعني مثلا أن نعطيه ٦٠٪ من الجهد، ونعطى الاصلاح الثقافي والتعليمي والاقتصادى أوزانا اقل من هذا.. وإذا قال غيرنا رأيا اخر، ورأى أن ترتيب الأولويات يختلف عما قدرنا، فهذا حقه، وهو لايعني -حسب الشرح الذى قدمناه- إلا انه يرى أن يكون التقدم في الاصلاح السياسي اقل مما اقترحنا، ولكنه يظل مطالبا بان يقدم برنامجا محدداً في هذا الشان، رغم أنه لايعطى الإصلاح السياسي الأولوية الأولى كما نفعل نحن.

ولكن أهل الحكم لايفعلون ذلك، فهم باسم اعطائهم الأولوية للاقتصاد يعلنون ان أى إصلاح سياسي متوقف.. بل هم يعلنون الان (عبر مفهومهم للحوار القومي) انه سيتراجع!

قولوها بصراحة: هل تريدون التقدم في مسيرة التعددية الحزبية، أو تريدون الاستمرار في نظام الحزب الشمولي؟ بتعبير اخر: هل تعتبرون الحزب الوطني مجرد حزب بين أحزاب، أو أن على رأسه ريشة وينبغى أن يظل مسلطا على مصير هذه الأمة؟

نحن من ناحيتنا نصر على المضي قدما لترسيخ التعددية الحزبية، وسنقاوم اية مؤامرة على مسيرة الديمقراطية.. والخلاف هنا ليس حذلقة مثقفين، ولكنه دفاع عن الأمة ومستقبلها.

□ يا سيادة الرئيس: المسالة ليست مجرد برامج مهما أحكمت صياغتها، فاعظم البرامج تتحول إلى خراب وكلام فارغ إذا لم يقم عليها من يستطيع أن يحملها.. فماذا بوسع الأمة أن تفعل إذا وقع في يقينها ان حزبكم ليس أهلا للامانة؟ في النظام الشمولي لا حل إلا العنف



والثورة، ولكن فى النظام الديمقراطى هناك حل سلمى من خلال الانتخابات العامة التى يعبر الشعب فيها عن رأيه وقراره.

□ ياسيادة الرئيس: أنتم تتكلمون دوما عن الإصلاح السياسى باعتباره قضية معقدة وتحتاج وقتا، وقد يكون هذا صحيحا إذا كان الكلام يعنى انشاء دستور جديد، ولكننا نقول إن البداية المطلوبة للإصلاح السياسى لاتحتاج إلا إنهاء التزوير فى الانتخابات العامة، فما وجه الصعوبة فى ذلك؟ نعلم طبعا أن الصعوبة تظهر بسبب مقاومة المنتفعين من الأوضاع الحالية بفسادها وعجزها.. هؤلاء المنتفعون هم الذين يقاومون ويمنعون إجراء انتخابات حرة، أما التعديلات القانونية والاجرائية المطلوبة لتنظيف الانتخابات فإنها غاية فى السهولة والبساطة.

.. وعيب والله أن تبقى مصر عاجزة عن تحقيق هذا المطلب، بعد التجربة التى جرت مؤخرا فى الأردن!

xxxxx

إن كلمتى الأخيرة موجهة إلى أحزاب المعارضة، وإلى كل القيادات الوطنية الديمقراطية فى هذا البلد.

□ لقد عبرت عن ملاحظات وانتقادات للحوار القومى بالطريقة التى جاءت فى خطاب الرئيس.. ومع ذلك، فحتى هذا الذى نعترض عليه لايقبله أنصار الإبقاء على الفساد الحالى كما هو وبكل تفاصيله. فقد صرح يوسف والى بأنه إذا كان للحوار القومى أن ينشأ بأى شكل، فإن العملية تبدأ بحوار داخل الحزب الوطنى أولا، وفى لجانه المتخصصة..الخ، أى أنه مؤجل عمليا إلى أجل غير مسمى.

إنهم غير جادين إذن حتى فى إدارة حوار أعرج.. والواجب فى كل الأحوال الا ننتظرهم.

□ لماذا لانتولى نحن دعوة مؤتمر للحوار القومى الحقيقى، تحضره كل القيادات الحزبية وكل الشخصيات العامة، لمناقشة التحديات القائمة؟ وصياغة حد أدنى من الاتفاق الوطنى الديمقراطى يجمعنا فى مواجهة الحزب الحاكم، فى مواجهة استبداده وفساده وعجزه؟

إن جماهير مصر تتطلع إلينا (ومن خلفها جماهير الأمة العربية والإسلامية فى مختلف الأقطار).. فلا تخذلوها وتحبطوا الآمال.

و.. أظن أن الكلمات التى قيلت فى منزل الأستاذ إبراهيم شكرى (يوم تكريم الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد) كانت تشير إلى شىء يشبه ما اقترحت.

وأسأل الله أن يوفقنا ويثبت أقدامنا.. فالموقف يتطلب بالفعل إيمانا وشجاعة وإخلاصا.

حزب الحكومة يتحرك لتنفيذ خطوات السوق الشرق أوسطية:

نصف مليار م٢ لتشييد منشآت السوق فى سيناء وإقامة مناطق حرة على الحدود

قلنا بجريدة «الشعب» فى عددها قبل الماضى أن الطامة الكبرى تكمن فى أن حكومتنا وأنظمة المنطقة العربية لاتملك أى تصور عن السوق الشرق أوسطية، ينبع من مراعاة مصالح الامة، وحذرنا من أن المعروض لنا من تصورات للسوق المقترحة كله مستورد ومعادى لمصالحنا.

وخلال الايام الماضية لاتزال أروقة الوزارات الانتاجية والاقتصادية والخدمية تشهد بالاشتراك مع الحكومة وحزبها حركة يهيمن عليها الارتباك والتردد، تدور كلها فى فلك الاعداد لهذه السوق، فلقد أصدرت القيادة السياسية تعليمات مشددة لهذه الجهات بأن يضع كل منها تقريرا عاجلا عن تصوراته حول السوق على أن يعد كل من الحزب الوطنى ومجلس الوزراء تقريراً شاملاً للقيادة السياسية حول السوق

ولذلك يعكف د. والى حالياً على دراسة كل ما طرح من رؤى حول خطورة السوق على المنطقة زراعياً خصوصاً ما وجه له من اتهامات روجتها أجهزة سياسية ورقابية عن تعاونه مع الصهاينة، ويتزامن ذلك مع اجتماعات لجنة من الخبراء بحزبه تبحث ٢٠ دراسة هامة حول السوق بشتى المجالات أعدها خبراء الشئون الاقتصادية بجذب الحكومة فى وقت يتابع فيه د. عاطف صدقى مناقشات لجنة فنية على مستوى عال برئاسته تبحث نفس الاطار، وتحاول وزارات التعمير والاقتصاد والإدارة المحلية تحديد المناط بها من أدوار، وينتظر أن ترفع كل هذه التقارير للرئيس مبارك خلال فترة لاتتعدى الاسبوعين.

زيارة مشبوهة

وفى ظل هذه الظروف وصل إلى منطقة الشرق الأوسط العربية والإسلامية كواك يونج المخطط المعمارى الكورى الجنوبي المعروف بميوله الصهيونية وهو رئيس مجموعة شركات كبيونج ومخطط سول الحديثة فى جولة له ببعض دول المنطقة، حيث سبق لهذا الخبير تخطيط المنطقة الحرة على دلتا أحد الانهار الذى يربط بين كوريا الجنوبية واليابان والصين. وكشفت مصادر مسئولة لـ«الشعب» أن الخبير الكورى جاء للمنطقة ليجد دورا لشركاته فى بنية السوق التحتية والعمرانية، واختار شبه جزيرة سيناء كمنطقة حرة تعد من أبرز المناطق الملائمة لتكون قلبا لهذه السوق.

وأبدى الخبير الكورى استعداده لدراسة كيفية تنمية منطقة سيناء والاستفادة من بيئتها، وزار بالفعل بمصاحبة د. عاطف عبيد منطقة شمال سيناء والتقى مع محافظها وعدد كبير من رجال الأعمال، وجميعهم كانوا فى زيارة لمعاينة بعض المناطق التى تصلح كمنافذ ومقار خاصة بالسوق الشرق أوسطية.

وقال الخبير الكورى إنه سيناء مفتاح المنطقة ويمكنه تخطيطها وفق دراسات السوق لتدخل بها مصر القرن الحادى والعشرين، الأمر الذى يؤكد خطورة ما تخطط له الصهيونية العالمية لابتلاع سيناء.

اتصالات تمهيدية

وبفى هذا الصدد علمت «الشعب» أن الدكتور يوسف والى تعهد -نيابة عن حكومته- للكيان الصهيونى والولايات المتحدة بإعلان قيام السوق الشرق أوسطية فى شتى المجالات فى فترة لا تتعدى العام المقبل. وتواصل وزارة الزراعة حاليا اتصالاتها مع كافة المؤسسات الدولية والمعاهد العلمية لعقد سلسلة من الندوات والمؤتمرات الدولية بداية من ديسمبر المقبل لمناقشة المشاكل التى تعترض قيام السوق وتذليل كافة الصعوبات التى تواجه إعلان قيامها، وأوضح والى للصهاينة أن حكومته مقتنعة تماما بأن فكرة قيام السوق باتت حتمية بالمنطقة. وأوضح والى للصهاينة ضرورة الاستفادة من المنحة الدولية المقدمة من البنك الدولى وقدرها ٢,٣ مليار دولار للإسراع بتنمية منطقة غزة وأريحا حتى يمكنها أداء الدور المنوط بها فى إطار هذه السوق بشكل عاجل.

هذا وقد أوصت الأوراق المقدمة من خبراء الشئون

تحقيق: صلاح بديوى

الاقتصادية بإقامة سلسلة من المناطق الصناعية والتجمعات العمرانية تضم منافذ ومعارض للبيع على الحدود مع فلسطين لتساهم فى مشروعات هذه السوق عبر الترويج للسلع المشتركة.

معاينة المشروعات

هذا، وتقوم خلال الفترة الراهنة لجنة عليا برئاسة أحد الوزراء بزيارة سيناء لمعاينة الاراضى التى وقع الاختيار عليها.. التى سوف تقام عليها مناطق عمرانية وصناعية حديثة، وتقدر بحوالى نصف مليار متر مربع، تمهيداً لإقامة السوق الشرق أوسطية التى سوف تكون رفح وسيناء فى قلبها.

وقرر الدكتور عاطف صدقى -رئيس الوزراء- تشكيل لجنة لدراسة سبل تنمية سيناء، وتقوم اللجنة حالياً بعقد سلسلة من الاجتماعات لوضع خطة شاملة لهذا الغرض.

وفى الوقت الذى تؤكد فيه مؤشرات دولية ومحلية لاتجاه النية بأن تكون مصر مقرا للسوق الشرق أوسطية، يرى جناح د. يوسف والى بالحكومة أن استغلال سيناء كقلب للسوق سوف يفتح مجالات



المصدر : ...... الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٩ ... ١٠ .. نوفمبر ١٩٩٢

جديدة لمصر عالميا. اقتصاديا وصناعيا، وكشفت مناقشات اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني عنه أن بعض كبار المستثمرين ورجال الأعمال -مصريين وعرب وأجانب- عرضوا حجز مواقع بالمناطق التي حددت في سيناء بسعر يتعدى ٧ آلاف دولار للمتر الواحد.

وينتظر أن يعلن عن قيام السوق بين مصر وفلسطين والأردن والكيان الصهيوني في مرحلتها الأولى، ثم تنضم إليها لبنان وسوريا في المرحلة الثانية، وتركيا وإيران في المرحلة الثالثة.

وطلب بعض رجال الأعمال المصريين مؤخراً من الحكومة المصرية ضرورة تماثل التعريفة الجمركية بين مصر والكيان الصهيوني، وإصدار ما يسمي بسندات المنشا لحفظ حقوق الدول صاحبة السلعة التي يتم طرحها في السوق

وطالب رجال الأعمال بتحرير ٦٠٪ من الإنتاج الصناعي، وهيكلة رؤوس أموال القطاع الصناعي.

يحدث ذلك، في الوقت الذي واصل فيه د يوسف والى اتصالاته ولقاءاته المكثفة مع قيادات من الأحزاب الحاكمة في الجزائر وتونس والمغرب وممثلي أنظمة الحكم في الخليج، الذين طلبوا منه التوسط لدى الكيان الصهيوني لتزويدهم ببعض مستلزمات الإنتاج الزراعية والمائية عبر شركات التطبيع ولكن بصورة سرية على الأقل في الوقت الراهن، وقد التقى الوزير يوم الأربعاء الماضي بوفد من وزارة الزراعة الجزائرية، وتم خلال المناقشة استعراض مطالب الجزائر في هذا الإطار

اتصالات مشبوهة

تجيء كل هذه التحركات لتصب في مكتب عاطف صدقي -رئيس اللجنة العليا للإعداد لمشروع السوق الشرق أوسطية- الذي بات يعمل وخبراؤه حاليا بالتنسيق التام مع الدكتور يوسف والى، وحتى الآن مازالت الخلافات محتدمة بين د. يوسف والى ود. عاطف صدقي حول البنية الأساسية لمشروعات السوق الشرق أوسطية في سيناء، وحول ما إذا كان تشييد منافذها بمناطق حرة على الدول تشمل رفح وطابا ونويبع ودهب، وما إذا كانت هذه المناطق بالقرب من الحدود في العريش ورأس محمد، حيث يطالب رأى بإبعاد المناطق الحرة عن الحدود حتى لا يحدث تداخل فيما بينها.

ترقب وحذر

هذا على الصعيد الرسمي، أما على صعيد رجال الأعمال فتسود حالة من الترقب والحذر انتظارا لاستقراء توجهات الحكومة وقرارها النهائي حول طبيعة مشاركتها في هذه السوق وحدودها، حتى يمكن لهم العمل بحرية في إطار حدود المشاركة الحكومية.

وقد أعلنت جمعية رجال الأعمال العرب المصريين المقيمين بالخارج -وتضم ٣٦٠٠ عضو- تبنيها لـ ٩٦ مشروعا زراعيا وصناعيا وتعدينيا أعدها خبراء المعاهد العلمية الصهيونية لتكون نواة للسوق الشرق أوسطية في سيناء، وأعلن المستشار الاقتصادي نهاد سعيد -رئيس الجمعية- أنه على استعداد لشراء الـ ٤٠٠ ألف فدان المنتظر توفير مياه ترعة السلام لها في عام ١٩٩٥، ودفع ثمنها الآن وفوراً، وأشار بأنه أبرم

الدراسات الصهيونية

في الآونة الأخيرة قام نهاد سعيد -رجل الأعمال المصري -بطرح تبنيه للدراسات الصهيونية حول المشروعات بسيناء في إعلان نشرته مجلة حكومية وحرص نهاد سعيد على ألا يشير في إعلانه إلى أن هذه المشروعات -التي تقترحها جمعيته في إعلانها- أعدت داخل المعاهد الصهيونية، وقال إنها مقترحات ودراسات تتبناها جمعيته.

وقال نهاد سعيد لـ«الشعب»: إن المشروعات والدراسات التي اقترحها ما أسماهم بالعلماء الإسرائيليين مهمة للغاية لمصر . هكذا يزعم، ومن هنا رأت جمعيته تبنيها لهذه المشروعات!

المشروعات المشتركة مرفوضة

وقد يكون من المفيد التنويه لأهم هذه المشروعات المقترحة من قبل العدو في سيناء.. خصوصاً وأن عدونا يخطط لجعل سيناء متنفساً له ومخزوناً للمواد الخام لمصانعه ولهذه السوق المشبوهة.

فلقد اقترح الصهاينة -بصفة مبدئية- إقامة مشروعات زراعية على مساحة ٤١ ألفا و ٦٠٠ فدان بعشر مناطق على امتداد ترعة السلام يقوم رجال الأعمال الصهاينة والمصريون بالترويج لها بالاشتراك مع الاستثمارات العالمية واستغلالها لزراعتها.

وتتركز هذه المشروعات بمناطق الفيروز والشيخ زويد والمعبيدة والمساعيد ومحمية طور الزرانيق وبحيرة البردويل والروانة وأخيرا رأس الحمديان.

وقد وقعت جمعية رجال الأعمال المصريين بالخارج بروتوكولا مع محافظة شمال سيناء لإقامة مدينة زراعية سياحية بمساحة ٣٠ الف فدان، تشمل منطقة سياحية وسكانية ومنطقة زراعية على ترعة السلام بسهل الطينة، وتروج هذه الجمعية للمشروع عالميا للبدء فيه فور موافقة الدولة على ذلك.

وفي مجال التعدين، اقترح الصهاينة مشروعا لمعادن الحديد والمنجنيز ومعاملتها، بموقع أبو زنيمة وشرم الشيخ ومنطقة جبل موسى وذلك لتزويد مصانع السوق الشرق أوسطية بالمعادن الأصلية الموجودة ومعالجتها وإنتاجها بأسعار معقولة. كما اقترحوا مشروعات للكشف عن الجبس والأسمنت ومواد البناء لاستعمال منتجاتها عقب التصنيع بمجالات الزراعة والإنشاء.. وهذه المواد منتشرة في سيناء بعشر مناطق أهمها غرندل و الشط وراس ملعب حول بحيرة البردويل وشمال غرب سيناء وجبال جنوب العريش.

واقترح الصهاينة في دراساتهم التي تبنتها الجمعية استغلال مشروعات الفحم الحجري وصخور الزينة ورمل الزجاج والكاولين والفوسفات والمركبات الصناعية، وذلك بمناجم المغارة على بعد ٩٠ كم جنوب غرب العريش وعلى بعد ١٧٥ كم شرق الاسماعيلية ، حيث يوجد احتياطي منه يقدر بحوالي ٤٣ مليون طن وجبال يلق والمغارة ونويبع وسانت كاترين والمنشرح والحلال والصفارة وأبو زنيمة وأبو رديس وهضبة العجمة من الشرق والجنوب ، وهذه المناجم كما يقول الصهاينة تستخدم كمخزون استراتيجي يمول السوق بمصادر الطاقة والرخام بمختلف أنواعه والزجاج والمسبوكات والخزف والسيراميك والكريستال وزجاج العدسات الطبية والزراعة كمخصبات.

وفي منطقة شرم الشيخ.. اقترح الصهاينة أيضا إقامة سلسلة من الفنادق ومراكز الغوص والقرى السياحية فضلا عن مشروعات بخمس مناطق أخرى، حيث يتركز الغوص بشرم الشيخ ورأس محمد والقرى والفنادق بمنطقة سدر ورأس محمد والفنادق السياحية في سانت كاترين وعلى شاطيء البردويل وجزيرة القلس تقام قرى سياحية وبالمساعيد والشيخ زويد فنادق وقرى سياحية أيضا.

وأخيرا نكتفي بالإشارة لبعض المشروعات المتبقية ومنها مزارع الأسماك وتسويقها بأوروبا واستغلال الطاقة الشمسية وإنتاج اللحوم.

ويلاحظ أن الصهانية تعمدوا خلال انتقائهم لهذه المشروعات أن يقللوا بقدر الإمكان من حجم المشروعات التي يمكن أن تسبب جذبا سكانيا كبيرا لسيناء، واستهدفوا من مشروعاتهم استفادة كيانهم القصوى منها ليكون عاصمة تكنولوجية للسوق الشرق أوسطية بالفعل.



المصدر : ...... الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ... ... ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣

أسامة الباز:

السوق العربية قبل «الشرق أوسطية»

كتبت نور الهدى زكى:

فى حديثه بندوة عقدها «صالون إحسان عبد القدوس» رد الدكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس مبارك على سؤال «العربى» بشأن الحوار القادم وموقف التيار الإسلامى منه قائلاً إن العبرة هى الالتزام بالدستور، «وعلى هذه الجماعات أن تقبل أولاً هذا الالتزام، فلابد أن تكون هناك أرضية مشتركة للمحاورين» وأوضح الباز أن موضوع الحوار الذى دعا له الرئيس مبارك مفتوح للاجتهادات وليست هناك


أسامة الباز

تصورات مكتملة بشأنه حتى الآن وردًا على ما أثير فى اللقاء حول مشروع السوق الشرق

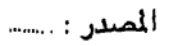
«البقية ص٨»

أسامة الباز

اوسطية واحتمال وجود دور إسرائيلي مهيمن على اقتصاديات المنطقة العربية بمقتضى هذه السوق، قال د. أسامة الباز إن صورة أو حتى مضمون وجوهر التعاون الاقليمي لم تتبلور بعد وكل ما طرح فيها أفكار إسرائيلية، استهدفت إقناع الشعب الإسرائيلي بمزايا السلام وتساءل كيف والعرب لم يستطيعوا حتى الآن إقامة سوق عربية - إلا على الورق - يدخلون سوقًا شرق أوسطية، وأكد على أهمية أن تكون بداية التعاون الاقليمي قيام تكتل اقتصادى عربى وأنه لابد أن نضع فى اعتبارنا أننا نواجه تحديًا تكنولوجيا من جانب إسرائيل وليكن هذا التحدى حافزًا للعرب ليعملوا ويطوروا التكنولوجيا وعلق الدكتور مصطفى الفقى مدير المعهد الدبلوماسي بالخارجية المصرية بأن التخوف فى هذا الصدد لا يأتى

من قدرة إسرائيل فى السيطرة على اقتصاديات المنطقة وإنما من إمكانية أن تلعب إسرائيل هذا الدور فى السيطرة لصالح أطراف عربية



المصدر : ...... 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ...... ٢ ٢ نوفمبر ١٩٩٣



رغم التحذيرات • مخاطر السوق

الحزب الوطنى يتحرك لتنفيذ مؤامرة السوق الشرق أوسطية

فى تطور خطير.. وغير مسبوق.. أصدر الرئيس حسنى مبارك تعليماته إلى اللجنة الاقتصادية بالحزب الحاكم لدراسة مشروع السوق الشرق أوسطية «المشبوه».. هذا ما كشف النقاب عنه د.سمير طوبار رئيس اللجنة فى الاجتماع الذى عقد بالمقر الرئيسى للحزب الوطنى الأسبوع الماضى، فيما أصدر د. عاطف صدقى رئيس الوزراء القرار رقم ٢٠١٢ لسنة ٩٣ بتشكيل لجنة تضم كل الوزراء تتقدم من خلالها كل وزارة بتصورها عن المشروعات الخاصة بالتعاون الإقليمى فى إطار هذا المشروع «المشبوه».. مؤكدا تورط حكومته فى تنفيذ الحلم الصهيونى للسيطرة على مقدرات المنطقة.. وهو ما حذرت منه «الشعب» مرارا. وطالما نفى أهل الحكم وجود أى أساس له..

زعم طوبار أن مرحلة السلام الحالية تحتم علينا الدخول فى السوق الشرق أوسطية متجاهلا رفض الأطراف العربية المعنية بمفاوضات السلام



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

مع الصهاينة الدخول في هذا المشروع.. ووفق ماذكر لى د. عيسى درويش- السفير السورى بالقاهرة- فإن بلاده ترفض الحديث مطلقا عن رفع المقاطعة العربية لاسرائيل، ومن باب أولى، فإننا نرفض الحديث عن أى تعاون اقتصادى مع المحتل قبل انسحابه الكامل من الأراضى العربية، وقد أخطرت مصر بذلك مرارا وعلى أعلى المستويات» مشيرا إلى أن سوريا ولبنان رفضتا الدخول في المفاوضات المتعددة اتساقا مع هذا الموقف الرافض لكل أشكال التعاون أو اعادة صياغة المنطقة.. فلا حديث ولا شروط قبل الانسحاب.

ترويج مشبوه لمزايا السوق!!

وعودة إلى اجتماع اللجنة الاقتصادية للحزب الحاكم.. والذى حضره عدد من رجال الأعمال والاقتصاديين.. فتفاعلت خلاله الاراء وبدا التباين واضحا وحدث انشقاق خطير بين الحاضرين.. واشتبك كل من محمد أبو سديرة- وكيل اللجنة الإقتصادية بمجلس الشعب ومحمد أبو العينين- نائب رئيس الشعبة العامة للمستثمرين باتحاد الغرف التجارية عندما روج أبو سديرة للمشروع المشبوه زاعما أن للكيان الصهيونى قدره هائلة على تسويق منتجاتنا وفتح أسواق جديدة لم نرتدها بعد.. إضافة إلى ما تمتلكه من تكنولوجيا متقدمة يمكن أن تسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية لصناعاتنا.. إلا أن «أبو العينين» رفض هذه المزاعم وأكد أننا لسنا في حاجة لخدمات إسرائيل

أشرف خليل

التسويقية «فليس صحيحا أنها تملك مفتاح هذا الباب» وأشار إلى تجربته الشخصية حيث أمكنه تصدير إنتاج شركته إلى ٥٥ دولة أوربية.. وأوضح أننا لا تقل عن الكيان الصهيوني في مجال الإنتاج الصناعي.

بل على العكس، فنحن أكثر تقدما ولدينا كل المقومات التى تدعونا إلى مزيد من التفوق لوتم إزالة العقبات التى تضعها الحكومة في طريق المصدرين من رسوم جمركية وضرائب باهظة وعدم وجود حوافز للتصدير، في الوقت الذى تفتح فيه أسواقنا للمستورد المنافس الذى تدعمه مراكز إنتاجه وهوما يهدد بتدمير صناعاتنا الوطنية

لا لرفع سيناء من القائمة السلبية

اعترف محمد فريد خميس- رئيس اتحاد الصناعات المصرية- أن هذا المشروع المشبوه حلم إسرائيل تتبناه أمريكا واوربا ويهدفان من خلاله الالتفاف على قرار المقاطعة العربية.

وحذر خميس من أن إسرائيل سوف تسعى لاستغلال المزايا الجمركية الممنوحة لها- في إطار هذا المشروع- لإغراق أسواقنا بالمنتجات الإسرائيلية والامريكية. وسوف تدخل هذه السلع أولا عن طريق غزة- اريحا وهى مرتبطة بدرجة ٩٨٪ بالاقتصاد وبالاسرائيلى وهنا ليس أمامنا سوى اقرار نظام جديد لشهادات المنشا واستخدام مدينة العريش لمواجهه الغزو الاسرائيلى. وطالب بإعادة هيكلة رؤوس الأموال للقطاع العام وعدم بيع مشروعات مصرية إلا عن طريق البورصة. وفي الإطار ذاته عارض خميس فكرة رفع ارض سيناء من القائمة السلبية للمشروعات لأنها ستفتح الباب لدخول الصهاينة وهي خط الدفاع الأول لمصر في مواجهة المخططات الصهيونية ،وفيما كشف فريد خميس محاولات الصهاينة لإدارة الأموال العربية بدلامن بورصتى نيويورك وشيكاغو

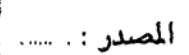
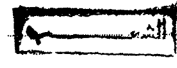
ما الذى جنيناه؟

ما الذى استفادته مصر من عملية السلام؟ بهذا التساؤل بدأ مصطفي زكي- أمين عام الغرفة التجارية بالقاهرة وقال إن إسرائيل تسعى للسيطرة على خط سوميد وإقامة بديل لقناة السويس والاتفاق على الإدارة المشتركة لميناءى إيلات والعقبة وفي حين لم تستفد مصر شيئا من سلامها مع إسرائيل . فإن الاخيرة نجحت في إقامة علاقات مع المعسكر الشرقى وتوغلت في افريقيا وفي حين أعلن مصطفي زكي رفضه للدخول في هذه السوق المشبوهة طالب بالسعى لإقامة السوق العربية المشتركة لمواجهة المخطط الصهيونى

كشف د.حسنى خصر- رئيس بنك التنمية والائتمان الزراعى- أن د يوسف والى- نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة. اكبر المتورطين في صياغةهذا المشروع المشبوه، يرى أن هذه السوق سوف تتم على عدة مراحل: المرحلة الأولى وتشمل الأردن وفلسطين ومصر- والمرحلة الثانية سوريا ولبنان- المرحلة الثالثة باقى الدول العربية- المرحلة الرابعة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  

التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣

والاخيرة تضم تركيا وإيران. وفى إطار ترويجه للمشروع أعرب عن تفاؤله بنجاحه فى جذب مزيد من رؤوس الأموال للاستثمار نتيجة لاتساع السوق فى إطار المشروع".

ولم يخف خضر تاييده للمشروع المشبوه بل وطالب بسرعة إجراء الدراسات وعقد الندوات التى تطرح فيها مختلف الآراء على بساط البحث كى نكون على اتم استعداد- حسب زعمه- عندما يدخل المشروع حيز التنفيذ وأعرب عن أمله أن يصل التعاون من خلال هذه السوق إلى ما وصلت إليه السوق الأوروبية المشتركة فيما يتعلق بوحدة النقد الأوربى وترحيد البنوك المركزية متجاهلا فشل كل محاولات التطبيع التى أعقبت اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيونى.

مزاعم طوبار!

وفى محاولة منه لحسم الصراع الحاد الذى نشب بين أعضاء اللجنة من الحاضرين. حاول د. سمير طوبار- رئيس اللجنة الاقتصادية- إيهام الحاضرين بأن السوق قادمة.. قادمة وليس أمامنا خيار سوى الدخول فيها.. دون أن يعترف بأن سياسات خربة هى التى أوصلتنا إلى هذه الحالة المهينة من التبعية والانسياق لمخططات الامريكان والصهاينة. وعندما أخبرت أحد الخبراء الاقتصاديين بما قاله طوبار بأن ٢٠٠ مشروع مشترك «مصر مع أحد الدول العربية»، رغم انتهاء دراسات الجدوى لم يتم تنفيذها- رد الخبير الاقتصادى الكبير: فليجب طوبار وحزبه. ما الذى يمكن أن تضيفه إسرائيل لهذه الاماكن تنجح فيما فشلت فى تحقيقه حتى الآن؟!

لا للسوق الشرق أوسطية

فيما أعرب د.أحمد يوسف- مدير معهد الدراسات العربية- عن اعتقاده ان هذا المشروع المشبوه بلا مستقبل وعلى المدى البعيد ستعيد العوامل الإقليمية فى المنطقة ترتيب الاوراق وستظهر عوامل من شأنها خلق أوضاع جديدة، لأن فكرة النظام الشرق أوسطى تقوم على عدم العدالة حيث ترتكز على قيام إسرائيل بإعادة بعض الأرض- وهى جزء من الحقوق- مقابل الحصول على ميزات لا تستحقها، والقضية ليست الصراع العربى الاسرائيلى فقط بل هناك صراعات عرقية واجتماعية ومد إسلامى وصراعات من أجل الديمقراطية.. ويرى د. أحمد يوسف أن عدم قدرة نظام الشرق الأوسط على التعامل مع إيران والعراق- وهما مازالتا قوتين رئيسيتين بالمنطقة سيكون عاملا آخر لإفشال هذه السوق.

ويقدم د. محمود الإمام- وزير التخطيط الأسبق- رؤية واضحة يرفض من خلالها الانسياق وراء هذا المشروع.. فيقول: بالنسبة لمشروع السوق الشرق أوسطية. فى النظرية الاقتصادية السوق المشتركة يفترض أن تبدأ بمنطقة تجارة حرة وإزالة الحدود مع الأطراف المشاركة فيها ورفع قيود تنقل السلع والخدمات والحواجز الجمركية. وفى السوق المزعومة- إذا بدأت- فإنه يصعب أن تتعدى مجرد تحرير التجارة بين الدول وهى أصلا عملية تتولاها المنظمة العالمية «الجات». وهذا مبرر كاف لعدم جدوى هذه السوق إلا إذا كان الدافع منها الانتقال إلى مراحل اخرى ليس مناسبا أن نطرح الآن. وكشف الإمام أنه فى حالة قيام هذه السوق فإن إسرائيل ستكون المستفيد الاول من الأموال العربية التى يراد لها أن تكون بديلا عن المعونات الامريكية فى سد عجز الميزان التجارى الاسرائيلى. بينما نحن فى وضع لا يسمح بأن نكون الممول لهذا العجز. فالسوق المقترحة المقصود منها فتح فرص لإسرائيل لتحسين وضعها الاقتصادى.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣

زيارات لرجال أعمال أمريكان ويهود واجتماعات وزارية استعداداً للشرق أوسطية

كتب علاء البحار:

تستقبل القاهرة على مدى الاسبوعين القادمين عدة وفود من رجال الأعمال المصريين واليهود للوقوف على مشاركة الحكومة فى تنفيذ برامج السوق الشرق أوسطية.. وتضم الوفود مندوبين من مكتب إيرك لانش - أحد أشهر مكاتب السمسرة الامريكية- والذى يفتتح فرعاً له بالقاهرة لشراء شركات القطاع العام

وصرح مصدر اقتصادى مسئول بأن الوفود الاجنبية تسعى إلى الاتفاق على المشروعات الاستثمارية التى ستقام فى المناطق الحرة المزمع إنشاؤها فى سيناء وشمال الدلتا.

ويجرى رجال الاعمال الامريكيون واليهود مباحثات مع اعضاء جمعية رجال الاعمال المصريين واتحاد الغرف التجارية والغرفة التجارية الامريكية. كما سيلتقون بعدد من الوزراء وكبار المسئولين

من ناحية ثانية اجتمع كل من المهندس محمد إبراهيم سليمان وزير المجتمعات العمرانية الجديدة، والدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة ود.محمود الشريف وزير الإدارة المحلية، وذلك لدراسة المشروعات التى ستشارك فيها وزارات الإسكان والسياحة والإدارة المحلية فى سيناء استعداداً للسوق الشرق اوسطية، حيث تم الاتفاق على إقامة منطقة صناعية وسياحية فى شمال سيناء

وقال مصدر مسئول بوزارة الإسكان إن الوزارة تشرف حالياً على دراسة يشارك فى إعدادها عدد من الوزراء والهيئات الحكومية حول تحويل سيناء إلى منطقة حرة.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر

لماذا نخشى منافسة إسرائيل؟

جعفر رائد

المنطقة مقبلة على تطور جذري كبير شئنا ام ابينا.. واسرائيل على استعداد للعديد من التنازلات لانهاء حالة الحرب حواليها. وستتبع اتفاقها مع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقيات اخرى لا محالة مع سائر جيرانها لاحلال السلام في الشاطئ الشرقي للبحر الابيض المتوسط ولوضع حجر الأساس لتعاون وأسع مترامي الاطراف في المنطقة. ونرجو ان يتجدد بناء الصرح الشامخ من التعاون الاممي الاقليمي الذي شهده العالم في عهد الخلافة العباسية، في ربوعنا وبين ظهرانينا وعلى مرأى ومسمع من البرية جمعاء

ولم يقم ذلك الصرح الشامخ على انقاض القوميات والطوائف المتعددة في المنطقة، كما انه لم يطمس معالمها وملامحها. وانما احتفظت كل قومية وطائفة منها بكامل مميزاتها وفوارقها وسماتها الشاخصة ونمت وتوثقت بينها صلات التعارف والتوادد. فكان ابو اسحق الصابئي صديقاً للشريف الرضي. وكان الاطباء والعلماء من الصابئة والمجوس والنصارى واليهود يلقون من زملائهم العرب المسلمين كل تعضيد وترحاب وتحتفي بهم مجالس الخلفاء والامراء والعظماء. ولم يختلف الامر في عهد الخلافة العثمانية كثيراً وتسنم فيها عدد كبير من ابناء القوميات والطوائف الاخرى اعلى المناصب الرسمية في الدولة.

ولكن الاحوال تبدلت. منذ ان وفدت العصبية العنصرية باسم النزعة القومية من الغرب الى الشرق فمزقت شعوبه شر ممزق.

واليوم يكثر الكلام عن التقنية الاسرائيلية وعن براعة الاسرائيليين في ميادين المال والاقتصاد! وهل ينقصنا نحن تقنيون وجهابذة في نفس المجالات التي برع فيها الاسرائيليون؟ كلا.. ان الجامعات والمعاهد والمؤسسات في الغرب تعج بالاخصائيين من المسلمين من عرب وعجم. يعيشون بعيدين عن اوطانهم على مضض، لان معظم تلك الاوطان يحكمها اناس، اقل ما يمكن ان يقال في حقهم انهم يابهون باشياء اخرى غير العلم والعلماء وغير التقنية والتقنيين. ففي الظروف الدولية التي يجمع فيها الاسرائيليون شتات قومهم من كل حدب وصوب، من اثيوبيا الى روسيا ولا ينسون حتى بضع مئات منهم في اليمن او عشرات منهم في اي صقع من اصقاع الارض، نجد كثيراً من الاقطار الاسلامية تبث العراقيل في طريق عودة خيرة ابنائها وبناتها اليها. واذا سمحت لهم بالعودة ـ وهي مرغمة ـ اغلقت ابواب الترقي والتوسع والعيش الكريم في وجههم، وحرمت البلاد من خبراتهم كما حرمت عليهم خيرات بلادهم. فغداً حين تفتح الابواب على مصاريعها بين دول المنطقة، لن يكون من السهل على بعض الحكام، الاصرار على مثل تلك الممارسات. وهذا هو الذي يقلق بال بعضهم.

لقد انهار جدار برلين ولا بد ان تنهار جدران اخرى في اماكن اخرى، ومثل هذه الجدران لا يخلو منها شرقنا. ان مشاكلنا الحقيقية ليست من صنع اسرائيل ولا من صنع حماتها، وانمّا هي من صنع انفسنا. وعسى ان تنفعنا الصدمة الجديدة، فيعود وعينا الينا ونصلح ذواتنا وحين ذلك لن تصعب علينا منافسة اسرائيل ولا غير اسرائيل

وان الهواجس التي تلم بنا هذه الايام من احتمال الاتجاه الى تعاون شرق أوسطي، تشبه تلك الهواجس التي كانت تنتاب بعض شعوب اوروبا التي كانت لا ترقى الى غيرها في بعض المجالات، لكنها آثرت خوض معركة المنافسة، فشحذت هممها وشمرت عن ساعد الجد، ونجحت في اللحاق بالركب ولم تندم على مغامرة السوق المشتركة وها هي تضع اقدامها على درب الوحدة المتكاملة، فلا خوف على شعوب الشرق الاوسط من مزيد التعارف والتعاون بينها. وانما الخوف على بعض الانظمة المصطنعة فيها غير النابتة من نفس تربتها وغير المتمتعة بجذور في تلك التربة. لقد بادرت بعض القيادات الحصيفة في المنطقة مؤخرا، الى اعادة بعض المبتعدين من الاهل، الى احضان الوطن مكرمين معززين فضربت بذلك خير امثولة لقيادات اخرى، والتي ستقي نفسها من شرور غير قليلة، اذا تأست بها وطبقتها على اتباعها القابعين في ديار اخرى واحتضنتهم واعادت الطمانينة الى نفوسهم وانتفعت بمؤهلاتهم. ليس امامنا الا خيار واحد فقط وهو الانسجام بين شعوب المنطقة كافة بجميع قومياتها وطوائفها. وليس البديل الا الفوضى والخراب لا غير على غرار ما حدث في لبنان ويحدث في افغانستان وسيحل بنا اسوأ مما حل بالبلقان والصومال والقفقاس، ولم تبتعد عنا ايام الحرب الايرانية ـ العراقية، والعراقية ـ الكويتية، الا سنوات معدودة. فلنترك الاحلام والعصبيات ولنعترف بالواقعيات ونتعامل معها. اننا على ابواب امتحان عسير امتحان لا بد لنا من اجتيازه، ولا تنقصنا الكفاءة. ونحن نفس الامم التي كانت سباقة في بناء الحضارات واكتشاف مجاهل المعرفة. لقد غلبنا على امرنا حيناً من الدهر. ولكن الدنيا تبدلت اليوم. ولن يقدر احد على اخضاعنا لارادته، ان لم نستكن له نحن. ولا نحتاج الى اشياء كثيرة لنسابق الامم في جريها نحو القرن الحادي والعشرين، لا نحتاج الا الى قليل من البصيرة والهمة ورؤية الواقع واستشفاف المستقبل. وامامنا تجارب فريدة لأمم اخرى حققت اقصى غايات النجاح رغم قصر اليد وزحمة المشاكل والمضايقات. امامنا تجربة تايوان بعد الهزيمة المنكرة.

وفيتنام ضمدت جراحها ورأبت صدعها وعادت الى الواجهة. كمبوديا التي كانت مثالاً للتمزق الفظيع قد لمت شملها واستعادت وحدتها. وجنوب افريقيا تسير بخطى ثابتة نحو الاستقرار. وامريكا اللاتينية تبذل جهدها لتنهي حالة الضياع والتآكل.

ان التعاونيات الكبرى او السوق المشتركة او سوق القارة هي ظاهرة العصر وديباجة الدولة العالمية الواحدة. كما كانت الاسرة نواة للقبيلة وكانت القبائل مقدمة لقيام الشعوب.



المصدر : .. الشرق الاوسط

التاريخ : .... ٢٢ نوفمبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ابنا نرى اليوم سوقاً مشتركة للشرق الاقصى وجنوبي شرقي آسيا ولامريكا الجنوبية كما نرى منظمة الوحدة الافريقية ومنظمه مؤتمر الدول الاسلامية والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي. ولكن اوروبا تخطت هذه المرحلة وبدأت بتحقيق الوحدة الاوروبية وتحاول امريكا الشمالية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ان تسير على نهج الاوروبيين وتضع قواعد الوحدة الاقتصادية بين الأخيرة وبين كندا والمكسيك.

ان اسباباً ثلاثة تدعونا كمسلمين الى تحبيذ قيام سوق شرق أوسطية وهي كما يلي.

السبب الاول. الخلفية التاريخية. فنحن نملك تراثا قيما لتجارب تاريخية في هذا الاتجاه، فانظمة الخلافة الاسلامية كانت نموذجا لم يسبق له مثيل من قبل لتعاون شعوب كبيرة وعديدة ذات ثقافات متفاوتة وجذور مختلفة. وكانت دولة الخلافة تتالف من ولايات، كل واحدة منها شبه مستقلة وترتبط بالبقية برباط ثقافي اقتصادي واداري (بالمعنى الواسع) وهذا الكلام يسري على خلافة الراشدين والخلافات الاخرى التي تبعتها ولم يستخدم اصطلاح السلطان للخليفة الا في عهد العثمانيين. كما اطلق الخلفاء العثمانيون على انفسهم لقب «البادشاه» ومعناه «الملك» في اللغة الفارسية. فشرقنا يملك في هذا المضمار تجارب غنية جداً لم تجد حتى الان العناية الكافية وهذه التجارب العريقة تصلح ان تكون نبراساً في تعاوننا الشرق اوسطي مستقبلاً. والمجال خصب واسع لبلورة تلك التجارب وتطويرها لما يناسب ظروفنا الحالية.

السبب الثاني المؤهلات. ان اختلاف الاجواء والمحاصيل الزراعية والمواقع الجغرافية والميزة الكونية الفريدة وهي الربط بين القارات الثلاث وتعدد مصادر الطاقة وتنوعها ووفرتها واتساع رقعة انتشار اللغة العربية والثقافة الاسلامية والتقاليد الشرقية ووجود مراكز روحية مشتركة مثل القدس والحرمين الشريفين والاختلاط العرقي بين شعوب المنطقة هذه كلها تساعد على قيام تعاون فعال بين دول الشرق الاوسط.

السبب الثالث: المصالح المشتركة، ان تداخل الحدود ووحدة مصادر المياه والطاقة وتوزع قوميات وطوائف واحدة على بلدان متعددة وتنوع الشعوب التي تسكن هذه المنطقة تجعل من التعاون الاقتصادي الوثيق بين دول الشرق الاوسط ضرورة ملحة جداً.

ولا حرج علينا ان ننادي بصوت عال: «هذا او الطوفان» مستعيرين عنوان احد كتب خالد محمد خالد.

فان لم نسرع الى ربط دول المنطقة ببعضها البعض برباط اقتصادي وثيق باسم سوق الشرق الاوسط وما اشبه ذلك، ان لم نفعل ذلك فعلينا ان نوطن النفس على استقبال حروب مدمرة متواصلة، حروب عربية ـ عربية، واسرائيلية ـ عربية، وفارسية ـ عربية، وتركية ـ عربية، وفارسية ـ تركية ـ كردية ـ عربية! حروب طاحنة ستحيل ربوعنا الخضراء الى بواد قاحلة. وشعوبنا الغنية الى جماهير فقيرة ينال منها الجوع والمرض كما نرى في الصومال وجنوب السودان. ولا ننكر ان قيام تنافس قوي بين سكان الشرق الاوسط ليس لصالح الشركات التي اقتنت الثروة بالانقلابات والمحسوبيات وليس لصالح الاشخاص الذين قفزوا الى السلطة على ظهور الدبابات واحتفظوا بالسلطات بخنق الاصوات، وكم الافواه وملء السجون والمقابر وبالقضاء على الحريات وتشريد القابليات وتهجير الادمغة والكفاءات. ولا خوف اطلاقاً على القيادات الحكيمة والزعامات الشعبية والمؤسسات العريقة والشعوب الحية الكادحة والعقول النيرة الواعية والمؤهلات الفردية اللامعة والخصائص الوطنية الراسخة، لا خوف عليها أطلاقا من احتدام معركة المنافسة الحرة في اسواق الشرق الاوسط ومجتمعاتها. ومن البدهي ان التعجل ضار وان الخطوات غير المدروسة ستكون وبالاً علينا وشرقنا لا سيما العالم العربي قد عانى الامرين من تسرع بعض زعاماته الى اقامة اتحاد مبتسر، او وحدة فورية، او الدخول في احلاف مفروضة من الخارج. فلم يكن حلف بغداد بين بريطانيا وايران وتركيا وباكستان وامريكا احسن حظاً من ميثاق سعد اباد بين ايران وافغانستان والعراق وتركيا وقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية، لم يكن احسن عاقبة من الاتحاد الفدرالي بين مصر واليمن الشمالي والاتحاد الفدرالي بين العراق والاردن ولم يبق من تلك الاتحادات والاحلاف والمواثيق والدول المتعددة الواحدة شيء الا ذكريات مريرة علقت بنفوس شعوب المنطقة وترسبت في ضمائرها.

ويحق لنا التشاؤم بمستقبل التعاون الشرق أوسطي اذا ترك امره الى الاهواء الشخصية والاغراض الدفينة والطموحات الفردية ولا تزال تجربة «مجلس التعاون العربي» ماثلة امام اعيننا. المجلس الذي قام بين عشية وضحاها بين كل من العراق، مصر، اليمن والاردن دون دراسة مسبقة ودون وضوح في الرؤية والاهداف، وكانت النتيجة انه لم يدم الا اياما معدودة. وها هي الصحف العربية تمتلئ كل يوم بالاخبار المؤسفة المحزنة التي تترى من اليمن السعيد من جراء الوحدة الكاملة التي قامت بين شطريه قبل ان تدرس من جميع الجوانب عبر لجان متخصصة حريصة تقتل الموضوع درسا وتفحصا

لقد نفذت ارادة القيادتين على عجل ولم تنفعهما الاحلام العريضة والعواطف المتاججة والحماسة الملتهبة. فخير لنا الا نقترب بتاتا من موضوع التعاون الشرق اوسطي اذا أريد له ان ياتي كضربة لازب، ولكن لا ضير من التفاؤل اذا حزمنا امرنا من الان واوسعنا الموضوع بحثا وتمحيصا وتكونت اللجان العديدة المتخصصة لمتابعة الافكار المطروحة ودراسة المشاريع المقترحة وجعل حصيلة البحوث تحت تصرف الجهات المسؤولة التي بدورها يجب الا تنفرد باتخاذ القرارات وان تشرك معها أوسع الاوساط والقواعد في بلدانها.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ نوفمبر

سباق بين السوق العربية والشرق أوسطية

غرف التجارة العربية تقود التحـــرك الشهـــر المقبل

□ مكتب الخليج - العالم اليوم

مع تزايد الحديث عن قرب تشكيل سوق شرق أوسطية بعد توقيع اتفاق «غزة - اريحا أولا» بدأت عدة جهات عربية التحرك في الاونة الأخيرة لاتخاذ خطوات جادة وإيجابية تحمي الأطراف العربية من الاثار السلبية لقيام هذه السوق التي المحت اسرائيل الى انها ستلعب فيها دور المهيمن.

ويقود هذا التحرك اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية، ويقوم على فكرة اساسية مفادها انه لن يكون للعرب أي دور في هذه السوق حتى مجرد ابداء الرأي بعد أن ألمح عدد من المسئولين الاسرائيليين الى ان السوق الشرق أوسطية ستقوم على التكنولوجيا الاسرائيلية ورأس المال العربي والعمالة المصرية والفلسطينية بحيث تكون اسرائيل هي الوسيط التجاري بين الشرق الأوسط والعرب. ومن هنا يطالب هذا التحرك بقيام كيان عربي متماسك تدعمه وتقويه سوق عربية مشتركة تقوم على استراتيجية حد ادنى من الاتفاق بين مختلف الدول العربية.

وفي هذا الاطار تكشف مصطفى [illegible] الامين العام لاتحاد الغرف المصرية - الذي يزور المنامة حاليا مع [illegible] وفد اقتصادي مصري للتوقيع على اول اتفاقية تجارية بين المنامة والقاهرة - عن ان الاجتماع القادم لاتحاد الغرف العربية بالقاهرة الذي سيعقد خلال الفترة من ١ - ٢ ديسمبر ١٩٩٣ قد اختار هذه القضية لتكون محور المناقشة السنوية لمجلس ادارة الاتحاد هذا العام حيث سيناقش المجلس سبل ووسائل الاسراع في قيام السوق العربية المشتركة التي وضع حجر اساسها عام ١٩٥٧ وان لم يتم تنفيذ بنود الاتفاقية الخاصة بها حتى الان.

«التتمة ص٦»



غرف التجارة العربية تقود التحرك الشهر

وكشف مصطفى زكى فى حديث خاص لـ «العالم اليوم» النقاب عن ان وفدا اسرائيليا قد زار القاهرة فى نفس يوم التوقيع على اتفاق غزة اريحا لكى يدعو الغرف التجارية المصرية وعددا من رؤساء البنوك فى مصر والمنطقة لزيارة إسرائيل، والمشاركة فى مؤتمر كان مقررا عقده بالقاهرة، خلال نوفمبر الحالى

لبحث الأسس التى يجب ان تقوم عليها السوق الشرق أوسطية ودور كل من مصر واسرائيل فيها، وكان هذا الوفد يضم مسئولين من اتحاد الغرف الاسرائيلية ووزارة التجارة والصناعة فى اسرائيل.

وأكد أمين عام اتحاد الغرف المصرية ان الوفد الاسرائيلى اشار الى ان مصر هى اساس محورى بالسوق الشرق اوسطية، ووجه الوفد الدعوة لاتحاد الصناعات المصرية وجمعية رجال الأعمال لبذل جهود للتأثير على الجانب المصرى لكى يدعم تلك السوق ووصف مصطفى زكى هذه السوق بأنها تشبه «حلف بغداد» السابق، ذلك لأن اسرائيل تسعى للحصول على أكبر ثمن ممكن من توقيعها لاتفاق «غزة ـ اريحا» سواء من المجتمع الدولى أوالولايات المتحدة أومن الدول العربية، مستخدمة فى ذلك بعض الضغوط الاقتصادية على الدول العربية التى تحصل على دعم مثل مصر، أوالضغوط السياسية على دول الخليج فى محاولة للسيطرة على البقية الباقية من عائدات النفط التى تآكلت بمرور الزمن لأكثر من سبب.

وحذر مصطفى زكى من خطورة عدم الاتفاق على قيام السوق العربية المشتركة فى اسرع وقت ممكن، وقال ان التباطؤ فى قيام هذه السوق سيعطى اسرائيل الفرصة لكى تقود دفة سوق شرق اوسطية لن يكون للعرب فيها أى خيار أودور.

واضاف ان اسرائيل بدأت تحركا سريعا وعلى أعلى المستويات لفك الحصار الاقتصادى الذى كان مفروضا عليها من بعض الدول الاسيوية والافريقية لدرجة ان عددا من هذه الدول بدأ فى التعامل معها بعد اتفاق غزة ـ اريحا.

وطالب مصطفى زكى بضرورة ايجاد شبكة نقل متطورة ومنتظمة بين الدول العربية يدعمها توجه سياسى بين الزعماء العرب حتى يتحقق النجاح للسوق العربية، وقال ان هناك توصية صدرت مؤخرا من جامعة الدول العربية تم ارسالها للزعماء العرب تتعلق بالاسراع فى إقامة السوق العربية المشتركة قبل ان تبدأ ملامح السوق الشرق أوسطية فى التشكل.



المصدر : الوالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣



جوانب اقتصادية للسلام الشامل فى الشرق الأوســـط

■ عدنان بسيسو ■

ليس هنــاك من شك فى أن التوصل الى صيغـة تطبيقيـة لاتفاق «غـزة - أريحا» سوف يؤدى، ضمن أشياء أخرى، الى تغيير فى الخريطة الاقتصادية العربية، والى وجود مراكـز قوى اقتصادية من شأنها ان تلعب دورا فعالا ومميـزا فى مستقبل المنطقـة العـربيـة الاقتصـادى، بل وفى منطقـة الشرق الأوسط ككل.

ومـمـا يعزز هـذا الاتجاه ان الاتفـاق فى حقيقـة الأمر، وبـاعتراف قـادة اسرائيل الذين خططـوا له ويفـاوضون من أجله الآن، هـو اتفاق فى جـوهره اقتصــادى وفى هوامشــه سيـاسـى. بل ان الأدبيـات التى نشرت حتى الآن تركز تركيـزا تاما على المنافع والمصالح الاقتصادية للاعبين الكبار فى هذا الاتفاق، وقد غابت من هذه الأدبيات القضية الفلسطينية الأساسية ولم نعد نسمع عنها شيئا.

وقد أصاب الكـاتب الاسلامى المعروف الأستاذ فهمى هـويدى ان أطلق على واقع الحال الفلسطينى الآن صفـــة «الصفقـــة» التـى أخــذت محل «القضية»، وأصبـح الكلام عن التحـويلات والقروض الميسرة والمشـاريع المشتركـة والتكتل الاقتصــادى ألشرق أوسطـى واهتمام الأسرة الـدوليـة بقيادة الولايـات المتحدة، القوة الأعظم، بتنمية اقتصـاديات الأرض المحتلة وإنشـاء بنيتها الأسـاسية وغير ذلك من المواضيع التى احتلت، ومـازالت، الاهتمام الأول فى هذا الذى يدور حـول الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى الذى بدأت مفاوضاته فى التعثر مؤخرا.

اما ان يغير الاتفـاق الخريطة الاقتصـادية العـربية وأن يعمل على إيجاد مراكـز قوى جديدة تحل محل القـوى التقليدية، فهذا أمـر واضـح وضـوح الشمس لا حاجة الى برهنته. ولكن كيف سيتم ذلك؟

لنستعرض بعض القطـاعات التى ستتأثر من هـذا الاتفاق والتى يمكن إيجازها على النحو التالى:

أولا : سيتراجع مركز مدينة بيروت كمركز تجارى ومالى رائد كما كان عليه الحال فى الستينات والسبعينات، أى قبل الحرب الأهلية هناك، وسبب ذلك ان الحرب قد دمرت البنيـة الأساسية اللازمة لـذلك، علاوة على أنه فى حالة السـلام العام الشـامل بين العرب وأسرائيل سيصبح ميناء حيفا ميناء أسـاسيا ورئيسيـا فى المنطقـة، تحول من خلالـه كـافة عمليـات الاستيراد والتصديـر للمنطقة وبشكل خاصـة منطقة الهلال الخصيب العـربية التى تشمل سوريا ولبنان والأردن والعراق.



المصدر : الرأي العام اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

وهذا أمر يجب عدم التقليل من شانـه. كذلك يمكن استخدام ميناء حيفا كمرفأ لتصدير النفط عبر الأنبوب القديم بعـد تطويره وتحسينه وقد جاء فى مقـال انـدرو كـانينجهـام من أسرة تحريـر نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية فى قبرص «ميس» انه من غير المتـوقع ان تعود مدينة بيروت الى سابق عهدها نظرا لما خلفته الحروب الأهلية هناك، والى ظهور مراكز أخرى فى السنوات الأخيرة كالبحرين ودبى والقاهرة، مما يجعل من الصعب عودة بيروت لتصبح المركز المالى والتجارى للمنطقة العربية بأسرها. ولكن بوسع بيروت ان تصبح مركـزا تجاريا لدول الهلال الخصيب العربيـة. وقد فات الكاتب ان السلام الشامل مع اسرائيل سوف لن يترك لبيروت أو لغيرها ان تحقق أحلامها وطموحاتها بوجـود اسرائيل وما تمثله من ثقل مالى ومادى وسياسى.

ثانيا: وكذلك بالنسبة لقطـاع السياحة فإن السلام الشامل سيجعل من اسرائيل المحطـة الرئيسيـة الأولى للسيـاح سواء القـادمون أو المغـادرون للمنطقـة والسبب فى ذلك الشبكـة المتطـورة من وكـلاء السفـر وشركـات السيـاحـة والطيران التى فى متنـاول أيـدى اسرائيل فى أوروبـا الغـربيـة والأمريكتين وكـذلك مغريـات السياحة الـدينية فى اسرائيل لـوجود معظم الأماكن المقدسة والتى تحمل العديد من السياح على زيارتها والتبرك بها

ومن المتوقع ان تحصل الدول العربيـة الأخرى على الفتات مما ستسمح به اسرائيل.

علاوة على ذلك ونظرا لتوسط اسرائيل فى المنطقة ووجود حدود مشتركة لها مع أربع دول عـربيـة فـالسلام الشـامل سيجعل من مطـار اللـد «بن جـوريـون» أهم مطـار فى الشرق الأوسط، لاسيما ان شركـات الطيران الاسرائيليـة ستحصل على حقـوق النقـل الجوى من والى معظم الـدول العربية، وبالتـالى ستحصل على نصيب الأسد من حركة النقل الجوى ومن والى المنطقة.

هذا ولم نقل ان السياحة العربية فى حـالة السلام الشامل ستشكل جزءا مهما من مجمل السياحة الى اسرائيل وذلك حبـا فى الاستطلاع وزيارة البلد الذى كان عدوا لأكثر من ٤٥ عاما.

ثـالثا. اشتراط اسرائيل وإصرارهـا على «التطبيع» الفـورى قبل مبادلـة السلام بالارض سيجعل من المشاريـع المشتركة مع اسرائيل سواء فى إطار التعـاون الاقليمى الرسمـى أو فى إطار القطـاع الخاص أداة لتغلغل الخبرة الفنية الاسرائيليـة فى الاقتصاديات العـربية التى ستكون سـوقا لاسرائيل تزودها بالأيدى العاملة الرخيصة ورؤوس الأموال، بحيث تصنع المنتجات فى اسرائيل ومن ثم يعاد تصديـرها الى السوق العربيـة التى تشكل فى حالة السلام الشامل عمقا اقتصاديا استراتيجيا لاسرائيل لا يقدر بثمن ويساعد على النمو والبقـاء والاستغناء التـدريجى عن مساعـدات الولايـات المتحدة المالية التى أصبح دافع الضريبة الأمـريكى يتململ ويشكـو منها تلميحـا وتصريحا.

هذه العـوامل غيض من فيض والآتى أعظم وان المصلحة العربيـة العليا تقتضى التصدى لهذه الأخطار الداهمة على الاقتصاديات العربية بالتنسيق والتعاون والاتفاق على الحدود الدنيا التى تحفـظ للشعوب العربية حقها فى الاستقلال الاقتصـادى والتصرف بحـرية فى مواردها الماليـة والاقتصادية ومواجهة التحدى الاسرائيلى الخطر كصف واحد متراص قبل فوات الأوان وعض أصابع الندم حيث لا ينفع الندم اذا دهمنا الطوفان الاسرائيلى القادم والوشيك والذى سوف لا يبقى لنا شيئا ولا يذر.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٣

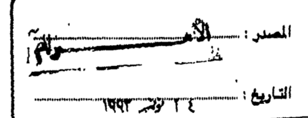
الخلافات تشتعل بين الأحزاب حول السوق الشرق أوسطية

الأمين العام للحزب الوطني: السوق أصبحت حقيقة واقعة وهي لمصلحة الاقتصاد المصرى

رئيس الحزب الناصرى: مصر مسئولة عربيا عن وقف حالة الاستسلام لأطماع الدول الكبرى



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٣

تكتل اقتصادى جديد يطل على المنطقة يدعى «السوق الشرق
اوسطية» احتار رجال الأحزاب والسياسة فى تحديد ملامحه
وكيفية التعامل معه.. هل هو نتاج السلام مع اسرائيل؟ ام ان
السلام الذى لم يصبح بعد شاملا هوالذى اخرجه من القمقم؟
ولعل الامر الذى يجب الاشارة اليه فى اطار الحوار الذى بادر
الحزب الوطنى بطرح هذا الموضوع للنقاش بعد ان شكلت لجنة
وزارية عليا برياسة رئيس الوزراء لبحثه . ان هناك حالة

استعجال اسرائيلية تلتها مبادرات فردية هنا وهناك بالتوقيع على
اتفاقيات مع اسرائيل تلك الحالة التى تقلق احزاب المعارضة التى
لم تكتف بالرفض لهذه السوق، بل انها وجهت اتهامات للدكتور
يوسف والى الامين العام للحزب الحاكم بالخيانة لتجاوبه الكبير
مع اسرائيل فى اقامة مشروعات مع اسرائيل والدعوة لاقامة هذه
السوق.
لكن الدكتور يوسف والى وهو بالفعل اول من اعلن عن ميلاد

هذه السوق يؤكد أن هذه الفكرة ليست من بنات.. افكاره وانما هى
توجه سياسى جديد فى المنطقة يهدف الى اقامة تعاون متكامل
وليس متعارضا مع اسرائيل.
ويقبل الدكتور والى دعوة المعارضة إلى وضع هذه السوق
كقضية محورية فى برنامج اولويات العمل الوطنى فى الحوار
القادم مع المعارضة لثقته الشديدة فى انها لن تكون الا لمصلحة
مصر وشعبها القادر على مواجهة التحدى الحضارى مع اسرائيل.

وقد اتجه اختيارنا الى اقوى المعارضين لفكرة السوق وهو
القطب الناصرى ضياء الدين داود الذى يرى ان هذه السوق تهدف
الى ايقاف نمو القدرة الذاتية العربية والمصرية بصفة خاصة..
بينما اتجهنا ايضا الى التعرف على رؤية الدكتور محمد عبداللاه
بصفته رئيسا للجنة الشئون العربية بالحزب الوطنى الذى يؤكد
على ضرورة التوصل اولا الى اسس واضحة ومحددة للسلام مع
اسرائيل قبل تنفيذ هذه السوق..



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٣

وقد جرت المواجهة مع الأمين العام للحزب الحاكم كالتالي:

● بعد أن أصبحت السوق شرق الأوسطية واقعاً رسمياً ملموساً وبصفتك أول قيادة رسمية مصرية أعلنت عن هذا المولود الكبير في المنطقة العربية.

هل مصر في ظل ظروفها الآن وفي ظل التحدي الحضاري مع إسرائيل مهيأة لدخول منافسة للتكنولوجيا الإسرائيلية؟

○○ : إن مصر بها مايزيد على ١٠٠ مليار جنيه لبدء الاستثمار في السوق وهذا بالإضافة إلى استعداد المستثمرين للقيام بدورهم الوطني في هذه السوق، وبالطبع مع وجود التنفيذ المتقن للمثقف والعامل المصري، فإن مصر على قدم المساواة مع أية دولة في المنطقة إن لم تزد.

وإنني استطيع ان أقرر ان سيناء في المستقبل القريب ستكون منطقة حرة تضم مناطق نشاط انتاجي يفوق ماهو موجود بالفعل في بلاد أخرى مثل هونج كونج، وقد حصل المستثمرون بالفعل على مساحة ١٩٨ فدانا في رفح للبدء في إقامة صناعات تناسب البيئة ومنها مايتصل باستخدام موارد سيناء من الجرانيت وغيره إلى جانب إقامة المعارض لهذه الصناعات ومحال للبيع، مما يفتح أيضاً فرص عمالة جديدة للشباب.

نهال شكري

والدليل على ذلك أيضاً التيسيرات التي أعلنها الرئيس مبارك في إقامة المشروعات الجديدة، والذي أعطى دفعة كبيرة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي المأمول.. إن سيناء ستكون منارة ومركزا للسوق، ولن تكون مصر أبدا سوقا استهلاكية فقط لأي سلعة، ولكنها ستكون سوقاً إنتاجية مصدرة في المقام الأول..

● : ألا ترى أن هناك خطورة على مصر نتيجة التفوق التكنولوجي الإسرائيلي؟

○○ : لامجال أمام هذه التخوفات فإن المستقبل يحمل لنا الكثير، وإننا نعيش عصراً من التكامل بيننا وبين إسرائيل في ظل السلام، وقد استفادت مصر كثيراً من ذلك، فقد نجحت مصر في تصدير العديد من الحاصلات الزراعية، وعلى سبيل المثال كانت إسرائيل الدولة الأولى في المنطقة في تصدير الموالح لكن في ظل التطبيع معها قامت إسرائيل بتخفيض إنتاجها من الموالح، وقاموا بزراعة «الأفوكاتو» بديلاً عن الموالح وهو محصول غالي الثمن لاتزرعه مصر، كما أنهم يبتعدون عن منافسة مصر في تصدير النباتات الطبية والعطرية والزهور إذن هناك تكامل وليس تعارضاً ويواصل الدكتور والي حديثه قائلاً إن إسرائيل تتمتع بسمعة عالمية في إنتاج القطن طويل التيلة الممتاز لأنها تتمتع بتكنولوجيا متفوقة ولكنها تعمل حالياً على إنقاص مساحات القطن لأن القطن يأخذ كميات كبيرة من المياه وهي تحتاج إلى محاصيل قليلة المياه.

وكانت النتيجة هي استفادة مصر، كما حصلت مصر على ٣ آلاف شتلة تفاح من إسرائيل تمت زراعتها في مساحة ٣٠ ألف فدان وأصبح التفاح الأحمر معروضاً الآن في طنطا وكفر الزيات.

كما حصلت مصر من إسرائيل على نوع الموز «ويليامز» الذي يغمر الأسواق الآن وينافس موز أمريكا الجنوبية.

ويستطرد قائلاً: إن وجود سوق للشرق الأوسط أمر بديهي سيتحقق مع مسيرة السلام في المنطقة، وسيتم بسرعة كبيرة، ولكن لامانع من أن نبدأ نقاشاً حوله الآن.

● : من وجهة نظرك.. ماهي العقبات التي تحول دون قيام تعاون اقتصادي عربي؟

○○ : إن العيب الأساسي يتركز في أن الإخوة العرب أحياناً ينظرون إلى المصلحة الخاصة بهم أكثر من المصلحة الشمولية، فمثلاً منذ وقت قريب باعت إحدى الدول العربية الغاز لإيطاليا ولم تشترط عدم بيعه لإسرائيل رغم أن علاقاتها بإسرائيل كانت مقطوعة في ذلك الوقت، كما أن سفراء إحدى الدول العربية حضروا المؤتمرات الصحفية لرئيس الوزراء الإسرائيلي في فترة قطع العلاقات.

فكل بلد عربي ينظر إلى مصلحته دون مصلحة الآخرين..

إننا اليوم أمام واقع جديد يقول بوضوح إن الدول العربية وإسرائيل في حوار حول حل المشاكل المزمنة بينهما وهو الحوار الذي بدأ بالفعل، البعض بداه منذ فترة طويلة.. والبعض أعلن عنه مؤخراً.. بل إن هناك ماهو أبعد من ذلك فقد قامت المغرب بتعيين أول وزير يهودي للسياحة في الوزارة المغربية كأول سابقة عربية.

● : هل توافق على إدراج هذه القضية في جدول أولويات العمل الوطني؟

○○ : إنه بالطبع من المنتظر أن تطرح هذه القضية على جدول أعمال الحوار الوطني، وذلك بورقة عمل مقدمة من الحزب الوطني يعد لها رئيس اللجنة الخاصة بالشرق الأوسط وهو رئيس الوزراء الذي يعد في الوقت ذاته عضواً مؤسساً بالحزب الوطني.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٣

وفيما يلى وقائع المواجهة مع القطب الناصرى ضياء الدين:

□ : بعد ان اصبحت السوق الشرق اوسطية حقيقة كشفت عن نفسها فى بدء الاتفاقيات مع اسرائيل والدول المجاورة هل مازال الحزب الناصرى يصر على «اللاءات»؟

□□ . مازال حزبنا يؤمن بان الكيان الصهيونى يشكل امتدادا للاحتكارات العالمية ومطامع الدول الكبرى يخدم اهدافها وهو خطر دائم ومتجدد وبالتالى فان التفكير فى قيام سوق شرق اوسطية تدخلها اسرائيل يشكل خطورة كبرى على العالم العربى ومصر بالذات.

لكن فكرة السوق يتباين الراى حولها حتى بين الرسميين . فاذا كان الدكتور يوسف والى يعتبرها امرا واقعا لامفر منه وبالتالى فانه اضافها الى جدول اعمال اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى الا ان الدكتور اسامة الباز قد تحدث امامى بعبارات صريحة وقاطعة تؤكد ان هذه السوق مجرد احلام اسرائيلية مستحيلة التطبيق.. ولكننا مع ذلك نرى ان هذا الشبح الذى يطل على المنطقة يصبح محتملا والسوابق مع اسرائيل تؤكد ذلك!!

عبدالجواد على

□ : كيف يرفض الحزب الناصرى وله توجهاته العربية مبادرات المصريين بالبدء فى هذه السوق، فى الوقت الذى نرى فيه بعض الدول العربية الخليجية وهى تمد خطوط البترول الى موانى اسرائيل؟

□□ . لابد أن نعترف ان استمرار التفكك العربى واستبعاد احتمالات التعاون العربى فى هذه المرحلة هو المنفذ الذى تدخل اسرائيل من خلاله.. لكن ذلك يجب الا يكون المبرر لقبول فكرة صهيونية تفرض الهيمنة الاقتصادية قبل السلام. لان ذلك معناه استمرار تدنى الأوضاع العربية فى مواجهة التفوق الاسرائيلى.. والامر المؤسف الذى يجب أن ننتبه له جميعا ومصر بالذات اننا كل يوم نسمع عن صاروخ جديد تنتجه اسرائيل فى الوقت الذى تتحرك فيه لفرض وصاية اقتصادية على دول خارج المنافسة التكنولوجية.

□ : اذن ما هو البديل من وجهة نظرك؟

□□ : لابديل عن العودة لمشروعات التعاون الاقتصادى العربى كالسوق العربية المشتركة.

□ : قلت مقاطعا: اذا كان الشق الاقتصادى فى اعلان دمشق قد دخل هو الآخر دائرة الرفض، بعد رفض الشق العسكرى فاين الامل فى تعاون عربى يحقق امنا عربيا فى ظل التطور التكنولوجى والعسكرى الاسرائيلى؟

□□ : أننا نرفض روح الاستسلام والياس التى نجحت اسرائيل فى غرسها داخل الوجدان العربى والوجدان المصرى ان هناك تهديدا للانتاج العربى والمصرى بالذات..



ضياء الدين داود

□ : هناك من قول كيف تخشى الدول العربية بكثافتها البشرية والمادية مواجهة دولة محدودة برقعة الارض والسكان؟

□□ : قاطعنى قائلا: اننا فى الحقيقة نواجه العالم الغربى الواقف من خلف اسرائيل والمتسلل من خلالها بالسيطرة على الاقتصاد العربى ووقف نمو الامكانيات والقدرات العربية الذاتية، ودور مصر رئيسى وضرورى مهما كانت ظروفها المعقدة ومسيرتها الوعرة لانه لابد ان تكون هناك حدود لايجوز ولايمكن تجاوزها لانها حدود الخطر والتهلكة ومن هنا فاننا لابد ان نتجاوز كل المحاذير لنقدم للعرب القدوة حتى نحول دون الانهيارات والاستسلامات العربية.

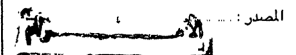
□ : كيف تفسر حالة السباق العربى السرى والعلنى نحو اسرائيل؟..

□□ : ليس له من تفسير سوى انه يتم تحت الضغوط الامريكية.. لكن مازالت مصر على دورها الرائد والقدوة وهى التى تملك وحدها وضع الحدود حول مايجوز ومالايجوز والا كان الانهيار شاملا وماحقا..

□ : هل رفضك القاطع لاتفاق غزة اريحا انصب اساسا على انه بداية لتنفيذ فكرة السوق ام لاسباب اخرى؟

□□ : ان رفضى بالطبع قد ارتكز على ان هذا الاتفاق لايعد سلاما بالمرة والمباحثات الدائرة الآن هى اكبر دليل على صحة مخاوفنا من نوايا اسرائيل ومخططاتها واحلامها التوسعية.. ولا أحد فى الدنيا يرفض السلام لكن لماذا تصر امريكا واسرائيل على ان تكون البداية هى الانفتاح الاقتصادى على الدول العربية اولا.. ومن هنا فاننى اوجه تحية لوزير الخارجية المصرى عمرو موسى الذى اعلن صراحة أنه لاسوق شرق اوسطية قبل انهاء الاحتلال.



المصدر : ......

الأهرام

التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٣

في مواجهتنا للدكتور محمد عبداللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب ورئيس لجنة الشئون العربية بالحزب الوطني.. اكد اننا يجب ان نبني موقفنا في هذه القضية على اساس أننا نعيش في عالم متغير اهم سماته التغيير، وتعدد التكتلات الاقتصادية العالمية وأن معيار القوة اليوم هو القوة الاقتصادية.. ومع ذلك فان فكرة مشروع السوق شرق أوسطية فكرة سابقة لأوانها من الناحية العملية، وأنا ضد دعاة الاستعجال في تنفيذ هذا المشروع قبل التوصل إلى أسس مقبولة وواضحة للسلام.. اذن تبقى الفكرة موجودة.. ولايكون محورها فقط اسرائيل والعالم العربي

○ . هناك من يقول ان هذه السوق هي انهاء للجامعة العربية.

○○ : لايجب ان نسبق الحوادث لكن طرح هذه السوق بهذه الطريقة يفرض ان نبدأ فورا في وضع أسس التعاون العربي / العربي أولا في مواجهة التكتلات بصفة عامة، وفي مواجهة احتمال قيام هذه السوق بصفة خاصة لأن الأساس العربي هو اللبنة الأساسية في اى مشروع في المنطقة. علينا أن نتيقظ في مواجهة التحديات الجديدة. وهذا يدعونا اليوم الى احياء الاتفاقيات العربية لنبادر في تنفيذ اقامة السوق العربية المشتركة وعمر هذه الفكرة تجاوز الـ ٣٠ عاما..

محمود المناوى

○ : هناك بعض الدول العربية بدات اتصالاتها مع اسرائيل وعقدت اتفاقيات معها بم تفسر ذلك؟

○○ : أن الاتفاقيات الثنائية لا اعتراض عليها.. فمن حق اى دولة ان توقع على اى اتفاق تراه مناسبا لمصالحها.. لكن على العرب ان يدركوا قبل فوات الاوان ان استثماراتهم في الخارج تتعرض لحركة اهتزاز وقد تعرض بعضها فعلا للخسائر خاصة في بورصة نيويورك، وكلنا يعلم واقعة شركة البترول البريطانية التي أجبرت الكويت على بيع جزء من أسهمها..

○ قلت: هل مصر اليوم في ظل ظروفها الاقتصادية الحالية يمكن ان تدخل منافسة في هذه السوق؟

○ واين مصلحة مصر في هذه السوق؟

○○ : قال: لاشك ان دعوة الرئيس مبارك لاجراء حوار قومي حول قضية التكنولوجيا تعني ببساطة اننا مازلنا على أعتاب عصر التكنولوجيا الذي سبقنا اليه كثير من دول المنطقة..

وأنا اعترض على الزملاء الذين يتعاملون مع السوق على انها اصبحت أمرا واقعا واننا لانملك سوى تاييد قيامها بصرف النظر عن تحقيق السلام. ان هذه القضية يجب أن توضع ضمن برنامج اولويات العمل الوطني في المرحلة القادمة.

ولايجب أن يغيب عن بالنا أن علاقتنا باسرائيل في ظل السلام كدولة من دول الجوار يجب ان تتحدد علاقتنا بها بصورة تحفظ مصالحنا الامنية والاقتصادية والسياسية، ومصر لاتقبل أن تكون الشريك الأضعف.

○ : بالنسبة لاعلان دمشق الذي تم رفض شقه العسكري ورغم موافقة دول الخليج على شقه الاقتصادي الا انه مازال مجمدا.. كيف ترون هذا الموقف في ظل طرح فكرة السوق الآن؟

○○ : لابد أن نعترف انه مازالت هناك تحسبات عديدة تسود المنطقة العربية وهي تتعامل اليوم في ظل النظام الدولي الجديد.. وتلك آفة مزمنة مازالت تسيطر على مجريات الامور في الدول العربية والدول الخليجية.. ويكفي ان اشير الى حجم التبادل التجاري بين الدول العربية الذي لم يزد على ٨٪ رغم توافر كل مقومات هذا التبادل..

والذي كان كافيا لتشكيل حائط صد اقتصادي منيع يمكن ان يقف على قدميه في ظل التطورات الدولية في مجال الاقتصاد.. لكن ذلك لايدعونا الى اليأس فالمتغيرات سريعة ومتلاحقة..



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٣

مندوب مصر الدائم لدى الجامعة العربية فى حديث إلى «العالم اليوم»:

السوق العربية المشتركة أولا.. ثم الشرق أوسطية

عودة التضامن العربى ضرورة قصوى لا تحتمل التأجيل

أكد السفير الدكتور نعمان جلال مندوب مصر الدائم لدى الجامعة العربية ان ما يتردد حول
السوق الشرق اوسطية لايزال افتراضات.. وضروبا من الخيال، وان افكارا بهذا الخصوص لم
تتبلور او تتضح بعد.. وقال انه ليس من المعقول التفكير فى إلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية
لاسرائيل او الاتجاه نحو إقامة هذه السوق، التى لاتزال مجرد افتراض.. مع استمرار حالة الحرب
نظريا بين الطرفين، واستمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية. وأوضح ان المقاطعة مرتبطة
بتسوية النزاع وعودة الحقوق المشروعة لأصحابها، وبالتالى فإن السوق تقتضى التبادل
التجارى بين دول المنطقة.. وبالتالى فالاساس هو تسوية النزاع اولا وزوال الاحتلال..!
واشار الى ان إلغاء المقاطعة — إذا تم الانسحاب والغيت بالفعل — لا يعنى أيضا إقامة السوق
الشرق اوسطية لانها مازالت رهن الافتراض، ولم ترق الى الحقيقة.
وشدد د. نعمان جلال على حتمية عودة التضامن العربى وتحقيق المصالحة باعتباره ضرورة
قصوى لا تحتمل التاخير، كما شدد على اهمية وحتمية إقامة السوق العربية اولا وتنفيذ ميثاق
الجامعة بشانها والصادر منذ قرابة ٣٥ عاماً.
وفيما يلى نص الحوار الذى أجرته «العالم اليوم» مع المسئول الدبلوماسى المصرى:

□ ما هي رؤيتكم للسوق الشرق أوسطية المقترحة، وهل ترى ضرورة إرجاء التفكير بها في الوقت الحالي خاصة ان كثيرين ذهبوا الى المطالبة بذلك..؟

ــ ليست هناك خطة محددة تتعلق بما يسمى بالسوق الشرق أوسطية لعدة اعتبارات.

أولها : ان المطروح ليس سوى مجموعة أفكار متناثرة من قبل بعض الكتاب والمفكرين الغربيين والاسرائيليين، تواجهها ردود أفعال من جانب المفكرين والكتاب العرب.. البعض مؤيد والثاني معارض والثالث متشكك.

ثانيها: انه لا يوجد حتى الآن تحديد قاطع وواضح للمساحة الجغرافية التي يغطيها تعبير «الشرق الأوسط» حيث هناك المفهوم الاستراتيجي العسكري الذى تردد أثناء الحرب العالمية الثانية اتصالا بالعمليات العسكرية، وهناك المفهوم السياسي الذى يجعل الشرق الأوسط مرتبطا بالصراع العربي ـ الاسرائيلي ثم هناك تصور بأنه يشمل منطقة غرب آسيا بما فيها إسرائيل وايران وتركيا وبعض دول شمال افريقيا.

□ هل ترون ثمة ارتباطات بين إلغاء المقاطعة العربية لاسرائيل وإقامة مثل هذه السوق؟

ـ من حيث الواقع هناك ارتباطات .. وهناك اختلافات.. فالارتباط يرى انه ليس من المعقول التفكير في إقامة تعاون اقتصادى من خلال هذه السوق مع بقاء المقاطعة حيث الارتباط يرى أيضا ضرورة إقامة علاقات عادية بين دول المنطقة.. اما الاختلاف فيكمن في كون المقاطعة مرتبطة بحالة الحرب بين العرب واسرائيل، والتي مازالت قائمة، ومن ثم فإن انهاءها «أى المقاطعة» مرتبط بزوال هذه الحالة وتسوية المنازعات العربية الاسرائيلية وتحقيق الانسحاب.. عندها سوف تنتهي المقاطعة تلقائيا. ومع ذلك لا يعنى إلغاء المقاطعة إقامة السوق.. ذلك ان هناك العديد من دول العالم ليست بينها مقاطعة ومع ذلك ليس بينها سوق يجمعها كما هو الحال في مجموعة جنوب شرق آسيا.

أجرى الحديث : ربيع عبدالله

□ هناك من يؤكد حتمية استمرار المقاطعة وإلغاء اية أفكار للتعاون الاقتصادى الاقليمي لحين الانسحاب وتحقيق المصالحة والتضامن العربي؟

ـ استطيع التأكيد على ان المقاطعة ـ كما ذكرت ـ مرتبطة بحالة الحرب وضرورة تسوية النزاعات.. وهذا أمر منطقي تماما.

اما المصالحة العربية فانا لا أرى ارتباطا بينها وبين إقامة هذه السوق التي مازالت افتراضا ولم تتبلور حتى الآن اية أفكار بشأنها، والمصالحة العربية ضرورة حتمية لتجميع الصف وتحقيق التضامن، ومنح مزيد من الفعالية لأجهزة العمل العربي المشترك!.

□ هل ترون ثمة تخوفات من اضرار على الاقتصاد المصرى من جراء قيام هذه السوق، وما هي الآثار الايجابية والسلبية المحتملة لها..؟

ــ لا أجد اية مبررات للتخوف، وأعتقد ان العلاقات الاقتصادية تقوم على التفاعل وتبادل المنافع، ومن ثم فإنه من الضرورى ان تهتم مصر بما سوف يحدث أو يتحقق من علاقات تجارية بين الفلسطينيين والأردن واسرائيل.. وكون مصر دولة جوار يهمها ما يجرى على حدودها، وأعتقد ان زيادة التبادل التجارى سوف يحقق منافع عديدة للاقتصاد المصرى.

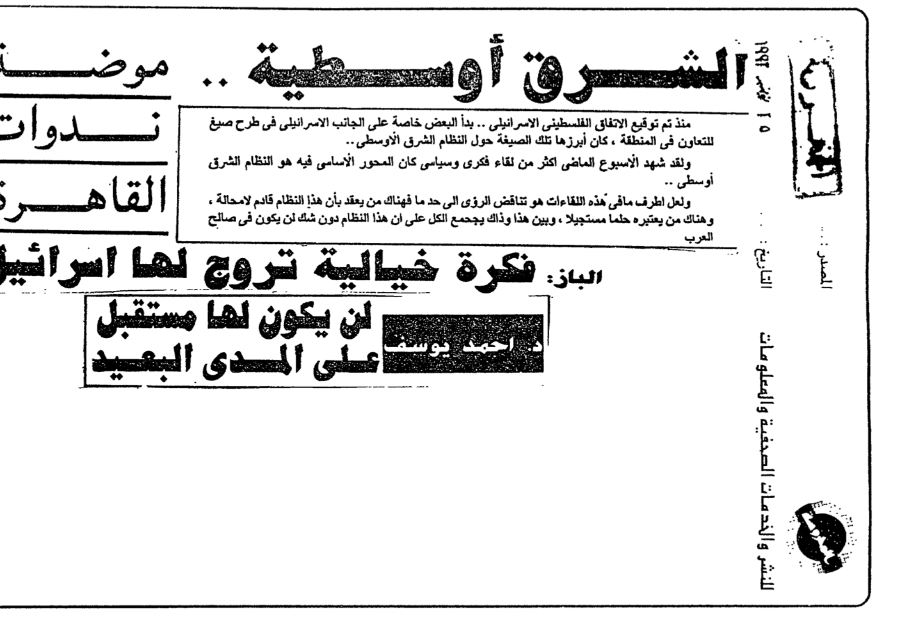
□ أثيرت اعتراضات عديدة على قيام مثل هذه السوق ورأى أصحاب هذا الرأى انها تحقق هيمنة اسرائيلية على الاقتصاديات العربية، ومن شأنها تحقيق مصالح اسرائيل على حساب المصالح العربية.. ما تعليقكم؟

ـ في حالة قيام هذه السوق ـ وتلك مازالت حالة افتراضية كما ذكرت سابقا ــ فإن هناك اتجاهين أولهما يرى في هذه السوق «الشرق أوسطية» تعزيزا تفاوضيا ومنح دول المنطقة قوة اقتصادية في مواجهة تكتلات عالمية مماثلة، كالسوق الأوروبية الموحدة وتكتل الشمال الامريكى «نافتا».. اما الرأى الثاني فيرى ان دول الشرق الأوسط تختلف تماما في مراحل نموها وامكانياتها ومواردها، وبالتالي فإن هذه الهواجس تتصل بتخوف من تأثير الاقتصاد الايراني والتركي والاسرائيلي وهي اقتصاديات متقدمة ـ بالسلب على الاقتصاديات العربية وبالتالي مخاطر عليها من جراء السوق.

٠٠٠٠٦٩١

المصدر : المغرب

التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٣



الشرق أوسطية .. موضة ندوات القاهرة

منذ تم توقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي .. بدأ البعض خاصة على الجانب الاسرائيلي فى طرح صيغ للتعاون فى المنطقة ، كان أبرزها تلك الصيغة حول النظام الشرق الاوسطى..

ولقد شهد الأسبوع الماضى اكثر من لقاء فكرى وسياسى كان المحور الأساسى فيه هو النظام الشرق أوسطى ..

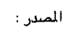
ولعل اطرف مافى هذه اللقاءات هو تناقض الرؤى الى حد ما فهناك من يعقد بأن هذا النظام قادم لامحالة ، وهناك من يعتبره حلما مستجيلا ، وبين هذا وذاك يجمع الكل على ان هذا النظام دون شك لن يكون فى صالح العرب

الباز: فكرة خيالية تروج لها اسرائيل

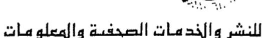
د. احمد يوسف لن يكون لها مستقبل على المدى البعيد



المصدر : ..







يرى الدكتور احمد يوسف مدير مركز الدراسات والبحوث العربية ان فكرة الشرق اوسطية ليست جديدة بل تعود كمفهوم جغرافي ليس له هوية معينة إلى نهاية الحرب الاولى ، ولكنه بدأ يطرح ويدخل مرحلة التنفيذ بعد الحرب العالمية الثانية في شكل مشروع ايزنهاور ، وحلف بغداد ، والحلف الاسلامي في النصف الثاني من الستينات .

ونظرا لقوة الحركة العربية في تلك الفترة اسقطت هذه المشاريع جميعا .

السلام الناقص

لكن هذا النظام بدأ يضع اقدامه على استحياء مع حدوث السلام المصري الاسرائيلي باعتباره بداية لعلاقات طبيعية بين مصر واسرائيل ولكنه لم يأخذ حظه من الشهرة والضوء لانه كان بين مصر واسرائيل فقط

من هنا - والحديث للدكتور احمد يوسف - يمكننا فهم الضجة التي صاحبت اتفاق غزة - اريحا والذي بموجبه دخلت فلسطين والاردن في اتفاق سلام وهو مايفتح الباب لتعاون اردني فلسطيني اسرائيلي ..

ويطرح احمد يوسف تساؤلا حول النطاق الجغرافي لهذا النظام الشرق اوسطي وهل سيكون شاملا بحيث يضم كل الدول العربية واسرائيل وتركيا وقبرص وربما ايران مستقبلا ام سيكون محدودا ؟

يضيف د . احمد يوسف ان اسرائيل ربما تفضل هذا النظام كمجموعة ترتيبات جزئية بحيث تدخل في ترتيبات امن مع مصر وسوريا ولبنان والاردن ، وترتيبات خاصه بالمياه مع سوريا ولبنان وتركيا والاردن وترتيبات اقتصادية مع الاردن وفلسطين وربما دخول الخليج ولكنها مثلا ترفض الدخول مع دول مثل لبنان في نظام سوق شرق اوسطية

مشروع اسرائيلي

● وحول مستقبل هذا النظام يؤكد الدكتور اسامه الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية في افتتاح الموسم الثقافي لصالون احسان عبدالقدوس انه لايوجد مشروع محدد ومبلور لهذا النظام الاقتصادي ، وان معظم الاطروحات حوله صادرة من اسرائيل وتتسم بالخيالية إلى حد امان ولاتعبر الا عن امان معينه خاصة ذلك الطرح المتعجل من شمعون بيريز وزير خارجية اسرائيل اثناء توقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي في واشنطن والذي كان جزء منه اقناع الرأى العام الاسرائيلي باهمية السلام والاتفاق وان واقع الامر والحديث مازال لاسامه الباز ان مفهوم الشرق اوسطية ليست قضية مسلما بها او مفروضة علينا ومازال امامها وقت طويل لكي تتحقق خاصة واننا حتى الان غير قادرين كعرب على اقامة السوق العربية رغم وجودها على الورق ومن هنا تبدو فكرة الشرق اوسطية مغرقة في الخيال اكثر من السوق العربية التي ترجمت على الاقل إلى وثائق واوراق .

نظام لن يستمر

على العكس يرى د . احمد يوسف في ندوته حول الابعاد السياسية للنظام الشرق اوسطي الذي كان قد فشل في فترات المد القومي الا انه بدأ يجد حظا من النجاح مع العلاقة المصرية الاسرائيلية وحظا اكبر مع الاتفاق الفلسطيني وبالتالي متوقع ان ينجح اكثر في حالة الوصول إلى تسوية والتي ربما تتحقق مع نهاية القرن وبالتالي يصبح قضية موجودة ومسلما بها .

وعلى الرغم من ان هذا النظام قد تكون له فرصة على المدى القصير والمتوسط لكنه على المدى البعيد لن يتم وذلك لعدة اسباب :

● اولها ان هذا النظام مصمم على

سمية أحمد

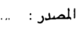
عدم العدالة فهو على اساس عدم احترام المصالح العربية على اساس ان تقوم اسرائيل باعادة الارض مقابل حصولها على مكاسب ليست من حقها كالمياه ورؤوس الاموال العربية والتطبيع وعموما سيكون له تأثيره السلبي على قضايا التنمية في البلدان العربية حيث يحمل ذلك بذور تناقض رئيسي سيؤتي اثره في المستقبل .

● ثانيا ان هذا النظام لايعالج الا قضية الصراع العربي - الاسرائيلي بينما المنطقة تموج بالصراعات (الاكراد - جنوب السودان - عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية مؤشرات التحرك والتغيير ..

● ثالثا : ان النظام الشرق اوسطية حتى الان يتعامل مع ايران والعراق ورغم اختلافنا مع الاثنين الا انه لايمكن ان نختلف حول ان الدولتين قوى اقليميه لها وزنها رغم الظروف الحالية فيهما

● اخر هذه الاسباب ان هذا النظام



المصدر : ... 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٣

يقوم اساسا على الدور الامريكى الدولى الراهن وهناك جدل كبير حول استمرارية هذا الدور

وهو مايجعلنا امام خيار واحد لابديل عنه وهو ضرورة ان تكون هناك رابطة عربية محكمة ومتماسكة يمكننا بمقتضاها فقط التعامل مع اى نظام اوسع .

وهو ماعبر عنه اسامه الباز ايضا بأنه يجب ان يسبق اى مشروع اقليمى عمل عربى جماعى فى طريق التضامن والتكامل .

حسن ابراهيم

ليكن صراعا من نوع جديد

● هذا الطرح يؤكده الدكتور حسن ابراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية فى حديثه بمعهد البحوث والدراسات العربية حيث أكد أن مسيرة العمل الاقتصادى العربى بدأت منذ نصف قرن تقريبا ، وخطت خطوات كبيرة فى هذا المجال وحققت الكثير من النجاح

ويضيف حسن ابراهيم ، إن طرح النظام الشرق أوسطى كمحتوى للعمل الاقتصادى الاقليمى ليشمل دولا غير عربية ودولا عربية مازال غامضا وغير محدد المعالم وبالتالى يجب أن نتساءل لماذا هذا الطرح ، وماهى المصلحة العربية من ورائه ؟

ورأى أن هذا موضوع قابل للنقاش على أن يكون رائدنا فيه هو المصلحة العربية ، وهى لن تتحقق من خلال السوق الشرق أوسطية ، ولكن علينا أن نوجد تجمعا عربيا يحقق مصالحنا قبل التعامل مع أى نظام اقليمى اخر .. فالسوق الشرق أوسطية قد تحدث ولكن ليس بالضرورة أن ندعها تتشكل وفقا لما يريده الخصم وبما يحقق مصلحته ، ولكن يجب أن نعتبرها ونتعامل معها كحلقة جديدة من حلقات الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، فالصراع يتخذ اشكالا ومراحل كثيرة ، فليكن هذا النظام بداية لصراع من نوع جديد تكون المصالح العربية فيه هى الاساس .

ويضيف أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية ، اننى لاأشعر بضعف مطلقا فى مواجهة هذه القضية فالصراع مستمر ولم نكن الخاسرين فى كل مراحله



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٢

المزارعون في غزة ينتجون نوعيات ممتازة من الفاكهة والخضار

الحكومة الاسرائيلية تعيد النظر في برنامجها الضخم لتخصيص المصارف

□ القدس المحتلة - من جوليان اوزان:

FT

عكفت الحكومة الاسرائيلية اخيراً على اعادة النظر على نحو شامل في برنامجها الضخم الخاص بتخصيص المصارف بعدما اعرض المستثمرون عن شراء عشرة في المئة من اسهم بنك «هابوعاليم» الذي يعتبر اكبر مصرف في اسرائيل. وكانت الحكومة الاسرائيلية طرحت هذه الاسهم في بورصة تل ابيب منذ فترة وجيزة.

ولم تتمكن حتى الآن من بيع اكثر من ٦٩ في المئة من الاسهم البالغ عددها ١.٢ مليون سهم التي تملكها في المصرف. وجمعت من جراء البيع ٤٠٣ ملايين شاقل (١٣٩ مليون دولار) اي اقل مما كانت تتوقع بنحو ٢٠٠ مليون شاقل، وباعت الحكومة الاسرائيلية واحداً في المئة من أسهمها في المصرف الى العاملين فيه بسعر مخصوم وجمعت بذلك ٤٣.٧ مليون شاقل. والجدير بالذكر ان عدد الاسهم التي طلبت في ايار (مايو) الماضي فاق عدد الاسهم المعروضة للبيع بمقدار ٢.٢ ضعف عندما طرحت الحكومة الاسرائيلية اول عشرين في المئة من اسهمها في المصرف، وجمعت وقتذاك من عملية البيع ٧٨٠ مليون شاقل.

وانحى المصرفيون ومحللو البورصة اخيراً باللائمة على الحكومة لانها اساءت ادارة اصدار الاسهم وطرحها في البورصة، وحذروا من ان طرح عشرة في المئة من اسهم مصرف «ليؤمي» الاسبوع المقبل سيلاقي المصير نفسه الذي لاقاه طرح عشرة في المئة من اسهم «هابوعاليم» هذا الاسبوع، اي الاعراض، ما لم تدخل الحكومة تغييرات فنية على بنية الاصدار. ويقول المصرفيون والمحللون ان الحكومة «ضمنت» الفشل عندما الغت سعر السهم الاقصى واسقطت الضامنين من حسابها ورفضت اعطاء حق شراء الاسهم بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة (حق الاختيار) واعطاء شهادات اكتتاب، وكان من شان الغاء السعر الاقصى ان حال دون البيع الى المؤسسات الاستثمارية قبل طرح الاسهم في البورصة.

ويقول احد المصرفيين «ان البنية الجديدة للطرح اسقطت من حسابها المستثمرين الذين يشترون الاسهم في اليوم الاول من الطرح لكي يسجلوا ارباحاً كبيرة بسرعة، فالفكرة السائدة في السوق كانت انه لا مسوغ لعملية توزيع الحصص من دون معرفة ما سيكون السعر عليه اذا كانت توجد اسهم اخرى في السوق بسعر معروف».

ويضيف المصرفي «ان المشكلة كانت في البنية الفنية للطرح لا في الجانب المالي الذي تمثله اسهم مصرف هابوعاليم». والجدير بالذكر ان اسهم المصرف التي طرحتها الحكومة في السوق في ايار (مايو) الماضي تحسنت ٣٠ في المئة بالقيمة الحقيقية في الاشهر الستة المنصرمة.

وقالت الحكومة الاسرائيلية اخيراً انها ملتزمة المضي في بيع ١٠ في المئة من اسهم «ليؤمي» الاسبوع المقبل، وهو ثاني اكبر مصرف في اسرائيل، على رغم فشلها في طرح اسهم «هابوعاليم». لكن خبراء السوق يقولون ان المستثمرين سيعرضون عن اسهم «ليؤمي» اذا لم تعمد الحكومة الى تغيير بنية الطرح.

الى هذا يكتب مونتاغيوكين من قطاع غزة قائلاً ان ما لا شي يوسي قلق هذه الايام، فقطاع غزة لا يبعد كثيراً عن مشتله الزراعي الحديث النظيف الموجود في المستوطنة التعاونية الجديدة في «عين هابيصور» غرب النقب. وقطاع غزة يطفح بالتربة الخصبة وبمزارع الحمضيات وبالخيم البلاستيكية التي تزرع في داخلها مختلف الخضروات والفاكهة وبالمزارعين المقتدرين الخبيرين الذين ينتظرون بفارغ الصبر فجر الحرية التجارية غير المقيدة مع جميع جيرانهم.

وكان تسعون في المئة من العاملين في شركة «يوسي»، البالغ عددهم نحو ستين عاملاً، فلسطينيين وذلك قبل الانتفاضة التي حالت دون اعتماد يوسي على القدوم المنتظم للعمال الفلسطينيين عبر الحدود الفاصلة بين غزة والنقب. وصار عدد الفلسطينيين في شركة «يوسي» اقل من الثلث بعد الانتفاضة.

وبوسع المزارعين في غزة انتاج نوعيات ممتازة من الفاكهة والخضار بنصف التكلفة التي يتكبدها المزارعون في الدولة العبرية، وذلك بسبب وجود فائض من العمال في غزة من الاسر الكبيرة الذين يتناولون اجوراً تقل كثيراً عما يتناوله العامل اليهودي. ولم يكن هذا الامر ذا اهمية طالما كانت الدولة اليهودية تسيطر على تجارة قطاع غزة. لكن احتمال تحرير التجارة بات وارداً جداً ولهذا يعرب يوسي عن قلق مقيم.

ومن المنتظر ان تتدفق مبالغ ضخمة من المال الى قطاع غزة الذي يقال ان الكثافة السكانية فيه تزيد على الكثافة السكانية في اي مكان آخر في العالم. وستكون المساعدات التي يتلقاها القطاع كبيرة وسخية من المحتلين السابقين. وبصرف النظر عن مدى القلق الذي يعتري المزارعين اليهود، يبدو ان حكام اسرائيل مهتمون بانهاض الاقتصاد في غزة وايقافه على قدميه وانعاشه بسرعة اكثر من اهتمامهم بالمشاكل التي هي من قبيل مشاكل يوسي. فالدولة اليهودية تعتبر انعاش الاقتصاد في قطاع غزة ضماناً ضد المتطرفين كما تعتبر هذا الانعاش في صالحها لان بوسعها تصريف انتاج غزة في اسواق التصدير الخاصة بها. ويعني هذا كله قيام اسرائيل بتشجيع استخدام احدث وسائل الانتاج الزراعي وغير الزراعي في قطاع يستخدم على كل حال وسائل تفضل كثيراً ما يستخدمه جيرانه العرب، كما يعني انشاء نظام تسويقي وتسهيلات تصدير بالكاد موجودة حالياً الا عن طريق النظام والترتيبات العبرية المتقدمة المتطورة التي تتوجه نحو التصدير.

وتم تعيين البروفسور افي نخمياس ليرأس مجموعة من الخبراء الفلسطينيين واليهود الذين سيساهمون في توسيع بنية غزة الزراعية التحتية وتحديثها كجزء من برنامج اوسع يتناول اعادة تاهيل القطاع. ويترأس نخمياس عادة محطة من محطات الابحاث التي تديرها مؤسسة «فولكاني» التابعة للحكومة الاسرائيلية والتي تحظى باحترام دولي بالغ في مجال الابحاث الزراعية.

ويدرك نخمياس مدى تشابك الاقتصاد الاسرائيلي باقتصاد قطاع غزة. ويقول «نريد من اهل القطاع ان يصدروا لكي لا يلحقوا ضرراً بالغاً بالسوق الاسرائيلية، ونحن نامل في انشاء شركات مختلطة مشتركة لان قطاع غزة يعتمد على اسرائيل لكي تمده بماء الشفة وبالطاقة الكهربائية وبوسائل النقل الى الضفة الغربية وبتسهيلات التصدير. لهذا يستند القطاع الزراعي في منطقة غزة على الاقتصاد الاسرائيلي، فالبدار وانظمة الري على سبيل المثال ستكون اسرائيلية».

ومما يدل على التشابك الوثيق بين الاقتصادين الحكومي والخاص في قطاع غزة ان الفريز المزروع في القطاع يشكل ٦٠ في المئة من الفريز الذي تصدره اسرائيل باسم ماركتها المسجلة «كرمل». ففي مجال الفريز تشارك الخبرة الفلسطينية في الانتاج، بما تتضمنه من استخدام احدث وسائل الري ومن استخدام التنوع في النباتات واحدث طرق الانتاج، الخبرة اليهودية في النقل والشحن الجوي وفي الخدمات التسويقية العريقة.

ويعرب عزرا سادان، الذي يعتبر من اكثر الخبراء الاقتصاديين الاسرائيليين صراحة ونفوذاً، الذي كان سابقاً المدير العام للزراعة ويترأس الآن مؤسسة «فولكاني»، عن سخطه العارم من الذيول السلبية التي تاتت من نظام الترخيص المقيد



الذي استخدم حتى الآن للحد من المنافسة التي تطرحها المؤسسات الاقتصادية في قطاع غزة لا سيما في مجال المنسوجات.

ويعرب ايضاً عن ثقته بان تحرير التجارة سيؤدي الى نشوء مزيد من الشركات المختلطة الفلسطينية – الاسرائيلية لان من شان هذا التحرير ان يمنح الفلسطينيين حضوراً في سوق تزيد ثلاثين ضعفاً على السوق الفلسطينية الراهنة.

والمعروف ان الزراعة في قطاع غزة شهدت تغيرات تعود في معظمها الى ازدياد الملوحة في بساتين الحمضيات (بسبب الضخ المكثف من الآبار الساحلية الضحلة)، والى ان النمو السكاني زاد كثيراً على نمو الموارد المائية او على امكانات تعويض المستخدم منها. وإذا اضيف الى هذا كله تراجع اسعار البرتقال في الاسواق العالمية، تتضح الاسباب التي اجبرت المزارعين في قطاع غزة على التركيز على المزروعات ذات القيمة الكبيرة والتي لا تتطلب كثيراً من الماء، ما تسبب في نشوء ما سماه سادان اخيراً «صناعة بستنية (بالنسبة الى البستان) فعالية في الحداثة». وفي عام ١٩٩١، استخدمت هذه الصناعة المتطورة الراقية ٤٠٠ هكتار من الاراضي المغطاة بالخيم البلاستيكية (علماً بان لدى اسرائيل من هذا النوع من الاراضي ٢٥٠٠ هكتار) و٧٠٠ هكتار من الأراضي المغطاة بالقنوات البلاستيكية، وتمثل هذه الهكتارات كلها استثمارات تراوح بين ٣٠ و٤٠ مليون دولار تقاسمتها او شاركت فيها مئات عدة من الاسر الفلسطينية.

والصناعة البستنية الفلسطينية مهياة لغزو اسواق اوروبا الشمالية واسواق الشرق الاوسط كلها. ففي منتصف تشرين الأول (اكتوبر) المنصرم عبرت أول قافلة (رسمية) من الشاحنات الحاملة للمنتجات الفلسطينية حدود قطاع غزة متجهة عبر مناطق الضفة الغربية الى دبي، ما يبشر بازدهار تجاري موجود حالياً بالقوة الكامنة فقط. اما بالنسبة الى اسرائيل، حيث ينشط في القطاع الزراعي او قطاع البستنة مباشرة اقل من ثلاثة في المئة من اليهود، من غير المحتمل ان يكون لتحرير التجارة مع قطاع غزة اي ذيول سلبية اقتصادية خطيرة، لكن بالنسبة الى افراد كما لا شي يوسي بات القلق، ولو في شكل رعشة، منتظراً ولا يصعب فهمه، ومع هذا كله كلما اسرع الغرب والدولة اليهودية في المساهمة في مساعدة اقتصاد قطاع غزة التالف وفي رفع مستوى العيش هناك ورفع مستوى الاجور، قل ايلام الثمن المتواضع للسلام بالنسبة لافراد كيوسي.



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ ١٩٩٣

برنامج سرى للتعاون الزراعى بين إسرائيل ودول عربية

□ القدس ـ خليل العسلى:

ذكرت مصادر إسرائيلية مطلعة أن هناك برنامجا للتعاون الفنى فى مجال الزراعة بين إسرائيل وكل من الأردن والمغرب وتونس، وسوف يبدأ البرنامج بعد شهرين فى دولة ثالثة فى الشرق الاوسط بوساطة امريكية وسوف يصل الطرف الأمريكى إلى إسرائيل قريبا من أجل إعداد جدول زمنى للتنسيق المسبق لتطبيق البرنامج ويجرى الإعداد تحت اشراف شركة «اجريدوب» الشركة الإسرائيلية للتطوير الزراعى.

وقال عمرام أولمرن مدير عام الشركة إن الدول العربية التى عبرت عن رغبتها للاشتراك فى المشروع معنية جدا فى اشراك إسرائيل فى كل مايتعلق فى حقل الزراعة، ووضعت الدول هذه المرة ايضا شروطها المعهودة وهو أن يبقى التعاون بينها وبين إسرائيل سريا.



المصدر : المصور

التاريخ : ٢ / ١١ / ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

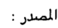
من المحرر

مصر والعرب والسوق الشرق أوسطية ؟

بقلم :
مكرم محمد أحمد

ما من شك فى أن تسوية الصراع العربى الاسرائيلى سوف تفتح الباب واسعا لبزوغ شرق أوسط جديد ، تختلف علاقات دوله وشعوبه عن صورتها الراهنة ، وما من شك أيضا فى أنه رغم وجود جماعات معارضة تناهض جهود السلام على الجانبين ، العربى والاسرائيلى ، إلا أن التيار الأغلب لشعوب المنطقة يتوق بالفعل الى شرق أوسط جديد ينعم بسلام عادل وشامل ، وعلاقات جديدة تفتح الباب لتعاون مثمر ، يقوم على اساس متكافىء .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٤

لكن الآمال المتزايدة فى بزوغ شرق أوسط جديد أكثر عدالة وأمنا ، لاتعنى أن ننثر التفاؤل على عواهنه أو أن نسارع بالتبشير بقرب قيام سوق شرق أوسطية جديدة ، تسقط خلالها كل الحواجز والقيود التى تحول دون انسياب حركة التجارة حرة ما بين اسرائيل والعالم العربى .

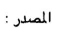
قد يكون ضروريا أن نتدبر أمر هذه السوق المتوقعة وأن نبحث شروطها وضماناتها ، كى نعرف على وجه اليقين ، إن كانت هذه السوق المشتركة سوف تؤدى الى قيام علاقات اقتصادية متكافئة بين اسرائيل والعالم العربى ، أم أن الأمر ينطوى على خطط أخرى ، تهدف الى اصلاح أحوال الاقتصاد الاسرائيلى على حساب المصالح العربية !

قد يكون ضروريا ان نتدبر كل ذلك ، وان نفكر فى احتمالاته ، وان نسال انفسنا ، متى ؟ ولماذا ؟ وكيف ؟ وما هى الضمانات ؟ لأن التفكير شىء ، بينما التبشير شىء آخر ، التفكير يعنى الحساب الدقيق لمصالح كل الأطراف فى هذه السوق الجديدة ، اما التبشير فيضعنا فى موضع المتلقى ، ينتظر فقط ما سوف يقدمه الآخرون دون ان يكون شريكا فاعلا فى الموقف .. وبالقطع ذلك ليس موقفنا .

□ □ □

على أن ما يثير الدهشة ، هو هذا الطوفان المتزايد من الأمانى ، والوعود التى ملأت سماء المنطقة ، إثر توقيع الاتفاق


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 
المصور

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٣

الفلسطيني ـ الاسرائيلي ، وكان السلام قد وقع بالفعل ولم يعد باقيا ، الا ان تقوم السوق الشرق اوسطية الجديدة !

إن أحدا لا يستطيع أن يقلل من خطورة الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي ، لأن الاتفاق يخاطب جوهر الصراع العربي الاسرائيلي ، لكن الاتفاق كما يعرف الجميع ليس أكثر من مجرد إعلان مبادىء ينطوي على صيغ غامضة ، يجتهد كل جانب في تفسيرها لصالحه ، في مفاوضات شاقة ، تتعلق بجزء محدود من الأرض المحتلة ، « غزة ـ واريحا » أولا .

خلق الاتفاق مناخا من تفاؤل وردي أسهم في تضخيمه عدد من المسئولين الفلسطينيين الذين تخصصوا في إطلاق موجات التفاؤل دون أن يضعوا في حسابهم حجم الاحباط الذي يمكن أن يحدث في الواقع ، مع كل مشكلة تواجه مباحثات الجانبين ؟ مثلما حدث أخيرا عندما انطلق العنف المتبادل في قطاع غزة ، عنف المستوطنين وعنف الفلسطينيين في مواجهة دامية أعقبت موجة عارمة من تفاؤل بُولغ في تضخيمه .

إن الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي لا جدال يمثل نقطة تحول مهمة في مسار الصراع العربي الاسرائيلي ، لكنه في النهاية ليس أكثر من خطوة أولى على طريق شاق طويل يصعب التكهن بنهاياته .

■ لم يزل الجزء الأكبر من النوايا خافيا أو متخفيا في صيغ عامة لا تفصح عن مضمون واضح قاطع ، ولم تزل المشكلات الضخمة والكئود « المستوطنات ، القدس والسيادة » مؤجلة إلى مرحلة تفاوض قادم ، ولم يزل حجم



« التنازل الاقليمي » الذى يمكن ان تقبله اسرائيل في علم الغيب ، ينتظر مساومة قاسية ، كي نعرف .. هل يكون التغيير الذى يمكن ان يطرا على ارض الضفة هامشيا ومحدودا لا يعكس ثقل الغزو العسكرى الذى تم علم ٦٧ ، كما تقول وعود الامريكيين ، ام انه يمكن ان يقتطع من اراضى الضفة والقطاع تلك المساحة التى حددتها خطة إيجال آلون كى تضمن بقاء المستوطنات على طول نهر الاردن في إطار السيادة الاسرائيلية .

اننا نتمنى بالفعل ان يكون الجانبان الفلسطينى والاسرائيلى قد جاوزا نقطة اللا عودة ، لكن الأمر لم يزل يستحق الكثير من الحذر ، خصوصا ان الاسرائيليين لا يخفون الآن عزمهم على استخدام الورقة الاردنية كى يطامنوا من طموحات عرفات فى بناء الدولة الفلسطينية المستقلة .

■ نعم ، إن السلام الشامل يلوح فى الافق القريب ، لكنه لم يزل حتى الآن مجرد أمل يمكن ان يلقى وسوف يلقى مصاعب وعثرات عديدة قد تؤخر مسيرته .. فالمفاوضات المباشرة بين السوريين والاسرائيليين لم تزل متوقفة ، تراوح مكانها دون اى تقدم ، لأن الاسرائيليين عازفون حتى الآن عن إعلان عزمهم على الانسحاب الكامل مع الجولان .

ومع أن الآمال تتزايد فى أن تتحرك جهود السلام على مسار التفاوض السورى - الاسرائيلى فى أعقاب رحلة وزير الخارجية الامريكى الى المنطقة مع بداية الشهر القادم ، إلا أن العقبات لم تزل ضخمة وكبيرة .

تحت ذريعة الأمن ، تتحدث اسرائيل عن « انسحاب فى الجولان » لا يعيد لسوريا كامل الهضبة ، بحجة ان الجولان تعطى لسوريا ميزة جغرافية حاكمة ، وتحت ذريعة الأمن ، تتحدث اسرائيل عن إجراءات أمن غير متبادلة على الجانبين ، تقلص قدرة الردع السورى ، دون ان تضع في حسابها التفوق الحاسم لقوة الردع الاسرائيلى التى تشمل صواريخها الابعد مدى والاكثر دقة ، إضافة الى قوتها النووية !

التسوية الشاملة إذن لا تزال تصارع تحديات ضخمة وتواجه عقبات كبيرة قد لا يكون متاحا التغلب عليها فى غضون فترة قليلة قادمة ، واظن انه فى غياب التسوية الشاملة سوف يصبح من المتعذر ان تقوم سوق شرق اوسطية جديدة ، لأن السوق تتطلب ما هو اكثر من مجرد علاقات السلام ، تتطلب ثقة مشتركة وامنا متبادلا ، وتفهما لمصالح كل طرف ، وادراكا لضرورة تكافؤ العلاقات ، وتلك شروط يصعب توفرها فى غياب تسوية عادلة ، تشبع الحد الادنى لمطالب شعوب المنطقة .

لقد اقتضى قيام السوق الأوروبية المشتركة عملا جادا استمر ما يقرب من ٣٥ عاما حتى استطاعت كل الاطراف ان تتجاوز ارثها القديم الحافل بمرارات الصراع والحرب والكراهية المتبادلة ، وأن تتغلب على مصاعبها الوطنية العديدة ، وتتجز رغم كل هذه العقبات بدايات سوق أوربية مشتركة ، تتكامل فيها مصالح كل الأطراف على أسس متكافئة عادلة .

ومن ثم ، فإن هؤلاء الذين يبشرون بقرب قيام سوق شرق أوسطية جديدة يتجاهلون فى الواقع اهمية توفر ظروف وشروط عديدة تضمن لهذه السوق بقاءها ونجاحها .

□ □ □

ولو اننا نظرنا إلى حصاد اللجان الخمس المتعددة الجنسيات ، التى تشكلت فى إطار



مؤتمر مدريد ، كى تبحث إمكانات التعاون الاقليمى فى أعقاب تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، لوجدنا أن معظم هذه اللجان لم تزل تراوح مكانها ، أو أنها قد تحولت فى احسن الظروف إلى ندوات حوار مفتوح تستهلك معظم جهدها فى مناقشة تلك القضية التى فرضها الاسرائيليون على كل اللجان ، أيهما يسبق الآخر ، التطبيع أم السلام ؟! ، الانسحاب أم إجراءات بناء الثقة المشتركة ؟! ، وتحت إجراءات بناء الثقة المشتركة تمتد قائمة المطالب الاسرائيلية لتشمل كل شىء ، ابتداء من ضرورة إنهاء المقاطعة العربية ، إلى ضرورة تشجيع مبادرات عربية تثبت حسن النيات وتتخطى الحواجز النفسية للصراع العربى الاسرائيلى !

● فى لجنة المياه ، رغم خطورتها لم يتحقق اى تقدم يذكر حتى الآن لغياب اهم الأطراف المعنية ، السوريين واللبنانيين ، واظن انه فى غياب الاتفاق على قضية المياه ، يصعب الحديث عن سوق شرق اوسطية جديدة ، بالنظر إلى خطورة المشكلة واثرها المستقبلى على علاقات الأطراف المعنية .

● وفى لجنة البيئة ، وضع الاسرائيليون العقدة فى المنشار ، عندما رفضوا مناقشة إجراءات حماية البيئة من نفايات النشاط النووى الاسرائيلى ، بحجة ان القضية تدخل فى أعمال لجنة الأمن !

● وفى لجنة الشئون الاقتصادية ، وبرغم الحماس الذى اضفاه توقيع الاتفاق الفلسطينى ـ الاسرائيلى على مناقشات اللجنة ، إلا ان الوقت لم يزل مبكرا ، كى نقول ، ان هناك بدايات تفكير صحيح فى إمكان قيام سوق شرق اوسطية !

● وفى لجنة الأمن ، حدث تقدم محدود ، عندما اعلن الاسرائيليون قبولهم لإمكان قيام منطقة آمنة فى الشرق الأوسط تخلو من السلاح النووى ، لكنهم اصروا على اولويات مخادعة ، تضع الردع النووى فى نهاية سلم اولويات التفاوض !

واظن ان الحديث عن قرب قيام سوق شرق اوسطية ، يصبح ضربا من المحال فى غياب اتفاق واضح حول قضايا الأمن المشترك ، لان اسوق المشتركة تعنى ، الاتفاق اولا على مفهوم جديد لأمن المنطقة وامن الجماعة ينهى مخاوف كل الأطراف ، ويضمن سلاما مستقرا راسخا ، تزدهر فى ظله علاقات شعوب المنطقة .

واقع الأمر إذن ، ان السوق الشرق اوسطية لم تزل مجرد فكرة لم تجد الفرصة حتى الآن كى تتبلور فى مشروع واضح محدد المعالم ، يضمن موافقة الأطراف المشتركة .. ومع ذلك تدور المعارك صاخبة محتدمة وكأن السوق سوف تقام غدا .

□ □ □

إن السياسة المصرية إزاء السوق الشرق أوسطية واضحة لا تحتمل اللبس أو الخطأ .

■ فالسوق فكرة يمكن ان تكون مقبولة او مرفوضة ، على ضوء المصالح المصرية والعربية ، لكن مصير السوق يرتبط فى كل الأحوال بضرورة إقامة سلام شامل عادل ، يستند إلى امن حقيقى يحقق وعلى قدم المساواة مصالح كل الأطراف ، بعيدا عن مفاهيم الهيمنة والتفوق .



المصدر : المصـــــور

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

بدون ذلك يستحيل قيام سوق مشتركة . يمكن ان نتحدث او نتحاور كما يحدث الآن داخل اللجان المتعددة الجنسيات ، لكن الحوار شيء والشروع في إقامة السوق شيء آخر .

■ والسوق لايمكن أن تكون غولا يبتلع المصالح العربية او يهمش الدور المصرى لانها في النهاية نتاج إرادات حرة ، تتفاوض على ترتيبات وإجراءات تكفل لكل الأطراف حقوقها المتعادلة .

■ لكن السوق تقتضى قبل قيامها اتفاقا عربيا على المصالح المشتركة ، يستند إلى تصالح حقيقى ينهى فرقة العرب الراهنة ، ويعيد إليهم تضامنهم المفقود على اسس صحيحة ، تحيى الآمال في إمكان قيام تنمية عربية مشتركة ، تساعد العرب على أن يدخلوا إلى العصر القادم من باب صحيح لايقود إلى سراب خادع .

□ □ □

إن مشكلة اى فكرة هى فى هؤلاء الذين يبدون لها حماسا فائقا يتجاهل الظروف والشروط التى تضمن سلامة التطبيق وصحته ، بقدر ماهى مشكلة اولئك الذين اعتادوا رفض كل شيء ، لانهم لايزالون يعيشون مفاهيم عصر مضى وانتهى بسقوط الايديولوجية وانهيار حائط برلين ، وبزوغ عالم جديد متعدد الاقطاب ، تلعب فيه التكنولوجيا والمعرفة العامل الحاسم فى قضية التقدم الإنسانى ، وتشتد فيه المنافسة صراعا على الأسواق .

والذين يرفضون فكرة قيام سوق شرق اوسطية ينطلقون فى الحقيقة من مفاهيم الشك والخوف من ان تكون السوق مصيدة تبتلع الاقتصاد العربى وتقضى على امكانات تكامله ، وتهمش الدور المصرى او تمنع تقدمه ، وتحيل الدورين الفلسطيني والاردنى الى مجرد راس حربة تساعد الاقتصاد الاسرائيلى على النفاذ الى العالم العربى !

تلك هى مخاوف هؤلاء الذين يرفضون مناقشة الفكرة من اساسها ، لانهم يتصورون انها تنطوى بالضرورة على تصادم لا مفر منه بين مقتضيات السوق الاقليمية ومقتضيات التكامل العربى .

بعض من هذه المخاوف يستند بالفعل الى حيثيات صحيحة ، لأن العالم العربى الذى يملك كل امكانات التكامل الاقتصادى فضلا عن روابط القومية وعوامل الانتماء المشترك ، لم يستطع ، بسبب غياب الارادة السياسية ، ان يحقق خطوة واحدة جادة على هذا الطريق ، شغلته معاركه واحقاده ومراراته عن ان يدرك مغزى هذا التوجه العالمى الواضح الى اقامة كيانات وتكتلات اقتصادية ضخمة ، تتوفر فيها عناصر التكامل ويتحقق من خلالها الاستخدام الامثل للطاقات والموارد ، فضلا عن كونها سوقا مشتركة يتم خلالها تبادل المنافع والمصالح .

وبرغم أن عالمنا العربى يملك بنية أساسية تصلح لإنجاز مشروع التكامل العربى ، تتمثل فى عديد من اتفاقات التجارة والاقتصاد وعديد من الصناديق المشتركة ، والاتحادات النوعية المتخصصة ، ومؤسسات البحث والدراسة ، الا ان حصاد هذه المؤسسات لايزال حبرا على ورق .



المصدر : المصــــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ ... ١٩٩٢

لم يزل حجم التجارة العربية محاصرا في حدود لا تزيد على خمسة في المائة من حجم تجارة العالم العربي مع العالم الخارجي ، ولم تزل الاستثمارات العربية فوق الأرض العربية جد محدودة قياسا الى حجم هذه الاستثمارات خارج الارض العربية ! ولم تزل المشاريع المشتركة بين العرب وغير العرب تزيد اضعافا مضاعفة على المشاريع المقامة في العالم العربي ! ولم يزل المستهلك العربي يفضل شراء اى سلعة اجنبية على شراء مثيلتها العربية حتى ولو من باب التجربة والاختبار !

بل لعل الاخطر من ذلك هذا الاعتماد المتزايد في العالم العربي -على استيراد أساليب تكنولوجية أجنبية دون اى جهد يبذل من اجل غرسها في التربة العربية من خلال الانفاق السخي على مؤسسات البحث العلمي ومراكز التطوير والابتكار ومؤسسات التربية والتعليم ومراكز التدريب العلمي والمهني .

والحق ان هذه المخاوف رغم حيثياتها الصحيحة ، تستند في معظمها – ان لم يكن جميعها – الى عناصر الضعف القائمة في الموقف العربي ، بأكثر مما تستند الى عناصر القوة في موقف الطرف الآخر ، لان الطرف الآخر يعاني من مشاكل لا تقل خطورة وأهمية عن مشاكل عالمنا العربي ، يعاني من خلل جسيم في بنيته الاقتصادية نتيجة ضعف القاعدة الانتاجية «الأرض والمياه» ويعاني من عيوب مجتمعية يصعب تجاهلها بسبب انماط معيشة مرتفعة التكاليف لاتتناسب مع طاقة المجتمع وقدراته ، ويعاني من اعتماد متزايد على مساعدات الخارج في ظروف متغيرة قد لا تضمن ذلك ، ويعاني من مشاكل احتلال جاوز منفعته الحدية ، لانه اصبح باهظ التكاليف لايقوى المجتمع على تحمل اعبائه الاقتصادية والاخلاقية .

المشكلة في وجهها الصحيح ليست إذن ، السوق الشرق اوسطية ، التى تحتاج على الأقل لعقد كامل من الزمان حتى تصبح حقيقة واقعة .

المشكلة الأصل هي في غياب وعي العالم العربي بخطورة التحديات التى تواجه مستقبله .

ومن ثم فإن السؤال الصحيح ليس : ماذا يفعل العرب حيال السوق الشرق اوسطية ، ولكن ماذا يفعل العرب حيال تحديات عصر قادم ؟!

هل يدخلونه ممزقين مشتتين من ابواب مختلفة تهدر مصالحهم المشتركة ، ام يدخلونه من باب صحيح يعكس تضامنا عربيا صحيحا ، يزيد من قدرتهم على مواجهة اخطار المستقبل .

مكرم محمد احمد

بعض العرب يشاركون إسرائيل اللهفة على «السوق الإسرائيلية» فى المنطقة

هل تسقط ورقة التوت الأخيرة عن العرب؟

أحمد مصطفى

يبدو أن بعض العرب يشارك العدو الإسرائيلى الرغبة الحارقة فى التعاون الاقتصادى المشترك فى المنطقة، حتى دون انتظار لنتائج عملية التسوية السياسية. وخلال الأيام الأخيرة لم يقتصر الأمر على مجرد تصريحات وإشارات إيجابية، بل إلى اتفاقات ملموسة تعد بداية لمشروع «السوق الإسرائيلية»، كما وصف د محمود وهبة -رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين فى أمريكا- ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية وبعد التصريحات الإسرائيلية عن قرب التوصل لاتفاقات نهائية مع الأردن فى أعقاب لقاءات سرية أردنية إسرائيلية على أعلى مستوى، طار الملك حسين إلى دمشق يوم الأحد الماضى ليطمئن الرئيس السورى حافظ الأسد على أن الأردن لن يبرم أية اتفاقات تجارية مع إسرائيل . قبل تحقيق تقدم على مسار المفاوضات الثنائية الإسرائيلى- السورى، وجاءت زيارة ملك الأردن لدمشق فى أعقاب انتقادات علنية من جانب نائب الرئيس السورى عبد الحليم خدام وفاروق الشرع وزير الخارجية.

لكن نبيل شعث، صرح للصحف الخليجية هذا الأسبوع بأن منظمة التحرير تقدمت باقتراح لإنشاء إتحاد اقتصادى مع الأردن وإسرائيل، وينتظر أن ترد إسرائيل على هذا الاقتراح الفلسطينى خلال الأسبوع القادم

المغرب وعمان

الملك الحسن الثانى عاهل المغرب رجل سباق ولا يفضل الاقتراحات والردود وانتظار موقف عربى، أو يسمح بأن يكون الموقف العربى من التعاون الاقتصادى ورقة ضغط فى يد سوريا من أجل استعادة الجولان ففى الأسبوع الماضى أعلن عن اتفاق وقعه البنك التجارى المغربى،وبنك ليؤمى الإسرائيلى بشأن تبادل الخدمات المصرفية والتعاون التام، خاصة فى تمويل النشاط السياحى المشترك بين تل أبيب والرباط.

وعثر المراقبون على السبب الحقيقى وراء تولية الملك الحسن لليهودى سيرج بيرديجو وزارة السياحة المغربية، فهو معروف بعلاقاته الوثيقة بحزب العمل الإسرائيلى، والأرجح أن تكون مهمته الحقيقية وزيراً للتعاون المغربى الإسرائيلى. ويسعى المغرب ليكون هذا التعاون المصرفى نواة لتعاون أوسع، حيث تمر أموال المعونات، خاصة الاسبانية، لإسرائيل (طبعا بغرض تنمية الأراضى المحتلة كما يعلن!!) عبر المغرب.

إلا أن لقاء رجال الأعمال المغاربة والإسرائيليين فى القدس (بالمناسبة الملك الحسن رئيس لجنة القدس العربية) فى الشهر الماضى قد تمخض عن العديد من المشروعات المشتركة، ليس فقط فى السياحة، بل فى الزراعة والصيدلة والاسكان والبيئة والصناعات اليدوية..

وفى مناسبة العيد الوطنى الثالث والعشرين لعمان، رحب السلطان قابوس بفكرة نظام شرق أوسطى، يضم العرب وإسرائيل. وتركيا وإيران قائلاً: «نحن نتطلع إلى إحلال سلام شامل وعادل بين العرب وإسرائيل يضمن المصالح والحقوق والمنافع المتبادلة لكل الأطراف».

تلك المنافع المتبادلة كانت محل اهتمام التجمع المصرفى الخليجى الذى عقد فى دبى بداية هذا الاسبوع، ودعا إلى تجمع مصرفى إقليمى يتسق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٣

والتغيرات والتطورات التى تشهدها المنطقة والعالم. ولسنا بحاجة لتكرار ما يتحدث عنه الكثيرون طوال الوقت (وهو صحيح) من أن إسرائيل عينها من التعاون الاقتصادى مع العرب على أموال الخليج، ومن الواضح أن القطاع المصرفى الخليجى يدرك ذلك، ولا يعارض تلك «المنافع المتبادلة» التى تحدث عنها السلطان قابوس.

مكاسب إسرائيل

إذا كان هذا حال الملوك والسلاطين العرب، فإن هناك من يقلل من خطورة التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى مع إسرائيل، وان إسرائيل ليست ذلك «البعبع» الاقتصادى الذى سيبتلع العرب، وهذا صحيح أيضاً لكن الكارثة أن هذا التعاون يعتبر تتويجا للمهان العربى الذى بدأ بتسوية سياسية شروطها مفروضة على طرف أضعف فى المحاولة.

وصحيح أن حجم التبادل التجارى البيني فى المنطقة لا يتجاوز ٦٪ من تبادلات دولها الاقتصادية، وكذلك فما تنتجه إسرائيل لا يلبى طلبا عربيا نادرا لا يمكن الحصول عليه من أطراف خارجية وبشروط أفضل، وليس ما ينتجه العرب خارجا كثيرا عن نطاق المنتوجات الإسرائيلية.

من هنا تأتى أهمية تسمية د.محمود وهبة كذلك التعاون على أنه «سوق إسرائيلية»، أى تحويل المنطقة لسوق تقوده إسرائيل، ومن هنا الفائدة الاساسية لإسرائيل ليس فقط من العرب، بل كذلك على حسابهم.

وكما ذكرت صحيفة الاندبندنت البريطانية مؤخراً «أن رخاء إسرائيل الجديد لن يتحقق فى الأسواق العربية، التى ظلت مغلقة أمامها. فمكاسبها ستأتى فى النهاية من صفقات مع الشركات الأوروبية واليابانية والأمريكية حالما ترفع المقاطعة العربية» وتفصل الاندبندنت مضيفة: «بعض الدول الإسلامية مثل اندونيسيا وماليزيا والباكستان ستفتح فى النهاية أمام الصادرات الإسرائيلية فى مجالات مثل الميكنة الزراعية، لكن المكاسب الكبرى ستأتي من المزيد من المشاريع المشتركة والاستثمار الداخلى من الشركات المتعددة الجنسية التى استسلمت فى السابق للمقاطعة العربية لإسرائيل».

هذا ما تقوله الاندبندنت، وهو يبرز اهمية المقاطعة العربية والتى تقاتل إسرائيل ومن ورائها أمريكا لإسقاطها، ولا يقلل من أهمية المقاطعة ما يردده بعض المتخاذلين من انها لم تمنع تعاونا تجاريا بين إسرائيل وبعض الدول العربية حتى قبل سنوات. فإسقاط المقاطعة سيعنى فتح السوق العربية، ليس أمام إسرائيل، ولكن أمام الاقتصاديات الخارجية التى ستمر (فى الاتجاهين) عبر البوابة الإسرائيلية، وهذا هو المقصود بالقيادة الإسرائيلية، التى يعد اقتصادها أصغر بكثير من اقتصاديات دول عربية عديدة.

من هنا أيضاً تأتى خطورة ما تردد هذا الأسبوع فى القاهرة عن أن المقاطعة العربية لإسرائيل ستكون على جدول أعمال مجلس الجامعة العربية فى دورته المقبلة (مارس ١٩٩٤)، وذلك يعنى إسقاط ما تبقى لدى العرب، والفترة الباقية كافية للحديث عن عدم جدوى المقاطعة فيكون إسقاط ورقة التوت وكأنه لم يكشف عورة.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٦ / ١١ / ٩٢

رأسماله ١٥ مليون دولار

بنك فلسطين التجارى يبدأ العمل ١٣ ديسمبر

□ رام الله ـ خاص :

يبدأ بنك فلسطين التجارى العمل فى ١٣ ديسمبر القادم وسيكون مقره رام الله بالضفة الغربية وسيكون له فرعان فى كل من غزة وأريحا.

ويقول سهيل جدعون مؤسس البنك إن رأس المال المسموح به يبلغ ١٥ مليون دولار أمريكى.

وسوف يقدم البنك كل مستويات الخدمات التجارية الى الشركات والأفراد بما فى ذلك حسابات العملة الصعبة وتجرى إدارة البنك دراسة حول ما اذا كان يقدم معاملات إسلامية.

وسوف يزيد البنك رأسماله الى ٥٠ مليون دولار بعد العام الأول من عمله ويفتتح خمسة فروع أخرى. ومؤسسو البنك من رجال الأعمال المحليين وهم: سهيل جدعون وميشيل طنوس وإميل طنوس ووليد أتارى وخالد أتارى وفؤاد سالم وخليل زبانة وريكى روكاب وسمير ابوشاويش ورياض سلة وفاضل نتشة وهانى نصار.



المصدر : المجـلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

الواقعية العربية
والواقعية الاسرائيلية

الهاجس الاسرائيلي في منطقة الخليج



بقلم فهمي هويدي

نحن ندعى بأسم الواقعية الى مد الأيدي والتعامل الاقتصادي مع اسرائيل، ونتهم «بالتخشب والتيبس» اذا ما تمسكنا بالمواقف التي «عفى عليها الزمن» في عالم التصالح وتبادل المنافع



حسنا فعلت دولة قطر، حين سارعت الى نفي الأنباء التي رددتها اذاعة تل ابيب عن اتفاق زعمت انه سيوقع بين البلدين لامداد اسرائيل بالغاز الطبيعي لمدة ٢٥ عاما، وحين أكدت التزامها بقرارات المقاطعة الصادرة عن جامعة الدول العربية، وبهذا النفي الحازم حسمت قطر لغطا مثارا في الدوائر السياسية حول علاقات ثنائية بين البلدين، لا نستبعد ان يكون مصدره هو الطرف الاسرائيلي ذاته، وقد اتسع نطاق اللغط في الآونة الأخيرة حتى بات يلقي ظلالا من الشك حول حقيقة الخطوط والجسور التي تحاول اسرائيل مدها الى منطقة الخليج لاختراق سياج المقاطعة السياسية والاقتصادية.

على صعيد آخر، فان المرء لا يستطيع ان يتجاهل حقيقة ان العلاقات مع اسرائيل اصبحت هاجسا خليجيا خلال الاسابيع الاخيرة، سواء بضغط التجاوب مع المتغيرات الجارية على الساحة، او بضغط الاصدقاء في الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية، الذين ما برحوا يلحون على رفع المقاطعة العربية لاسرائيل، داعين الى تشجيع التعامل بين مختلف الدول العربية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

اسرائيل في الجامعة العربية!

تعبيرا عن ذلك الهاجس صدرت حديثا اربع اشارات من منطقة الخليج، تستلفت النظر، وتدعو الى التأمل والمراجعة..

* ففي أعقاب ما تردد عن اتصالات ثنائية قطرية اسرائيلية خرجت صحيفة «السياسة» الكويتية بافتتاحية على صدر صفحتها الاولى (عدد ١٠/٢٢) امتدحت فيها الموقف القطري، الذي وصفته «بالشجاعة»، فيما انتقدت على نحو صريح الموقف الداعي الى مقاطعة اسرائيل، وما ورد في التعليق ان «الكل منخرط في التفاوض، ومن هذا الكل من توصل الى الاتفاق، ومنه من هو في الطريق، ولم تعد ثمة اسباب تدعو الى الرهبة من مد الأيادي للمصافحة، او الارتعاش من مجرد مراودة الافكار «الواقعية» لأصحابها»

قالت الصحيفة إن ما «ما فعلته قطر هو ما يجب ان يقدم عليه الآخرون»، وان قرار استبعاد اسرائيل من آليات العمل في المنطقة كان تعبيرا عن «المكابرة النفسية العربية التي، والى فترة وجيزة، كانت تحاول اقناع العالم ان الشمس (التي هي اسرائيل) يمكن حجبها بعقلة الاصبع (العربي)»!

حثت الصحيفة الكويت على المضي على ذات الطريق، قائلة انها الآن موضع اختبار «لنرى الى أي مدى استطاعت ان تتجاوز حالة التخشب والتيبس (!) الى رحابة المستجدات التي تعصف الآن بمواقف الدول، وتطالبها بانتاج افكار جديدة».

* من ناحية اخرى، كانت احدى الصحف المصرية محدودة التوزيع (السياسي المصري) قد نشرت خبرا عن اعتزام اسرائيل التقدم في اوائل العام القادم بطلب للحصول على عضوية الجامعة العربية، ولم يعرف أحد بالخبر إلا عندما بثت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) تكذيبا له على لسان مصدر رسمي في الجامعة العربية، ذكر ان شروط الانضمام الى الجامعة العربية لا تنطبق على اسرائيل حاليا، عندئذ نشرت صحيفة «الأيام» البحرانية (عدد ١٠/٣١) تعليقا لأحد الكتاب، احمد جمعة، قال فيه: لقد بدأت روح ابناء العمومة السامية تلتئم، لان العقد النفسية التي تحدث عنها الرئيس السادات قد بدأت تتساقط، ثم أضاف ان اغلب العرب واليهود يريدون السلام، لكن: المتطرفين من العرب يريدون الحرب وتدمير اسرائيل واستمرار حالة الطوارىء في الشرق الاوسط، وكذلك الرغبة نفسها في صفوف المتطرفين اليهود «لاحظ انه يساوي بين اصحاب الحق وبين مغتصبيه».. ولأن الرغبة متفق عليها بين الجانبين، فذلك يعني اعترافا بتبادل الهموم في كلا المعسكرين.. ثم



المصدر : المجلة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٣

تساءل الكاتب: ما الذي يمنع اسرائيل (إذن) من ان تكون عضوا في الجامعة العربية، طالما ان بامكانها ان تصبح اكثر تأثيرا في التعامل الدولي مع الاحداث من دول مفككة غارقة في مشاكل لا تنتهي كالصومال وموريتانيا وجزر القمر.

وهو يقنعنا بجدوى الانضمام، قال: ان علاقات اسرائيل مع الولايات المتحدة والغرب ودورها العالمي من الممكن ان يسمح لها في حالة انضمامها الى جامعة الدول العربية، بنسف حالة الترهل والخمول الذي تغرق فيه هذه الجامعة... ان دمج التكنولوجيا الاسرائيلية بالذكاء اليهودي وبالقدرة البشرية العربية اضافة الى الثروات المالية والبترولية (هذا كلام قاله بيريز نصا قبل سنتين وهو يقدم اسرائيل الكبرى اقتصاديا!)، اجتماع هذه العناصر سيجعل من اسرائيل مع الدول العربية قوة دولية تنافس اليابان والصين وربما الولايات المتحدة نفسها (؟!)

* على صعيد ثالث، فقد نسب الى وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية، يوسف بن علوي، قوله عن المقاطعة العربية لاسرائيل انها «اصبحت شيئا من الماضي»، وان ذكرت المصادر الرسمية العمانية ان مسقط لن ترفع قيود المقاطعة، وان موقفها الرسمي والفعلي سيظل ملتزما بقرارات جامعة الدول العربية في هذا الصدد.

من ناحية اخرى ذكرت الصحف العربية الصادرة في ١٠/٣٠ الماضي، ان سلطنة عمان ابدت استعدادها لاستضافة احدى جولات المحادثات متعددة الاطراف الخاصة بموارد المياه في الشرق الاوسط، التي ستجري في العام المقبل، وقيل في هذا السياق أن عمان سوف تستضيف الاجتماع اذا ما وافق على بحث مشروع تقدمت به السلطنة للبحث في طريق تطوير تكنولوجيا تحلية المياه، وهي القضية التي توليها عمان أهمية قصوى.

الدلالة السياسية للموضوع هي الأهم من وجهة نظرنا، لان هذه الاستضافة - اذا تمت - فستكون سابقة هي الاولى من نوعها، التي يتاح بمقتضاها لاسرائيل ان تشارك رسميا في مؤتمر يعقد باحدى الدول الخليجية، بصرف النظر عن الاطار الذي يتحقق في ظله ذلك الحضور.

ويبدو ان مصادر عمان الرسمية حرصت على ان تزيل الشكوك التي يمكن ان يثيرها الموضوع، لذلك ذكرت فيما نشر على ان استضافة لجنة المياه «ليس مقدمة لتطبيع ثنائي في العلاقات بين السلطنة واسرائيل، او بداية لمحادثات اقتصادية او نفطية بينهما».

* من ناحية رابعة، فان التصريحات التي ادلى بها في واشنطن - ورددها اخيرا - الشيخ فاهم القاسمي، الامين العام لمجلس التعاون الخليجي، كانت واضحة في تحديد الموقف من قضية المقاطعة، آنذاك - ٢٥ سبتمبر ايلول الماضي - قال الشيخ فاهم ان الحديث عن رفع قيود المقاطعة سابق لأوانه «فنحن لسنا في سلام مع اسرائيل، والاتفاق بين منظمة التحرير والحكومة الاسرائيلية هو مجرد اعلان مبادىء، ولاتزال الضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان تحت الاحتلال».

أضاف الرجل «ان إلغاء المقاطعة مرتبط بتحقيق السلام الشامل، وستظل مسألة المقاطعة قضية ثانوية اذا ما قيست بموضوع نزع أسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية».

دعوة الى التخشب والتيبس:

هذه تعبيرات مختلفة المصادر والمستوى والاتجاه تدل على ما قلناه، من ان الموضوع الاسرائيلي اصبح هاجسا خليجيا مطروحا في المرحلة الراهنة، ولئن تفاوتت المواقف ازاءه، بين القبول والتحفظ والرفض، فان ذلك التفاوت يجسد الى حد كبير حالة البلبلة السائدة في المحيط العربي وربما الاسلامي على اطلاقهما.

وأكثر ما أخشاه ان تكون تلك البلبلة مفتعلة أو مقصودة، حيث لا أحسب ان في الموقف ما يدعو الى الالتباس، اذا دققنا فيه جيدا، وتخلصنا من تأثيرات الإلحاح الاعلامي غير البريء، الذي يبث دعايته منطلقا من ان المشكلة قد انتهت، وان السلام قد حل بالفعل، ومن ثم فلا مجال لاجترار أحزان الماضي ومراراته.

اننا ندعى باسم الواقعية الى مد الأيدي

والتعامل الاقتصادي مع اسرائيل، ونتهم «بالتخشب والتيبس» اذا ما تمسكنا بالمواقف التي عفى عليها الزمن»، في عالم التصالح وتبادل المنافع والمصالح، واذا ما احتكمنا الى الواقع الذي يلوحون به، فسنجد ان عناصر القضية مازالت كما هي بكاملها، واهمها استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية، واستمرار تشريد اربعة ملايين لاجىء في المخيمات والمنافي، وحرمان العرب من حقهم في تقرير المصير، ورفض الحديث عن القدس، واعتبارها خارج اي حديث، بما في ذلك مفاوضات الحكم الذاتي.

واقع المشكلة باق كما هو اذن، وما تغير فقط هو اجواء بحث المشكلة، وهو اعتبار سياسي وادبي بالدرجة الاولى، يريد البعض التمويه به علينا واقناعنا بانه أحدث تغييرات مادية جوهرية على الارض، ومن ثم فان الموقف الصحيح في المسألة لا يقاس بما يردده الاعلام ويروح له، ولكنه يتحدد في ضوء ما هو حاصل في الارض وعليها، وهو ما عبر عنه بصدق الشيخ فاهم القاسمي، من هذه الزاوية، فان الحل الحقيقي والعادل للمشكلة هو ذلك الذي يؤدي بوضوح الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة، وتمكين شعبها من اقامة دولته المستقلة والحرة، ولئن قيل ان ذلك نوع من «التيبس والتخشب»، فنحن لا نتردد في الترحيب به والاصرار عليه، ولن تكون هذه تهمة نردها، وانما تصبح شرفا نسعى اليه.

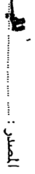
ولحساسية منطقة الخليج التي لا تحتاج الى شرح او اثبات، فلكم تمنينا ان يحدد مجلس التعاون الخليجي موقفا واضحا من قضية التعامل مع اسرائيل، وليت الامر يدرج على جدول اعمال القمة الخليجية المقترحة في ٢٠ ديسمبر كانون الاول المقبل، لضبط المسألة وتبديد ما يشوبها من بلبلة والتباس، اذ الامر في هذه الحالة لم يعد مقصورا على موقف شريف مطلوب من قضية ارض عربية محتلة ومقدسات اسلامية منتهكة، لكنه ايضا دفاع عن الذات والمصالح الخليجية، ومن يقرأ الدراسات الاسرائيلية التي تتحدث عن دور النفط الخليجي في التصور الاسرائيلي لمستقبل السوق الشرق الاوسطية، يدرك ان محاولتها اختراق سياج المقاطعة في هذه المنطقة بالذات ليست بالبراءة التي يصورها البعض، حيث يعول عليه الكثير في طموحات اسرائيل واحلامها، حيث شهيتها مفتوحة الآن لممارسة العربدة الاقتصادية في المنطقة، بديلا عن العربدة العسكرية التي باشرتها من قبل.

نريد ان نفكر في المسألة من منظور الواقعية العربية، وليس الواقعية الاسرائيلية، إذ المساحة الوحيدة التي يمكن أن تلتقي فيها الواقعيتان هي تلك التي تتوافر في حالة قيام السلام العادل في المنطقة، وبغير تحقيق ذلك الشرط فان التناقض سيظل قائما، وستبقى أسباب الصراع كامنة.

لا يسألني أحد، ولماذا لا تجتمع القمة العربية لكي تنهض بتلك المهمة التي ندعو اليها، لان السؤال يفجر أحزانا بغير حدود، وغاية ما استطيع ان اقوله ـ تهربا من الاجابة الحقيقية ـ ان ما لا يدرك كله، لا يترك كله! ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣

ديلور يدعو دول الشرق الأوسط الى تأسيس سوق مشتركة

□ بروكسيل – من نورالدين الفريضي:

■ دعا رئيس المفوضية الاوروبية جاك ديلور دول الشرق الاوسط الى تأسيس سوق مشتركة اساسها «المياه والطاقة والاتصالات والنقل» على غرار قيام المجموعة الأوروبية على اساس الفحم الحجري والفولاذ غداة الحرب العالمية الثانية.

وأعلن عقب اجتماعه مع وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيرز، ان المفوضية الاوروبية ستنظم مؤتمراً خلال النصف الأول من السنة المقبلة يشارك فيه رجال الاعمال والمفكرون من دول المنطقة «التي ترغب في السير في اتجاه التعاون الاقتصادي الاقليمي». ودعا الوزير الاسرائيلي من جهته الى بناء سوق مشتركة في الشرق الاوسط تستوحي من تجربة السوق الأوروبية.

وقال ديلور ان الاتحاد الاوروبي يقيم علاقات «متوازنة» مع الفلسطينيين واسرائيل ويأخذ في الاعتبار خصوصية كل طرف. واعتبر ان الحاجة الملحة الآن تتمثل في مساعدة الفلسطينيين على اعادة تأهيل المؤسسات الفلسطينية في انتظار تنفيذ خطة المساعدات الدولية التي يرعاها البنك الدولي. وكانت الدول الغنية اقرت مساعدات لاعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني بقيمة ٢.٢ بليون دولار.

وحض ديلور، في مأدبة عشاء اقيمت ليل الخميس – الجمعة، رجال الاعمال اليهود في اوروبا على الاستثمار في الأراضي الفلسطينية. وقال: «مثلما ساعدتم اسرائيل سابقاً فمساعدة الفلسطينيين اليوم هي السبيل لانجاح مسيرة السلام ودعم اسرائيل».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

الفلسطينيون ضد انشاء مصارف مشتركة مع اسرائيل

قرر الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات تكليف احمد قريع «ابو العلاء» رئيس الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير مهمة تنسيق المساعدات الدولية المقدمة الى هيئات الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة واريحا. واجرى قريع سلسلة من المباحثات في واشنطن مؤخرا حول هذا الموضوع.

ورغم صدور قرار فلسطيني بوقف مفاوضات اللجنة الفلسطينية - الاسرائيلية لتنفيذ اتفاق غزة - اريحا فإن ابو العلاء كان يجري مباحثات في واشنطن مع يوري سافير مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية تتناول بحث توجيه المساعدات الدولية الى سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة واريحا.

وطالب الجانب الفلسطيني خلال هذه المفاوضات بأن يتم تحويل المساعدات المالية الى بعض البنوك العربية في مصر والاردن تمهيدا لتحويلها الى البنوك الفلسطينية التي سيتم انشاؤها في غزة واريحا فور بدء سلطة الحكم الذاتي ورفض فكرة انشاء بنك فلسطيني - اسرائيلي مشترك يتولى عمليات استثمار المساعدات، خاصة ان الجانب الفلسطيني طلب تخصيص ما يزيد على ٥٠٪ من تلك المساعدات كمعونات نقدية

وقد اكدت الادارة الامريكية خلال اتصالاتها مع الجانب الفلسطيني ان المساعدات ستوجه باسم السلطة الفلسطينية في غزة واريحا وليس الى منظمة التحرير الفلسطينية رغم رئاسة عرفات للمنظمة ولسلطة الحكم الذاتي في الوقت نفسه ■

الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

علينا تحصين أنفسنا بالسوق المشتركة في مواجهة السوق الشرق الأوسطية

□ القاهرة — من عبدالحكيم الاسواني:

■ قال الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان الدعوة الى انشاء سوق شرق اوسطية منبثقة من نتائج تطورات في العلاقات الاقتصادية الدولية ويروج لها كمحتوى للعمل الاقتصادي الاقليمي حاليا تتسع في مداها لتشمل دولا خارج المجموعة العربية (تركيا — ايران — اسرائيل) هي اتجاه لم نتعرف بعد على مكوناته الفكرية والعملية بشكل تفصيلي ومجرد طرح يتناول قيام تكتل جديد.

وطالب ابراهيم لمواجهة هذا الطرح بان نحصّن انفسنا بالسوق العربية المشتركة كتكتل اقتصادي على ان تدرس الدول العربية مدى موضوعية السوق المقترحة من منطلق الحرص على المصلحة العربية التي تقتضي ان يكون للعرب تكتلهم الاقتصادي الخاص بهم ليكونوا قادرين على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية القائمة والمقترحة.

واكد ابراهيم في محاضرة حول التكامل الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية القاها اخيراً في معهد الدراسات العربية في القاهرة ان مسيرة العمل الاقتصادي العربي بدات منذ نصف قرن وخطت خطوات بعيدة تمثلت في عقد اتفاقات وانشاء مؤسسات ومشاريع لا يستهان بها، وعلى رغم انها لم تصل بعد الى نهاية اهدافها الا انها وضعت ركائز على طريق التكامل الاقتصادي العربي ولا بد من ان تتابع مسيرتها على اساس مرتكزاتها الداخلية وان تتفاعل مع الدوائر الاخرى الافريقية والاسلامية والاوروبية وان تكون منفتحة على النظام الدولي الجديد وأطروحاته بصيغ العصر ومتطلباته واضعة في اعتبارها المصلحة العربية.

ودعا الدكتور حسن ابراهيم الى استراتيجية اقتصادية عربية تاخذ في اعتبارها التطورات الاقليمية والدولية المستجدة والانجازات التي تحققت في مسيرة العمل المشترك من خلال الدعوة الى مؤتمر للخبراء الاقتصاديين الرسميين وغير الرسميين لصياغة هذه الاستراتيجية بهدف قيام تكتل اقتصادي عربي يكون التكامل والتعاون فيه على اساس المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة ويعمل على تعظيم المنافع المشتركة لخدمة المشتركين فيه وعلى الاستغلال الامثل للطاقات المتاحة فياخذ في اعتباره التطورات الاقليمية والدولية وان يتم عرض هذه الاستراتيجية على قمة عربية لاقرارها على ان يمهد لهذه القمة اجتماع لرؤساء الحكومات ووزراء المال والتخطيط العرب.

واكد الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان الظروف والتحديات المحيطة لا تحتمل مزيداً من الانتظار وضياع الوقت بل ان القضية اصبحت في الاجابة عن سؤال كبير: ان نكون امة او لا نكون في عالم لا مكان فيه للضعفاء او الكيانات الصغيرة وانما للكتل القوية التي تعرف كيف تستغل قدراتها وامكاناتها في عالم يتسم بالتدويل والتكتلات.

وزاد: ان هناك آثاراً سلبية لقيام هذه التكتلات على الاقتصاد من الوطن العربي الى داخل التكتلات او الاقاليم الاخرى ذات المزايا الانتاجية النسبية بما يترتب عليه اتساع الفجوة التي تفصل بينها وبين الاقتصاد العربي، وكان الاثر واضحا في جميع الاقطار العربية ويحتمل تصاعده في المستقبل القريب وخصوصا على البلدان النفطية والاقطار الاقل نمواً الى الحد الذي يفقد فيه الوطن العربي مزاياه النسبية وقدرته التنافسية.

واكد ابراهيم اهمية التكامل الاقتصادي العربي لانقاذ ضعف واستنزاف الموارد العربية ولتثبيت موازينه الداخلية التي تعاني من الاختلالات ولمواجهة الضغوط الرامية الى اعادة هيكلة الاستثمارات العربية على اسس جديدة ولمواجهة الاستراتيجيات الجديدة الرامية الى دمج السوق العربية بالسوق الدولية مشيرا الى ان التنسيق العربي هو ضرورة قصوى لتحقيق اصلاح اقتصادي مرتبط بجهود تنموية مشتركة قادرة على زيادة التطور التكنولوجي ورفع معدلات التشغيل وسد الفجوة الغذائية ومشكلة المديونية وهي الشروط التي يمكن الاقتصاد العربي ان يعبر من خلالها الى القرن الحادي والعشرين ويتعامل مع التكتلات الاخرى من موقع القوة.

واعترف الامين العام للمجلس بانه على رغم مرور خمسين عاما على العمل العربي المشترك فان الانجازات المحققة لم تكن بالمستوى المطلوب نتيجة صعوبات وانعكاسات اصابت الجسم العربي وانعدام الارادة السياسية فضلا عن استناد العمل

العربي الى منهاج جزئي وليس منهاجا شاملا واتباع سياسات قطاعية قطرية لا تتمشى مع العمل المشترك مشيرا الى ان التجارة العربية البينية لم تحقق النمو المطلوب وبقيت تتراوح بين خمسة وثمانية في المئة من التجارة العربية فيما نمت العلاقات الثنائية بشكل اسرع، وفي ظل اشتداد النزاعات السياسية وتغليب جانب الاتفاقات الثنائية اخذ يضعف الاهتمام بالعمل الجماعي.

المصانع الإسرائيلية فى سباق محموم إلى الأسواق العربية

□ القدس ـ خليل العسلى:

علمت «العالم اليوم» من مصادر إسرائيلية رفيعة المستوى أن عشرات المصانع والشركات الإسرائيلية بدأت جهودا مكثفة لإجراء اتصالات وعلاقات تجارية أولية مع عدة شركات عربية.

واستطاعت «العالم اليوم» الحصول على قائمة ببعض هذه الشركات الإسرائيلية التى أجرت اتصالات مع الدول العربية ومنها:

● شركة للاتصالات الهاتفية التى أوجدت علاقات مع شركات الاتصالات فى أوروبا بهدف الدخول كشريك فى مشاريع مشتركة فى الدول العربية.

● شركة «ديكم» لإنتاج الأدوية الموجودة فى هضبة الجولان وقد استطاع ممثلها إجراء اتصالات ومباحثات مع بعض رجال الأعمال العرب للدخول فى صناعات مشتركة.

● شركة «رحات غان» التى تعمل فى تصنيع وبرمجة أجهزة التبريد وقد التقى ممثلوها فى لندن مع رجال أعمال عرب.

● مصنع لإنتاج أدوات للسيارات وقد استطاع أن يجرى اتصالا مع مسئولين فى المنظمة الفلسطينية فى عدد من الدول العربية.

● شركة البناء «فيفوم» المشهورة فى حيفا وقد أجرت مفاوضات مع شركة استرالية تقوم بانجاز مشاريع بناء وتكنولوجيا فى بعض الدول العربية حيث أصبحت الشركة الإسرائيلية شريكة للشركة الاسترالية.

● مصنع لإنتاج ملابس الاطفال فى تل أبيب وقد بدأ بارسال شحنة كبيرة لتجار عرب بعد إجراء اتصال مباشر بينهم.

ويبدى الإسرائيليون نشاطا منقطع النظير فى محاولة للدخول إلى الاسواق العربية ولذلك فهم يبذلون كل جهد ويطرقون كل باب كما يقول مدير شركة «ديكم».

ويقول مدير شركة للإنشاءات إن الإسرائيليين يعتقدون أن فتح الاسواق العربية أمام المنتجات الإسرائيلية ما هو إلا مسألة وقت فقط وأن هذا الوقت لن يستغرق سوى عدة أشهر... «التتمة ص ١٢»



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٣

المصانع الإسرائيلية في سباق محموم إلى الأسواق العربية

وعلمت «العالم اليوم» أن مجموعة كبيرة من رجال الأعمال الأردنيين كانوا في زيارة سريعة لمدة أسبوع في إسرائيل والأراضى المحتلة حيث استطاعوا إجراء العديد من الاتصالات مع رجال أعمال إسرائيليين بهدف بحث إمكانية للتعاون كما علمت «العالم اليوم» أنه جرى توقيع اتفاق مبدئى بين ممثلين عن شركة الفوسفات الأردنية وشركة إسرائيلية في نفس المجال.

وتقوم بزيارة إسرائيل حاليا بصورة سرية للغاية مجموعة من رجال الأعمال العرب والذين يحلون ضيوفا على المليونير الإسرائيلي يعقوب نمرودى بهدف بحث إمكانية التعاون في المستقبل وقال أحد رجال الأعمال لـ «العالم اليوم» إنه مهتم جدا بالتكنولوجيا الصناعية الإسرائيلية ولكنه لن يستطيع التوقيع على اتفاق أو القيام بأية صفقة مع إسرائيليين إلا بعد إحلال السلام مع الدول العربية وخاصة سوريا.



مشروع اتحاد اقتصادى بين الأردن وفلسطين وإسرائيل

(أبناء الربيع)

□ تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية باقتراح مشروع اتحاد اقتصادى يضم الأردن وفلسطين وإسرائيل . حيث سلمته مؤخرا إلى بعض الأطراف المشاركة فى عملية السلام صرح بهذا د . نبيل شعث رئيس الوفد الفلسطينى المشارك فى اجتماعات لجنة غزة وإريحا .. واضاف ان المنظمة فى انتظار رد اسرائيل على هذا الاقتراح مشيرا إلى انه فى إطار هذا الاقتراح سيتم اتحاد جمركى كامل بين اسرائيل وفلسطين يسمح بتنقل السلع والخدمات بدون رسوم جمركية .

وقال شعث إن المنظمة لا تنوى وفقا لهذا الاقتراح فرض اية قيود على الاستثمارات الاسرائيلية فى الأراضى العربية او على الشركات التجارية الفلسطينية الاسرائيلية وذلك لتشجيع التعاون الاقتصادى بين الجانبين وخلق بنية اقتصادية فلسطينية قوية وتشجيع قيام المؤسسات الفلسطينية فى المجالات الاقتصادية المختلفة .



المصدر : .... الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : .... ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢

التكامل الفلسطينى الاسرائيلى وأثره على الاقتصاد المصرى

آفاق الاقتصاد المصرى فى ظل السلام الشامل بالشرق الأوسط موضوع المؤتمر الذى ينظمه مركز البحوث والدراسات الاقتصادية بالتعاون مع المركز الفرنسى للدراسات والوثائق ..

يعقد المؤتمر يومى ١١ و١٢ ديسمبر القادم بمركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة ويفتتحه د. عاطف عبيد وزير التنمية الادارية وقطاع الاعمال العام وبيتريك لوكلير سفير فرنسا بالقاهرة ..

قالت د. سلوى سليمان مدير مركز الدراسات الاقتصادية أنه سيتم طرح بعض الموضوعات الهامة ومنها المتطلبات السياسية لاقتصاد ما بعد السلام والمزايا التنافسية لمصر بعد إقراره .. بالاضافة إلى آثار التكامل الفلسطينى الاسرائيلى فى الشرق الأوسط على النظام الاقليمى ونقل بترول الخليج عبر مصر .. وانعكاسات السلام على صناعة السياحة المصرية .



● د. عاطف عبيد ●



المساعدات الدولية للضفة والقطاع متواضعة جدا

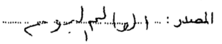
□ القدس- خليل العسلي:

قال خبير اقتصادى فلسطينى بارز ان المبالغ التى أعلن عن تخصيصها لمساعدة السلطة الفلسطينية الجديدة فى منطقة الحكم الذاتى ضيئلة جدا بكافة المقاييس مشيرا الى ان قسما كبيرا هو عبارة عن قروض أوكفالات قروض.

وقال د. عمر عبد الرازق استاذ الاقتصاد فى جامعة النجاح بنابلس «للعالم اليوم» أن مبلغ المليارى دولار الذى اعلنت الدول المانحة عن تخصيصه على مدار خمس سنوات اقل من توقعات الفلسطينيين كما انه اقل مما يقدره الخبراء الدوليون والاسرائيليون لتغطية احتياجات الاقتصاد الفلسطينى لأغراض البنية التحتية والتنمية الأولية. واضاف عبد الرازق ان هذا المبلغ لايمثل سوى نسبة ضيئلة جدا من التعويضات الاقتصادية التى يستحقها الشعب الفلسطينى

وقال ان المبالغ التى طالب بها المفاوضون لاتشكل سوى نسبة بسيطة من الاضرار الاقتصادية التى سببتها السلطات الاسرائيلية لاقتصاد الضفة والقطاع. وكان احد خبراء الاقتصاد قد قال مؤخرا وفق عملية حسابية بسيطة ان المبالغ التى تعهدت بها الدول المختلفة لاتعادل سوى نسبة محدودة تمثل ١٤٪ من الاحتياجات الضرورية للضفة والقطاع.



المصدر : ...


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣

معونات يسيل لها اللعاب

صراع الديكة على الاستثمار في الأراضي المحتلة

□ القدس - من جويل بيزمان - العالم اليوم - وول ستريت جورنال «C» ١٩٩٣:

أثارت مليارات الدولارات التى قررت المجموعة الأوروبية والبنك الدولى والولايات المتحدة واليابان وبقية الدول الغربية الأخرى منحها للفلسطينيين اهتمام الشركات الأجنبية الكبرى باقتصاديات الأراضى المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن الكثير من الدول والشركات متعددة الجنسيات المهتمة بالاستثمار فى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى تواجه نوعا من عدم وضوح الرؤية ونقصا فى البنية الأساسية اللازمة للقيام بمشروعات كبرى هناك، فضلا عن السياسة التى تنتهجها منظمة التحرير الفلسطينية فى ايجاد نظام تمييزى فى منح عقود الانشاءات والتنمية.

ويتمثل اهم سؤال فى هذه المرحلة، فيما إذا كان بامكان منظمة التحرير الحفاظ على الاستقرار السياسى وكبح جماح معارضى عملية السلام وإذا كانت الإجابة بالنفى، فمن المتوقع ألا يغامر سوى عدد قليل من الشركات بحياة موظفيها للمشاركة فى هذه المشروعات.

ومن المهام الكبيرة الأهمية لمنظمة التحرير فى هذه المرحلة وضع تشريعات تجارية واضحة وتعكف المنظمة حاليا على صياغة قوانين جديدة خاصه بالمشروعات والتجارة تأمل فى تنفيذها فى المرحلة الانتقالية من اتفاق الحكم الذاتى، وخلال هذا الوقت ستسرى القوانين الأردنية التى تتيح للأجانب تملك مايصل الى ٤٩٪ من أسهم أية مؤسسة دون أن يسرى ذلك على ملكية الأرض.

وتعد عملية الانتقاء فى منح عقود الأشغال العامة بالاراضى المحتلة من المجالات الشائكة بالنسبة للشركات الأجنبية.

«التتمة ص٦»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الدولي

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

صراع الديكة على الاستثمار في الأراضي المحتلة

ويقول الدكتور جواد ناجي مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية لشئون الاقتصاد والتخطيط في تصريح للصحفيين بالعاصمة الاردنية ان الاولوية ستكون للشركات الأردنية في الحصول على عقود البنية الاساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويضيف ان المنظمة ستمنح امتيازات خاصة للشركات والمؤسسات الأردنية الراغبة في الاستثمار والعمل في الاراضي المحتلة.

ويشير جير فايلر المحاضر في جامعة بار ايلهان ومدير أحد مراكز البحوث المتخصصة في منطقة الشرق الاوسط الى أن منظمة التحرير تريد ان تكون لها حصة في هذه الاستثمارات أوان تخصص لفلسطينيي الشتات، ويقول ان ياسر عرفات دعا أثرياء فلسطينيي الشتات الى الاستثمار في الاراضي المحتلة وعرض عليهم في مقابل ذلك فرصا استثمارية جذابة، واضاف الدكتور فايلر انه سينشأ في البداية تنافس وصراع مصالح بين فلسطينيي الشتات وفلسطين الداخل.

وتشعر الشركات الاجنبية بالقلق ايضا حول نمط الاقتصاد الذى سينشأه الفلسطينيون في مناطق الحكم الذاتي، ويرى سمير حزبون مدير مؤسسة «بيتا» المتخصصة في البحوث والاستشارات والتى تتخذ من بيت لحم مقرا لها أنه على الرغم من أن معظم الاقتصاديين الفلسطينيين يتفقون على ضرورة وجود اقتصاد «مختلط» إلا أن الأولية ستعطى لقطاعات خاصة مثل السياحة، وستكون هناك درجة عالية من التخطيط المركزى في «انتقاء» القطاعات الصناعية التى يتعين تدعيمها.

ويرى حزبون ان احدى المشاكل الكبرى التى تواجه المستثمرين هى نقص المعلومات الضرورية مثل حجم السوق الفلسطيني والقدرة الشرائية واتجاهات المستهلكين وغيرها ويضيف ان هناك ندرة في المديرين الماليين ومديرى الانتاج والمدربين داخل الاراضي العربية المحتلة ويتعين علينا تنشئة جيل جديد كامل من العمالة المدربة قبل ان نتمكن من جذب استثمارات اجنبية كبرى.



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ / ١١ / ١٩٩٢

«مواجهات العربى»

عرب.. وشرق أوسطيون

أجـرت المواجهة :
نور الهـدى زكى

.. ما هى العلاقة بين العروبة والشرق أوسطية..؟ هناك من يتصور أن ثمة تناقضاً جوهرياً بين الفكرتين.. وأن الانحياز الى الشرق أوسطية يمثل انحيازاً ضد صلب التطلعات القومية العربية..

يمثل هذا الاتجاه بصورة واضحة فى الاوساط البحثية المصرية الدكتور سامى منصور مستشار مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام.. وعلى الجانب الآخر هناك من يحاول إبعاد صفة «العدائية» بين المفهومين ويطرح تصوراته فى هذا الشأن.. ويمثل هذا الاتجاه الدكتور على الدين هلال رئيس مركز الدراسات السياسية بجامعة القاهرة ..

«العربى» حاورت الدكتور على الدين هلال.. ثم وضعت آراءه بنصها الكامل امام الدكتور سامى منصور، فكانت وقائع مواجهة الأفكار على النحو التالى:

٠٠٠٠٠٢٣٤

د. علي الدين هلال :

لاتناقض بين العروبة والشرق أوسطية .. والمقارنة خاطئة !

إنها ترتيبات استراتيجية واقتصادية وسياسية.. والعروبة انتماء



د. علي الدين هلال

نحن على بداية الطريق لإنهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي

د. علي الدين هلال يبدأ محددًا فيقول: إذا طرحت القضية تحت عنوان «العروبة في مواجهة الشرق أوسطية» فسوف نكتشف على الفور زيف المقارنة، وعدم التساوي بين طرفيها، مما يجعل المقارنة في الأساس خاطئة وخادعة، فالعروبة شعور وانتماء وهي أحد مستويات الهوية التي يتعامل معها الإنسان، وهي بهذا المعنى ذات جوهر ثقافي قبل أن يكون سياسيًا أو تنظيميًا، وهي أمر يتصل بالمجتمع قبل أن يمس الدولة.

أما الشرق أوسطية فهي مجموعة ترتيبات استراتيجية واقتصادية وسياسية تتصل بالأمن الإقليمي أو التعاون الاقتصادي أو حماية البيئة أو المياه.. فالفارق جوهري بين العروبة كمفهوم ثقافي وشعور بالانتماء وترتيبات مؤسسية وتنظيمية تتم بين الدول. وتعبير الشرق الأوسط هذا تعبير سياسي استراتيجي لا يشير إلى منطقة جغرافية محددة ولا يوجد اتفاق على ماهية الدول التي تمثل هذه المنطقة.. وبهذا التصور فالعروبة والشرق أوسطية ليستا صنوين ولا ينبغي المقارنة بينهما.

● **عودة إلى العروبة .. كيف ترى الفكرة في نهاية القرن؟**

□ مع نهاية القرن العشرين تبدو فكرة العروبة محاصرة ومقيدة وفي موقف الدفاع عن الذات بسبب التغيرات العميقة التي حدثت في البيئة المحيطة فمن الداخل بنمو الولاء للدولة الوطنية، وتنهض المشاعر السلالية والاثنيه ومن الخارج تواجه العروبة بأطر دينية تتجاوزها وتتخطاها، وبأحاديث عن ثقافة عالمية ينخرط فيها الجميع.. وأصبحت التحديات من غير الممكن تجاهلها أو التظاهر بعدم وجودها.

ويقول: لنتفق أولاً على أن العروبة ليست مذهبًا سياسيًا أو اجتماعيًا بل هي شعور وانتماء وجدان وهوية، هي إدراك بالذات تطور عبر مئات السنين وشارك في صنعه عديد من العوامل المادية والمعنوية، والهوية لها معنى مزدوج فهي شعور فردي بالانتماء لجماعة وهي أداة لوضع الحدود بين الجماعات وبهذا المعنى فالهوية ليست سمة أزلية سرمدية ومن ثم فهي متغيرة ومتحولة بل هي تتحول في محتواها ومضمونها كما تتغير العلاقة بين مكوناتها وعناصرها ويكفي أن نتأمل في هوية الإنسان المصري وتطورها من مصر الفرعونية فمصر القبطية فمصر الإسلامية فمصر الحديثة.

● **اتفاقية المبادئ مع إسرائيل. تعد من أبرز التحديات التي تواجه فكرة العروبة.. ما تعليقك ؟**

□ العروبة في الوجدان العربي ارتبطت بفلسطين، حيث مثلت القضية الفلسطينية مسئولية مشتركة.. ومع بروز التغير في الموقف السياسي والفكري تجاه إسرائيل وبدء تطور سياسي تضمن اتفاقيات فض الاشتباك فاتفاقيتي كامب ديفيد فمؤتمر مدريد، فالمباحثات الثنائية ومتعددة الأطراف ثم الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي.. هذه التطورات تضعنا على بداية الطريق لإنهاء الصراع الذي طالما اعتبره العرب الصراع الأساسي في المنطقة.

● **وماذا عن موقف النخب الحاكمة في بعض الدول العربية؟**

□ لعل الجديد هو استعداد النخب الحاكمة في بعض الدول العربية للتحالف الصريح مع دول غير عربية ضد دول عربية في صراعات اتسمت باستخدام القوة المسلحة.

وبرز أخيرًا منطق التجمعات الإقليمية التي ركزت على مجموعة من الدول في إطار جغرافي محدد.. وليس في قيام هذه التجمعات في حد ذاتها ما يناهض مفهوم العروبة أو ما يخالف ميثاق جامعة الدول العربية، ولكنها في الممارسة أدت إلى وجود تكتلات في داخل العمل العربي كما أن البعض استخدمها كمفهوم مناوئ للعروبة والإطار العربي.

كما برز أيضًا التوسع في مفهوم العروبة وهو ما تمثل في قبول الجامعة العربية لدول جزر القمر في ١٩٩٣ وهذا موضوع قديم جديد، فالميثاق لا يتضمن تعريفًا لمفهوم الدولة التي ينطبق عليها وصف العربية وقد تمت مناقشة هذا الموضوع عند انضمام الصومال بشأن اللغة المتداولة بين الصوماليين .والمشكلة أن أكثر من نصف سكان جزر القمر من غير ذوي الأصول العربية ولا يتحدثون العربية.

● **نقف الآن ونقول: ما العمل؟؟**

□ بعيدًا عن العواطف والمشاعر فإن الاتجاه إلى التكتلات الاقتصادية الأوسع هو أحد معالم اليوم، ومن ثم فإن الوضع العربي الراهن هو أمر لا يمكن القبول به أو استمراره وهو الطريق الأكيد إلى مزيد من الانتكاسات والهزائم. وبنفس الروح فإن استدعاء روح عصر الخمسينيات والستينيات أمر مستحيل..



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٢

والتحدى الحقيقى ينبع من الداخل ومن قدرة الفكر العربى على نقد الذات ومعرفة جوانب القصور فى بنية الفكرة القومية والتماس السبل لتطويرها فى سياق عالم متغير.. هذا المنهج يتطلب أولاً الصراحة فى الاعتراف بالتنوعات التاريخية والجيوبوليتكية والاقتصادية ويتطلب الدراسة المتعمقة لخبرات الآخرين والتعلم من دروسهم خاصة فى كيفية تجاوز الماضى وذلك لا يعنى اسقاط الماضى وإنما التعامل معه من منظور مستقبلى.

وادراك أن أى نظام إقليمى هو انعكاس لعناصره ووحداته والفكرة العربية أو النظام العربى لن يكون لأي منهما مستقبل خارج مستقبل أطرافه ووحداته الفاعلة.

● وأخيرًا.. أين العروبة فى هذا المنهج وكيف يمكن التعامل مع المستقبل؟

□ العروبة ليست رداءً سياسيًا بمقدور أى منا أن يغيره أو يستبدله فهى سمة تكوينية صميمية للإنسان والمجتمع... لاشك أن العروبة تواجه امتحانًا صعبًا وتحديات جسيمة مما يفرض على المفكرين العرب إعمال العقل وإطلاق الخيال استنهاضًا لروح الشرق.



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ / ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

د. سامى منصور:

لا نقارن .. والمطروح علينا أكبر تحد للعروبة

الشرق أوسطية تعنى الاندماج مع إسرائيل فلماذا لا نشير الى المخاطر؟!



د. سامى منصور

الصراع لم ينته والاسرائيليون انفسهم لا يحلمون بذلك

د. سامى منصور يعرب عن رفضه وانزعاجه لاراء د. على الدين هلال حول العروبة والشرق وسطية والهوية:

واساله عن رايه فيما قاله د. هلال من ان شرق أوسطية مجموعة ترتيبات استراتيجية قتصادية وان الفارق جوهرى بين العروبة مفهوم ثقافى وشعور بالانتماء والشرق سطية كترتيبات مؤسسية...

فيقول: د على الدين هلال يعلم يقينا ان المقصود بالشرق اوسطية هو الاندماج مع إسرائيل فيقدم تعريفه للفكرة دون اشارة الى مخاطرها باعتبارها اكبر تحد للعروبة بل على العكس نجده يقول: ان المقارنة خاطئة وخادعة ،ونحن لا نقارن بين العروبة كأصل وبين الشرق أوسطية كخطر قادم وتحد للعروبة . بل كان واجبا عليه ان يوضح لنا تأثير تلك الترتيبات الاقتصادية ـ الامنية تحت مسمى الشرق أوسطية على سيادة الدول العربية ورفاهية الانسان العربى فى دولة مثل مصر مثلا..وانا اجزم: بان الشرق اوسطية تحقق لإسرائيل بالسياسة والاقتصاد ما لم يتحقق بقوة السلاح ويستكمل المشروع الصهيونى بل يحقق الاستراتيجية الامريكية القديمة التى تعطى لإسرائيل الهيمنة على المنطقة

● **ولكن د. على الدين هلال يقول: ان الشرق اوسطية خيار يمكن ان نقبله أو نرفضه..**

□ وهذا هو الغريب فخطر الشرق أوسطية هو اكبر ما واجه الأمة العربية منذ وفاة عبد الناصر حتى الآن واذا بالدكتور هلال يهون منه الى حد يجعله وكأنه خيار لصالح المنطقة تقبله كله أو بعضه او ترفضه كله أو بعضه وذلك أمر غير صحيح، فهو يعلم ـثلى ظروف العالم العربى اليوم وحالة الاستسلام للوجود الأمريكى والسيطرة الامريكية فى الفعل السياسى قبل ان يكون فى الممارسة وبالتالى كنت اتوقع منه ـ وهو حقى عليه ـ ان يقدم لجماهيره المحاذير التى اكاد اقول المرعبة التى فى فكرة الشرق أوسطية.

● **ولكنه اكد ان العروبة ليست رداء سياسيا بمقدورنا ان نخلعه..**

□ وهذه الكلمة العاطفية لا تستطيع ان تغطى على خطأ التهوين من التحدى الاستراتيجى لمؤامرة الشرق أوسطية وما سبقها من تحديات نفذ بعضها ووضعها د. هلال على انها متغيرات .

● **عودة الى فكرة العروبة فى نهاية القرن العشرين.. كيف تراها وكيف ترى المخاوف التى تحاصرها..؟**

□ اكثر ما ارعجنى فى حديث د. على الدين هلال هو حديثه عن ان الهوية ليست ازلية وتحدث عن انها متغيرة واعطى مثالا اكثر غرابة وهو الهوية المصرية وتطورها من فرعونية الى قبطية الى اسلامية فمصر الحديثة.. ولا اظن أنه بخاف على استاذ كبير مثل د. على الدين هلال انه يتحدث عن سبعة الاف عام وليست سنوات محدودة أو ايام والمتغير عبر سبعة آلاف سنة لا يعتبر متغيرا طبيعيا بدليل انه ارتبط بالرسالتين السماويتين فقط ولا اظن انه يمكن أن تأتى رسائل اخرى لتغير من الشخصية.. والاكثر من هذا انه اغفل عنصر الثبات في الهوية المصرية ومن المؤكد ان الهوية المصرية بقيت بعناصر الثبات فيها اكثر من المتغير لانها مرتبطة بالموقع والذى نستعير هنا استاذنا الراحل جمال حمدان «عبقرية المكان» .. والمؤكد أن مصر الفرعونية بهويتها كانت ترتبط بحدودها الأمنية فيما يعرف اليوم بالعالم العربى وهو ما بقى عبر العصور تتغير الاسماء ولكن الخطوط الاساسية بلا تغير والذى يتغير هو مفهوم النخبة وليس مفهوم الشعب.

● **ولكن العروبة تواجه اليوم تحديا اساسيا نابعا من اتفاقية المبادئ مع إسرائيل.. ما تعليقك خاصة أن د. على الدين هلال يعتبرها بداية طريق انهاء الصراع؟**

□ انه يخلط بذلك بين الموقف السياسى للنخبة فيما يتعلق بإسرائيل وما يمثله ذلك من موقف جماهيرى، فهو يتحدث عن التغير تجاه اسرائيل ابتداء من فض الاشتباك، ومعارك الشعب المصرى تجاه هذه المتغيرات ليست خافية عنه، بل انه يصل الى نتيجة بالغة الخطورة والغرابة وهى ان الاتفاق الفلسطينى مع إسرائيل يضعنا على بداية الطريق لإنهاء الصراع الذى طالما اعتبره العرب الصراع الاساسى فى المنطقة ولا أظن ان ذلك فيه اى قدر من الصحة، فالاتفاق لا ينهى صراعا لان الصراع متعلق بالوجود والاتفاق لا يعالج أيا من أسس الصراع، بل إن كل الاتفاقيات مع إسرائيل لا تنهى الصراع، قد تكون مرحلة هدنة أو سلام بارد أو أيا من المسميات السياسية ولكن حتى الإسرائيليين انفسهم لايحلمون بإمكانية انهاء الصراع أو بداية انهائه.



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

● **يقول د. هلال ان منطق التجمعات الاقليمية لا يناهض مفهوم العروبة أو يخالف ميثاق الجامعة العربية.. ما رأيك:؟**

☐ لقد تحرج د. هلال من أن يعتبر التجمعات الاقليمية تحديا للعروبة وعملا متعمداً لتفتيت العالم العربى ووضعها داخل المتغيرات ليبرر ما اراد تبريره وهو الشرق أوسطية.. أما حديثه عن بروز التوسع فى مفهوم العروبة وهو ما تمثل فى قبول عضوية جزر القمر فقد اراد به ان يثبت أن التغيرات قد حدثت ومن ذلك قبول عضوية عدد من الدول غير العربية فى جامعة الدول العربية، فذلك ليس تطورا ولكنه تخريب فى العروبة والمناقشة هنا فى ان الميثاق لم يحدد مفهوم الدولة العضو فنحن لا نتحدث فى القانون ولكن نتحدث فى السياسة.

● **د. سامى منصور عندما سألت د. هلال ما العمل؟؟ قال ان التكتلات الاقتصادية اصبحت احد معالم اليوم والتحدى الحقيقى ينبع من قدرة الفكر العربى على نقد الذات.. ما تعليقك؟**

☐ وانا لا اختلف فى ذلك ولكن عفوا كيف يمكن للدكتور على أن يقع فى هذا الخطأ فأنا افهم أنه يدعو من خلال هذه القاعدة الى تكتل عربى يشمل كل العالم العربى ويكون مماثلا للتكتلات المماثلة فى العالم ولكن أن يتجاوز العالم العربى ونحن نسعى بالجهد الممكن وبالامل الاكبر فى الوحدة الاقتصادية العربية واراه يتجاوز ذلك الى الشرق أوسطية.



حوار مع النفس

د. سامى هاشم

السوق الشرق أوسطية .. قبل السلام أم بعده

نحن العرب ننفرد دون شعوب العالم أجمع باننا نستطيع هزيمة اى دولة أو شعب أو حتى العالم كله فى حرب تقتصرعلى الكلام !! والكلام وحده .. أننا نمارس هذه الحرب، أو هذه اللعبة أو هذه التسلية بمنتهى اللذة والاستمتاع لذلك صرنا نتقنها من كثرة ممارستها .. وأننى لا أقصد من وراء هذا الكلام أن ألوم أحدا من أخوتى العرب.. حاشا لله سبحانه وتعالى ولكنى أمارس ايضا الهواية، هواية الكلام من باب التسلية، وملءالفراغ.

أعتذر لهذه المقدمة التفسيرية الطويلة والتى كان من الممكن اختصارها أو حتى الغاؤها لأنها لن تقدم أو تؤخر من الموضوع الذى أنا بصدد الكتابة عنه.

والموضوع - ياسادة - يتعلق بما يقال منذ فترة ليست قصيرة عمايسمى «بالسوق الشرق أوسطية» فمجرد أن بدأ الكلام عن هذا الاقتراح حتى بدأت الأقلام والألسن والأحاديث والحوار والأمسيات كلها تهاجم الاقتراح وتستهجنه وصار مادة دسمة مفروضة علينا صباحا مساء.. لدرجة أن العالم كله راح يتابع قضية غير محددة المعالم.

وكأننا فريق كرة يلاعب أفراده بعضهم بعضا ولكنهم يستخدمون أكثر من كرة قدم .. وفى غمرة هذه الحرب الكلامية ظهر تحقيق لمجلة مصرية ندوة مع مسئول مصرى وشاركه عدد من الأكاديميين تحدثوا من خلال الندوة، عن موضوع إنشاء سوق لدول الشرق الأوسط فى حالة توقيع معاهدة سلام بين إسرائيل والدول العربية.. فقط ... وقيل فى الندوة ايضا أن مثل هذه الاتفاقية سوف تدعم السلام الذى سيكون قد وقعه الطرفان ... العرب وإسرائيل... إلى هنا والأمر عادى وليس به أى شائبة ولكن، وهنا الطامة الكبرى كرر شيمون بيريز نفس الاقتراح بعدها خرجت جموع المتكلمين المحاربين!!

تهاجم المشروع وتهاجم الذين وراء المشروع.. بالمناسبة فإننى لست واحدا من الذين قدموا المشروع ولاممن أيدوه ولكننى واحد من هؤلاء الذين يريدون فقط مناقشة أى شىء بالهدوء وعدم الانفعال.

ثم أنني ومنذ أن بدأت معزوفة الكلام ضد الاقتراح وأعاني من الحيرة والارتباك من معنى كلمة «السوق الشرق أوسطية» ولماذا أطلقوا وصف «أوسطية» وهل هناك أي سبب يمنع القول بأن نطلق عليه سوق الشرق الأوسط المشتركة ... أو السوق المشتركة لدول الشرق الأوسط مثلا.

وبالمناسبة فإنني اقترح أن ندعو لمؤتمر لرجال الاقتصاد والإدارة والسياسة لوضع تصور كامل لمستقبل دول المنطقة بعد احلال السلام الشامل مع إسرائيل ... فهذا أفضل كثيرا من أن نفاجأ بحفل يقام في حديقة البيت الأبيض في واشنطن يقوم فيه رؤساء الدول العربية بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل في الوقت الذي سنكون مازلنا نتحدث فيه عن سوق شرق أوسطية، ونعترض على كل شيء، ونضطر لأن نقبل بمقترحات أعدها خبراء إسرائيل الخاصة بمستقبل المنطقة وشعوبها، كأننا ضيوف عليهم ولسنا أصحاب أرض مثلهم وحتى قبلهم.

والآن ما رأيكم في التوقف عن الكلام وبالذات عن قضية السوق الشرق أوسطية وهل تتم قبل السلام الشامل أم بعده!



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

عرفات: إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية يتطلب ١٢ بليون دولار حتى نهاية القرن

□ عمان - «الحياة»:

■ قال الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ان مبلغ ٢.٢ بليون دولار الذي تعهدت الدول المانحة في واشنطن قبل نحو شهرين دفعه على مدى خمس سنوات كمساهمة لاعادة بناء الهياكل والمؤسسات الوطنية الفلسطينية والبنى التحتية للاقتصاد الوطني الفلسطيني من جديد، لا يكفي لانجاز هذه الاهداف. واضاف في كلمة القيت نيابة عنه في احتفال اقيم في عمان بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني امس ان البرامج التي وضعت بمساعدة البنك الدولي والقوى الصديقة تتطلب مبالغ اكبر بكثير مما رصد حتى الآن مقدراً المبلغ اللازم لهذه العملية حتى نهاية القرن الحالي بنحو ١٢ بليون دولار.

وقال عرفات «سنقوم باعادة هيكلة المؤسسات الوطنية الفلسطينية والبنية التحتية التي دمرتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي والادارة المدنية الاسرائيلية، مما يضع على كاهل القيادة الفلسطينية مسؤوليات مادية ومالية ومعنوية كبيرة تتطلب دعم الاسرة الدولية لشعبنا على المستويات كافة وبجميع انواع الدعم السياسي والاقتصادي والمادي والمعنوي».

واعرب عن اعتقاده ان تطبيق اعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي «يضع على الامم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها والدول الاعضاء فيها مسؤوليات اضافية للمساهمة معنا في البناء والاعمار». كما اكد ادراكه للاهمية الكبيرة لدور الامم المتحدة «في مساعدة شعبنا على تنفيذ الكثير من المشاريع والخطط والبرامج». الا انه قال ان «نجاح الاتفاق يعتمد في الدرجة الاولى على نية الطرفين وحرصهما على تطبيقه».

وذكر عرفات ان منظمة التحرير الفلسطينية تعمل على كل المستويات الضرورية لترجمة هذا الاتفاق على ارض الواقع مشيراً الى تشكيل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار «من اجل التخطيط ووضع السياسة الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية وتحديد المشاريع ووضعها وتنفيذها».

وفي كلمة القاها في الاحتفال نفسه قال الدكتور جواد العناني، وزير الدولة الاردني لشؤون مجلس الوزراء ان ما تم تحقيقه حتى الآن من خطوات في اتجاه السلام ما هو الا البداية في طريق صعب تكتنفه العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واشار الى ان العلاقة الخاصة بين الشعبين الاردني والفلسطيني بأبعادها المختلفة تجعل دور الاردن بالغ الاهمية في صنع السلام، موضحاً ان هذا الدور لا يقتصر على الدور الرسمي بل يتعداه الى دور المؤسسات الاردنية الاهلية في ان تكون جزءاً رئيسياً من آليات البناء والاعمار والاستثمار والتحديث والتمويل في الكيان الفلسطيني.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٣

الصهيونية تتجمل بالشرق أوسطية

لعل أبسط تعريف لكلمة المفاجأة هو وقوع ما لم يكن متوقعاً، وبعض المسئولية عن الشعور بالمفاجأة يتحمله المفاجأ قبل أن يتحمله الحدث وفاعله. فعندما لا يتوقع المرء شيئاً ويفاجأ به فإن ذلك يعني ضمناً على الأقل أنه لم يلحظ بواكير ما حدث أو هو فسرها بغير ما جاءت به.

من المفاجآت التي لابد أنها توالت على البعض في الأسابيع الماضية «مفاجأة» استمرار الصراع العربي الاسرائيلي الصهيوني بل وتصاعده، بعد أن كانت الأصوات قد علت مبشرة بسلام دائم وبتعاون حميم وهدوء لم يسبق له مثيل أو هي محذرة مما قد يأتي به هذا السلام مستنكرة حدوثه أو وقوعه، داعية القوم إلى انتظار زمن اخر لمواجهة العدو الصهيوني والمشاريع الاسرائيلية والأمريكية.

والمتأمل في الموقفين يجدهما معاً يسلمان أو يؤديان إلى ما يريح كل منهما الاخر. فالذي يدعي أن السلام قد حل سيستفيد من الذي يدعي أن الصراع قد انتهى أو توقف. والذي يدعي أن عملية السلام قد انهت الصراع في الوقت الحالي على الأقل سيكتفي -وهو مرتاح- بإدانة من فعلوا ذلك أو يدعو إلى إعادة التاريخ إلى الوراء وهو ما لا يمكن أبداً أن يحدث، فيكتفي القائلون بهذه الخيبة باجترار الماضي ومراراته وتحميل الأشخاص بل والأجيال مسئولية أنهم لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً.

الأسبوع الماضي وحده شهد ما يثبت أن الصراع العربي الإسرائيلي مستمر ومتصاعد. ويمكن قراءة ذلك بوضوح في التصريحات والأفعال والوقائع في كلا المعسكرين العربي من ناحية والإسرائيلي الصهيوني من ناحية أخرى.

والحق أن العدو الصهيوني بما عرف عنه من عنصرية وتعال وجشع واندفاع نحو النهب لا يترك للغافلين بيننا فرصة للبحث عن وقت الراحة من هذا الصراع المستمر منذ مطلع القرن والذي سيستمر بإذن الله إلى حين زوال كافة المؤسسات الصهيونية الاسرائيلية عن أرض فلسطين.

رابين وبيريز، وهما المتحدثان الرسميان الصهيونيان في هذه المرحلة لا يخفيان نوايا اسرائيل حتى عندما يغلفان حديثهما بألفاظ السلام والتنمية والتقدم أو بعبارات التهديد والسب، أو حتى عندما يتخذان مواقف عملية بدعوى تهيئة الأجواء للتسوية الشاملة.

بيريز مثلاً يروج لمشروعه القديم المتجدد حول السوق الشرق أوسطية وهو يقدم هذه السوق ضارباً المثل بما حدث في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية وبما يحدث في جنوب شرق اسيا عند من يطلق عليهم النمور الاسيوية.

ولكن بيريز وهو يتحدث لا يذكر الأهداف الحقيقية لفكرة السوق الشرق أوسطية التي يطرحها ويقدم اسرائيل منطلقاً لها. والأهداف الاسرائيلية الصهيونية ليست خافية، فهي أهداف متوقعة ومعروفة أقلها التخلص من أعباء المواجهة المستمرة بين اسرائيل والعرب عموما والفلسطينيين بخاصة، وفي مداها البعيد سيطرة اسرائيلية «مالية» شبه كاملة على المنطقة العربية كلها.

فإذا كانت هذه هي الأهداف المتوقعة فإن حديث بيريز عما يسمى بسوق واحدة في الشرق الأوسط يصبح نوعاً من التضليل لترويج بضاعة فاسدة. إن كافة الإقتصاديين العرب وغير العرب، بل والإسرائيليين أيضا يعرفون أن قيام سوق واحدة بين دول معينة تعني على الأقل توحيد بعض عوامل وقوى هذه السوق الأساسية، ومنها إزالة الحواجز الجمركية وإزالة العوائق أمام رأس المال والقوى العاملة وإزالة كل القيود التي تمنع ما يسمى بآليات السوق من العمل.

بيريز ورابين وكل القيادة الصهيونية داخل وخارج إسرائيل يعلمون حق العلم (ومن بينهم اقتصاديون عالميون كبار) أن اسرائيل لا يمكن أن تعيش سنوات قليلة لو أنها رفعت الحواجز الجمركية بينها وبين الدول العربية، وفتحت أبوابها أمام حركة القوى العاملة العربية بل وأمام الأموال العربية. ولعل القراء لا يذكرون أن العرب داخل اسرائيل (وهم من بقي من الشعب العربي الفلسطيني بعد عام ١٩٤٨) محرومون وممنوعون من شراء أراضيهم التي سلبت منهم من قبل وصودرت، وممنوعون من شراء أو إقامة مصانع واستثمارات كبرى صناعية أو غير صناعية، بل هم ممنوعون من استيراد غذائهم من أشقائهم العرب وبخاصة المنتجات الزراعية.

ومنذ أسبوعين أعلن الهستدروت

الاسرائيلى –وهو المنظمة العالمية النقابية الصهيونية الاسبق فى فلسطين– وهى من الناحية العملية ند للبرلمان الاسرائيلى، كما أنها تملك بحكم القانون الاسرائيلى (وخطط المنظمة الصهيونية العالمية منذ بداية القرن) شركات ومصانع ومدخرات ونفوذاً سياسياً حاسماً، أعلن الهستدروت منذ أسبوعين أن خطته الاقتصادية للتعاون الفلسطينى الاسرائيلى فى فترة الحكم الذاتى الفلسطينى الانتقالى تقوم على أساس منع استيراد المنتجات الزراعية فى العام الاول على الأقل ومنع استيراد المنتجات الصناعية فى مجالات الصناعة الدقيقة وصناعة الماس وقد أعلن ذلك بعبارات خبيثة تبدأ بالحديث عن رفع الإجراءات الجمركية وعوائق الإستيراد ثم تضاف عبارة «باستثناءات تحددها الدولة»، وتحت هذه الاستثناءات يستثنى كل شىء.

لا تستطيع اسرائيل أن تطبق حتى ما يطلبه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من قواعد قبل أن يقدم الاموال، ولا تستطيع اسرائيل أن تطبق ما تطبقه الدول (الغربية) التى يتحدث قادتها كثيراً عن دور القطاع الخاص والحرية الفردية وحرية رأس المال لا تستطيع اسرائيل أبداً أن تعيش خارج الأسوار المحصنة. وكما يتحدث رابين ومعه كلينتون (حاميه الأمريكى) عن التفوق العسكرى النوعى على العرب فإن القيادات الصهيونية داخل وخارج

بقلم:

د. محجوب عمر

اسرائيل تعلم أنها لا تستطيع أن تملك تفوقاً اقتصادياً على العرب لا من ناحية الأموال ولا من ناحية البشر. وأن فيض الأموال الذى يتدفق عليها من أمريكا ومن يهود العالم اخذ فى النفاذ. ولعل ذلك هو أحد العوامل التى جعلت القيادة الاسرائيلية تبدل استراتيجيتها لتلحق قبل الأوان بما تبقى من أموال النفط العربية لتنزحها قبل أن تجف هى الأخرى.

ما الذى يريده بيريز إذن –وهو يعرف كل ذلك بالتاكيد– بحديثه المتواصل عن سوق الشرق الأوسط؟

الأرجح أن بيريز يستخدم هذا الحديث الغامض غير المحدد وغير الممكن أيضا، لكى يفتح الباب أمام اسرائيل لاختراق المعسكر العربى باتفاقات ثنائية، أو محورية على الأقل، تستطيع فيها اسرائيل أن تحقق تفوقاً – أى فائدة – محدوداً ومحدداً دون أن تغرق فى الطوفان االعربى.

هى إذن الاستراتيجية الصهيونية القديمة الجديدة والتى تقوم فى حالة الحرب على أساس الانفراد بالجبهات جبهة جبهة وهى فى حالة اللاحرب مستمرة بالتكتيك العام وعلى تبرير ما تقوم به بحديث يدور غالباً عن السلام والتنمية والجوار الامن وحقوق الانسان. ولم يحدث فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى أن اعترفت القيادات الاسرائيلية الصهيونية بحقيقة ما تفعله، وليس ذلك متوقعاً منها على أى حال.

ولكن المتوقع والضرورى هو ان يقرأ العرب ما تفعله إسرائيل وتقوله بعيون مفتوحة متذكرين دوماً ان اسرائيل هى المشروع الصهيونى الذى زرعه الغرب فى المنطقة العربية وانها مشروع غير تاريخى، عنصرى، عدوانى، جشع لا يتورع عن فعل أى شىء لكى يعيش فترة أطول (وتلك نقطة ضعف خطيرة)، كما لا يتورع عن قول أى شىء بينما يقصد بالفعل شيئا اخر. ومن الواضح – حتى الان – ان معظم المتحدثين من بين العرب متنبهون إلى أكاذيب بيريز عن السوق الشرق أوسطية. وإن كان الجدل لا يزال يدور فى اطار اقتصادى، أو سياسى دون التنبه إلى أحد أهداف الخطاب الاسرائيلى المنمق، الا وهو إخفاء الوجه البشع للعقيدة الصهيونية التى تقصر المنافع على قوم بعينهم، هم أبناء العقيدة اليهودية، وكذلك تغييب الذاكرة التاريخية للشعوب العربية وتجميل الوجه الاسرائيلى البشع أمام الأجيال الشابة خاصة، تمهيدا لمزيد من الاختراق والتسلل.

من الواضح أن القيادة الاسرائيلية الصهيونية تعمل منذ سنوات، وهى تسرع منذ شهور، إلى تجميل وجه اسرائيل والصهيونبة ومن الواضح أن معظم الحديث عن سوق الشرق الاوسط الذى ينطق به الان بيريز وأمثاله، يصب فى هذا الاتجاه. فليست هذه السوق قائمة الان، ولا من المتوقع أن تقوم – إذا قامت – قبل القرن القادم. ولكن العدو الاسرائيلى

الصهيونى يحاول تحت غطاء الحديث عنهـا، أن يبرر –وخاصـة فى الاذهـان والعقول– وجوده فى الماضى والحاضر وفى المستقبل، وهو خطر كبير إذا قيس الضرر بمقاييس ما يحدثه فى الاجيال.

فى الاسبـوع الماضى وقعـت أمثلـة أصفـر على هـذه الخطـة التجميليـة الاسرائيليـة الصهيـونيـة. لقـد أذاع التليفزيـون الاسرائيلى برنـامجاً معداً منـذ عـام عن فـريق أسرائيلى خـاص اغتال عـددا من القادة الفلسطينيين فى سنـوات السبعينيـات. ولقـد حـرص مقدمو البرنامج – فى هذا الوقت بالذات – على تبريـر جرائمهم التى راح فيهـا أبـرياء لا شأن لهم بـالصراع العـربى الاسرائيلى ومنـاضلـون كـانت كل جريرتهم أنهم يقاتلون من أجل وطنهم فلسطين، وسيـادة دول أجنبيـة تمت الجرائم على أرضهـا، دون احترام لقـانون أو مبـادىء، حـرص مقدمـو البرنامج على تذكير الناس بأن ذلك كان (انتقامـا!!) من المتهمين بتـدبير عملية خاصة جرت فى عام ١٩٧٢ ضد فريق اسرائيلى فى ميونيخ ولم يذكـر مقدمو البرنامج طبعاً أن هذا الفـريق كله كان من الجنـود والضبـاط (كل الـرجـال والنساء فى اسرائيل من ١٨ – ٥٥ سنة هم من الجنود والضباط) الاحتياطيين والعـاملين. كما لم يـذكـر أنـه فى ذلك الوقت كـان الارهابى شـارون يفتخر بأنـه قد أبـاد الفـدائيين فى قطاع غـزة المحتل، بعـد أن شق طـرقاً عـريضـة بـالبلـدوزرات داخل المخيمات المزدحمـة.

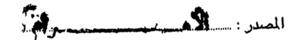
لم يذكروا كل ذلك وقدموا البرنامج وكانـه صفحـة طـويت، ولكنهم إذ يحاولون تجميل وجوههم (وفى الوقت نفسـه تخويف الشبـاب العـربى، وتضخيم قـوة الأجهـزة الصهيونيـة الاسرائيليـة) فإنهم يـذكـرون، أو هم يـدفعـون الشبـاب العـربى إلى تقليب صفحات التاريخ. وربما لم تكن صدفة أن تأتى عمليـة اغتيـال الشهيـد عماد عقل فى قطاع غـزة على أيدى مجمـوعة اسرائيلية خاصة بعـد يومين من إذاعة ذلك البرنـامـج. فإذا بهذه الجريمـة النكـراء تظهـر مجدداً أن الجماهير العربية لا يخيفها الارهاب، وتظهر أن الشبـاب العـربى يأخـذ من شهـدائه الابطال قدوة (ذلك ما حدث بعد عملية ميونيخ، وبعد اغتيال الشهيد أبو حسن سلامة فى عـام ١٩٧٨ فى بيروت، وبعد استشهـاد الشهيـد عماد عقل أيضـا وذلك مـا حدث ويحدث باستمرار).

هكـذا يستمـر الصراع العـربى الاسرائيلى وقـد اتسع وانتشر ليغطى كل السـاحـات والجبهات، وأهمهـا فى المرحلة الحالية ساحة الذاكرة وساحة الافكار، أى هى ساحة التاريخ وساحة المستقبل. وهما سـاحتـان تلعب فيهما الاسلحة الغربية وبخـاصة الامريكية دوراً مسانداً لإسرائيل والصهيونية، لا يقل عن دورهـا فى الـدعم العسكـرى والاقتصـادى.

إن المعركة الحالية تستنهض الجميع واسلحتهـا متـوافـرة لـدى الجميع. فلنغرف من تاريخنـا الحديث والقديم أيضا لنعـرف الاجيال الشابـة بحقيقة المشروع الصهيونى وأفكـاره، بحقيقة العدو الاسرائيلى وواقعه. ولنتنبه دائما إلى أن العـدو وحماتـه فى العـالم وفى مقدمتهم الـولايات المتحدة الامـريكية يتحدثون كثيرا عـن الاخوة والمساواة وحقوق الانسان وحرية السوق ورأس المال، وهم يزعمون بأنهم ضد التمييز العنصرى وأنهم مع حق تقرير المصير للشعـوب، وكل هذه الفـاظ يلوكـونها وأفكـار ينكـرونها علينـا، ولكنهـا فى أيدينـا سلاح للنصر إذا مـا مارسنـاه وامتلكناه بالصـدق والعزيمة لنفضح عـدونـا ولنهـدمـه حتـى فى داخلـه، ولنكشف زيف كـلامـه ومشـاريعـه، ولنـواصل جهـادنـا حتى النصر بإذن الله.

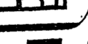
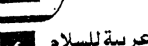


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الأهرام

التاريخ : ٣٠ نوفمبر ١٩٩٣



قضايا وآراء

نحو استراتيجية عربية للسلام ٤

السلام والسوق الشرق أوسطية

د. سعيد النجار

ثار الجدل اخيرا حول نوع أخر من العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية واسرائيل بعد انهاء المقاطعة وقيام سلام شامل ويتمثل فيما يسمى السوق الشرق اوسطية. غير أن الذين تناولوا هذا الموضوع لم يوضحوا تماما ماهو المقصود بهذا الاصطلاح.. ويبدو أنهم افترضوا أن الفكرة واضحة بذاتها وفي غير حاجة الى تعريف. غير اننا لانستطيع المناقشة المستنيرة دون تحديد دقيق للمراد منه. بديهي انه لايمكن أن يعني مجرد التبادل التجاري على اساس المساواة في المعاملة بين اسرائيل وغيرها من البلاد الأجنبية. فهناك مثلا تبادل تجاري بيننا وبين تركيا، ولم يقل احد ان هذا التبادل يشكل سوقا شرق اوسطية.. مثل هذا التبادل يعتبر نتيجة طبيعية للسلام

انما يقصد بالسوق الشرق اوسطية عمل ترتيب خاص بين البلاد العربية واسرائيل يقوم على أساس تبادل المعاملة التفضيلية بحيث يلتزم كل طرف باعطاء الآخر مزايا في التبادل التجاري لاتنسحب الى طرف ثالث ليس عضوا في السوق.

ومعنى ذلك دخول البضائع الاسرائيلية الى الأسواق العربية دون قيود جمركية اصلا او مع قيود تقل قليلا او كثيرا عن القيود التي تفرض على البضائع الأمريكية او الانجليزية او الفرنسية او اليابانية. وكذلك الحال بالنسبة لدخول البضائع العربية الى السوق الاسرائيلية فهي في اطار هذا المفهوم للسوق الشرق اوسطية تدخل دون قيود اصلا او تحت قيود تفضيلية بالمقارنة مع ماتخضع له بضائع طرف ثالث ليس عضوا في السوق.

لاحظ مرة أخرى الفرق بين التبادل التجاري العادي والسوق الشرق أوسطية.. التبادل العادي لايتطلب قرارا خاصا من الحكومات المعنية، اما السوق الشرق أوسطية فهي تتطلب قرارا خاصا او قانونا خاصا باقامتها ينص على طبيعة المعاملة التفضيلية ومداها والمراحل المختلفة التي تمر بها السوق من وقت انشائها الى أن تستكمل كل مقوماتها. فالسوق الاوروبية المشتركة مثلا تم انشاؤها بمقتضى معاهدة روما سنة ١٩٥٨ كذلك الحال بالنسبة للسوق المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك فهي كذلك تقوم على أساس معاهدة بين البلاد الأعضاء الثلاثة. ويلزم عن ذلك ان السوق الشرق اوسطية ليست نتيجة محتومة للسلام، بل انها درجة عالية من درجات التعاون الاقتصادي بين الدول، وقد ترى البلاد الأعضاء أنها تتفق مع مصلحتها وتعمل على اقامتها، وقد ترى غير ذلك وترفض الانضمام اليها. ولايعتبر ذلك انتقاصا من مفهوم السلام.

اذا تكلمنا عن السوق الشرق أوسطية فان سؤالا يثور في الذهن هو: ماالمقصود بالشرق الأوسط في هذا السياق؟.. يبدو أن المقصود في اغلب الكتابات هو اسرائيل والبلاد العربية الخمسة الملاصقة لها.. ومعنى ذلك انشاء مجال اقتصادي يقوم على تبادل المعاملة التفضيلية يضم اسرائيل وفلسطين والأردن ولبنان وسوريا ومصر، مع احتمال اتساع عضويتها في المستقبل لكي تضم بلاد الخليج وبعض البلاد العربية الأخرى.

اذا انتهينا من تعريف الشرق الاوسط فى هذا الصدد، فاننا نواجه مشكلة اى نوع من المجالات الاقتصادية التى يرد ،نشاؤها ذلك انه لايوجد ترتيب فريد لما يسمى السوق الشرق اوسطية، وانما توجد ترتيبات متعددة تختلف فيما بينها من حيث درجة التكامل الاقتصادى. اغلب الظن ان المقصود هو اقامة منطقة للتجارة الحرة وذلك بالغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية التى تقف فى وجه انتقال السلع فيما بين البلاد الأعضاء. وقد يقتصر الامر على تخفيف تلك الحواجز دون الغائها تماما. والطابع المميز لمنطقة التجارة الحرة هو احتفاظ كل دولة عضو بنظامها الجمركى وسياستها التجارية الخاصة بها فى مواجهة البلاد غير الاعضاء وهذه هى ادنى درجات التكامل الاقتصادى حيث توجد درجات اعلى مثل الاتحاد الجمركى او الاتحاد الاقتصادى او الوحدة الاقتصادية الكاملة. اذا كان المقصود بالسوق الشرق اوسطية هو اقامة منطقة تجارة حرة فيما بين البلاد الاعضاء فاننى اعتقد أنها سابقة لاوانها وان الظروف الموضوعية القائمة فى الوقت الحاضر تجعلها عديمة الجدوى، بل ان الراجح ان يكون ضررها اكبر من نفعها، ويكفى ان نشير الى تجربة البلاد النامية فى هذا المضمار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فالتاريخ الاقتصادى حافل بقيام مثل هذه الترتيبات التى انهارت بعد فترة قصيرة من انشائها. حدث ذلك فى كل مناطق التجارة الحرة التى اقيمت فى امريكا اللاتينية واسيا وافريقيا ويصدق ذلك على الأسواق المشتركة التى انشئت بين بلاد جبال الأنديز فى امريكا الجنوبية، وكذلك فيما بين بلاد امريكا الوسطى وبلاد شرق افريقيا ووسطها وغربها. فى كل هذه الحالات انشئت سوق مشتركة بين مجموعة من البلاد المتجاورة فى ظل موجة من الحماس باعتبارها الطريق الوحيد للتغلب على التخلف الاقتصادى. غير ان جذوة الحماس لم تلبث ان تلاشت بعد ان تبين انها عبء على التنمية بدلا من أن تكون ركيزة لها وانها مصدر خلافات لاتنتهى بين البلاد الأعضاء. وكانت هذه أيضا هى تجربة البلاد العربية. وقد طرقنا هذا الباب منذ نهاية الخمسينات واوائل الستينات عندما انشئت السوق العربية المشتركة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ولم يكن لاى الترتيبين تاثير يذكر على العلاقات التجارية بين البلاد الأعضاء. وبقيت تلك المشروعات حبرا على ورق الى حد كبير وذلك رغم الروابط الوثيقة التى تجمع بين البلاد العربية، ورغم انها قامت فى ذروة الحماس للقومية العربية.

وهناك اسباب عديدة لفشل مشروعات التكامل الاقتصادى بين البلاد النامية، لعل اهم هذه الأسباب ان كل بلد عضو يريد الاستفادة على حساب الآخرين وفى نفس الوقت يحاول الهرب من الاعباء التى ترتبط بقيامها. بعبارة أخرى فان كل عضو ينظر فقط الى مصلحته القطرية ويرفض اعتبار المصالح فوق القطرية. أضف الى ذلك ان هذه الترتيبات تفترض ان مجرد ازالة الحواجز الجمركية او تخفيفها سوف يؤدى الى تدفق التجارة بين البلاد الأعضاء. وهذا وهم كبير، فان القيود الجمركية ليست هى العائق الوحيد فى وجه قيام التجارة بين البلاد النامية بل لعلها ليست العائق الرئيسى، فهناك قيود اخرى كثيرة تبقى قائمة بعد قيام السوق المشتركة، ومن بينها الهيكل الانتاجى فى معظم تلك البلاد، وهو لايسمح إلا بقدر متواضع جدا من التجارة البينية، كذلك فان استراتيجية التنمية تتسم فى اغلب الحالات بدرجة عالية من الحماية للصناعة الوطنية. ومن هنا فان عملية ازالة القيود الجمركية او تخفيضها شديدة البطء كبيرة التعقيد. وقد اثبتت التجربة ان تحرير التجارة فيما بين البلاد الاعضاء لايتناول إلا السلع ذات الاهمية المحدودة أو التى لاتتنافس مع الانتاج المحلى، ومن ثم فقد كانت عديمة الجدوى، واهم من هذا كله ضعف البنية الأساسية التحتية مثل الطرق ووسائل المواصلات والاتصالات وغياب المؤسسات المصرفية والمالية التى تتخصص فى التجارة فيما بين البلاد الاعضاء والجهل بعادات المستهلكين واذواقهم واحتياجات السوق. ازاء هذه العقبات الضخمة فان مجرد اقامة سوق مشتركة او منطقة تجارة حرة

لايعني الشيء الكثير، بل تبقى مستويات التجارة البينية على ماكانت عليه قبل قيامها، لذلك نلاحظ الانخفاض الشديد في مستوى التجارة فيما بين البلاد العربية حيث انها تدور حول سبعة فى المائة من مجمل تجارتها الدولية، رغم الجهود المتعددة التى بذلت منذ قيام جامعة الدول العربية لتنشيط التجارة والاستثمارات فيما بينها، وليس هناك مايدعو الى الاعتقاد بان مصير السوق الشرق أوسطية سوف يكون مختلفا عن مصير التجارب السابقة.

اما مايقوله البعض من ان السوق الشرق أوسطية تتمتع بمزايا لانظير لها فى التجارب السابقة حيث توجد درجة عالية من التكامل بين التكنولوجيا من اسرائيل ورأس المال العربى من بلاد الخليج والعمالة من البلاد العربية الاخرى، مثل هذه الحجة لاتخلو من سذاجة فان التكامل بهذا المعنى لاوجود له فيما بين الدول. ليست هناك دولة عندها مجرد تكنولوجيا واخرى مجرد رأس مال، وثالثة مجرد عمالة. بل ان هذه العناصر الثلاثة موجودة فى كل بلد بدرجات متفاوتة من الندرة والوفرة. وحتى اذا غاب أحد هذه العناصر مثل التكنولوجيا، فان مصادر التكنولوجيا متعددة وليست حكرا على اسرائيل، ومن المعروف ان النسبة الساحقة من تكنولوجيا اسرائيل مستوردة من البلاد الصناعية المتقدمة. واذا كان فى استطاعة اسرائيل أن تستورد التكنولوجيا فاننا نستطيع ذلك ايضا، دون حاجة الى انشاء سوق مشتركة.

يقال ايضا فى تبرير السوق الشرق اوسطية اننا نعيش فى عالم التكتلات الاقتصادية العملاقة، وان ذلك يقتضى اقامة تكتلات مماثلة فى منطقتنا حتى نستطيع الوقوف على اقدامنا امام تلك القوة الكاسحة، هذه ايضا حجة واهية، فان القوة الاقتصادية لاتتولد من مجرد اقامة منطقة للتجارة الحرة، وكم من مناطق للتجارة الحرة قامت ولم يكن لها أثر يذكر، والمسالة تتوقف فى النهاية على مدى قوة البلاد المكونة لمنطقة التجارة الحرة ومدى اتساع رقعة السوق فيها ومدى قدرة الدول الاعضاء على التصرف فى مواجهة طرف ثالث كما لو كانت دولة واحدة ذات سياسة واحدة وقرار واحد.. هذه شروط لاتتوافر فى كل تكتل اقتصادى ومن المؤكد انها لاتتوافر فيما يسمى بالسوق الشرق اوسطية.

خلاصة القول ان الظروف غير مهياة لانشاء سوق مشتركة تقوم على تبادل المعاملات التفضيلية وانه لامصلحة للبلاد العربية، والغالب ايضا انه لامصلحة لاسرائيل فى الدخول فى مثل هذه الترتيبات نظرا لاحتمال ان تكون مصدرا للمنازعات بين البلاد الاعضاء.. وهو الامر الذى ينبغى تفاديه فى المراحل الأولى للسلام على الأقل..

[المقال الخامس الثلاثاء القادم]

آفاق الاجتياح
الاقتصادي الاسرائيلي:

راحت السكرة وجاءت الفكرة!



بقلم فهمي هويدي

في غياب خطط تنموية عربية واحدة، فان آلية السوق سوف تكرس التخلف الصناعي العربي، وتدعم التفوق التكنولوجي في اسرائيل، وتؤمن له السيطرة على العالم العربي

المصدر : الجـــــــلة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

أوساط اردنية ترى في اتفاق اعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي انتحارا اقتصاديا، كان ذلك احد عناوين صحيفة «الشرق الاوسط» (عدد ١٠/٢٩)، لكنه لم يكن فريدا في بابه، فقارىء الصحف العربية يستطيع أن يتابع مسلسلا من التقارير الصادرة حول الموضوع في العواصم المختلفة، يمثل القلق والتشاؤم قاسما مشتركا أعظم بينها، الأمر الذي يصدق فيه المثل القائل انه راحت السكرة وجاءت الفكرة! إذ بعدما أفاق الجميع من المفاجاة وغادر المدعوون سرادق الفرح الذي اقيم على شرف المناسبة «التاريخية»، بدأ كل طرف يراجع حساباته ويدقق في موازين الكسب والخسارة، وعندئذ تكشفت بعض البوادر والحقائق، وتلاحقت ردود الأفعال المختلفة.

لن نتحدث في الشق السياسي، الذي بدا فيه لكثيرين ان ما خسره وضيعه الطرف الفلسطيني أضعاف أضعاف الذي كسبه، وان الانجاز الذي يلوح في الافق، سواء كان الاعتراف أو الحكم الذاتي دفع مقابلا له ثمن باهظ للغاية، ووضعت له شروط فرغت الانجاز من مضمونه وعززت من هيمنة وشرعية الاحتلال الاسرائيلي، وهو ما أفاض فيه المتقعون الفلسطينيون وغيرهم، ممن آذهلهم ما جرى فبسطوا احتجاجاتهم بأعلى صوت عبر مختلف المنابر الاعلامية، ولايزالون.

سنتحدث في الاقتصاد، الذي يعتبره البعض انجازا أكبر، حتى مضوا يسوقون الاتفاق بحسبانه بداية لعهد جديد يسود فيه الرخاء والوفرة جميع المشاركين فيما سمي بالسوق شرق الأوسطية.

لنحاول متابعة المشهد الاقتصادي على مختلف الجبهات..

الاقتصاد الفلسطيني .. تابع

خذ مثلا الجبهة الفلسطينية ذاتها..

طبقا لنصوص الاتفاق فالفلسطينيون لا يمارسون «سيادة» على غزة وأريحا، ولكنهم يباشرون ادارة بعض المرافق والأنشطة في منطقة الحكم الذاتي، وطبقا لكلام اسحاق رابين فان اسرائيل لم تتنازل عن الارض، ولكنها تنازلت عن مجتمع في الارض، وهو ما يعني ان منطقة الحكم الذاتي هي - من المنظور الاسرائيلي - بمثابة جيب فلسطيني على أرض تزعم اسرائيل انها مملوكة لها.

ولأن السيادة اعتبرت لاسرائيل فالقوانين المطبقة على منطقة الحكم الذاتي ستظل اسرائيلية، بما فيها قوانين التعريفة الجمركية (سلطة الحكم الذاتي ليس لها حق التشريع)، كما ان العملة الاسرائيلية (الشيكل) يفترض ان تصبح عملة التداول، فضلا عن ذلك فان اسرائيل هي المتحكمة في الداخل والمخارج والجسور.

من ناحية أخرى، فان مختلف البرامج الاقتصادية والتنموية ستدار بواسطة لجنة اسرائيلية فلسطينية «مستمرة»، ولنضع خطين تحت الكلمة الأخيرة، التي نص عليها في تقديم الملحق الثالث للاتفاقية، الذي عالج مسألة «التعاون» بين الطرفين في كل شيء، من المياه والطاقة والصناعة والتجارة، الى تنمية الموارد البشرية ووسائل الاعلام!

نضيف الى ذلك ما يلي:

- طبقا للاحصاءات الرسمية المنشورة فان ٩١٪ من واردات الاراضي المحتلة و٦٤٪ من صادراتها تمر عبر اسرائيل.
- التعليمات الاسرائيلية هي التي تحدد مدى تدفق مختلف السلع الواردة من الخارج، من خلال التعريفة الجمركية، وطبقا لهذه التعليمات فان واردات الفلسطينيين من الاردن لا يسمح لها بأن تتجاوز ١٢ مليون دولار في العام، في حين أن سلطات عمان الرسمية ذكرت أن بمقدور الاردن ان يصدر الى الضفة الغربية سلعا ومنتوجات تصل الى ٣٠٠ مليون دولار سنويا.
- بينما تتجه اسرائيل الى الاشتراك مع الفلسطينيين في تنفيذ المشروعات الاقتصادية بمنطقة الحكم الذاتي، فان العكس مرفوض، أعني ان ثمة قيودا اسرائيلية على ممارسة أي نشاط فلسطيني في داخلها، فالعمالة الفلسطينية مرفوضة كقاعدة، والفلسطينيون - والعرب عامة - ممنوعون من تملك الاراضي او الاصول الاسرائيلية إلا بتصريح خاص، ناهيك عن ان الفلسطينيين ممنوع عليهم اقامة أي مشروعات في الاراضي المحتلة إلا بترخيص من الادارة الاسرائيلية.

اضافة الى ذلك فالحكومة الاسرائيلية تتبع سياسة الدعم لكل ما هو تقنيات زراعية أو صناعية، فضلا عن انها توفر الحماية الجمركية وغير الجمركية ضد المنتجات الزراعية في الاراضي المحتلة.

على سبيل المثال فان الدعم الذي تقدمه لاسعار المياه (النادرة) يعطي ميزة كبيرة للمنتجات الزراعية الاسرائيلية في مواجهة الفلسطينية، كذلك فانه في ظل الحماية التي توفرها للسلع الاسرائيلية فثمة قيود مفروضة ضد تصدير الزيتون من الضفة الغربية، والموالح من غزة، وكذلك منتجات الالبان والدواجن والخضراوات.

الخلاصة ان ما يسمى بالتعاون الاسرائيلي الفلسطيني في المجال الاقتصادي هو اقرب ما يكون الى حكاية «تعاون» الفيل والنملة، فمجمل الشواهد تدل على ان اسرائيل ستكون لها اليد العليا في الساحة الاقتصادية، واذا كان خبراؤها يتحدثون عن أملها في أن تصبح بوابة السوق شرق الاوسطية، فانهم لم يتحدثوا عن منطقة الحكم الذاتي، باعتبارها أمرا مفروغا منه. فكل المال الذي يجمع لصالح انجاح مسيرة السلام، سيصب في النهاية لدى البنوك الاسرائيلية، والاقتصاد الفلسطيني سيظل الى الأجل المنظور ملحقا أو تابعا للاقتصاد الاسرائيلي

الأهم من ذلك ان تحليلات عدة تتفق ليس فقط على فكرة الالحاق، ولكنها تذهب الى ما هو أبعد، طارحة فكرة الاستخدام، بحيث تصبح صيغة «التعاون» الفلسطيني الاسرائيلي بمثابة «حصان طروادة»، الذي تقتحم به اسرائيل العالم العربي والاسلامي فيما بعد، بمعنى ان تحتمي اسرائيل بتلك الصيغة، لتنفذ منها الى أسواق العالم العربي، متأبطة الفلسطينيين بطبيعة الحال.

ماذا تريد من البحر الميت؟

الجبهة الاردنية ليست أقل اضطرابا وقلقا..

ومصطلح «الانتحار الاقتصادي» الذي اشرنا اليه في مستهل كلامنا لم يكن مجرد عنوان صحافي، ولكنه كان اقتباسا من تصريح لولي عهد الاردن، الامير الحسن، ادلى به في واشنطن حين زارها في الشهر الماضي، قال فيه: لاولئك الذين يرون المقاطعة باعتبارها حربا اقتصادية، اقول ان ازالة المقاطعة تعني بالنسبة لنا انتحارا اقتصاديا.

لقد كان أول رد فعل في الاردن، مباشرة بعد توقيع الاتفاق، هو انخفاض اسعار الاسهم في البورصة، وتوقف سوق العقار، الذي اجتاحته موجة من التوتر، جعلت كثيرا من المستثمرين يحجمون عن البيع والشراء انتظارا لما سيسفر عنه الموقف.

فضلا عن ذلك فقد تتابعت عدة اسئلة حائرة مازالت تبحث عن اجابة من قبيل. ما مصير التحويلات الفلسطينية الى الاردن، التي تقدر بحوالي ٢٠٠ مليون دولار سنويا؟ وما مصير الودائع الفلسطينية في البنوك الاردنية المختلفة، وقيمتها في مصرف واحد هو بنك «القاهرة عمان» يناهز ٨٠ مليون دولار؟ هل ستبقى هذه المبالغ، أم انها ستنزح الى البنوك الفلسطينية؟ هل سيجري توطين فلسطينيي عام ٤٨ الموجودين في الاردن أم ماذا؟ هل سيؤدي الحكم الذاتي الى نزوح اعداد جديدة من الفلسطينيين الى الاردن أم العكس؟ (السؤالان ينصبان على تأثر سوق العمل بالتطورات المستجدة).

كذلك يثير الاردن اسئلة عدة حول اهداف اسرائيل من مشروعات استغلال البحر الميت، وهو يعارضها ويتشكك كثيرا في الدوافع الاسرائيلية، التي تنطلق من الابتزاز، وتحرص على الأخذ دون العطاء، ذلك طبعا غير احتجاج الاردن على النص في اعلان المبادىء على اشراكه في المشروعات الاسرائيلية الفلسطينية التي تتعلق بالبحر الميت، دون ان يستشار أصلا في المسألة.

هاجس السيطرة تردد بقوة في لبنان أيضا، فرئيس وزراء لبنان السيد رفيق الحريري هو القائل بأن «لبنان دفع ثمن الحرب ويبدو ان عليه دفع الثمن في السلام أيضا». والتمس الذي يقصده هو التوطين أولا ثم المنافسة الاقتصادية القادمة من اسرائيل ثانيا.

لقد عقد الاقتصاديون اللبنانيون ندوة في بيروت ناقشت تأثيرات الاتفاق على المركز التجاري والاقتصادي الذي يحتله لبنان في المنطقة، وطبقا لما نشر فان هشام البساط نائب رئيس جمعية المصارف في لبنان حذر من خطر الهيمنة الاسرائيلية، مشيرا الى ان متوسط دخل الفرد الاسرائيلي ١٦ ضعف متوسط نظيره العربي عموما، اضاف ان موجودات البنك المركزي لعام ١٩٩٢ من العملات الاجنبية لسورية ولبنان والاردن مجتمعين هو ٢ر٤٥٦ مليار دولار، مقابل ١٢٧ر٥ مليار دولار لدى اسرائيل (الضعف).

اضافة الى ذلك ففيما يصل الناتج المحلي الاسرائيلي الى ٦٢ مليار دولار، لعدد من السكان لا يتجاوز ٥ ملايين شخص، فان اجمالي الناتج المحلي للبنان وسورية والاردن مجتمعة نحو ٢٣ مليارا، وسكان الاقطار الثلاثة ٢٢ مليون نسمة.



قال السيد البساط ان اسرائيل في وضعها الراهن مهيأة اكثر لكي تصبح نقطة الجذب للتجارة الخارجية في المنطقة، وحذر من انه «في غياب خطط تنموية عربية واحدة قابلة للتطبيق في المنطقة، فان آلية السوق في ظل الترتيبات الجديدة سوف تكرس التخلف في الهيكل الصناعي العربي. وتدعم التفوق التكنولوجي في اسرائيل، وتؤمن له دفعة جديدة للسيطرة على العالم العربي»

هل تهدد اسرائيل دور مصر؟

القلق في مصر يتسم ببعض الحذر وقد عبرت عنه الى الآن اربع اشارات..

اشارة تقول بأن السوق شرق الاوسطية ستكون على حساب الدور المصري في المنطقة العربية، وان استئثار اسرائيل واصرارها على ادارة السوق وقيادتها، ستؤدي الى تهميش دور مصر وعزلتها عربيا، وكانت تلك خلاصة ندوة اقيمت بالجامعة الامريكية في القاهرة تحدث فيها الدكتور مصطفى الفقي مدير مكتب الرئيس للمعلومات سابقا، وقال هذا الكلام

اشارة ثانية تبدي تخوفا من ان يؤدي انشاء صندوق تنمية الشرق الاوسط وبنك التنمية المتفرع عنه (طبقا للملحق الرابع) الى تقليص المساعدات الامريكية لمصر او إيقافها (اكثر من ملياري دولار سنويا). باعتبار ان الصندوق والبنك سيؤديان الغرض المطلوب، ومعروف ان الادارة الامريكية عبرت أكثر من مرة عن أملها في ان يؤدي السلام في المنطقة الى اقامة نوع من «الاعتماد المتبادل» بين دولها، بما يخفف عن واشنطن عبء المساعدات الخارجية الذي يثقل كاهلها اذا تحقق ذلك الاحتمال يوماً ما، فهو يعني ان الاقتصاد المصري - والسياسة بالتالي - سيكونان تحت رحمة القرار الاسرائيلي، المتحكم في الصندوق والبنك، وهو ما تنزعج له القاهرة بشدة.

اشارة ثالثة تقول ان مشروع انشاء قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الميت المنصوص عليه في الملحق الرابع، سيؤثر بشكل ضار على حركة الملاحة في قناة السويس.

اشارة رابعة تقول ان ثمة تناقضا شديدا بين الهيكل الاقتصادي في كل من مصر واسرائيل، فهو في مصر تعبير عن اقتصاد الدول النامية، بينما هو في اسرائيل اقرب الى الدول الصناعية. وهو ما يعني ان تكون مصر في حاجة الي الصادرات الاسرائيلية، لانها تستورد مثيلاتها من الدول الصناعية (الالكترونيات في مقدمتها)، بينما اسرائيل لا تحتاج من الصادرات المصرية سوى البترول، الامر الذي يجعل الميزان التجاري لصالح اسرائيل على الدوام.

حين يناقش المرء من يعرف من الاقتصاديين والخبراء، يلحظ اتفاقا على ان كل المخاطر التي تلوح في الأفق الآن ربما أمكن تقليلها أو تجنبها، لو توفر للطرف العربي أي حد ادنى من التنسيق الاقتصادي المشترك، بحيث تعوض قوة الاجتماع العربي أية ضغوط ناشئة عن التفوق الاسرائيلي، سواء كان مصدره ذاتيا او ناشئا عن الدعم الامريكي خاصة، وهي نقطة جديرة بالانتباه والبحث، لانها تشكل بالفعل احد المخارج المهمة من المأزق الذي يتهدد الاقتصاد العربي

لقد عشنا اكثر من اربعين عاما نتابع حلقات الاجتياح العسكري الاسرائيلي لبعض الدول العربية، من فلسطين الى لبنان مرورا بشرق الاردن والجولان وسيناء، وها نحن نتأهب للدخول في دورة جديدة تطور خلالها الاجتياح فصار اقتصاديا، لكنه هذه المرة لن يهدد بعض الدول العربية ولكنه يبدو اوسع نطاقا، وموجها الى كل الدول العربية.

هل هناك أمل في إفاقة عربية قبيل فوات الاوان، قبل ان يتحول الأسف الراهن الى حسرة ثم لعنة تطارد أجيال المستقبل؟

قولوا إن شاء الله! ■



السوق الشرق أوسطية...
إعادة إنتاج التبعية العربية

علي سعيد

يظل حجم المكتسبات فى أية تسوية أو مفاوضات سياسية رهنا فى المحصلة الأخيرة- صعودا وهبوطا- بالوزن النسبى للاطراف الداخلة فى عملية التفاوض، وبالاساس فى مدى مايتاح لها من استقلاليه إقتصادية ومن ثم سياسية تؤهلها للمراوحة بين خيارات عدة، بما فى ذلك خيار إنهاء المفاوضات واللجوء للحل العسكرى أو حتى مجرد التلويح به زيادة لحجم المكتسبات أو على الأقل تقليلا لحجم الخسائر. ومن ثم فإن أية محاولة لتلمس طبيعة وبالتالى نتيجة التسوية التى أرهصت لنفسها بإتفاق غزة- أريحا يظل رهنا بتقدير ماتحوزة الكيانات الإقتصادية- الاجتماعية أو الدولة القطرية العربية بشكلها الراهن من استقلال اقتصادى وسياسى أو بالاحرى ماتفتقده فى هذا الخصوص.

والواقع أن العالم العربي الحالي- الذي تتوزعه ٢١ دولة قطرية تعيش كل منها أزمة سياسية وإقتصادية واجتماعية حادة- يعاني في مجمة من أعلى درجات التبعية لدول المركز الصناعية، وهي التبعية التي تجلت في الإعتماد الكامل على السلع الغربية فيما يتعلق بالواردات الصناعية وحتى الغذائية، وكذلك الإعتماد الكامل على أسواق الدول الصناعية الغربية فيما يتعلق بالصادرات على الرغم مما تتيحه طبيعة الجغرافيا الإقتصادية العربية من قدرات تكاملية هائلة، يحدها- جذريا- مناخ التفتت والتجزئة المتنامي والذي يتبدى في أن نسبة الصادرات بين الدول العربية بعضها البعض لم تتعد ٥ر٣ مليار دولار، أو ماقيمته ٦ر٦٪ من إجمالي الصادرات العربية للخارج والتي تزيد عن ٥ر٨٠ مليارا. أي أن ٥ر٩٣٪ من إجمالي الصادرات العربية والتي يشكل البترول نحو ٩٠٪ منها تعتمد إعتمادا مباشرا على حركة الأسواق الدولية خصوصا أسواق دول المركز الصناعية. وتمثل واردات الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان حوالي ٦٦٪ من صادرات لشرق الأوسط النفطية عام ١٩٨٩. وفي الوقت نفسه م تتجاوز الواردات العربية البينية ٤ر٦٪ أو مايقرب من ٦ مليارات دولار من إجمالي حجم الواردات الذي يقدر بحوالي ٤ر٩٣ مليارا. أي أن ٦ر٩٣٪ من واردات الأقطار العربية مرهون بحركة الأسواق العالمية كذلك أن حجم الاستثمارات الخاصة العربية (في الأسواق العربية) كان أقل من ١ر٠٪ من حجمها في الأسواق الدولية التي استحوذت بدورها في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات على مايقرب من ٩ر٩٩٪ من إجمالي الاستثمارات العربية الخاصة. وأدى إزدياد الإعتماد العربي على المعونة الغذائية والحبوب الرخيصة نسبيا الى التراجع عن زراعتها، فلم يتعد الإنتاج العربي من الحبوب ٧ر١٪ من الأنتاج العالمي عام ١٩٨٥ ومابعدها، فتضخمت نسبة الواردات فبلغت نحو ١١٪ من واردات الغذاء العالمية وبلغت نسبة العجز العربي في تجارة القمح ودقيقه نحو ٣ر١٧٪.

فإذا كان الإستقلال الإقتصادي لأي أمة هو ركيزتها نحو استقلالية الإدارة والقرار السياسيين فإن الأمة العربية كلها تعيش إستلابا كاملا في غيبة هذين المعنيين، وحيث تغيب كل معاني الإستقلال يصعب بالمقابل تصور عمل عربي- قطري أو قومي- يتأسس على رؤى وفرضيات موازية أو متقاطعة مع رؤى. وفرضيات المشروع الأمريكي- الصهيوني خصوصا مايتعلق بطبيعة التسوية وتصورات النظام العربي أو مايفضلون- عمدا- تسميته بالنظام الشرق-أوسطي الجديد والذي ستتحول إسرائيل تدريجيا الى جزء من نسيجه الحي فعبر التهوين من شكلها المتغطرس والتمويه على دورها كعدو مباشر للعالم والجماهير العربية تعيش إسرائيل داخل حدود آمنه ومعترف بها، أساسها التعاون مع الجيران الودعاء أو بالأحرى كورس البورجوازية العربية.

هنا يمكن أن تضع أيدينا على أول طريقها لتلمس طبيعة التسوية التي تروج لها



المصدر : اليسار

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الولايات المتحدة، والتى يبدوا أنها قد نجحت فى جر الطرفين العربى والصهيونى للتوقيع على إعلان مبادئ أساسه القبول بحكم ذاتى (إدارى) فى غزة وأريحا كخطوة أولى على طريق قيام اتحاد كونفيدرالى ثلاثى (إسرائيلى، أوردنى ، فلسطينى) تتحول إسرائيل بمقتضاه من عدو (قومى) لكل الى عدو (طبقى) لبعض الجماهير اعربية ، خصوصا هذه التى يرشحها موقعها المتدنى فى السلم الإجتماعى لإحتضان مفاهيم ذات نبرة راديكالية

دور إسرائيلى جديد

إن الإتفاق الجديد والكونفيدرالية المقترحة ليهدفان بالأساس الى تغيير طبيعة الدور الإسرائيلى، الذى لم يكن قط عاملا ثانويا فى حصر التغييرات الراديكالية فى المنطقة ضمن أطر يقبلها الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، التى سرعان ماإكتشفت- عبر حرب الخليج- جوانب القصور فى الشرطى الاسرائيلى، وهو القصور الذى لايكمن فى القوة ولا فى الإمكانات قدر مايكمن فى الملاءمة. فصحيح أن إسرائيل كانت تملك الوسائل (العسكرية) الكفيلة بردع وتأديب الآلة العسكرية العراقية، إلا أن تدخل الشرطى الإسرائيلى الفاقد- أصلا- لأهلية ومشروعية التدخل هدد بمزيد من إشعال الموقف فى غير صالح الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين من هنا كان لابد من تعديل دور إسرائيل لتصبح الأكثر ملاءمة فضلا عن موقعها كأكبر قوة. غير أن مثل هذا الكيان الصهيونى أخيرا بقبول كان يعأبى على كبريائهم من تنازلات حتى لو كانت فى صغر وتفاهة حكم ذاتى(إدارى) على غزة أريحا!!

هجرة اليهود السوفييت

الواقع أن مالحق بعقلية القادة الصهاينة من تغييرات ماكان إلا محض ملاحقة تلقائية لما إستجد على الساحتين الدولية والداخلية الاسرائيلية من ظروف ومتغيرات . فعبر زيادة يتوقع لها أن تعادل ثلث السكان اليهود الحاليين فى فلسطين المحتلة جاءت هجرة اليهود السوفييت كلقية تاريخية كانت التيارات الصهيونية الأكثر كناحية تأمل العثور عليها منذ زمن بعيد فى محاولتها المستميتة لموازنة وحل المشكلة «الديمقرجرافية». فبزيادة أعداد المستوطنين والجنود تتعزز بشكل ملحوظ القوة العسكرية بل والتفاوضية لقادة الكيان الصهيونى الذين يعرفون جيدا ماللأمر الواقع من قيمة فى حياة الجيران (المتفاوضين) الذين كانوا لايقبلون - حتى الأمس القريب- بأقل من إلقائهم فى البحر. غير أن السلاح الديموجرافى سلاح ذو حدين فكما أنه مصدر القوة الإستراتيجية فإنه مرحليا- مكمن الداء. فالدولة لتى تخطط لإستيعاب سبعة ملايين يهودي- على الأقل- عند نهاية هذا القرن تفتقد أغلب المقومات الذاتية اللازمة لتوطين وإستيعاب كل هذه الملايين الأمر الذى يفرض المزيد من الأعباء ويتطلب المزيد من القروض والإستثمارات والتى تقدر- أوليا- بحوالى ٥٠ مليار دولار. وهنا كان التهليل الإسرائيلى بسقوط بوش والجمهوريين . غير أن مجئ الديمقراطيين لايضمن بالضرورة المزيد من المعونات والقروض فكلينتون الذى وعى الأسباب الحقيقية التى دفعت بسلفة الى مقعد الذكريات خارج البيت الأبيض سيدفع بإتجاه التركيز على قضايا التنمية الداخلية لإخراج إقتصاد البلاد من حالة الركود الحادة التى تكاد ترشحه لويلات أزمة دورية شبيهة بأزمة



المصدر : اليسار

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الثلاثينات الامر الذى إنعكس- فى مناخ دولى غير متأجج- فتورا فى مواقفه إزاء الحلفاء، وأزماتهم خصوصا هذه التى يتطلب حلها مزيدا من المعونة والمساعدات. وهنا جاءت زيارة رابين (الأخيرة) لواشنطن محاولة للتذكير بالأهمية الاستراتيجية لإسرائيل فى ضوء ماأعتبره معطيات دولية جديدة أهمها الدور المتنامى للحركات الأسلامية بوصفها التهديد المكارثى للمصالح الغربية- الأمريكية وبالتالى زيادة سعر صادرات خدمات الدولة الصهيونية كوكيل معتمد فى الإقليم أو على الأقل إعادتها الى ماكانت عليه من أسعار إبان التهديد الشيوعى وقبل الحرب الثانية للخليج. غير أن عوامل أخرى وقفت حائلا دون مطامع رابين أهمها الطبيعة المركبة للأزمة الإقتصادية الأمريكية من كساد وهزال إقتصادى لايسمح بمزيد من الإستقطاعات كذلك قناعة القيادة والمجتمع الأمريكى بأولوية روسيا فى إستقطاع الجزء الأكبر من المساعدات فى محاولة لإنقاذ يلتسين وفريق الخصخصة. كذلك طبيعة الفهم الأمريكى للحركات الإسلامية والذى ينتهى

برفض إعتبارها تهديدا للمصالح الحيوية الأمريكية إستنادا الى جوهرها المعادى للإشتراكية والمحبذ لاقتصاديات السوق والمبادرة الحرة كذلك فإن ثمة قوى إقليمية أخرى تلسهل أن تكون الزراع الأمريكية فى مواجهة التهديد الأصولى حال الإقناع بوجوده بل أن بعض هذه الدول تعتبر نفسها- نظرا لوقوعها فى خندق المتضررين- فى حالة حلف طبيعى غير مقدس مع الولايات المتحدة إزاء مثل هذا التهديد الأمر الذى يبرزها كمنافس قد يكون أكثر جدراة من اسرائيل بالتحالف والمساعدات.

وهنا ظل الموقف الرسمى الأمريكى- رغم تجديد مواثيق التحالف والتأكيد على طابعة الاستراتيجى - على نظرته الأولى لإسرائيل باعتبارها حليفا إستراتيجيا (إحتياطيا) فى انتظار عدو قد يبرز وقد لايبرز ومن ثم فهو أقل قيمة مماسبق.

غير أن إنخفاض قدرة اسرائيل (الآنية) على الابتزاز المباشر إستنادا الى أهميتها الاستراتيجية لايعنى إنتفاءا كاملا لهذه الاهمية التى لازالت تضرب بجذورها الأخرى فى عمق مؤسسات صناعة القرار بل والرأى العام الأمريكى. وكان لابد من نقطة تلاقى (حل وسط) بين الولايات المتحدة وحليفها المعتمد فى الإقليم لإيجاد حل بديل لتمويل واستيعاب الهجرة اليهودية وذلك بتغذية مشروع السوق الشرق- أوسطية والإسراع بدمج اسرائيل فى النسيج الحى لنظام «شرق- أوسطى» جديد تكون خطرته التمهيدية حكا ذاتيا إداريا) فى غزة وبعض مناطق الضفة الغربية كخطوة على طريق إنشاء إتحاد كونفيدرالى فلسطينى، أردنى، إسرائيلى يهدف الى كسر المقاطعة الإقتصادية العربية لإسرائيل- والتى كلفت الإقتصاد الاسرائيلى خسائرا تقدر بـ ١٢٠ مليار دولار منذ البداية الفعلية لتنفيذها عام ١٩٥٢- كمقدمة لإطلاق يد السلعة الإسرائيلية المتميزة نسبيا فى الأسواق العربية (القريبة والمتخلفة) وكذلك للحصول على نصيب من الاستثمارات والسياحة العربية، الأمر الذى سبق أن ألمح اليه «أبا إيبان» فى مقال نشرته له مجلة «بوليتكا» عام ١٩٩١ حينما قال «إن هذه الشعوب الثلاثة (يقصد اسرائيل والاردن وفلسطين) تحتاج الى الفصل فيما بينها للتعبير عن إستقلالها وشخصيتها الحضارية كذلك فإنها



تحتاج الى الإتحاد والتكامل فيما بينها بالنسبة لمعظم الأهداف الأخرى» ومن هنا يمكن للهيكل الجماعي أن يخلق التوازن بين التمييز القومي وبين التكامل المحلي» ثم يقرن بين ذلك الإتحاد الكونفيدرالي وبين الاتحاد «البنلوكسي» الذي كان المبشر بقيام المجموعة الأوروبية حيث «حرية التحرك بدون حواجز جمركية» ومن ثم «التعاون في كافة مجالات الحياة الإقتصادية» الأمر الذي بدأت إرهاصاته- فعليا- حينما إستقبلت بورصة تل أبيب الإتفاق بارتفاع بلغ ٤٦ر٢٪.

غير أن المنافع الحقيقية للإقتصاد الإسرائيلي ستبدأ في الظهور عام ١٩٩٦ حيث يتوقع أن يزيد الناتج المحلي بنسبة ٥ر٦٪ كل ذلك في إطار برنامج متكامل للتنمية الإقتصادية للمنطقة (مشروع مارشال) تموله الدول الصناعية والبلدان العربية النفطية الأمر الذي تتضمنه عريضة للاتفاق التي تشتمل بنودها على صندوق وبنك للتنمية وكذلك برنامج إسرائيلي، فلسطيني، أردني مشترك لاستثمار البحر الميت ومشاريع لتنمية الموارد المائية وبرنامج إقليمي لتنمية الزراعة وربط الشبكات الكهربائية وتعاون إقليمي لنقل وتوزيع الغاز والنفط واستقلاله صناعيا وكذلك برنامج إقليمي للسياحة. والنقل والمواصلات والواقع أنه عبر النص- صراحة- عن إنشاء السوق الشرق أوسطية (البند السادس عشر) سيتم ليس فقط إكساب تبعية الاقتصاد الفلسطيني (بإجمالي ناتج لايتجاوز ٣ مليارات دولار) لنظيره الاسرائيلي شرعية واضحة بل وأيضا تدشين الاقتصاد الاسرائيلي (المتفوق صناعيا وتكنولوجيا بإجمالي ناتج يزيد على ٦٠ مليارا) كإقتصاد مركزي يقود مجمل الإقتصادات المحيطية العربية التابعة.

أن الشرق الأوسط يعود بأكمله الى الفترة التي سبقت حكم النظم القومية (الوطنية) وهي الفترة التي إتسمت بالإندماج الكلي بالغرب، باستثناء أن هذا الإندماج يتم هذه المرة على مستوى أعلى من التبعية والتي يكمن خلفها هيكل سياسي تشكل الجيوش النظامية العربية أساسه الإجتماعي الأمر الذي يضمن تأطير علاقة التبعية الاقتصادية ويوجهها بما يحافظ على أفضل شروط إنتاج وإعادة إنتاج هيمنة النخبة وحليفها الإمبريالية.

والواقع أنه بالرغم من بداهة أن الأنظمة العربية الحالية لن تثور على تبعيتها المتزايدة للغرب إلا أن الشرق الأوسط ليس ببعيد عن الفيضانات والجيشانات الإجتماعية والتي ستبقى هنا بتعبئة شعبية جماهيرية تستهدف قلب البنى السياسية الحالية كخطوة أولى ضرورية على طريق تخليق إقتصاد قومي عربي صامد أمام المتغيرات الإقتصادية والسياسية الدولية والتحديات الخارجية التي ستبقى بالمقابل مستهدفة المزيد من دمجه في تقسيم العمل الدولي.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ ... ١٩٩٣

٢ مليون دولار للفرد

شركة فلسطينية في ليبيريا

□ لندن ـ العالم اليوم:

تعهدت مجموعة من رجال الاعمال الفلسطينيين بتوفير ٧٠ مليون دولار لإقامة شركة قابضة للاستثمار في مشروعات صناعية متوسطة ومحدودة النطاق في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن المنتظر كما تقول مجلة «ميد»: ان يتم تمويل الشركة الجديدة بنحو ٢٠٠ مليون دولار من المستثمرين الافراد والشركات وسيتم تحديد حد اقصى لحيازة الأسهم لا يتجاوز ٢ مليون دولار للفرد فيما لم يتحدد بعد الحد الاقصى بالنسبة للشركات وان كان من المتوقع الا يزيد على عشرة ملايين دولار.

وقد تعهد كل من «البنك العربي» و«بنك القاهرة عمان» الاردنيين بتقديم ٢٠٪ من رأسمال الشركة الجديدة.

ويأمل المستثمرون الفلسطينيون ان يبدأ نشاط الشركة أوائل العام القادم وستتركز استثماراتها في مشروعات صناعية وإنتاج مواد غذائية وفي خدمات السياحة والعقارات والاتصالات.

وقد تم تسجيل الشركة في ليبيريا حيث سيتم اقامة مكاتبها الرئيسية هناك في العاصمة مونروفيا حيث يقيم المستثمرون■



وزيرة التجارة والصناعة الاردنية الجديدة:

أسعى الى مواجهة التحديات التي ستنبثق عن عملية السلام

■ عمان - رويتر - قالت اول وزيرة تجارة وصناعة اردنية انها ستسعى الى تحسين البيئة الاستثمارية لمساعدة الاردن على مواجهة التحديات الاقتصادية التي ستنبثق عن عملية السلام في الشرق الاوسط.

واضافت السيدة ريما خلف (٤٠ عاما) ذات الشخصية القوية والمتحدثة اللبقة التي تحمل دكتوراه في الاقتصاد من جامعة بورتلاند الاميركية انها ستعمل ايضا على زيادة الصادرات وتنويعها سلعيا وجغرافيا».

وقالت «ان هذا سيساعد ايضا على خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب العاطلين عن العمل ومعالجة المشاكل في ميزان المدفوعات وبخاصة الميزان التجاري».

واثناء تقبلها التهاني بعدما عينت في المنصب ضمن تعديل وزاري محدود اول من امس الاربعاء اصبحت بموجبه ثالث امرأة تتبوأ منصب وزير في السنوات العشر الماضية قالت لـ «رويتر» «اعتقد ان التحدي المستقبلي في ضوء التغييرات السياسية في المنطقة سيكون تحدي الاستثمار والتصدير».

واضافت «لذا ستكون الاهمية الاساسية هي تحسين البيئة الاستثمارية والبيئة التصديرية».

وساعدت خلف وهي متزوجة وام لولدين في تاسيس مركز تنمية الصادرات ودعم التجارة قبل سنوات عدة بعدما امضت اعواما في تقلد مناصب رئيسية في وزارة التخطيط.

ويخشى المسؤولون الاردنيون من ان السلام الذي سيفرض ازالة المقاطعة الاقتصادية التي يفرضها العرب على اسرائيل ستعني ظهور دولة عبرية ذات امكانات تجارية تنافسية جبارة في المنطقة.

والاردن حاليا مستمر في تطبيق برنامج اصلاحات اقتصادية اتفق عليها مع صندوق النقد الدولي ليخفض العجز في الموازنة وميزان المدفوعات ويحرر الاقتصاد.

وتنشغل المملكة حاليا بمحادثات عن التعاون الاقتصادي مع اسرائيل والفلسطينيين بعدما ابرمت المنظمة اتفاقا على الحكم الذاتي مع اسرائيل قبل ثلاثة اشهر. ويحاول الاردن تقليل الضرر الاقتصادي والسياسي لهذا الاتفاق على الاردن.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر: ....

التاريخ: ......٢...... ... ١٩٩٢

سياسة الخصخصة الاسرائيلية وفريق «الاختراق السريع»

الاصرار الاسرائيلي على التسوية يستبطن بعداً إقتصادياً مركزياً

عادل سمارة *

■ مضى على انتهاج اسرائيل سياسة الخصخصة قرابة عقد ونصف العقد من الزمن. ولعله من الطريف الاشارة هنا الى ان هذه السياسة قد تم انتهاجها وتطبيقها من قبل حزب العمل الاسرائيلي الذي يعتبر نفسه حزباً «اشتراكياً»، وهو الحزب المؤسس لاسرائيل، حيث صاغها لتكون «دولة جميع الطبقات»، وهذا ما جعل ملكية الدولة والهستدروت الاحتكارات الرئيسية في الاقتصاد. ولو سمّينا هذه (اي مشاريع الدولة والهستدروت) قطاعاً عاماً، لقلنا ان القطاع العام كان دعامة اقتصاد اسرائيل.

إلا ان تطورات العقد ونصف العقد الاخيرة قادت اسرائيل باتجاه دولة ذات بنية مختلفة عما بدات به، وهذا ما يضع الطبقة العاملة امام وضع مربك ومحير من جهة، وهو نفسه الذي يبقي للسلطة هناك فرصة معينة لتعويض العمال عن البطالة من خلال الدعم الخارجي.

تطور وضع الرأسمالية البيروقراطية في اسرائيل في العقدين الاخيرين بحيث اصبحت مضطرة بحكم مصالحها المتداخلة بالرأسمال العالمي وبحكم متطلبات الهيمنة الرأسمالية العالمية، الى الانحياز العلني للقطاع الخاص. ولا بد لهذه السياسة من ان تقود، بالطبع، الى تقويض القطاع العام. ودعامة هذا التقويض «التخصيص» الذي طال معظم الشركات والاحتكارات الحكومية والهستدروتية الكبيرة. وبخلاف العديد من بلدان العالم فإن السياسة الاقتصادية لاسرائيل اكثر تأثراً بالعوامل الخارجية. ولا يعود هذا التاثر الى عوامل الدعم الخارجي فقط لاسرائيل، اذ ان هذا الدعم يصل احياناً الى ٣٥ في المئة من الدخل القومي الاجمالي. بل ان هذا التاثر بالعوامل الخارجية نابع من كون اسرائيل مشروعاً استراتيجياً، او راس حربة للغرب في الوطن العربي، ولكونها كذلك، فإن الانفاق عليها غير مرتبط جداً بجدواها الاقتصادية، وهذا ما ولد تضخماً في جهاز الدولة وشركائها على حساب النجاعة الاقتصادية.

اما العامل الخارجي الثاني فهو العلاقة العدائية بين اسرائيل والبلدان العربية المحيطة، الامر الذي (كان) يدفع اسرائيل الى «تدليل» كل مواطنيها بمن فيهم الفقراء.

يلزمنا الاشارة هنا الى ان توفر الدعم الاجنبي هو الذي سمح في الاساس، لعملية التدليل للطبقة الفقيرة، اي «وفر» ما هو ضروري في حين ان الصراع قد «برر» التدليل هذا.

وعليه، من اجل انقاذ مشروع الخصخصة هذا، فإن حكومة حزب العمل، بقيادة شمعون بيريز (في هذا المجال) تحاول تسريع التسوية مع البلدان العربية بكل السرعة المكنة. والاهم ان بيريز يكاد ينتحر على مذبح اختراق قلعة المقاطعة العربية لان هناك، وراء هذه القلعة، يقع المال والربح.

هذا يعني، بين ما يعنيه بالطبع، ان عوامل انعاش اقتصاد اسرائيل لا تزال خارجية، وانه اذا كانت هذه العوامل متوفرة من قبل الغرب الراسمالي، فإنها ستتوفر الآن من قبل الاقتصادات العربية.

بعبارة اخرى، فإن الدعم الغربي لاسرائيل، طوال قرن كامل واكثر، والذي كان في الاساس مسلوخاً من المستعمرات او عبر التبادل اللامتكافئ بين الامبرياليات وبلدان المحيط فإن هذا الدعم سيصبح متوفراً الآن.

واذا ما اقمنا علاقة تحليلية بين هذا الامر وبين حقيقة تطورات الوضع الاقتصادي للبلدان الراسمالية المتقدمة اليوم، وهي التطورات التي تؤكد بوضوح وجود ازمة اقتصادية حادة هناك، اي عدم قدرة هذه البلدان على تجاوز ازمتها الاقتصادية، فإن هذه البلدان ليست في وضع مميز يدفعها لانفاق او تقديم مساعدات اكثر وافضل لاسرائيل. ولان هذه البلدان نفسها تمرّ في ازمة اقتصادية فإن عقد تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي سيخدم كلاً من الجانب الغربي الرسمالي في تحرير التجارة الدولية في المنطقة والجانب الاسرائيلي في لعب دور «سيد - متواضع» في المنطقة يكسب ربحاً «بعرق جبينه» نتيجة اختراق الاقتصادات العربية بدل ان يعتمد على الغرب كلياً.

هذا، ان، مركز تفكير شمعون بيريز الاقتصادي وطاقمه من الشباب ذوي الياقات البيضاء.

وتشير المعطيات الاحصائية الى ان البلدان الصناعية الغربية المتقدمة باشرت «الهجوم» على اجور العمال منذ نهاية ١٩٨٩، اي منذ ان اتضح بان معدل الربح قد تدهور عبر التبادل على الصعيد العالمي. وللتعويض عن هذه «الخسائر» كان الهجوم على اجور العمال، اما بفصل البعض او بالتشغيل بنصف وظائف، اضافة الى القرارات المؤلمة لادارتي تاتشر وريغان القائمة على السياسة الليبرالية الجديدة التي قلصت الانفاق الحكومي على الصحة والتعليم والضمانات الاجتماعية عموماً.

اما اسرائيل، وعلى خطى «الفيل الاكبر» فإنها احالت، عبر انتهاج سياسة الخصخصة اعداداً كبيرة من العمال الى قوائم العاطلين الباحثين عن عمل، وقلّت فرص استيعاب من يبحثون عن عمل اصلاً. اما نتائج هذا كله فليست مشجعة بعد، خصوصاً اذا علمنا ان سبب تصفية القطاع العام في اسرائيل عدم نجاعة هذا القطاع لان مستخدميه كانوا يعتمدون على الترقية الاوتوماتيكية من دون معايير الانتاجية، وهو التفسير الذي طرح منذ ١٩٨٥ من قبل اللجنة الخاصة لهذا الامر التي عرفت بـ «لجنة سوزمان» (وهو بالمناسبة اقتصادي يساري في الاصل).

وقد هدد عشرون اتحاداً عمالياً، هي الاقوى في اسرائيل، بالاضراب العام اذا لم تخفف الحكومة سياسة التخصيص ووضع مشاريع القطاع العام تحت الاشراف القضائي. وتمثل هذه الاتحادات مئة الف عامل من الاحتكارات الحكومية الكبيرة، من بينها شركة الطيران الاسرائيلية (العال) والصناعات العسكرية الجوية، وشركة الكهرباء والهاتف ومطار بن غوريون وشركة المياه (مكروت) ومصفاة النفط وتجمع الصناعات الاسرائيلية وغيرها.

وهكذا، فإن الاسراع والاصرار الاسرائيليين، مع الدعم الغربي خصوصاً الاميركي، على «تنفيذ وتسريع» التسوية، يكشف الى اي حد ان بعدها المركزي اقتصادي، وهو، على اي حال يجب الا يغنينا عن مناقشة محتواها السياسي الهش والمفرغ.

تريد حكومة حزب العمل في اسرائيل النجاح في الوصول الى الاسواق العربية. وهي لا تخجل في القول، في صحفها وكثير من الصحف الاجنبية، بان الجنة القادمة هي «مزاوجة راس المال العربي بالعقل اليهودي». وللاسف فإن الكثيرين منا يتغنون بهذه العبارة التي تفوح منها رائحة العنصرية، فهي تعني ان العربي عاجز عن توليد راس المال من الثروة، وعاجز عن استخدام امواله، وان العقل اليهودي فقط هو القادر على ذلك.

في حال الوصول الى الاسواق العربية يمكن لفريق شمعون بيريز «للاختراق السريع» انجاز الامور التالية:

الاول: تحقيق دور بارز ومناسب لاسرائيل في الهيمنة الاقتصادية على الوطن العربي.

الثاني: توليد مجالات عمل تمتص العاطلين والمفصولين نتيجة للخصخصة.

الثالث: ان انجاز العاملين السالفين اعلاه هو الضمانة الوحيدة «للثورة» البيروقراطية على نظامها القديم عبر الخصخصة بطريقة انجح مما فعل غورباتشوف ويلتسن.

* كاتب فلسطيني مقيم في رام الله.

عمرو موسى: السوق الشرق أوسطية محاولة لتوجيه موارد المنطقة إلى التنمية والانتاج

اكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية ان العالم بدأ عصر التكتلات الاقتصادية الضخمة، وأن هناك اتجاها واضحا لبلورة اتجاهات السياسات الخارجية حول المسائل الاقتصادية

وقال - فى محاضرة القاها فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بمناسبة يوم الخريجين - ان عملية السلام فى الشرق الأوسط تتيح لدول المنطقة توجيه الموارد نحو الانتاج، وزيادة قدرة دول المنطقة الاقتصادية ،واكد ان هذا هو التحدى الذى يجب على مصر ان تتحمله، وتنجح فيه لانه لا يوجد خيار أخر امامها.

وأضاف ان مصر يمكنها ان تلعب دورا كبيرا فى المنطقة والسوق الشرق اوسطية اذا اهتمت بالانتاج و الاصلاح الاقتصادى. واشارالى ان السوق الشرق اوسطية محاولة لتنمية شعوب المنطقة، وتنمية الاقتصاد المصرى وتدعيمه.

واوضح ان السوق الشرق اوسطية يستدعى قيامها ان يعم السلام والاستقرار فى المنطقة، وان تتم تسوية الصراع العربي الاسرائيلى، وأن تتم معه تسوية عربية - عربية حيث أن هناك رواسب قديمة بين بعض الدول العربية تجب ازالتها

وقال ان مصر دولة عربية، وجزء من العالم العربي، وتنتمى فى الوقت نفسه الى العالم الاسلامى، والمجتمع الافريقى ودول العالم الثالث.

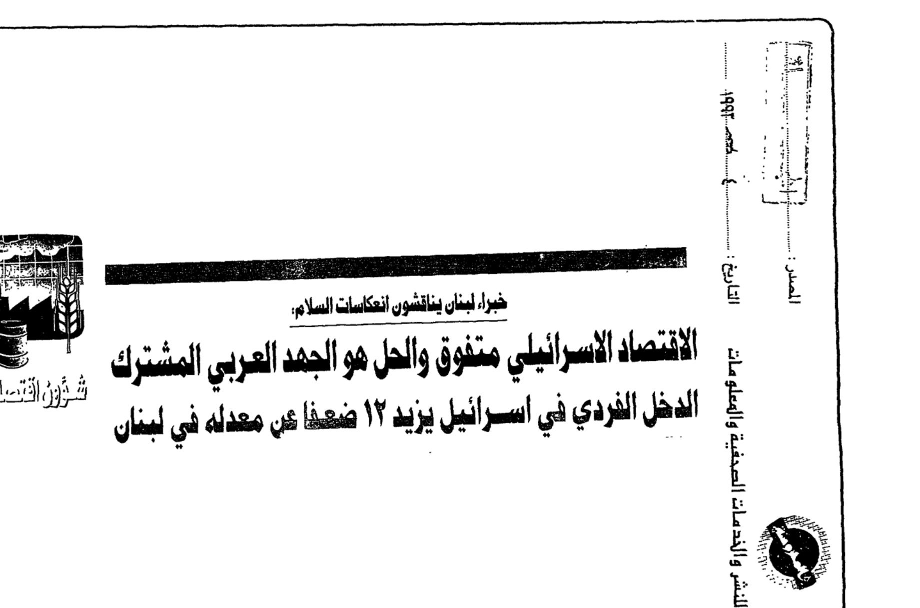
وأوضح السيد عمرو موسى أن مصر تنتمى ايضا الى دول البحر المتوسط ومن هنا كان التحرك المصرى للتعامل مع هذه الدول كمجال حيوى جديد تعمل به الدبلوماسية المصرية ، وأشار الى أن ذلك جاء بعد مبادرة الرئيس حسنى مبارك الخاصة باقامة منتدى لدول البحر المتوسط وهى تستهدف التعاون بين هذه الدول فى المجالات الاقتصادية والأمنية

من ناحية أخرى أكد عمر موسى - فى تصريح ادلى به لاذاعة الشرق العربية فى باريس - استعداد مصر للقيام بمساع واتصالات للتقريب بين وجهات النظر الفلسطينية والاسرائيلية بشأن تنفيذ الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى مشيرا الى ان اتصالات مصر مع الجانب الفلسطينى مستمرة

عمرو موسى

المصدر : .....

التاريخ : ..... ٤ ..... ١٩٩٣



خبراء لبنان يناقشون انعكاسات السلام:

الاقتصاد الاسرائيلي متفوق والحل هو الجهد العربي المشترك

الدخل الفردي في اسرائيل يزيد ١٢ ضعفا عن معدله في لبنان



المصدر : النهار

التاريخ : ٤ كانون الأول ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يحتدم النقاش بين السياسيين والاقتصاديين ورجال الاعمال في لبنان، حول انعكاسات عملية السلام في المنطقة على الاقتصاد اللبناني، وبالتالي فان الآراء العلمية تحشد في الندوات التي تعقد في بيروت لهذه الغاية، وابرزها اللقاء الذي نظمه تجمع رجال الاعمال في لبنان مؤخرا في «الفوتوروسكوب» في سن الفيل، بحضور عدد كبير من الفاعليات الاقتصادية والصناعية والتجارية، حيث عقد هذا اللقاء في سبيل - كما قيل في كلمة الافتتاح - مواجهة تحديات المرحلة المقبلة في المنطقة على الاقل التحديات الاقتصادية.

وبيّن رئيس تجمع رجال الاعمال اللبنانيين توفيق غرغور ما سماه بالفارق المخيف بين الدخل القومي لكل من لبنان وسورية والاردن. (معدل الف دولار امريكي للشخص الواحد في هذه الدول العربية مقابل ١٢ الف دولار امريكي في اسرائيل)، معتبرا ان ذلك دليل جدي عما سيلحظه العالم العربي في مجال السلام في المنطقة وتطبيع العلاقات مع جار متقدم تقنيا ذي ابعاد مالية وسياسية متطورة وقوية الارتباط، ان كان على اعلى مستويات في الولايات المتحدة الامريكية او في اوروبا.

واضاف غرغور متسائلا ما هو دور لبنان في المنطقة في هذه الحقبة التي تبدأ الآن؟

وتكلم المحاضر نقولا نحاس الذي اعتبر ان الارقام وان كانت سلبية فهي تحمل في طياتها المؤشرات لمواقع الحلول والاولويات التي يجب اعتمادها في اعادة البناء الشامل.

وقال غرغور ان عملية البناء هذه تبدأ بتفعيل مؤسسات الدولة الاساسية، ولا سيما هيكلية مجلس الوزراء لكي تؤمن التنسيق بين الوزارات وتحدد الاهداف المشتركة والاستراتيجيات

وقال الدكتور سمير نصر في ابرز احصائيات مقارنة عن حال الاقتصاد والبنى التحتية والفوقية وعن تطور الناتج القومي والديمقراطي، بين كل من لبنان وسورية والاردن واسرائيل حيث بينت الارقام، بأن اسرائيل تتفوق في معظم القطاعات على الدول الثلاث.

واعتبر روي بدارو في محاضرته انه يجب الانتقال من اقتصاد في عجلة بطيئة وربحية عالية، الى اقتصاد فعال مع ربحية مقبولة في المنافسة العالمية.

ودعا السيد ماركو ايوب الى ضرورة البت بمشاريع الضرائب لتكون ركنا اساسيا في سياسة تنمية الاقتصاد وتأمين العدالة الاجتماعية وبدونها لا نهضة ولا نمو.

وفي ندوة اخرى عالجت الموضوع نفسه في نادي خريجي الجامعة الامريكية في بيروت شارك فيها رئيس الجامعة الامريكية بالوكالة الوزير السابق الدكتور سمير مقدسي والدكتور هشام بساط والدكتور محمد بعاصيري رئيس لجنة المراقبة على المصارف والدكتور ايلي عساف عميد كلية الاعلام في الجامعة اللبنانية والدكتور جورج ديب استاذ العلاقات الدولية في الجامعة الامريكية والدكتور غازي سرحال استاذ الاقتصاد في الجامعة الامريكية.

وقال الدكتور مقدسي في كلمته ان اللبنانيين والعرب يعيشون اليوم هاجس تأثير عملية السلام على الاوضاع الاقتصادية في الشرق الاوسط وان لبنان والدول العربية قادمة على مواجهة تحول اقتصادي كبير يحمل تطلعات ذات ابعاد استراتيجية شاملة ومنافسة، قد يكون من شانها التحكم بالمسار الاقتصادي للبنان ودول المنطقة كافة. وقال رئيس الجامعة الامريكية «نحن لا نريد ان يكون هذا التحول عشوائيا بل نريده تطورا انمائيا وعلميا».

وكشف ان حجم الناتج المحلي الاسرائيلي يبلغ حوالي ٤٦ مليار دولار امريكي لعدد من السكان لا يتجاوز ٥ ملايين في حين يبلغ مجموع الناتج المحلي للبنان وسورية والاردن مجتمعة حوالي ٢٣ مليار دولار امريكي لعدد من السكان يقدر بـ ٢٢ مليون نسمة، مما يعني ان الانتاج المحلي الاسرائيلي يزيد عن ضعف الانتاج المحلي لهذه الدول مجتمعة.

ولعل ما يسترعي الانتباه ايضا وينبه الى حدية المرحلة الاقتصادية المقبلة، هو الفارق الكبير بين الدخل الفردي في اسرائيل والدخل الفردي في الدول المجاورة اذ يتجاوز الدخل الفردي الاسرائيلي عشرة اضعاف مستوى الدخل الفردي لهذه الدول.

وتحدث الدكتور هشام بساط في دراسة مقارنة للوضع المالي والاقتصادي بين لبنان وسورية والاردن واسرائيل مشيرا الى ان مساحة عشرين دولة عربية تصل الى ٤٠٧ ٩٨٨ ١٢ كيلومترات مربعة مقابل ٣٤٥ ٢٠ كيلومترا مربعا اي ٤٦ ضعفا. اما الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩١، فهو ٤٨٣ ٤٠٨ مليون دولار، مقابل ٥٠٠ ٥٥ مليون دولار اي ٤ ٧ اضعاف

اما متوسط دخل الفرد، فان الدخل الاسرائيلي للفرد يعادل ٦ ٥ من الافراد العرب، ولو استبعدنا الدول العربية المنتجة للنفط لهبط متوسط دخل المواطن العربي الى ٧٠٤ دولارات سنويا وعندها يكون الدخل الاسرائيلي ١٦ ضعفا

وقال عن الدين الخارجي، ان هناك تقاربا بين الدول المجاورة لاسرائيل، ولكن هناك فرقا بالنسبة لحجم الدين الخارجي حيث يبلغ في اسرائيل اربعة اضعاف الدول المجاورة اما عن التجارة الخارجية، فان الواردات هي ٥٦٨ ٨ مليون دولار مقابل ٦١٤ ١٦ مليون دولار مجموعة الدول المجاورة تساوي تقريبا نصف حجم الواردات

اما الصادرات فهي ١٤٤ ٥ مليون دولار مقابل ١١.٧٣٤ مليون دولار ويصل حجم صادرات الدول المجاورة الى ٤٣ بالمائة من حجم الصادرات الاسرائيلية.

واستخلص الدكتور بساط ان لبنان وسورية والاردن تزيد عن اسرائيل في مساحة الارض وعدد السكان، في حين ان اسرائيل تتفوق على هذه الدول في حجم ودائع القطاع المصرفي وموجودات البنك المركزي من العملات الاجنبية والناتج المحلي الاجمالي وحجم الصادرات والواردات، وان الخوف هو من السلام الآتي الذي لم نستعد بعد لاستقباله.

واعتبر ان اسرائيل في وضعها الحاضر مهيأة اكثر منا



المصدر : الجمهورية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٢

لتكون نقطة الجذب الرئيسية للتجارة الخارجية في المنطقة فكيف اذا اصبحت اسرائيل ايضا مركزا للاستثمارات الاجنبية والتكنولوجية والخبرات التقنية في المنطقة، في ظل غياب خطط تنموية عربية واحدة قابلة للتطبيق في المنطقة.

واشار الى مقارنة تفصيلية بين لبنان واسرائيل مشيرا الى ان لبنان اليوم لم يعد في مستوى لبنان الامس عام ١٩٧٤، فقد تراجعنا بسبب ما الحقته بنا الحرب، ولقد تغير المحيط حولنا

ويعاني القطاع المصرفي اللبناني صعوبات في نقص الكفاءات والتقنيات بينما القطاع المصرفي متطور اكثر في اسرائيل حيث يوجد ٢٧ مصرفا تجاريا منها مصرفان مملوكان من مؤسسات اجنبية، و٩ مصارف عقارية ومصرفان للتوظيف وخمسة مصارف متوسطة وطويلة الاجل

وتتميز اسرائيل ببورصة نشطة وصل حجم تداولها في العام ١٩٩٢ الى ٣٦٧ ٦٨ مليار دولار شكلت فيها الصناعات نسبة ٧ ٥٦ ولكنه اشار الى تميز الاقتصاد اللبناني بحرية المبادرة واهمية القطاع الخاص والثوابت المصرفية الكبرى، بينما الاقتصاد الاسرائيلي هو اقتصاد مختلط وللدولة سيطرة كبيرة على الشركات التي لها حجم مهم في الانتاج والعمالة

ودعا الى مواجهة هذا الواقع بالعمل العربي المشترك وابرز رئيس لجنة الرقابة على المصارف الدكتور محمد بعاصيري دور لبنان حاضرا ومستقبلا مشيرا الى زيادة الودائع في المصارف اللبنانية وقد بلغت مليارا ونصف المليار دولار. وذلك في اقل من سنة اضافة الى المساعدات المالية من المنظمات والهيئات الدولية.

واشار عميد كلية الاعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية الدكتور ايلي عساف، الى ان الاقتصاد الاسرائيلي هو اقتصاد صناعي، وهو ينمو ويستمر، وان اسرائيل بلد يعتمد على اقتصاد صناعي متوازن

ودعا الدكتور جورج ديب وهو استاذ القانون الدولي في الجامعة اللبنانية، الى ضرورة دخول الاردن في معاهدة تنسيق مع لبنان وسورية لتحصين وضع البلدين داعيا للتضامن العربي وعدم تجزئة الحل.

بينما دعا استاذ الاقتصاد في الجامعة الامريكية الدكتور غازي سرحال، الى تخفيض الانفاق على التسلح بشكل يؤدي الى تحويل الموارد المالية الى مشاريع منتجة بعدما بلغ هذا الانفاق في الصراع العربي الاسرائيلي معدل ١٥ بالمائة من الدخل القومي، بينما يبلغ في الدول النامية حوالي ٥ بالمائة معتبرا ان السلام يوجد حالة من الاستقرار لاصلاح السياسات الاقتصادية كما يفرض التعاون والاندماج الاقتصادي واقامة المشاريع المندمجة ■

بيروت.موفق مدني دفتردار



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٥ ديسمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عبد المنعم سعيد:

المناخ العام للسلام سيزيد النمو الاقتصادى للمنطقة

يتوقع الدكتور عبد المنعم سعيد ان يؤثر الاتفاق على الوضع الاستراتيجي لمصر، ويرى ان عليها ان تعالج نقص المعونات المرتقب. ويذهب الخبير الاستراتيجي إلى توقع ازدهار منطقة المثلث بشرط ان يتم الربط بين شمال سيناء وغزة وخليج العقبة، ويرى ان السياحة ستزدهر في المنطقة.

□ ما هو تصوركم للتأثيرات الاقتصادية للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي على مصر؟ وما أفضل السبل لتفاعل مصر مع المتغيرات التي يطرحها الاتفاق على الصعيد الاقتصادي؟

■ إذا افترضنا ان هناك وضعا جديدا في المنطقة هو التعايش السلمي بين العرب وإسرائيل فماذا لو حدث اتفاق مع باقي الاطراف ليصبح هناك وضع جديد قائم على السلام الحالي.

فهذا الاتفاق سيؤثر على الوضع الاستراتيجي المصري بشكل عام فمصر كانت تعيش على استثمار وضعها الاستراتيجي في المنطقة مع الخليج والقرن الافريقي والصراع العربي الإسرائيلي وما يترتب على ذلك من دعم معنوي ـ ومع نهاية الحرب الباردة والوضع في الخليج والاتفاق الأخير سنرى ان الجزء الخاص بالمعونات الدولية سيقل مع اقتراب عام ١٩٩٥. ولكن أي عملية سلام كما تخلق مخاطر فإنها تخلق فرصا.. فالمخاطر هي نقص المعونات العربية والدولية لمصر وهي بذلك تفقد ميزة كانت حاصلة عليها.. وايضا ستبدأ مصر دخول ساحة اكثر تنافسية مما كانت مع إسرائيل نظرا لظهور صيغ جديدة للاتفاقات التجارية وبالتالي ستقل القيود الحمائية التي كانت مفروضة.

ومن ناحية الفرص.. هناك مناخ عام للسلام سيصبح مدعاه كبيرة للتنمية الاقتصادية وستبدأ الدول في انتهاج مراحل النمو الاقتصادي.. ولو أرادت إسرائيل ان تكون يابان الشرق الأوسط فقطعا سيعود ذلك بفرص وفيرة على المنطقة ومصر لان هناك كميات كبيرة من المساعدات ستتدفق على المنطقة المسماة بالمثلث.. ولدى مصر ارصدة كبيرة يمكنها الاستفادة منها خاصة لو حدث ربط لشمال سيناء مع منطقة غزة وخليج العقبة وستزدهر السياحة مثلاً.



د. عبد المنعم سعيد

□ من المؤكد ان نظرة الشركات العالمية للمنطقة العربية ستتغير وسوف يعتبر مناخ الاستثمار في المنطقة أفضل بعد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي فما رأيكم؟

■ هذا كلام واضح وصريح وهو سيصبح وضعا قائما وعلى مصر ان تخوض التجربة كاملة لانه يمكنها الحصول على فوائد كثيرة ماديا وثقافيا فالاستثمار لايعرف إلا المناخ الخصب وسيولة الاجراءات ولابد من مجاراة رغم العصر والتخلي عن البيروقراطية والتفكير الطويل لانه لو بقيت الأمور على ذلك ستصبح إسرائيل هي الجزء الجاذب للاستثمار أكثر من غيرها. ويقول الدكتور عبد المنعم سعيد ان مصر خلال العامين السابقين بدأت تخطو إلى الامام في عملية تصدير منتجاتها ولكن ستظل مشكلتنا هي عدم دقة المواعيد والالتزام بها ولكن يمكن التحسن بشكل كبير لو تم مشروع الإصلاح الاقتصادي بصورة دقيقة وسريعة.

□ في رأيكم من هي دول المنطقة التي تملك امكانيات تمكنها من

استثمار هذا المناخ.. والتحول لقطب جاذب للاستثمارات الدولية والاقليمية؟

■ الدول التى تملك هذا المناخ هى تحديدا مصر وإسرائيل والكيان الفلسطينى وهناك ايضا سوريا ولبنان ولكن لابد ان يكون الوعى الاقتصادى على قدر المسئولية حتى تستطيع أى دولة ان تقوم بعملية تحويل بنيتها لتكون قطبا جاذبا للاستثمار بكل متطلباته. واعتقد ان التفكير العربى يركز على خطط إسرائيل للوصول بمنتجاتها للعرب ولكنهم لم يفكروا فى ان إسرائيل تستورد سلعا بستة عشر مليار دولار.. فمن يستطيع الدخول فى سوق التوريد لها؟

يجب على الفلسطينيين خوض هذه التجربة شريطة رفع الحصار عن الاقتصاد الفلسطينى المفروض من إسرائيل وعلى كل دولة عربية ان تعد العدة لخوض تلك المعارك الاقتصادية مع إسرائيل وأنا لست مع القائلين ان الاتفاق فلسطيني - إسرائيل لأنه يفتح الباب لاتفاقيات أخرى وستزيد الارتباطات بين كل الاطراف فى المنطقة قريبا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ...... الحياة ......

التاريخ : ...... ٥ ديسمبر ١٩٩٤ ......

على رغم الشكوك المحيطة بالانسحاب الاسرائيلي

الخطط لعقد اجتماع المجموعة الاستشارية المانحة مستمرة ومنظمة التحرير ستعلن قريباً تعيينات في مجلس الاعمار

□ واشنطن -
من بتسي لاون المعلوف:

■ علمت «الحياة» ان الخطط لعقد اجتماع المجموعة الاستشارية المانحة للمساعدات في شان الاراضي المحتلة في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) الجاري لا تزال ثابتة كما هو مقرر لها، على رغم الشكوك المحيطة بالانسحاب الاسرائيلي المخطط له من غزة واريحا في ١٣ الشهر الجاري، وذلك في الوقت الذي حققت الجهات المانحة بقيادة البنك الدولي تقدماً في تاكيد برنامجها الكبير للمساعدات، وفيما يواصل الفلسطينيون انشاء بنية ادارية مقبولة.

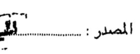
وقال رام شوبرا مدير عمليات الشرق الاوسط في البنك الدولي لـ «الحياة»، اول من امس الجمعة ان الخطط لعقد الاجتماع «راسخة في الوقت الراهن». واعرب عن اعتقاده ان منظمة التحرير ستعلن قريباً تعيينات ادارية في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية واعادة الاعمار.

وكان شوبرا يتحدث بعد يوم من اجتماع رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ووزير الخارجية فاروق القدومي مع مسؤولين من البنك الدولي في مقر المؤسسة في واشنطن. ووصف شوبرا زيارة المسؤول الفلسطيني بانها «فرصة لمزيد من التعارف المتبادل».

لكن اللقاء على الصعيد العملي كان مناسبة ايضاً لعرض احدى اهم المسائل من وجهة نظر الجهات المانحة، وهي وضع المحاولات لتحسين قدرة الفلسطينيين على التنفيذ.

كذلك بحث اللقاء في التحضيرات الجارية لاجتماع منتصف الشهر الذي سيتعرض فيه مقترحات محددة لتنسيق المساعدات (بليونا دولار) التي تعهدت الجهات الدولية المانحة الى الاراضي المحتلة تقديمها، فضلاً عن سبل قيام تنسيق اوسع في المستقبل بين البنك الدولي والفلسطينيين. ويذكر ان القدومي اجتمع مع كايو كوخ فيزر نائب رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الاوسط وكبار مساعديه. وعرض فيزر جهود



المصدر : 

التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البنك المتواصلة في مجال افضل الاستخدامات المالية للدول المانحة بالتعاون مع الجانب الفلسطيني خصوصاً اجتماع المجموعة الاستشارية المانحة في باريس.

وقال مركز الشؤون الفلسطينية في واشنطن ان السادة سري نسيبه وزهدي الطرزي وسعيد كمال حضروا الاجتماع الذي كان سبقه لقاء مع فريق البنك الدولي الذي زار الاراضي المحتلة واعد الدراسات المتنوعة اللازمة لدعم خطط التنمية والاعمار للاراضي الفلسطينية المحتلة بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا.

وقال شوبرا في تصريحه لـ «الحياة» ان البنك الدولي ينوي اقتراح برنامج لاعادة تاهيل وإعمار طارئة للاراضي المحتلة في اجتماع المجموعة الاستشارية. وسيتضمن ذلك اقتراحاً محدداً لمشروع يمول البنك ٥٠ مليون دولار من تكاليفه التي سيشارك فيها مانحون دوليون اخرون.

وامتنع شوبرا عن كشف حجم المشروع الذي سيقترحه البنك الدولي او اي تفاصيل اخرى لأن البنك لم يبلغ الدول المانحة بخططه بعد. وهو سيرسل اقتراحه الى المانحين قبل الاجتماع. وقال المسؤول ان البنك ينظر في برنامج اوسع لاعادة التاهيل والاعمار تتفرع منه برامج تغطي قطاعات عدة اختير البنك ليتولاها. واضاف ان مساهمة البنك بـ ٥٠ مليون دولار حظيت في السابق بموافقة مجلس الادارة لاستعمال المبلغ في غزة عن طريق وكالة الاقراض التابعة للبنك اي «جمعية التنمية الدولية». واوضح ان لذلك ميزة هي ان الاموال ستكون متوافرة وفق الشروط المرنة للجمعية، كما انه ليست هناك حاجة الى ضمانات من فريق ثالث.

ويتوقع ان يثبت اجتماع المجموعة الاستشارية التعهدات التي اعطتها الدولة المانحة بتقديم بليوني دولار ويتأكد من تنسيق هذه المساعدات وان ينظر الى الاولويات من وجهة النظر الفلسطينية.

وكانت بعثة البنك الدولي التي عادت من الاراضي المحتلة قدمت اقتراحات للمساعدة التقنية ولدراسات الجدوى الاقتصادية يجري تمويلها من صندوق منفصل ينشئه البنك الدولي ويحتوي ٣٥ مليون دولار.

واشار شوبرا ايضاً الى ان التقدم في تطوير برنامج منسق للمساعدات للاراضي المحتلة تحقق بفضل مساهمة وكالات الامم المتحدة والصناديق العربية والمجموعة الاوروبية ومانحين عدة منذ بعض الوقت. ونتيجة كل ذلك اصبح بعض المشاريع جاهزاً للتنفيذ كما لا تزال بعض دراسات الجدوى الاقتصادية مستمرة، فيما ستاخذ مشاريع رئيسية اخرى بعض الوقت كي ترى النور.

وقال المسؤول ان اموراً كثيرة حدثت مذ اجتمع المانحون الدوليون للمرة الاخيرة لمحاولة تنسيق استراتيجية للمساعدات لدعم الحكم الذاتي الفلسطيني في الاراضي المحتلة. واشار خصوصاً الى ان المخاوف التي تم الاعراب عنها في ذلك اللقاء الذي عقد في باريس مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، في شان قدرة الفلسطينيين على اقامة ادارات فاعلة وخاضعة للمحاسبة، خفت في صورة ملموسة.

واكد شوبرا ان الجميع «على نفس الموجة»، ويتفقون على الحاجة الى مبادئ معينة مثل المسؤولية والحساب والشفافية، في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية واعادة الاعمار. واعرب عن اعتقاده ان الفلسطينيين يقبلون بهذه المبادئ كشروط لازمة للتصرف بكميات كبيرة من اموال المانحين. وقال: «ان ما نحن بحاجة اليه بنية مؤسساتية محددة يتم انشاؤها في صورة شرعية وتكون لديها القدرة على الاقتراض وتحديد الاولويات للشعب الفلسطيني والقدرة على التنفيذ والاشراف على ذلك».

واضاف: «اننا نتوقع ان يتم احترام مبادئ الشفافية والحساب والمهنية في عملية التعيين والانظمة وفي عمل البنى». وبعد التركيز على ان هذه المتطلبات اساسية من وجهة نظر المجموعة الدولية المانحة، اشار المسؤول الدولي الى «ان هذه الجوانب ضرورية جداً ايضاً من زاوية اقناع الفلسطينيين انفسهم بان المشاريع التي سيتم اختيارها هي اولويات ومصممة في شكل جيد وستعطي النتائج المرجوة».

وذكر شوبرا انه فهم من قيادة منظمة التحرير ان الفلسطينيين يخططون لاتخاذ الخطوات المهمة المقبلة في عملية اقامة المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية واعادة الاعمار في الايام القليلة المقبلة، وذلك لتعيين مديري الوحدات الفنية لهذه الوكالة وموظفين. وتعتبر هذه الخطوات مهمة ومتابعة للاعلان عن مجلس ادارة للمجلس قبل فترة.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٣

اقتصاد الحكم الذاتى : بين توحيد الجمارك والتجارة الحرة

يخطىء من يعتقد أن اتفاقية الحكم الذاتى قد اكتملت حلقاتها ومن يعتقد أيضا أن المشاكل إذا ما تفجرت بين الطرفين ستنصب على حجم انسحاب القوات الاسرائيلية من غزه وأريحا ، ذلك لان هناك جدلا حادا بين الطرفين اتضحت مؤخرا معدلاته ويتمثل فى الآتى : أن اسرائيل تريد توحيد الجمارك مع مناطق الحكم الذاتى بينما يريد الفلسطينيون أسلوب التجارة الحرة ، وبين المفهومين هوة عميقة والتوفيق بينهما سيكون مهمة شاقة .

● ماذا يعنى توحيد الجمارك ؟

يطرح المفاوض الإسرائيلى هذا الأسلوب بعد موافقة وزارة المالية عليه . والمعمول به فى إطار دول السوق الأوروبية المشتركة ، فمن يستورد بضائع عبر ميناء ألمانى يدفع جمارك بنسبة مماثلة لمن يستورد نفس السلعة عبر ميناء فى إيطاليا ، ثم تنتقل بعد ذلك بحرية داخل حدود السوق منذ لحظة الافراج جمركيا عنها . وعند تطبيق نظام التوحيد الجمركى يتحقق المبدأ المعتاد وهو توزيع واقتسام الجمارك وفق صيغة معروفة ومتفق عليها بين أطراف الاتفاق .

أما أسلوب التجارة الحرة الذى يطرحه المفاوض الفلسطينى فينص على انتقال البضائع بين البلدين بدون جمارك .

وأولى عقبات اختلاف المفهومين فى المفاوضات كانت بشأن تسويق المنتجات الزراعية ، فإسرائيل تريد استمرار الوضع الحالى بتسويق منتجاتها بشكل حر فى اراضى الحكم الذاتى أثناء الفترة الانتقالية وحظر بيع المنتجات الفلسطينية داخل اسواقها خشية إغراقها بالمنتجات الفلسطينية وخاصة الخضراوات والثروة الداجنة .

أما العقبة الثانية فتتمثل فى رؤية الفلسطينيين لمستقبلهم الاقتصادى فى قيام علاقات اقتصادية مع الاردن والدول العربية وليس فى توحيد جمركى مع اسرائيل لأنه سيعزل مناطق الحكم الذاتى عن الاردن ، وهو أمر غير وارد فى حسبان المفاوض الفلسطينى . ولكن اسرائيل تلح على توحيد الجمارك لخشيتها من تفاقم ظاهرة تهريب البضائع . ويرى المفاوض الاسرائيلى أن بيده الورقة الرابحة لاقناع الفلسطينيين وتتمثل فى عدد العمال الفلسطينيين الذين سيسمح لهم بالعمل فى اسرائيل حيث تشكل عوائدهم ثلث الناتج القومى الفلسطينى .

ويخاوف اسرائيل من اسلوب التجارة الحرة لا تنتهى ومنها أن كثرة طرق الانتقال بين قطاع غزه واريحا ستخلق ضرورة إقامة حواجز محكمة على النقاط الحدودية وسيكون لها فوائد سياسية كبيرة للجانب الفلسطينى وستساهم فى حل مشكلة البطالة لآلاف الفلسطينيين .

كذلك الخوف من فاتورة حساب ضريبة القيمة المضافة التى سيصدرها سلطات الحكم الذاتى والتى يجب أن تكون مطابقة لنظيرتها فى أسرائيل لوقف عمليات التهرب الضريبى .

ومع افتراض ان الفلسطينيين سيفلحوان ميناء غزة وستكون التعريفات الجمركية به أقل من ميناء أشدود وذلك سيشجع المستورد الاسرائيلى على جلب بضائعه عبرها وستحصل الجمارك به .

لقد وافقت لجنة وزارة المالية فى اسرائيل على السماح للفلسطينيين بتحديد هذه النسبة بشرط أن تقل بنسبة ٥٦٪ عن النسبة الاسرائيلية وذلك سيدفع موظفى الجمارك الاسرائيليين والمواطن الاسرائيلى للركض على طول خط الحدود وخاصة مواطنى القدس لشراء السلع المعمرة من منطقة الحكم الذاتى لأن أجور الايدى العاملة الفلسطينية أقل مع ملاحظة الاختلاف الشديد فى مستوى المعيشة بين مواطنى اسرائيل ومناطق الحكم الذاتى .

أسماء سيف

مرحبا



إسرائيل، هذه الأيام، ترفع شعارا غريبا يقول:

- هل يمكن أن تقبل الشركات العالمية على استثمار أموالها في غزة وأريحا بينما يجرى إطلاق النار بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

وتقول أيضا:

- المعارضون الفلسطينيون للسلام، لا يتوقفون. وبالتالي فإن موظفي أية شركة عالمية معرضون للقتل ولذلك فلا مصلحة لهذه الشركات في القيام بمشروعات في المناطق الفلسطينية.

وعلى هذا الاساس فإن إسرائيل تطلب من منظمة التحرير الفلسطينية أن تقاوم، وأن توقف أولئك الذين يقومون بأعمال فدائية، أو لنقل الآن، إرهابية، ضد إسرائيل.

باختصار أول ما تطلبه إسرائيل من المنظمة هذه الأيام أن يتوقف القتال لا في المناطق التي ستتمتع بالحكم الذاتي وفي كل الأراضي العربية أي الضفة الغربية باعتبار انه بدون أمن لن يكون هناك استثمار.

وفي الوقت نفسه وحتى تتسلم المنظمة مسئولياتها، فإن إسرائيل تنتهز الفرصة لتقضي على كل عناصر المقاومة ضدها، فتقتل كما تشاء ومن تشاء من الفلسطينيين، ولا تفرق في ذلك بين أنصار «حماس» و«فتح»، والمنظمة، حتى يبدأ الحكم الذاتي وسط استرخاء فلسطيني كامل لا معارضة فيه لإسرائيل!

وإذا انتقلنا من الجانب العسكري والقتالي الى الجانب الاقتصادي، نجد إسرائيل تعترض على ما أعلنه مسئول في المنظمة من أن الأولوية في عقود مشروعات البنية الأساسية ستكون للأردنيين - أن الأولوية في المشروعات الاستثمارية المغرية والمربحة ستكون للفلسطينيين الذين يقيمون في المنفى وبالذات في مشروعات السياحة. ومعنى ذلك أن إسرائيل تقول للمنظمة صراحة:

- لا تأخذوا لأنفسكم وللأردنيين - من أصل فلسطيني طبعا - ما يدر أرباحا، بل دعونا نقاسمكم.

وتصر إسرائيل على بقاء الحدود مفتوحة بين الأراضي - التي يقال تجاوزا انها محررة بينما لا تتمتع إلا بالحكم الذاتي المحدود - وبين إسرائيل، حتى لا تفرض المنظمة حماية جمركية، أو أي نوع من الحماية على الصناعات الفلسطينية الجديدة الناشئة.

وهناك من يطالب بفترة انتقال.

وهناك في المنظمة من يطالب بمنع الاسرائيليين من الاستثمار في غزة وأريحا حتى لا يكون لاسرائيل منفذ اقتصادي في هذه المناطق وسيطرة على مقدراتها ومستقبلها وحتى لا يستبدل النفوذ العسكري والسياسي بنفوذ اقتصادي.

وإسرائيل تعارض ذلك وتقول: - نحن أدرى بالحالة الاقتصادية في هذه المناطق واحتياجاتها فنحن هنا قبل المنظمة وخلال الربع قرن الأخير.

والمشكلة الاقتصادية بين المنظمة وإسرائيل ستفرض نفسها بعد استقرار المنظمة في أريحا وغزة. وسيكون الصراع الاقتصادي دمويا وأقسى مما جرى في مباحثات السلام!

محسن محمد



المصدر : العالم اليوم
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٣

الآثار الاقتصادية «لاتفاق غزة أريحا أولا»

على إسرائيل والدول العربية المتفاوضة معها

صلاح السيد

منذ ان توصلت منظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاق غزة أريحا مع اسرائيل بدأت كل الاطراف فى المنطقة فى إعادة حساباتها الاقتصادية لترى كيف تستثمر الفرص التى يتيحها تحسن مناخ الاستثمار فى المنطقة بعد الاتفاق كما أن البعض سواء على مستوى حكومى أو على مستوى المستثمرين بدأ فى دراسة فرص التعامل الاقتصادى بين الطرفين العربى والاسرائيلى ورغم أن هناك العديد من الصعوبات التى تكتنف تنفيذ الاتفاق، ورغم ان سوريا وهى الرقم العربى الحاسم فى قيام سلام عربى – اسرائيل من عدمه، مازالت بعيدة عن التوصل لاتفاق سلام مع اسرائيل.. ورغم كل ذلك إلا أن البحث والدراسة حول المستقبل الاقتصادى للمنطقة بعد الاتفاق الاسرائيلى الفلسطينى يجرى على قدم وساق. وهناك عدة محاور بالنسبة لآثار اتفاق غزة اريحا اقتصادات دول المنطقة المحور الأول هو تحسن مناخ الاستثمار فى المنطقة بصفة عامة بعد الاتفاق باعتباره خطوة متقدمة على طريق تسوية الصراع العربى – الاسرائيلى بما يجعل المنطقة بصفة عامة أكثر أمانا بصورة تغرى المستثمرين والشركات الأجنبية على الاستثمار فى المنطقة وبالطبع فإن الوجه الآخر للعملة هو تنافس دول المنطقة على الاستفادة أو الاستئثار بالميزات التى يحققها تحسن مناخ الاستثمار فى المنطقة من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وهذا المحور من محاور تاثير الاتفاق اقتصاديا على دول المنطقة يستاثر بالجانب الأكبر من اهتمام حكومات ومستثمرى دول المنطقة



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥ ... ١٩٩٢

التكتلات الاقتصادية

المحور الثانى هو إحياء مشروعات التعاون والتنسيق فى اتجاه التكتل الاقتصادى تحسن مناخ الاستثمار فى المنطقة بعد اتفاق غزة اريحا جعل الاسواق العربية اكثر جاذبية للاموال العربية لايقاف نزوحها واستعادة جانب من الاموال المهاجرة وبسبب حالة الانقسام والفرقة بين الدول العربية فإن هذا المحور هو أقل المحاور التى تحظى بالاهتمام بصفة عامة، وان كان هناك تقدم فى العلاقات الاقتصادية بين بعض الدول مثل العلاقات المصرية السعودية التى لو استمرت فى تقدمها وتطورها فإنها يمكن ان تشكل نواة حقيقية لتعاون اقتصادى عربى شامل.

علاقات جديدة

المحور الثالث هو فتح المجال امام نشوء علاقات اقتصادية بين اسرائيل وبعض الدول العربية ورغم التحفظات العربية الرسمية والشعبية على هذا الامر ، إلا أن اسرائيل بدعم كبير من الولايات المتحدة الامريكية الجماعة الاقتصادية الأوروبية تركز على هذا الامر وتساعدها أجهزة الإعلام الغربية التى تروج لقيام علاقات اقتصادية عربية اسرائيلية مع تجاهل تام لفرص التعاون الاقتصادى العربى.

ووفقا لمحاور التأثيرات الاساسية لاتفاق غزة اريحا على اقتصاد دول المنطقة فإن هذه الدول ستكون قادرة بشكل متفاوت على تكييف هذه التأثيرات لمصلحتها، وهو ما يتوقف على أوضاع اقتصادات هذه الدول.

وقد بلغ الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى لكل من سوريا والاردن ولبنان ومصر بالترتيب نحو ٥٩,٥، ٨,٧، ٨,٥، ١٠٦,٦ مليار دولار عام ١٩٩٠ فى حين بلغ الناتج المحلى الحقيقى لاسرائيل فى نفس العام نحو ٥٣,١ مليار دولار.

صناعات مهمة

وعلى المستوى الكيفى تمتلك مصر وسوريا والاردن قطاعات صناعية متفاوتة التقدم لكنها تمتلك ميزات نسبية وقدرات تنافسية جيدة بالمقارنة بالقطاع الصناعى الاسرائيلى مع التسليم بوجود تميز فى بعض الصناعات فى مصر وتميز فى بعض الصناعات فى اسرائيل.

وفيما يتعلق بمعدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى فإن الاردن وسوريا تحققان معدلات نمو أعلى كثير من معدل النمو الذى تحققه اسرائيل كما هو واضح من الرسم البيانى، أما لبنان فإنه ورغم عدم توافر بيانات عن معدل النمو الحقيقى لناتجه المحلى الاجمالى إلا انه يمكن التكهن بثقة انه من أعلى معدلات النمو فى المنطقة لان مجرد توقف الحرب الأهلية اللبنانية فى حد ذاته يتيح للاقتصاد اللبنانى تحقيق زيادة كبيرة فى الناتج المحلى الاجمالى أما

بالنسبة لمعدلات التضخم الحقيقية فإنها بلغت في مصر وسوريا والاردن بالترتيب نحو ١٥٪، ٨,١٪، ٣٪ في عام ١٩٩٢، في حين بلغ معدل التضخم الحقيقي في اسرائيل نحو ١٢٪ في نفس العام. اما معدلات البطالة فإنها مرتفعة في كل من مصر واسرائيل والاردن ولبنان، لكنها منخفضة إلى حد ما في سوريا.

وبناء على البيانات المقارنة لأوضاع اقتصادات اسرائيل والاردن وسوريا ولبنان ومصر يمكن القول أن فرص دول المنطقة في الاستفادة من الأثار الاقتصادية للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي سوف تتوقف على كفاءة الادارة الاقتصادية في كل دولة مع ضرورة مراعاة أن الغرب سوف ينحاز بشكل كبير لاسرائيل من اجل تمكينها من تحقيق اكبر الفوائد الاقتصادية من الاتفاق مع الفلسطينيين على حساب باقي دول المنطقة.

طالب بسيطرة فلسطينية على المعابر

العناني : اتفاق أردني - فلسطيني جاهز لتنظيم العلاقات الاقتصادية المستقبلية

■ عمان - ا ف ب - قال وزير الاعلام الأردني الدكتور جواد العناني ان مشروع الاتفاق الاقتصادي الاردني - الفلسطيني، الذي سينظم العلاقة المستقبلية بين الاردن والاراضي المحتلة في المجال الاقتصادي أصبح «جاهزاً» معرباً عن رغبته في ان يتم توقيعه «في القريب العاجل».

وفي حديث الى وكالة «فرانس برس» أمس اكد العناني ان هذا الاتفاق «تمحور خصوصاً حول اعادة فتح أبواب فروع المصارف الأردنية التي اغلقت سنة ١٩٦٧، في أعقاب الحرب العربية - الاسرائيلية. واشار العناني الى ان قرار اغلاق تلك المصارف جاء «بناء على اوامر الحاكم العسكري الاسرائيلي وليس من قبل الأردن الذي ابقى جسوره مفتوحة مع سكان الاراضي المحتلة».

وكانت مجموعة عمل اقتصادية ثلاثية اردنية - أميركية - اسرائيلية وضعت الاربعاء الماضي اتفاقاً مبدئياً يقضي بالسماح للمصارف الأردنية بالعمل في الضفة الغربية. وشكلت هذه المجموعة في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي على هامش لقاء تم في واشنطن بين ولي العهد الأردني الأمير حسن بن طلال ووزير الخارجية الاسرائيلية شمعون بيريز.

وبحسب العناني فإن «مهمة الاشراف والرقابة على نحو عشرين فرعاً في الضفة الغربية ستناط بالمصرف المركزي الاردني وهي تشكل امتداداً لمصارف اردنية خاصة في اطار العلاقة المميزة التي تربط الاقتصادين الأردني والفلسطيني».

واعتبر العناني، الذي يشغل ايضاً منصب وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء، ان «القطاع المصرفي (في الضفة الغربية) دمر تقريباً وهو بحاجة الى اعادة بناء في ظل الظروف المستجدة». واضاف ان الأردن الذي «له أكثر من ٣٠٠ مليون دينار (نحو ٤٢٠ مليون دولار) متداولة في الاراضي المحتلة يسعى الى الحفاظ على قيمة عملته».

من جهة اخرى اشار وزير الاعلام الأردني الى ان مشروع الاتفاق الاقتصادي الأردني - الفلسطيني ينص على «تشكيل لجنة مشتركة مصرفية ونقدية مهمتها تنسيق السياسات المتعلقة بالنقد والبنوك في الأراضي المحتلة».

وبحسب العناني فانه سيناقش في اطار هذه اللجنة طلبات «افتتاح مصارف جديدة أو حتى فروع جديدة لمصارف اردنية قائمة».

واضاف العناني «لقد اتفقنا على ان يبقى الدينار الأردني العملة المتداولة خلال الفترة الانتقالية او الى حين أن يصدر الفلسطينيون عملة خاصة بهم».

المعابر

وكرر دعم بلاده لسيطرة الفلسطينيين على المعابر بين الاردن والضفة الغربية كما شدد على رفض الأردن الكلي لقيام اسرائيل بفرض ضرائب على البضائع الاردنية المتجهة الى الأراضي المحتلة.

ولم يحدد العناني موعد توقيع الاتفاق الاقتصادي الأردني - الفلسطيني لكن سفير دولة فلسطين لدى الأردن الطيب عبدالرحيم اشار الى ان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات سيجري الاسبوع المقبل في عمان محادثات مع العاهل الأردني الملك حسين من شانها أن تسفر عن توقيع اتفاقات ثنائية في مختلف المجالات.



٢٠ بنكا أردنيا تتأهب لاستئناف نشاطها فى الضفة

العنانى: القضايا الاقتصادية المعلقة مع إسرائيل مازالت بلا حل

□ عمان - رويتر:

أكد وزير الدولة لشئون رئاسة الوزراء فى الأردن «جواد العنانى» أن بلاده توصلت إلى اتفاق مع إسرائيل سيسمح بإعادة فتح فروع البنوك الأردنية فى الأراضى المحتلة والضفة الغربية تحت سيطرة وإشراف البنك المركزى الأردنى، وذلك فى أسرع وقت ممكن.

واضاف «العنانى» أن الأردن راجع مع إسرائيل كل الشروط الخاصة باستئناف البنوك الأردنية لنشاطها فى الضفة الغربية.

وأصبح البنك المركزى الأردنى حاليا مسئولا مسئولية كاملة عن تشغيل وإدارة وفحص الفروع الأردنية فى الضفة الموجودة قبل احتلالها ١٩٦٧.

ومن جانب أخر لمح «العنانى» إلى أن الاتفاقية - والتى تم التوصل إليها فى واشنطن الاربعاء الماضى ولاتزال فى انتظار التصديق الرسمى من جانب حكومتى البلدين - تركت أسئلة بدون حل عن مستقبل العلاقات الاقتصادية الأردنية الإسرائيلية فضلا عن مستقبل أحد فروع البنوك الأردنية فى قطاع غزة والتى تشرف عليها مصر طبقا لماكان قبل الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٦٧.

ومن المنتظر أن تتم إعادة فتح أكثر من ٢٠ فرعا للبنوك الأردنية فى الضفة الغربية كانت قد توقفت عن العمل منذ الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٦٧.

ومع أن العنانى لم يدل بتفاصيل حول الدور المستقبلى للبنك المركزى الأردنى فى الضفة الغربية أكد محافظ البنك فى الشهر الماضى أن المركزى الأردنى سوف ينتهج سياسات مصرفية محكمة وسيكون الدينار الأردنى هو العملة الرسمية هناك

وعلى الجانب الآخر أعربت منظمة التحرير الفلسطينية عن رغبتها فى دفع وتنشيط النمو كما أنها تبحث عن دور عادل لسياسة بنك مركزى فى الضفة.

وأوضح «جواد العنانى» أن القضايا الاقتصادية المعلقة بين إسرائيل والأردن لم يتم حلها أو الاشارة إليها فى الاتفاق وخصوصا رفض إسرائيل السماح للصادرات الأردنية بدخول الأراضى المحتلة، حيث ترفض إسرائيل طلب الأردن مرور الصادرات بدون تعريفة جمركية فى الوقت الذى يبلغ العجز التجارى السنوى للأردن مع الضفة الغربية ٧٠ مليون دولار.

وتجدر الاشارة إلى أن أحد البنوك الأردنية «بنك القاهرة عمان» يعمل فى الضفة منذ عام ١٩٨٧ ولكن تحت رقابة صارمة وفى الأنشطة المصرفية العادية المحدودة من جهة السلطات الإسرائيلية فقط.



الدراسات جاهزة والتكاليف ٥٠ مليون دولار

الأزمة المالية في منظمة التحرير تحول دون اقامة مؤسسة للاذاعة والتلفزيون

□ عمان - من صلاح حزين:

■ قال مسؤول في اللجنة المتابعة لانشاء مؤسسة للاذاعة والتلفزيون في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني ان الأزمة المالية في منظمة التحرير الفلسطينية هي العائق الاساسي أمام انشاء مثل هذه المؤسسة، واضاف ان الدراسات الاولية لتكاليف انشائها بما في ذلك المصاريف الخاصة بالاجهزة والمعدات والخبرات والموظفين قد اعدت، كما سجل كل ما رصد من معونات ومساعدات سواء في مجال الأجهزة وتدريب الخبرات ام في مجال السيولة المالية مؤكداً ان ما يلزم الآن هو السيولة وهي غير متوافرة بسبب الأزمة المالية التي ما زالت تعاني منها منظمة التحرير الفلسطينية.

وقال السيد باسم أبو سمية، عضو اللجنة المذكورة في حديث الى «الحياة»، ان عدداً من الخيارات قد طرح أمام منظمة التحرير للتغلب على هذه العوائق منها المباشرة في انشاء محطة اذاعة تبث على موجة FM، وهذا النوع من المحطات الاذاعية قليل التكاليف حيث لا تتعدى كلفة اقامتها اجهزة لا تزيد قيمتها على ١٠٠ الف دولار وعدداً محدوداً من الموظفين الفنيين والاعلاميين. واوضح ان المطلوب هو محطة اذاعة متعددة الموجات، وهي في العادة عالية التكاليف مشيراً الى ان دراسة لهذا المشروع خلصت الى ان التكاليف المطلوبة لا تقل عن ١٠ ملايين دولار. وقال ان هذا واحد من التقديرات حيث ان تقديرات أخرى لاقامة مؤسسة للاذاعة والتلفزيون، وصلت الى نحو ٥٠ مليون دولار.

وكشف السيد ابو سمية النقاب عن ان التقديرات الفلسطينية القائمة على دراسات لمختصين فرنسيين ويابانيين خلصت الى مبالغ اقل من ذلك لكنها لم تقل عن ٢٠ مليون دولار موضحاً ان هذه المبالغ تخص الأجهزة فقط من دون الموظفين.

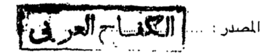
وقال ان منظمة التحرير الفلسطينية وقعت اتفاقاً رسمياً مع فرنسا استعدت بموجبه الاخيرة ان تقدم للمنظمة سيارة متنقلة مجهزة بكل ما يحتاجه البث التلفزيوني كما استعدت لتغطية تكاليف اقامة استوديو كلفته ١٥ مليون فرنك فرنسي مؤكداً ان من المفترض ان تكون هذه الأجهزة قد وصلت الاراضي المحتلة.

واوضح السيد ابو سمية ان عدداً من البلدان العربية والاوروبية ابدى استعداده لتزويد الجانب الفلسطيني بالأجهزة والمعدات وتدريب الكوادر مشيراً الى ان الاردن تعهد بتدريب ٢٤ شخصاً ومصر بخمسين شخصاً في المجالات المهنية والفنية لكن هذين العرضين متوقفان بسبب نقص السيولة لتغطية تكاليف الدورات التدريبية ومستلزماتها. واشار الى عروض أخرى للتدريب من بريطانيا وفرنسا وايطاليا والنروج وقال ان المشكلة تكمن في ان هذه التعهدات العربية والدولية تغطي المرحلة الاولى من مشروع انشاء المؤسسة لكنها لا تفي باحتياجات استمرارها، وانها تغطي الجانب الخاص بالاجهزة والمعدات لكنها لا تكفي بتغطية نفقات الموظفين والخبراء والفنيين.

وتطرق السيد ابو سمية الى موقع وأجهزة محطة رام الله للتقوية، وهي المحطة التي كانت اذاعة القدس تبث عبر موجاتها قبل الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية في العام ١٩٦٧، فقال ان موضوع استرداد هذه المحطة والاستفادة من موقعها واجهزتها هو الآن موضع تفاوض ومناقشات في اللجان المتعددة.

وكشف النقاب عن ان الفرنسيين عرضوا التفاوض مع اسرائيل نيابة عن الفلسطينيين في هذا الشان مؤكداً ان المفاوضات تتضمن تفاصيل الموجودات والبت في شانها حيث ان اسرائيل ما زالت تستخدم هذه المحطة لتقوية البث الاذاعي والتلفزيوني الاسرائيلي. وقال ان لجنة المتابعة التي براسها ابراهيم ابو عياش ارسلت مذكرة للمفاوضين في اللجان المتعددة تصر فيها على ضرورة الاستفادة من موقع المحطة وتجهيزاتها. ولم يستبعد أبو سمية وجود محطات خاصة تعمل على اسس تجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة.



المصدر : ...


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ... ٦ . [illegible] ١٩٩٣

رغم قرار الجامعة ... [illegible] المقاطعة [illegible]

حلم اسرائيل «سويسرا الشرق»!

● اسرائيل حاولت استغلال الثغرات للالتفاف حول المقاطعة ● الموقف الليبي

عطّل قرار الغاء المقاطعة

● فورد اكبر شركة [illegible] قرارات المقاطعة العربية ● اسرائيل [illegible] دورا مستقبليا وهو استقطاب الاموال والمواد الخام من الدول العربية و[illegible] [illegible] بالمنتجات [illegible]

القاهرة - كرم جبر

■ كان حاييم وايزمان اول رئيس لاسرائيل يتحدث دائما عن ان اسرائيل المستقبل سوف تكون «سويسرا الشرق»، تمد اسواقه الواسعة بالبضائع الاستهلاكية مقابل كنوزه وثرواته. لكن يبدو ان حلمه قد تأجل بعد القرار الذي اتخذه مجلس جامعة الدول العربية اخيرا بعدم الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل الا بعد زوال اسباب هذه المقاطعة بانتهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة.

جاء القرار بعد اصرار من المندوب الليبي الذي قاد مرافعة قانونية هائلة، استعرض فيها اسباب التمسك بالمقاطعة، والدور الكبير الذي لعبته في «فرملة» حدة الاطماع الصهيونية في الاراضي العربية. وعلى حد تعبير الدكتور عصمت عبد المجيد، كان هذا الموقف وراء قرار استمرار المقاطعة حتى تنسحب اسرائيل من الاراضي العربية وتلتزم بقرارات مجلس الأمن واقامة الدولة الفلسطينية.

لذلك فقد احسنت الجامعة، عندما رفضت الاقتراح الخاص ببحث الغاء المقاطعة تدريجيا وقاومت الضغوط الاميركية التي استهدفت الغاءها، وقررت عدم تسليم هذه الورقة دون ثمن، وأن تظل سلاحا للضغط على اسرائيل في مفاوضات السلام.

والسؤال، لماذا تتعجل اسرائيل والولايات المتحدة الغاء المقاطعة قبل تحقيق التسوية السلمية.

كل المؤشرات تؤكد ان الدور الذي ترسمه اسرائيل لنفسها في المستقبل هو ان تستقطب الاموال والمواد الخام من الدول العربية، وتغمر اسواقها بمنتجاتها الصناعية. وكما يقول جعفر طه حمزة في تقرير قدمه للجامعة العربية بعنوان «المقاطعة العربية لاسرائيل» فإن تصريحات كل المسؤولين الاسرائيليين لن ترى في السلام مع العرب الا جانبه الاقتصادي: جانب الثروات والاموال. انها «المرابي» الجديد الذي يحلم برائحة النفط.

ثغرات كثيرة

كان اول قرار بالمقاطعة يحمل رقم ١٦ صدر عن مجلس جامعة الدول العربية في ٢ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٤٥، وينص على ان المنتجات والمصنوعات اليهودية في فلسطين غير مرغوب فيها في البلاد العربية، وان اباحة دخولها يؤدي الى تحقيق اغراض السياسة الصهيونية. فالى ان تتغير هذه الاغراض يقرر مجلس الجامعة ان تتخذ كل دولة من دولها الاجراءات التي تناسبها والتي تتفق مع اصول الادارة والتشريع فيها. وتنفيذ هذا المنع قبل اول يناير (كانون ثاني) ١٩٤٦.

وفي الاطار نفسه، دعا مجلس الجامعة الشعوب العربية ان تتضامن وتتعاون مع دول الجامعة في هذا القرار، فتمنع المؤسسات والتجار والوسطاء والافراد من التعامل مع المنتجات الاسرائيلية.

وجاء في اول تقرير اعدته اللجنة الدائمة المشكلة لهذا الغرض في مارس (اذار) ١٩٤٦، انه لسد النقص المترتب على تطبيق قرار مقاطعة البضائع الصهيونية، فإنه يجب فرض قيود شديدة على الواردات والصادرات التي تفيد منها الصناعة الصهيونية.

ثم صدر قرار مجلس الجامعة رقم ٧٢ في يونيو (حزيران) ١٩٤٦ وينص على تشكيل لجان للمقاطعة في فلسطين وفي الدول العربية، وذلك للقيام بمهام الاشراف والمتابعة، على ان تكون على اتصال باللجنة الدائمة. وقرر ايضا مقاطعة الخدمات الصهيونية في فلسطين مثل المصارف وشركات التأمين ووكالات المصانع والبيوت التجارية ووسائل النقل ومتعهدي الاعمال. كما قرر مكافحة التهريب فيما يخص البضائع والمنتجات الصهيونية للبلاد العربية.

ولكن اتضح من اول تقرير متابعة صدر عن مجلس الجامعة في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٤٧ ان الدول العربية لم تلتزم بقرار المجلس بإنشاء مكاتب للمقاطعة فيها للاشراف على تنفيذ قرارات المجلس، وهو خلل تنظيمي اصاب المقاطعة بالشلل، واستغل الصهيونيون ثغرات عديدة لخرق المقاطعة مثل استثمار رؤوس اموال صهيونية باسم جنسيات اخرى غير صهيونية، والمساهمة في شركات اجنبية صناعية وتجارية والتهريب بين البلاد القريبة لفلسطين مثل قبرص وتركيا واليونان ومنها الى البلاد العربية.

وبحلول حرب ١٩٤٨ توقفت اللجنة الدائمة عن مباشرة اعمالها وانتهت المرحلة لمقاطعة اسرائيل، قبل اعلان قيام الكيان الاسرائيلي .. وكانت هذه الاجراءات عبارة عن مخططات للدفاع عن النفس. وكان القرارات التي تم اتخاذها عبارة عن نداءات سياسية، ولم تتخذ الدول العربية الاجراءات القانونية لوضعها موضع التنفيذ.

ايجابي وسلبي

بدأت المرحلة الثانية للمقاطعة في مايو (ايار) ١٩٥١ بقرار اتخذه مجلس الجامعة العربية يقضي بانشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة عربية تحت اشراف مكتب رئيسي يكون مركزه دمشق، وذلك لاحكام المقاطعة الاسرائيلية وعزل الاقتصاد الاسرائيلي عن الاقتصادات العربية، في شكل حصار عربي اقتصادي واجتماعي.

اتخذت المقاطعة شكلها القانوني، حيث اصدرت الدول العربية تشريعات وقرارات منظمة لاوضاع المقاطعة العربية لاسرائيل.. وتم تكليف مفوضي مكتب المقاطعة الرئيسية بتقديم تقارير دورية مرة كل ٣ شهور عن كافة شؤون المقاطعة وعمل مكاتبها وموظفيها، وتقوم الامانة العامة على الفور بابلاغها الى حكومات الدول العربية.

وحددت الامانة العامة للجامعة



المصدر : ...... الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ...... ٦ ... ١٩٩٣

العربية في ذلك الوقت الهدف من المقاطعة وهو «القضاء على اقتصاديات اسرائيل حتى لا تحقق احلامها في السيطرة على بلاد الشرق الاوسط عامة، والبلاد العربية خاصة».

وكان الوجه السلبي للمقاطعة يعني عدم التعامل مع اسرائيل بطريق مباشر، واغلاق الاسواق العربية في وجه اسرائيل يجعلها تضاعف تكلفة ترحيل المواد الاولية اللازمة للتصنيع عدة مرات باستيرادها من مناطق خارج البلاد العربية، وحرمان الصناعة الاسرائيلية من الاسواق العربية في التعامل معها باغراقها بالسلع والمنتجات الاسرائيلية.. وكذلك احباط امكانية استثمار رؤوس الاموال الصهيونية في اقتصادات البلدان العربية.

وانحصرت وسائل تحقيق الوجه السلبي للمقاطعة في الحصار البري والبحري والجوي المفروض على اسرائيل، لمنع نقل السلع والمواد الغذائية من البلدان العربية الى اسرائيل ومكافحة تهريبها الى اسرائيل. كما تضمنت الاتفاقات التجارية التي تدخل فيها الدول العربية نصوصا تمنع الاطراف المتعاقدة من اعادة تصدير البضائع العربية الى اسرائيل، ومنع تصدير اي منتجات اسرائيلية الى البلاد العربية.

اما الوجه الايجابي للمقاطعة فيتعلق باتخاذ الاجراءات التي تحول دون تدفق رؤوس الاموال او الخبرات الاجنبية التي تعمل على تدعيم اقتصادات اسرائيل وصناعاتها، مثل الشركات التي تنشىء مصنعا فرعيا لها في اسرائيل او تمنح حق استعمال اسمها لشركة اسرائيلية او تقدم المشورة الفنية للمصانع الاسرائيلية. ويتم وضعها في موضع الخيار بين الاسواق العربية الواسعة النطاق والسوق الاسرائيلي.

ثم انشات الامانة العامة للجامعة العربية القوائم السوداء.. التي تضم اسماء المؤسسات والشخصيات والهيئات التي تخرق احكام المقاطعة، ويتطلب ذلك شرطاً مما يلي:

١ - اذا كان لها فرع او مصنع في اسرائيل.

٢ - اذا كان لها وكالات عامة او مكاتب رئيسية في اسرائيل لعملياتها في الشرق الاوسط.

٣ - اذا كانت قد منحت الشركات الاسرائيلية رخص تصنيع او اعطتها حق استعمال اسمها.

٤ - اذا قامت بتقديم الخدمات الاستشارية او الخبرة الفنية الى المصانع الاسرائيلية.

٥ - اذا كانت عميلاً لهيئة اسرائيلية او مستورداً رئيسيا للمنتجات الاسرائيلية.

٦ - اذا كان لها مصنع تجميع او تقوم بالتنقيب عن الثروات الطبيعية في اسرائيل.

كشف حساب

لم تلتزم بعض الدول العربية بقوانين واحكام المقاطعة، واظهرت تقارير المتابعة التي اصدرها مكتب المقاطعة، ان هذه الدول اخضعت القرارات الى روتين طويل من حيث متابعة الشركات الاجنبية ودراسة اوضاعها، وبعضها لم ينشىء مكتبا للمقاطعة ولم تصدر التشريعات الخاصة بها، ولم تلتزم بقرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن التنفيذ الجماعي للمقاطعة، كما قامت بعض الدول بتنفيذ قرارات المقاطعة بصورة متقطعة ولم توافق على جميع القرارات في وقت واحد.

واظهر التطبيق العملي ان بعض الشركات الاجنبية كان لها نفوذ كبير، ولم تلتزم دول عربية كثيرة تنفيذ قرارات المقاطعة الصادرة ضدها مثل شركة «فورد» الاميركية و«ليلاند» البريطانية «آر.س. ا». وهناك امثلة اخرى كثيرة مثل شركة «جنرال تاير اند رابر» وضعت في القائمة السوداء لتعاملها مع اسرائيل في مجال الخبرة التكنولوجية، ومع ذلك فقد انشات الشركة مصنعا في المغرب، و«مصرف تشيزمانهاتن» الذي عمل وكيلا للسندات الاسرائيلية، وقد قام رئيس المصرف بزيارات متعددة لبعض الدول العربية ووضعت فيه الكويت ارصدة ضخمة.

وتعد شركة «فورد» اكبر شركة في العالم تحدت قرارات المقاطعة منذ سنة ١٩٦٥، عندما قامت بانشاء مصنع لها في اسرائيل لانتاج سيارات شحن لاهداف عسكرية، وتم ادراجها في القائمة السوداء، وترددت معظم الدول العربية في اتخاذ قرارات المقاطعة بشأنها نظراً لتمتعها بحماية الحكومة الاميركية.

والملاحظ ان اهتمام اسرائيل بالمقاطعة العربية بدأ يأخذ اهتماما كبيرا بعد حرب ١٩٧٣، وقبلها كان هناك مسؤول اسرائيلي واحد عن المقاطعة، وتكونت بعد الحرب هيئة لمكافحة المقاطعة، رأسها دام هالبرين وهو الذي وضع الاستراتيجية الصهيونية لشن الحملات ضد المقاطعة العربية. وقرر المؤتمر الصهيوني الذي انعقد سنة ١٩٧٥ انشاء جهاز حكومي يشرف على اعمال المنظمات اليهودية العالمية التي تعمل ضد المقاطعة، وتكونت في اعقاب ذلك هيئة حرب اقتصادية لتنظيم اعمال مكافحة المقاطعة.

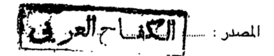
وهناك تدابير واساليب عديدة تستخدمها اسرائيل للحد من تأثير المقاطعة العربية على اقتصاداتها، مثل توجه اللجنة القومية الاسرائيلية الى هيئات دولية طالبة منها العمل لدى مؤسسات السوق الاوروبية المشتركة للحيولة دون عقد اتفاقات مع الدول العربية تكون بمثابة اعتراف بالمقاطعة العربية لاسرائيل، وارتكزت الحملات الاسرائيلية على اصدار تشريعات مضادة للمقاطعة العربية في اوروبا الغربية ودول السوق المشتركة.

خسائر اسرائيل

وايا كانت الثغرات التي اضعفت المقاطعة العربية، إلا ان التقييم النهائي يؤكد انها حرمت الاقتصاد الاسرائيلي من الحصول على المواد الخام والمنتجات الزراعية والمواد الغذائية من الاسواق العربية، وحصلت عليها اسرائيل من الاسواق البعيدة، بزيادة كبيرة في اسعارها وتكلفة نقلها وتامينها.

وفي مجال الصناعة - على سبيل المثال



المصدر : .... 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ... ٦ .... ١٩٩٣

– زاد الاعتماد على السوق المحلي، بسبب اغلاق الاسواق العربية في وجهها، مما ادى الى عدم الاستفادة بالطاقة القصوى للمؤسسات الصناعية الاسرائيلية. وتكمن مشاكل الصناعة الاسرائيلية بسبب المقاطعة العربية في ارتفاع تكلفتها، مما يحد من قدرتها على المنافسة في الاسواق الخارجية.. كما تفتقر الى المواد الاولية التي حرمت منها بسبب المقاطعة العربية.

أما في مجال الخدمات وتجارة الترانزيت، فان اسرائيل حرمت بسبب المقاطعة من تصدير البترول العربي عن طريق موانئها، الشيء الذي كان يمكن ان يؤدي الى تنمية تلك الموانىء والى تشغيل خط انابيب تل ابيب – عسقلان بكل طاقته.

كذلك حرمت اسرائيل بسبب المقاطعة من اعادة تصدير المنتجات الصناعية الاجنبية الى الاسواق العربية، وتم حرمانها من الحصول على حاجاتها البترولية من العرب، والتي تمكنها من تشغيل مصانع التكرير والبتروكيماويات، من البترول العربي الرخيص في سعره وتكلفة نقله، ومن ثم اعادة تصدير المنتجات البترولية للدول العربية.

اما الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل، فيجعلها منطقة حرة للتجارة الحرة والترانزيت بين الدول العربية، مما يؤدي الى رفع معدلات نمو الاقتصاد الاسرائيلي من خلال تنمية قطاعي الصناعة والخدمات، وسوف تتمكن الصناعة الاسرائيلية من العمل في ظل اقتصادات الحجم الكبير، ومن تنمية انتاج السلع الرأسمالية وبناء الصناعات الثقيلة.

وتتركز الحملات الاسرائيلية لمواجهة المقاطعة العربية حاليا في شكل اتهامات للمقاطعة ودمغها بممارسة التمييز، وبانها تعد خرقا للقانون الدولي.

وتستخدم هذه الحجج لمخاطبة الأوساط الرسمية وقوى الضغط السياسية والحكومات والبرلمانات. وكانت الحملة الاخيرة ضد المقاطعة بتنسيق بين المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة ورابطة «مكافحة التشهير» والمؤتمر اليهودي الاميركي، وانصبت الحملة في نشر اسماء المؤسسات التي تذعن للمقاطعة.

وركزت الحملة على المضمون الاقتصادي للسلام الذي يتطلب انهاء المقاطعة العربية وتطبيع العلاقات، وعادت احلام اسرائيل القديمة في تكوين «نطاق اقتصادي كونفدرالي» بين دول المنطقة، وإنشاء منطقة مفتوحة لان «أرض إسرائيل صغيرة لكنها مركزية بشكل رائع، فهي بؤرة المواصلات وعقدتها المركزية». كما تدعي المزاعم الصهيونية.

صحيح ان المقاطعة العربية حققت نجاحا في منع اسرائيل من التعامل الاقتصادي مع البلدان العربية لكنها لم تنجح بنظر اسرائيل في اضعاف علاقاتها الاقتصادية الخارجية مع العالم. ورغم ذلك ستظل المقاطعة شاهد عيان على طريق الحرب والسلام. ■■

الاردن يستعجل توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي مع الجانب الفلسطيني

□ عمان – من صلاح حزين:

■ قالت مصادر اردنية رسمية لـ «الحياة» ان توقيع الاتفاق الاردني – الفلسطيني للتعاون في شأن المستقبل الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين سيكونان على رأس جدول اعمال اللقاءات التي سيعقدها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والمسؤولون الاردنيون وان اعلان المصرف المركزي الفلسطيني سيتاخر حتى السنة ١٩٩٦.

واوضحت هذه المصادر ان مباشرة تطبيق الاتفاق المذكور الذي توصلت اليه اللجنة الاردنية الفلسطينية الخاصة بالتعاون الاقتصادي في وقت سابق من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي كان لا يزال في انتظار زيارة الرئيس الفلسطيني، الذي وصل الى العاصمة الاردنية مساء امس لتوقيعه.

وينص الاتفاق على نقاط عدة مثل تعاون الطرفين الفلسطيني والاردني خلال المرحلة الانتقالية من الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي في مجالات النقل والربط الكهربائي والمواصلات والجمارك مع التركيز على الجانب المصرفي والنقدي. اذ تم الاتفاق على اعتماد الدينار الاردني كعملة للتداول في الضفة والقطاع وتنظيم عمل المصارف الاردنية في المناطق المحتلة خلال فترة الحكم الذاتي باشراف المصرف المركزي الاردني.

ومن بين القضايا الاخرى التي بحثت وتم الاتفاق في شأنها تشكيل لجنة اردنية – فلسطينية تعمل على ترخيص المصارف غير الاردنية الراغبة في العمل في الضفة والقطاع وتراخيص للصرافين وتنظيم تداول الاوراق النقدية وامكان اصدار سندات دين فلسطينية بالدينار الاردني ومراقبة العملة وغير ذلك من قضايا نقدية ومصرفية.

وقالت المصادر ان الموقف الاردني من هذه المسائل سيكون مرناً قابلاً للحوار ازاء جملة من القضايا المتفق عليها وذلك بهدف تعميقها وليس اعادة البحث فيها مجدداً.

وكان الدكتور جواد العناني، وزير الدولة الاردني لشؤون مجلس الوزراء وزير الاعلام اعلن امس ان الاتفاق الاردني – الفلسطيني اصبح جاهزاً للتوقيع. وبين المواضيع التي ستكون موضع نقاش معمق موضوع اقامة سلطة نقد فلسطينية بمساعدة الاردن وكذلك انشاء سوق للاوراق المالية في المستقبل.

الى ذلك علمت «الحياة» ان مسالة انشاء مصرف مركزي فلسطيني تاجلت في الوقت الحاضر على رغم اصرار الرئيس الفلسطيني شخصياً على اقامته، واصداره امراً بذلك. وقالت مصادر فلسطينية لـ «الحياة» ان محادثات باريس التي ما زالت جارية بين مجموعة من الخبراء الفلسطينيين والاسرائيليين اقنعت الرئيس الفلسطيني بأن انشاء مصرف مركزي فلسطيني امر صعب التحقيق حالياً. واضافت ان وجهة النظر الاسرائيلية المعارضة لانشاء المصرف المركزي تقوم على اساس ان وجود مثل هذا المصرف وممارسة دوره يشكلان عملاً من اعمال السيادة الفلسطينية. وهي اعمال مؤجلة الى حين الوصول الى المرحلة النهائية للاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي، اي بعد ثلاث سنوات من توقيع اعلان المبادئ في ايلول (سبتمبر) الماضي.

وكانت انباء عن تذمر في الاوساط الاردنية بسبب عدم اسراع عرفات الى زيارة الاردن لتوقيع الاتفاق الفلسطيني – الاردني المشار اليه تصاعدت اخيراً. ونقلت وسائل الاعلام تصريحات لمسؤولين اردنيين تنتقد ضمنياً [illegible] بـ «مماطلة» من جانب الرئيس عرفات لوضع توقيع الجانب الفلسطيني على الاتفاق.



باريس: استئناف الاجتماعات الاقتصادية بين اسرائيل ومنظمة التحرير

■ باريس - ا ف ب - استؤنفت ظهر امس في باريس المفاوضات الاقتصادية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد تعليقها لمدة يومين. ومن المقرر ان تنتهي جلسة العمل الجديدة مساء اليوم الاثنين.

وكان وزير المال الاسرائيلي ابراهام شوحاط ومدير الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير السيد احمد قريع (ابو علاء) افتتحا اعمال «لجنة التعاون الاقتصادية الاسرائيلية - الفلسطينية» في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وتهدف هذه المفاوضات الى وضع «اطار للتعاون الاقتصادي» بين اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المقبلة في الاراضي المحتلة. ويبحث المفاوضون ايضا في الملفات النقدية والضريبية والتجارية وتلك الخاصة بالعمل التي يتضمنها اعلان المبادئ الذي وقعته اسرائيل ومنظمة التحرير في واشنطن.

وتنفيذا للتوجيهات القاضية بالتزام التكتم التي يتبعها الجانبان رفض ناطق اسرائيلي صباح امس الاحد في باريس الادلاء بأي تعليق عن تقدم المحادثات.

ومع ذلك اعتبر وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز في حديث لمجلة «نوفيل اوبسرفاتور» الفرنسية ان المحادثات سجلت «نقاطا مهمة» موضحا ان الفلسطينيين اعلنوا تاييدهم «لاقامة سوق مفتوحة او اتحاد جمركي بين الشركاء الثلاثة - الاسرائيليين والفلسطينيين والاردنيين».



المصدر : العربي

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية للحوار الوطني:

كيف نواجه السوق الشرق أوسطية؟

لا يكفي أن نرفض السوق الشرق أوسطية، الأهم أن نفتح الباب للبديل، وأول ما يقفز الى الذهن تلك الفكرة القديمة الجديدة عن السوق العربية المشتركة.ولا أحد ينكر اننا أمام صعوبات لا حصر لها، وزادت المصاعب مع تدهور النظام العربي السياسي خاصة بعد حرب الخليج، ثم تحولت المصاعب الى كوارث بعد اتفاق «عرفات - رابين» الذي يتيح لاسرائيل أن تحقق بالسياسة والاقتصاد ما عجزت عن تحقيقه بالسلاح.وحسنا، ان جامعة الدول العربية قررت ابقاء المقاطعة لإسرائيل حتى وقت آخر، وربما تكون تلك «لا» التي تعني «نعم» في الواقع العملي، فثمة خروقات للمقاطعة بضغوط امريكية تجاه كل دولة عربية على حدة، والأخطر أن علاقات التطبيع تنتعش بين مصر واسرائيل بالذات، وهنا يأتي دور القوى الشعبية، فلا يمكن بناء اقتصاد عربي بديل للشرق أوسطية دونما ارتباط بتيارات السياسة وتحولاتها،

والأولوية للسياسة دائما في موضوعات الاقتصاد، وارادة التوحيد السياسي ترتبط بالديمقراطية واعادة بناء العمل الوطني في كل قطر عربي.ويبقى السؤال: كيف نواجه السوق الشرق أوسطية؟، «العربي» طرحت السؤال على مفكرين اقتصاديين من حساسيات وطنية مختلفة، وكانت تلك اجاباتهم.

«المحرر»



تغيير اقتصاد القلة واستعادة دور مصر

إستطلاع :
اكرم القصاص



د. حسام عيسى *

فكرة السوق الشرق اوسطية ليست مطروحة للتنفيذ، وهى غير واضحة المعالم، واثارتها جاءت فى اعقاب الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى، والذين يروجون للفكرة هم بعض السماسرة الذين يريدون القضاء تماما على فكرة المشروع القومى العربى

وفكرة السوق الشرق اوسطية ليست فى مصلحة أى دولة عربية، وعلى مستوى مصر ليست فى صالح الرأسمالية المصرية، ومثل هذه السوق سوف تؤدى الى تهميش دور مصر التى لايمكن لها أن تلعب دور القيادة فى هذه السوق، خاصة أن هناك تفوقا للاقتصاد الاسرائيلى بما يعنى أن اسرائيل سوف تصبح مركز هذه السوق والمشكلة الأساسية هى وجود فئات برجوازية غير وطنية تريد الارتماء فى أحضان أمريكا واسرائيل وتحقيق مكاسب من السمسرة.

واذا كانت السوق العربية المشتركة قد تعطلت وفشلت فهل يمكن للسوق الشرق اوسطية أن تنجح؟!

وبالنظر الى المشهد العربى الآن نرى استمرار حصار دول عربية مثل العراق وليبيا وتشارك فى الحصار دول عربية، وفى نفس الوقت نرى انعزال دول الخليج عن العالم العربى ومحاولة جرها الى علاقات فردية مع اسرائيل، وعلى المستوى الداخلى فإن سياسات الدول العربية تابعة لأمريكا وتسير الى مصلحة القلة وليس المجموع الذى يعيش على الكفاف.

وإذا كان البديل للسوق الشرق اوسطية هو اقامة سوق عربية وتدعيم التوحد العربى فإن البداية يجب أن تكون فى تغيير السياسات الداخلية للدول العربية، وان تكف هذه الأنظمة عن لعب دور السمسار لأمريكا وتغير سياستها نحو اعادة توزيع الدخل، وهى أمور تتداخل، وبالتالى فإن الخروج من التبعية واعادة صياغة سياسات داخلية لمصلحة الأغلبية هو المدخل للدخول الى الدائرة العربية.

النقطة الثانية هى ضرورة اعادة النظر فى وضع الدول العربية المحاصرة، حيث لايمكن بناء بديل (سوق عربية) فى ظل حصار العراق وليبيا اللتين تمثلان ثقلا بتروليا، كما أن العراق لديها قدرات تكنولوجية مهمة، وبالتالى يكون فك الحصار عن هذه الدول بمثابة اعادة الحياة لأجزاء مهمة من الجسد العربى، ويأتى بعد ذلك النظر الى دول الخليج المنعزلة عن الكيان العربى وبعضها يؤيد الحصار المضروب على العراق وليبيا تحت ستار الشرعية الدولية المزعومة والمطلوب أن تضغط المعارضة لتغيير السياسات الداخلية التى تمارس لصالح القلة . والتى يمكن أن تقود الى زيادة تهميش دور مصر الاقتصادى والسياسى، والتكنولوجى لمصلحة عدد محدود من السماسرة.

* أستاذ القانون وعضو المكتب السياسى للحزب الناصرى



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ ... ١٩٩٣

اعتماد عربي على النفس ودور للناس قبل الحكام



د. اسماعيل صبرى عبد الله*

علينا أن ننتقل من خانة رد الفعل إلى الفعل، ومشروعات الشرق أوسطية ليست وحدها الخطر المطروح فهناك محاولة الاتحاد الأوروبى لإنشاء منطقة تجارة حرة بين أوروبا الغربية واقطار المغرب العربى فيما يسمى بمفاوضات (٥+٥).

ومن,ثم لابد من بناء بديل عربى شامل فى المحتوى والمقصد، ومن خلال تتابع المراحل فى الاطار الزمنى الذى لابد منه فى الانتقال من التشتت الى التجمع، لأن رفض «السوق الشرق أوسطية» وحده لايكفى والمطلوب هو المبادرة وعدم الاكتفاء بالمألوف من الفضح والشجب والاتهام، ولا يغنى التحليل العميق لأسباب ونتائج ما يطرحه الأعداء من مبادرات لنعرى المتآمرين إن كانت ثمة مؤامرة

وفى تقديرى فإن نقطة البدء هى اعادة طرح مطلب التعاون والتكامل والوحدة بما يتسق مع ضرورات الحاضر والمستقبل، ويستدعى هذا بالضرورة أن تكون نقطة البدء فى التنمية الشاملة والمستقلة التى تخرج أغلبية العرب من الفقر والجهل والمرض، وقد استقر لدى خبراء التنمية فى العالم الثالث أن التكامل الاقليمى «أو الاعتماد الجماعى على النفس» ضرورة بقاء بين الأمم وركيزة للتقدم المتسارع، ولو لم يكن بين اقطار العرب إلا الجوار الجغرافى لوجب التكامل، أما ونحن أبناء أمة واحدة، نتحدث لغة واحدة فهذا ما يجب أن ييسر التعارف والتكامل ثم الوحدة.

وما أشد الحاجة الآن الى أن نطرح فكرا مجددا ينبع من ادراك أن الوحدة عملية تاريخية تراكمية وليست قرارا سياسيا تصدره حكومات لاتعرف حقيقة مصالح الأمة ولا طبيعة التنمية، وكان من شأن تغليب الجانب السياسى على غيره، ترك قضية التكامل والتوحيد بيد الحكام، ولم يفكر أحد فى أساليب تتيح للجماهير العربية فرصة الاشتغال الفعلى بالتعاون والتكامل والوحدة.

وتشكل التنمية الشاملة المستقلة قاعدة الأمن القومى، وأى حديث عن ذلك لا يستقيم إلا بنضال دؤوب لتحرير العقل العربى، خاصة أمام محاولة تطويعه «للتطبيع» ويكفى دليلا ما نجده فى نشاط مؤسسة أمريكية خاصة تسمى «السلام والتعاون فى الشرق الأوسط» وتفرع منها مشروع «التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط» الذى يتضمن دراسات من نوع (الرأى العام وعملية السلام)، «مصادر النزاع فى الشرق الأوسط» ترويج ثقافة السلام - المجتمع المدنى - صورة العدو عند الطفل - ونعلم جميعا الاستخدام السيىء لمفاهيم جليلة مثل السلام والديمقراطية فى هذا المجال، ثم يدعم كل ذلك ما يسمى بـ «النظام العالمى الجديد»، و«القطب الواحد» و«نهاية التاريخ».. وداخل ذلك محاولة لصياغة العالم الثالث كله حسب هذه المفاهيم.

ويقتضى الخروج من حالة رد الفعل الى حالة بناء بديل عربى عدة أمور، على المستوى الفكرى فيجب تجديد طرح قضية التوحيد العربى على أساس انها ضرورة لاغنى عنها فى المستقبل، والتأكيد على ان التوحيد ليس قرارا سياسيا، لكنه الثمرة المنتظرة فى عقدين او أكثر من التعاون والتكامل فى جو ديمقراطى لايغفل العدل الاجتماعى، ويعبئ كل قوى الأمة وصولا الى الهدف الأسمى.

وعلى المستوى النضالى تبرز اهمية دعم ومساندة كل عمل اقتصادى تشترك فى ملكيته اطراف من أقطار عربية مختلفة وعدم الاتكال على ما تقيمه الحكومات فيما بينها، كما يجب إسناد التوحيد على قاعدة اقتصادية ترى لنفسها مصالح واضحة فى خلق سوق عربية مشتركة، وتدعيم التعاون بين المراكز العلمية فى الوطن العربى ودعوة الجمعيات والنقابات والاتحادات وغيرها من المنظمات غير الحكومية الى التواصل والتعارف والتخلص من سيطرة الحكومات والأحزاب ووضع المستقبل فى قلب قضية اهتمامات الباحثين بدلا من الانصراف الى الماضى أو الانبهار الأعمى بأساليب الحياة الغربية.

ويجب الدعوة الى «المؤتمر القومى العربى» ليكون منبرا ومظلة لكل الجهود التى تبذل من أجل فهم أوسع وأعمق للواقع الذى تعيش فيه المجتمعات العربية واحتمالات تطورها واكتشاف التوجهات والأساليب التى تكفل تحقيق خطوات على طريق التوحيد والتنمية، والاستفادة من مراكز البحث العربية المشتغلة بالقضية، وبناء أساليب لرصد الجهود وتجميع النتائج ونشرها والدعوة الى الحوار حولها.

وعلينا المطالبة باستقلال الهيئات واشاعة الديمقراطية فى كل مؤسسات المجتمع المدنى والترحيب بتعدد الآراء والمطالبة بتمثيل شعبى إستشارى فى الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة وبلورة اقتراحات محددة - وطرحها بحيث تسهم فى تكوين رأى عام لصالح التمثيل الشعبى، وطرح فكرة «الجماعة الاقتصادية العربية» التى تتولى أمانتها جمع وتبادل البيانات وإعداد الدراسات المتعمقة واقتراح الحلول.

* المفكر الاقتصادى اليسارى ومدير منتدى العالم الثالث.

مطلوب نظام يعارض أمريكا

عادل حسين*

عن أى سوق شرق أوسطية يتحدثون؟ وهل يمكن الحديث عن شرق أوسط تسقط منه العراق وايران مثلا؟، وإذا كان الحديث الحالى يستبعدهما، فإننا لا نكون أمام شرق أوسطية بل أمام تجميع انتقائى للدول التى ترضى عنها الولايات المتحدة واسرائيل..

وحقيقة ما يجرى ترتيبه هو اسرائيل الكبرى، لأن اسرائيل بعد أن استقرت داخل حدودها خلال المرحلة الماضية تسعى الآن الى توسيع نفوذها وهيمنتها فى الدائرة المحيطة بها.. مدعومة بالمساندة الأمريكية، ومن هنا يأتى تفسير استبعاد العراق وايران.. وما اشبه، فهذه الدول وفق تركيبها السياسى الحالى لاتصلح لتنفيذ المخططات المعادية، وحتى بالنسبة للدول المناسبة للمقاس الاسرائيلى الأمريكى - فإن دخولها الى اسرائيل الكبرى لن يتم دفعة واحدة، لكنه يخضع للارادة الصهيونية التى تتحدد وفقا لها مراحل التوسع المتتابعة والحقيقة أن هذه المهارة فى تحديد المراحل والسياسات الملائمة للتقدم نحو هدف كبير، غير متوافرة، ونحن بتفكيرنا الجامد والثابت (الاستاتيكى) نقيم نموذجا نستهدف تحقيقه، لكن لا نحسن تعيين الطريق (الآلية) التى تمكننا من الانتقال مما نحن فيه إلى هذا النموذج الذى نريد.ه

من هنا فإن الدراسات الاقتصادية العربية أقامت نموذجا للسوق العربية المشتركة وتحدثت عن هدف الوحدة الاقتصادية العربية، ووقعت الاتفاقات، وقد زادت جهود الاقتصاديين والفنيين العرب فى هذا الاتجاه منذ السبعينيات بشكل خاص، لكننا نلاحظ أنه لم يحدث تقدم ملموس فى اتجاه ما جاء فى هذه الاتفاقات، ومن المؤكد أن التدخل الأجنبى كان يمنع اية جهود جادة للتقارب ولا نقول الوحدة، إلا أن تحميل كل نتائج الاخفاق على شماعة التدخل الأجنبى يكون هروبا، ومن الواضح أن الذين يخططون لمستقبل منطقتنا لم يكتسبوا مهارة ابتداع الأساليب الملائمة للتنفيذ، أى ابتداع اليات تنقلنا من حالنا الراهن إلى الأهداف التى نعينها..

وينبغى أن نتعلم كيف نحدد نحن أيضا أهدافا محددة نرى أن بوسعنا تنفيذها خلال المرحلة القادمة كخطوة نحو هدفنا الأبعد، وفى ضوء ذلك نقول ان من واجبنا السعى من ناحية الى حصار المشروع الصهيونى بحيث لايتحقق من أهداف اسرائيل الكبرى سوى الحد الأدنى، ويعنى ذلك ان ندعم سوريا فى محاولاتها لرفض الاستسلام امام الشروط الصهيونية، وكذلك ينبغى أن ندفع دول الخليج الى التمسك بمقاطعة الصهاينة حتى يوافقوا على حد معقول من المطالب العربية أولا بدلا مما يبدو فى اندفاعهم الحالى للتعاون الاقتصادى والتجارى والاعتراف السياسى. ومن جهة أخرى ينبغى أن نسعى الى توسيع دائرة انتشارنا وتأكيد علاقات التكامل بين مصر ودول الجوار المباشر أى ليبيا والسودان - ولا شك أن محاصرة المشروع الصهيونى وانطلاق مصر لتوسيع علاقاتها العربية يمثل تقدما نحو الهدف العربى الأبعد وهو تحقيق التكامل الذى يشمل بلادنا العربية، وهذا الطرح مثال لما ذكرناه، حيث لايكفى ان نضع هدفا عاما ونقف عند ذلك، بل أن نحدد المراحل اللازمة للوصول الى الهدف.

إلا أن كل ما ذكرناه فى مواجهة المخططات الصهيونية يتطلب - أولا وأخيرا - أن يكون هناك حكم قوى وشجاع ووطنى، وهو ما نحتاجه فى مصر حاليا،

* المفكر الاقتصادى «الإسلامى» والأمين العام لحزب العمل.



انسحاب إسرائيل أولاً

د.علي لطفي *

نحن نعيش فى عصر التكتلات الاقتصادية، وبالنسبة للدول العربية فقد انشئ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧، كما وقعت اتفاقية السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ وللاسف الشديد فإن مجلس الوحدة لم يحقق انجازا يذكر، وظلت السوق العربية المشتركة حبرا على ورق، ولم تظهر عمليا الى حيز الوجود، هذا بالرغم من ظهور التكتلات الاقتصادية فى انحاء العالم الأخرى.

وجاء الحديث فى الفترة الأخيرة يدور عما يسمى بالسوق الشرق أوسطية، والواقع ان الصورة عن هذه السوق ليست واضحة تماما حتى اليوم وتدور حولها تساؤلات عديدة أهمها. ما هى الدول التى ستشارك فيها؟، وما هو موقف الدول غير العربية وخاصة تركيا وايران واسرائيل وقبرص؟.. واذا اعتبر البعض ان هذه بالاضافة الى الدول العربية هى مكونات السوق باعتبار انها دول شرق أوسطية، والحقيقة انه وحتى الآن لايوجد تعريف متفق عليه للشرق الأوسط مما يخلق بابا واسعا للاجتهادات فى أحقية الدول التى تدخل فى هذا المضمار.. وتلك أولى المصاعب

اما الجانب الثانى فى الموضوع فيتعلق باسرائيل التى تحبذ الفكرة وتقف وراءها بكل قوة لمصلحتها الخاصة، هذا فى الوقت الذى تحتل فيه أراضى عربية سواء فى فلسطين او سوريا أو الأردن او لبنان وفى تقديرى انه لايجوز بل لايجب أن نبدأ أى تطورات أو مشاورات حول هذا الموضوع طالما بقى الاحتلال، وبعبارة أخرى فإننى ارى أن الحديث عن هذه السوق لايجب أن يبدأ إلا بعد الانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة، وهذا لايمنع من أن يكون هناك تعامل تجارى عادى بين اسرائيل والدول العربية حينما توقع اتفاقات سلام مع هذه الدول على غرار ماحدث مع مصر حيث انتهت المقاطعة التجارية وتوجد صادرات وواردات دون أعطاء ميزة لاسرائيل، واحذر هنا من بعض الدعاوى التى تدخل فى نطاق اعطاء المميزات التجارية الخاصة لاسرائيل.

أخيرا، ان ماسبق لايمنع من استعداد الجميع من الآن بالدراسات العميقة لهذه السوق لمعرفة اهميتها من عدمه، حتى اذا طرحت للتنفيذ فى يوم من الأيام يكون استعدادنا لمناقشتها او التعامل معها صحيحا.

وفى النهاية أكرر مرة أخرى اننى لا أوافق على قيام هذه السوق او التشاور بشأنها قبل ان يتم الانسحاب الكامل لاسرائيل من كل الأراضى العربية المحتلة.

---

* رئيس الوزراء السابق ومقرر اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى



المصدر : العربي

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في ندوة بالمغرب

الشرق اوسطية تحول العرب إلى سماسرة لإسرائيل!

فاس – الفت رحيمي

على امتداد ثلاثة ايام ناقش خمسون مفكراً وكاتباً عربياً اهم التحديات التى تواجه المشروع الحضارى العربى فى المرحلة المقبلة، وذلك فى الندوة الموسعة التى عقدها المجلس القومى للثقافة العربية فى مدينة فاس المغربية.

واجمع غالبية المشاركين على ان مايسمى بمشروع السوق الشرق اوسطية بكل ماتعنيه من آثار اجتماعية واقتصادية سياسية سيؤدى الى ترسيخ الوجود الاسرائيلى والامريكى فى المنطقة ويهدف لمحاولة ادماج اسرائيل فى قلب الوطن العربى وتحويل العرب الى مجرد سماسرة لخدمة اقتصادها..

وقد ركزت المناقشات على عدة محاور هامة فى مقدمتها تشخيص الواقع الراهن ونقد الايديولوجيات العربية المعاصرة: الماركسية والقومية والليبرالية والاسلام السياسى، احومت البحوث المقدمة على ملامح التبعية السياسية والاقتصادية وتعزز النزعات القطرية، والتى لم تجد ما يواجهها على المستوى الفكرى والايديولوجى، إلا نماذج فكرية جاهزة كالنموذج الماضوى الاسلامى والنموذج الفكرى الغربى بتياريه الكبيرين التيار الليبرالى والتيار الاشتراكى حيث تم نسخ التجارب واعتماد الافكار الجاهزة دون اعمال النقد او التساؤل عن علاقة التاريخ العربى فى مجراه الخاص بالتاريخ الغربى المؤطر بشروط مغايرة. وتضمنت اسئلة هذا المحور ايضا محاولات تفكيك المفاهيم الايديولوجية المهيمنة فى مجال المعتقد القومى، من منظور يتوخى فحص اسسها المعرفية لكشف وجوه نقصها ومفارقاتها وغربتها عن الواقع العربى، خاصة وان المتغيرات القومية الجارية تكشف بما لايدع مجالاً للشك ضرورة اعادة بناء وانتقاء المفاهيم القادرة على التعامل مع قضايا واقعنا واستشراف آفاق مستقبلية، وتناولت الابحاث ايضا اهمية المشروع الوحدوى العربى كمشروع وطنى للتحرر والتقدم والاستقلال وبناء حضور فعال فى دائرة الصراع السياسى العالمى الراهن وكيفية التغلب على العوائق التى تعرقل هذا المشروع .



المصدر : ......الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ....٦...... يناير ١٩٩٤

هل السوق الشرق الاوسطية كفيلة بامتصاص تاريخية النزاع؟

بقلم محمد سيد احمد

من ابرز ما يلفت في اتفاق غزة - اريحا انه موضع تاييد حاسم من قبل الدول العظمى. بينما الاطراف المعنية به مباشرة - الفلسطينيون والاسرائيليون خصوصا - هي اكثرها تشكيكا فيه.

ان حكومة رابين تواجه معارضة قوية من قبل احزاب اليمين في اسرائيل، على راسها ليكود، وهي احزاب تدمغ الاتفاق بالتفريط والاستسلام والخيانة، وقد اثبتت الانتخابات البلدية التي اجريت قبل ايام، ان قوى اليمين استردت شعبية فاجات جميع المراقبين.

والاتفاق تعارضه ايضا قطاعات ذات تاثير في المجتمع الفلسطيني، سواء قصد بذلك فصائل خارج منظمة التحرير وداخلها، وايضا حركة «حماس» وحتى كوادر كثيرة داخل «فتح» وفي هيئاتها القيادية بل علينا ايضا اضافة المثقفين الفلسطينيين داخل الارض المحتلة، وربما ايضا - وبالذات - في المهجر. وقد اتيحت لي اخيرا فرصة لمس هذه الحقيقة خلال رحلة الى الولايات المتحدة وكندا، حيث التقيت الكثير من المثقفين الفلسطينيين والعرب.

ان الاتفاق، باختصار، موضع تاييد قمة المجتمع الدولي، وهو موضع نقد شديد، بل ادانة، من قبل كثيرين يعتبرون انفسهم اصحاب قضية على جانبي خط المواجهة.

ولم تكن مصادفة ان الاتفاق صنع سرأ في النروج، فلقد كثرت الاطراف «المحايدة» التي تصدت للمشاركة في عملية السلام، وهي في معظمها اطراف بعيدة جغرافيا من بؤرة الصراع في الشرق الاوسط، اطراف تنسب الى نفسها صفات «الحياد» و«النزاهة» و«عدم الانحياز» وتجردها من اية مصلحة ذاتية، وانها بالتالي كفيلة بأن تكون بمنزلة الحكَم والقاضي، ولذلك ترشح نفسها للمساهمة بدور في تخطي اوجه الاستعصاء، وتوفير مناخ خليق بتيسير تقدم نحو تسوية.

والسلاح الذي تملكه الدول العظمى لدعم الاتفاق ومقاومة اسباب رفضه - محليا - هو ان تغرقه بالمال، وتكفل له معونات اقتصادية سخية. بعبارة اخرى، ان تعمل من اجل تحويل الشرق الاوسط الى سوق، سوق من المفترض ان تتسع للمنطقة باسرها، منطقة «الشرق الاوسط» التي لم تعد مقصورة على الدول العربية واسرائيل فقط، بل باتت تشمل تركيا وايران، وربما ايضا دولا اسلامية اسيوية تمتد حتى الجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفياتي سابقا.

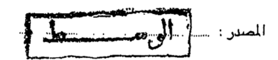
والفكرة هي ان السلام ينبغي ان يكافأ - اقتصاديا - من قبل المجتمع الدولي باسره، وستكون المكافاة في صورة تدفقات مالية ضخمة الى موقع النزاع، كفيلة بتوفير الآليات اللازمة لاقامة «سوق مشتركة» وتنشيطها واشاعة الرخاء من خلال احلال نوع جديد من العلاقات بين الاطراف المتنازعة، نوع من العلاقات لم يعد يحكمه العداء المستحكم الناجم عن خلاف جذري على الارض، بما تحمله من معان ترتبط بالدين والتراث والتاريخ والثقافة والحضارة، بل تحكمه علاقة البائع بالمشتري، داخل اطار سوق واحدة، وهي علاقة لا تنفصم، فالهدف اذابة اسباب العداء، واداة انجاز هذا الهدف في آلية السوق، آلية خلق روابط التبادل التجاري، تبادل المنافع والاشخاص، والمصالح سبيلا لامتصاص «تاريخية النزاع».

لكن الامر ليس بهذه البساطة فلقد كان شعار «السلام هو الرخاء» شعار السادات اثر ابرامه معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية، وما زال الشعب المصري ينتظر بعد ١٤ عاما هذا الرخاء.

والجدير بالملاحظة ان لشمعون بيريز تصورا واضحا في هذا الصدد. فهو نادى صراحة، في لقاء قبل بضعة اشهر مع عدد من المثقفين المصريين في القاهرة (كنت منهم)، انه يتعين على اطراف النزاع ان تنسى الماضي، وان تزيله كمعوق في وجه الفرص المتاحة مستقبلا، فرص خلق «السوق الشرق الاوسطية» وكان ردي ان هذه السوق انما تعني تثبيت مواقع الفرقاء بمقتضى موازين القوى الحالية، دونما نظر الى الماضي والى المستقبل. ان السوق انما تعني محو «البعد التاريخي» في النزاع، اي الحقوق المهضومة وتفوق اسرائيل

ان «السوق الشرق الاوسطية» تريدها اسرائيل في الحقيقة «سوقا اسرائيلية» للقفز بها من سوقها الحالية البالغة الضيق الى آفاق مرشحة لأن تتسع في مستقبل منظور، الى العالم العربي كله، وربما ايضا الى قطاعات واسعة من العالم الاسلامي.





المصدر : الوسط

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٣

هل اقامة مثل هذه السوق ممكنة؟ هل آلية السوق كفيلة باحتواء الاسباب التي مازالت ترجح استمرار الصراع، في صورة او اخرى؟ مثلا هل في وسع اسرائيل تسوية قضية القدس على نحو يرضي العرب والمسلمين، بل المسيحيين ايضا، حتى وان اعادت الاراضي العربية المحتلة كلها او جلها الى اصحابها، وحتى اذا نجح اتفاق غزة - اريحا وافضى الى حل للقضية الفلسطينية؟

لقد رأينا بالنسبة الى روسيا ان الامال التي علقت على الحاقها باقتصاديات السوق في اوروبا لم تحقق النتائج المرجوة. لقد تعثرت جهود الالحاق وزاد الحال تدهورا، حتى اسفر اخيرا عن صدام سلطة عنيف كاد ان يعرض روسيا لحرب اهلية.

اما الامال المعقودة على بناء سنغافورة في غزة، بديلا من تعرضها لحال اشبه بالصومال، فان الاموال التي تقررت لتحقيق هذه الغاية في اجتماع عقد اخيرا في اوروبا وضم الدول العظمى جميعا، لم تتجاوز بليوني دولار للسنوات الخمس المقبلة، بينما طالب عرفات بـ ٥ بلايين على الاقل. انها قدر من الاموال ربما اعتقدت الجهات المانحة بانه كفيل باحتواء اسباب الرفض الفلسطيني من دون ان يبلغ الحد الذي يكفل للكيان الفلسطيني الناشيء الاستقلال عن اسرائيل اقتصاديا، ثم ان هذه الاموال سترد عن طريق المسالك الاسرائيلية. انها اموال قد تسفر في النهاية عن سوق تفسح لاسرائيل الانفتاح على العالم العربي، على ان يكون هذا الانفتاح بوجوه فلسطينية.

والمراهنة هنا هي ان اطرافا عربية كثيرة سترحب بانفتاح الاقتصاد الاسرائيلي عليها، شرط حفظ ماء الوجه. وقد يلبي ذلك احلام بعضهم. وحرص وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر على الادلاء اخيرا بتصريحات امام الكونغرس قال فيها ان المقاطعة العربية لاسرائيل تفكك بالتدريج من دون صدور قرار رسمي في هذا الصدد، ولكن هل اعتبارات «البزنس» كفيلة بان تكون وحدها الفاصلة؟

ان جوهر ما يجري هو ابداء اسرائيل استعدادها للتخلي عن الارض الى درجة او اخرى وعلى مراحل، ذلك ان الارض المحتلة لم تعد تشكل حزام امن لها كفيلا بتجنيبها خطر التعرض لحرب مفاجئة يشنها بالصواريخ طرف او آخر من الاطراف العربية، او الاسلامية وقد تكون هذه الصواريخ في مستقبل قريب او بعيد، مزودة رؤوسا نووية. ان اسرائيل اصبحت تستعيض عن الارض بـ «سوق شرق اوسطية» هي في نظر حكومة رابين وسيلة لضمان امنها وربما ايضا تفوقها الاكثر تكيفا مع مقتضيات العصر.

ان اسرائيل تستند الى ارتباطاتها الوثيقة بدوائر المال والاعمال العالمية لتحقق لنفسها نوعا جديدا من الهيمنة على مقدرات المنطقة انها تراهن على ان هذه السوق ستجلب اموالا حتى للجماهير العربية المهدرة الشأن، اموالا لم يسبق ان شهدت هذه الجماهير مثيلا لها، اموالا كفيلة - في رأي الحكومة الاسرائيلية - باحتواء اسباب معاناة هذه الجماهير وسخطها وغضبها، لكنها اموال ستظل فتاتا بالمقارنة بما ستجنيه اسرائيل اقتصاديا وسياسيا من الصفقة.

ثم ان اسرائيل في صدد استثمار استمرار الصراعات العربية - العربية اصلحتها، بعدما تعثرت الانظمة العربية في التغلب على هذه الصراعات، بل واصلت اطراف عربية كثيرة التغاضي عن الاعتراف بان هذه الصراعات اصبحت لها، في احوال كثيرة، اسبقية على الصراعات مع اطراف اخرى. لقد اضحت تخلق هذه الصراعات غير المعلنة وغير المعترف بها، مناخا مواتيا لاسرائيل كي تزيدها احتداما، بغية تشديد قبضتها على المنطقة

قد يقال ان هذا مآله تجديد «القضية» في صورة اخرى بمعنى ان اسرائيل ستبرز على ساحة الشرق الاوسط طرفا منشطا للصراعات الحادة المصاحبة للمنافسات الاقتصادية. ولكن علينا ان نتساءل: من المستفيد الاكبر، في النهاية، من ضراوة هذه الصراعات؟

قيل عن «النظام العالمي» اثر سقوط «النظام الثنائي القطبية» انه كفيل بان يكون «نظاما احادي القطبية» وتصورت الولايات المتحدة انها ستكون هي هذا القطب الاوحد، غير انه ثبت ان الامور اكثر تعقيدا، وان الذي حل محل «نظام القطبية الثنائية» هو نظام اقرب الى «القطبية المتعددة» منه الى «القطبية الواحدة»... فما شأن الشرق الاوسط في هذا الصدد؟ هل يصبح صورة اقليمية مصغرة لمثل



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ كانون ١٩٩٣

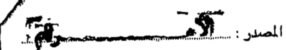
هذا السيناريو؟ بمعنى ان زوال الصراع العربي - الاسرائيلي بصفته صراعا تحكمه «القطبية الثنائية» انما سيفسح المجال لنظام اقليمي يتسم هو الآخر بـ «القطبية المتعددة»، نظام قد يكون لاسرائيل دور غالب وضابط فيه لكنه ليس الدور الاوحد، ولا الكفيل في النهاية بان يكون الفاصل.

غير ان مثل هذه الاسئلة ينبغي ان تسبقه اسئلة اخرى هل هيا العالم العربي نفسه لمواجهة هذه التحديات الجديدة كي تكون له كلمة في تقرير المستقبل؟ هل سلح نفسه بالتصورات والاستراتيجيات التي تكفل له الدفاع عن امنه، وتكفل له استقلال القرار؟

ربما كان في ذلك محك: هل في وسع الاطراف العربية ان تفرض على الاقطاب الدولية مواصلة التعامل معها رأسا، بدلا من اللجوء الى اسرائيل بوصفها بوابة الشرق الاوسط في المستقبل؟ انني لا اعني بهذه «الاقطاب الدولية» اميركا المنحازة ابتداءً الى جانب اسرائيل، وانما اليابان واوروبا مثلا، ذات المصالح الكثيرة في مواقع كثيرة على امتداد الارض العربية واعتقد ان هذا سؤال بالغ الاهمية لانه محك لا يخطئ في كشف حقيقة موازين القوى، وان آليات «سوق» تتسع للشرق الاوسط كله لا يمكن ان تكون وحدها كفيلة بحماية الحقوق العربية. ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الأهرام

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٣

نحو استراتيجية عربية للسلام

السوق الشرق أوسطية وخيار البنيلوكس

د. سعيد النجار

قلنا انه لامصلحة للبلاد العربية فى إقامة ترتيبات خاصة مع اسرائيل تنطوى على تبادل المعاملة التفضيلية فى إطار منطقة تجارة حرة او اية درجة اعلى من درجات التكامل الاقتصادى.

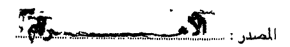
غير أن ذلك لايمنع من إحتمال قيام علاقة خاصة بين فلسطين وإسرائيل من ناحية وبين فلسطين والأردن من ناحية اخرى. ومن الاهمية بمكان كبير التفرقة بين هاتين العلاقتين فإن علاقة فلسطين بإسرائيل تختلف فى الوقت الحاضر إختلافا جوهريا عن علاقتها بالاردن. ولايجوز وضع الثلاثة فى سلة واحدة فيما يسمى «مشروع البنيلوكس الشرق أوسطى». ويرى البعض أن نموذج البنيلوكس اكثر الخيارات المطروحة فى حالة الوصول الى تسوية مع الفلسطينيين وبزوغ نوع من الكيان الفلسطينى المستقل.

وليس عندى شك أن خيار البنيلوكس يراود عددا من الباحثين فى اسرائيل وبعض مراكز دراسات الشرق الاوسط فى الولايات المتحدة واوروبا وانه فى نظرهم يمثل النواة التى يمكن ان تكون اساسا لترتيبات اوسع مستقبلية. ولكن مايراه البعض ليس بالضرورة هو ماسوف يحدث. ذلك أن هذا الخيار يتطلب أن يتخذ الأردن قرارا بان يجعل نفسه جزءا من كيان إقتصادى جديد مع إسرائيل دون سائر البلاد العربية. وهذا إفتراض لايجوز ان يؤخذ بهذه البساطة. كذلك فإن الكيان الفلسطينى الجديد له خيارات أخرى وقد تكون أكثر جاذبية من خيار البنيلوكس

دعنا اولا نركز على العلاقة الخاصة بين فلسطين من ناحية وإسرائيل من ناحية اخرى. نعرف ان كارثة ١٩٦٧ أفضت إلى إحتلال إسرائيل للقدس والضفة الغربية وغزة والجولان بالإضافة إلى سيناء. اصبحت فلسطين منذ ذلك التاريخ جزءا من الكيان الإقتصادى الإسرائيلى بعد ان كانت الضفة الغربية جزءا من الكيان الإقتصادى الأردنى وبعد أن كانت غزة مرتبطة بالإقتصاد المصرى. وترتب على هذه الأوضاع قيام علاقات إقتصادية وثيقة بين فلسطين وإسرائيل وتتمثل تلك العلاقة فى إعتماد الضفة والقطاع فيما يقرب من ٩٠٪ من وارداتهما على إسرائيل او من خلال إسرائيل. كذلك فإن اسرائيل تعتبر اكبر شريك تجارى بالنسبة للصادرات الفلسطينية. يضاف إلى ذلك القوة العاملة الفلسطينية فى إسرائيل التى بلغت قبل نشوب الإنتفاضة مايزيد على مائة الف عامل او نحو ثلث القوة العاملة فى الضفة والقطاع. والقضية المطروحة هى ماهو مصير تلك العلاقة الخاصة بعد قيام الدولة الفلسطينية. الراجح أنها سوف تستمر بعض الوقت ولايتصور أنها سوف تتلاشى بين يوم وليلة. ولكن هذا شىء والقول بانها سوف تفضى إلى الإندماج الكامل مع إسرائيل شىء آخر. هذا أمر يتطلب قرارا فلسطينيا وهو ليس قضية محسومة. وأمام فلسطين خيارات ثلاثة: ان يكون لها أوضاعها الإقتصادية المستقلة عن الأردن وإسرائيل معا او ان تربط نفسها بعجلة الإقتصاد الإسرائيلى أو ان تربط نفسها بعجلة الإقتصاد الأردنى كما كان الحال قبل ١٩٦٧ وهذا الخيار الأخير هو الراجح. ومعنى هذا الخيار ان الكيان الفلسطينى سوف يحيط نفسه بالسياج الجمركى الأردنى ويصبح جزءا من كيان جديد مستقل يضم الاردن وفلسطين مع إستمرار بعض العلاقات الخاصة لفلسطين مع إسرائيل خلال فترة إنتقالية.

هذا لايمنع من دخول فلسطين وإسرائيل فى مشروعات مشتركة بينهما كما هو مذكور فى إتفاقية غزة - اريحا. ومن ذلك التعاون بينهما فى شئون المياه أو البيئة او الطاقة او شق قناة بين البحر الميت والبحر الابيض المتوسط او مد انابيب بترول عبر الإقليم الفلسطينى والإسرائيلى. ولكن من الواجب ان نميز بدقة بين مشروعات التعاون من ناحية والإندماج فى الكيان الإقتصادى الإسرائيلى من ناحية أخرى. أما المشروعات فهى تقوم بين بلاد مختلفة دون أن يعنى ذلك الإندماج الإقتصادى وهناك عشرات المشروعات فيما بين البلاد العربية ولكنها لاترقى إلى الإندماج بين كياناتها الإقتصادية. وإنما يتحقق الإندماج إذا وضعت فلسطين نفسها ضمن المجال الإقتصادى الإسرائيلى بأن تحيط نفسها بالسياج الجمركى الإسرائيلى او تقيم نظامها النقدى على أساس الشيكل تحت سيطرة البنك المركزى الإسرائيلى او تقبل إنتقال السلع وعناصر الإنتاج فيما بينها دون



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٣

حواجز جمركية وغير جمركية. هذه هي وسائل الإندماج التي يمكن ان تشكل نواة لما يسمى البنيلوكس وهي الوسائل التي لم ترد في إتفاقية غزة - أريحا ولايمكن أن يتحقق إندماج بين الكيانين دون قرار فلسطيني وقرار

إسرائيلي في كل وسيلة من تلك الوسائل. وهو مانستبعده ليس فقط بناء على مقتضيات المصلحة الفلسطينية ولكن أيضا نزولا على مقتضيات المصلحة الإسرائيلية.

كذلك توجد علاقة خاصة في الوقت الحاضر بين الضفة من ناحية والأردن من ناحية أخرى. وقد كانت تلك العلاقة الخاصة تصل إلى أعلى درجات التكامل قبل حرب ١٩٦٧ ولكنها إنحسرت بالضرورة بعد الإحتلال. ومع ذلك بقيت هناك صلات خاصة تتمثل في السماح ببعض الصادرات من الضفة والقطاع دون قيود جمركية مع تطبيق قواعد المنشأ للتأكد أنها منتجات فلسطينية وليست إسرائيلية. وأهم من ذلك أن الدينار الأردني مازال يتداول في الضفة الغربية إلى جانب الشيكل الإسرائيلي ويتمتع بقوة إبراء قانونية. كذلك يتداول الدينار الأردني في قطاع غزة. والقضية المطروحة هي ماهو مستقبل النظام النقدي في فلسطين. هل تصدر فلسطين عملة خاصة بها تستند إلى غطاء نقدي وبنك مركزي مستقل عن كل من إسرائيل والأردن أم تدخل في النظام النقدي الإسرائيلي أم تدخل في النظام النقدي الأردني كما كان الحال قبل ١٩٦٧. أرجح أن يكون هذا الخيار الأخير هو الخيار الفلسطيني خصوصا وأن إحتمالات قيام إتحاد كونفدرالي أو فدرالي لاشك واردة. وهذه جميعا خيارات لاتدخل بسهولة فيما يسمى خيار البنيلوكس.

هذا عن العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية من جانب والعلاقة الفلسطينية الأردنية من جانب آخر. أما الضلع الثالث من المثلث وهو العلاقة الأردنية الإسرائيلية فهو يختلف كل الإختلاف عن العلاقتين السابقتين حيث أن إتفاقية غزة - أريحا لاتتضمن أحكاما خاصة بها وإنما تتركها كما تترك كل

العلاقة المستقبلية مع البلاد العربية في إطار التصورات الواردة في الملحق الرابع لإعلان المبادىء. ومن ثم فإن القول بقيام علاقة خاصة بين الأطراف الثلاثة - فلسطين والأردن وإسرائيل - شبيهة بالعلاقة بين بلاد البنيلوكس الثلاثة - بلجيكا وهولندة ولوكسمبورج - مثل هذا القول ينطوي على تجاهل للواقع القائم بل إنه يقفز فوق هذا الواقع إلى تصورات تفتقر إلى مبررات معقولة أو مقبولة. فإن إندماج دولة الأردن في كيان إقتصادي جديد يضم فلسطين وإسرائيل ويبعدها عن سائر البلاد العربية يتطلب إتخاذ قرارات مصيرية من جانب القيادة السياسية الأردنية. فعليها أن تتخذ قراراً بإلغاء أو تخفيف الحواجز الجمركية بينها وبين إسرائيل مع إبقائها مرتفعة في مواجهة البلاد العربية الأخرى، وأن تتخذ قرارا بإحاطة نفسها بسياج جمركي جديد مشترك مع إسرائيل وفلسطين حيث يكون الإندماج في صورة إتحاد جمركي وأن تتخذ قرارا بالتنسيق في المجالات المالية والنقدية وعلى وجه الخصوص إقامة علاقة ثابتة أو شبه ثابتة بين الدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي. وهذه كلها قرارات ذات أبعاد سياسية وإقتصادية خطيرة لايمكن إفتراض حدوثها ببساطة كما يتوهم انصار فكرة البنيلوكس بين الأردن وفلسطين وإسرائيل.

—

المصدر : الأهالى

التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التطبيع الاستثمارى امام مؤتمر غرف التجارة العربية

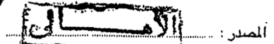
يناقش مؤتمر غرف التجارة والصناعة العربية قضية التطبيع الاستثمارى بين رجال الأعمال العرب والاسرائيليين وما اثير حولها خلال الايام الاخيرة .

ومن المقرر أن يصدر المؤتمر بيانا خلال إجتماعاته التى تبدأ اليوم الاربعاء وغدا ، حول نفس الموضوع .

وكانت بعض الاتحادات التجارية العربية هددت بمقاطعة المؤتمر ما لم تنف غرف القاهرة ما اثير حول وجود مشروعات مشتركة بين رجال اعمال مصريين واسرائيليين . واصدرت شعبة المستثمرين باتحاد الغرف بيانا نفت فيه وجود هذا التعاون ، وذكرت فيه أن التطبيع مرهون بانهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية وتوقيع اتفاقيات سلام شاملة وتنفيذ قرارات مجلس الامن .

كما يناقش المؤتمر قضية السوق الشرق اوسطية وإنشاء مجالس اعمال عربية لمواجهتها .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٣

ثلاثية السوق الشرق أوسطية : تمويل أمريكي ـ تكنولوجيا اسرائيلية ـ عمالة عربية

واشنطن ـ نبيل مجلي:

قالت الصحفية الاسرائيلية ميشال شوارتز ان حكومة اسرائيل لم تعد تعترف بالحدود التاريخية لمدينة القدس ، وان منطقة القدس الكبرى اصبحت تمثل ٣٠ بالمائة من اراضى الضفة الغربية .

وشرحت شوارتز استراتيجية اقامة مستوطنات لليهود داخل اسرائيل فيما عرف ببرنامج الـ « ١٢ نجمة » ، وهو برنامج للتوسع فى بناء مستوطنات « على » الخط الاخضر ـ حدود ١٩٤٨ ـ وليس داخله . وقد صممت هذه المستوطنات بحيث تفتح ابوابها الخلفية داخل الضفة الغربية المحتلة ، الامر الذى يؤدى عمليا الى ازالة الخط الاخضر وزحزحة الحدود ، ومن ثم التوسع فى ضم مزيد من الاراضى المحتلة عند مناقشة اية تسوية .

وناقشت الصحفية الاسرائيلية فى محاضرتها بجامعة سيمونز ببوستون . اعلان المبادىء ، فقالت انه مشروع اقتصادى مشترك ، وانه سيؤدى الى قيام اقتصاد فلسطينى تابع للاقتصاد الاسرائيلى وان اقتصاد الشرق الاوسط الجديد سيعتمد على تمويل معظمه امريكى ، وتكنولوجيا اسرائيلية ، وايد عاملة عربية رخيصة . وبذلك تصبح علامة « صنع فى فلسطين » جواز مرور السلع الاسرائيلية الى الاسواق العربية والاسلامية .

وابدت شوارتز ملاحظتها ان الوفد الاسرائيلى فى مباحثات طابا ابدى تشددا واهتم بتفاصيل لاتتطلبها طبيعة المرحلة الانتقالية ، وبدا وكانه يتفاوض على ترتيبات نهائية . ولعل هذا يعكس وجهة النظر الاسرائيلية ان « اعلان المبادىء » هو الاتفاق النهائى ، وبذلك تصبح غزة واريحا ـ اولا .. واخيرا .



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ [illegible] ١٩٩٣

كيف نواجه الغزو الاقتصادي المنتظر؟

عمر عبد الله كامل *

توضح القراءة الهادفة، المتانية، لاتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي فارقا كبيرا بين الجزء السياسي والجزء الاقتصادي في الاتفاقية، ففي الوقت الذي جاء فيه الجزء السياسي غير محدد وقد ارجأ اهم الموضوعات الى وقت آخر تجري فيه المباحثات بعد سنتين على الاقل مثل موضوع مدينة القدس العربية واللاجئين والمستوطنات والحدود، في حين جاء الجزء الاقتصادي واضحا ومحددا وشاملا بل وضع عدة مشروعات مشتركة في صلب الاتفاقية او ملاحقها.

فالملحق الثالث يحتوي اهم ما فيه على بروتوكول حول التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني في البرامج الاقتصادية وقد عدد 11 مجالا للتعاون فضلا عن انه يترك الباب مفتوحا امام مجالات اخرى ذات اهتمام مشترك. وبتنفيذ هذا الملحق ستتكرس علاقات غير قابلة للانفصال عند تحديد الوضع النهائي للأراضي العربية المحتلة. والملحق الرابع يحتوي على بروتوكول للتعاون الاسرائيلي - الفلسطيني حول برامج التنمية الاقليمية لدفع عملية التطوير الاقتصادي الشرق اوسطي من خلال المفاوضات المتعددة فهو يطرح مهمة مشتركة لاسرائيل وسلطة الحكم الذاتي وهي السعي لاشراك دول ومؤسسات اخرى في مشاريع التطوير الاقليمي بما في ذلك دول ومؤسسات عربية وكذلك القطاع الخاص.

ويلاحظ ان هذه الملاحق الاقتصادية تتحدث عن التعاون في المجالات المختلفة ولا شك ان الموضوع يتجاوز التعاون الى ما يشبه «الاندماج»، فالتعاون لا يقوم الا بين انداد او بين طرفين هما على قدم المساواة من حيث القوة والسيادة.

ومن الواضح اننا امام رغبة اسرائيلية واضحة لايجاد جسر اقتصادي تعبر عليه المصالح الاقتصادية الى المنطقة العربية وقد تعلمت اسرائيل درسا هاما من فشلها في التطبيع الاقتصادي والثقافي مع مصر او ادركت انها لا يمكن ان تدخل المنطقة العربية سافرة وباسم اسرائيل ولا بد لها من غطاء عربي تدخل به العالم العربي وتواجه به المواطن العربي الذي يرفض حتى الآن التعامل مع الاسرائيلي.

ان اسرائيل تطمح ان تصبح «هونج كونج» الشرق الاوسط تحصل على العمالة الرخيصة من غزة والضفة وتحصل على الاستثمارات الهائلة من دول الخليج العربي وتتمتع بالسوق العربية ذات القوة الكبيرة بشريا وشرائيا.

بعد توقيع اتفاق غزة - اريحا اولا، واذا تم الاتفاق مع الاردن وسورية ولبنان تكون اسرائيل قد القت سلاحها مؤقتا وتكون خطتها للمستقبل قد اصبحت هيمنة اقتصادية.. من خلال تطبيع فوري والغاء المقاطعة العربية وسوق شرق اوسطية والمال والعلم والاقتصاد اليهودي المتفوق في سباق مع المال والعلم والانتاج العربي.

ومن الواضح ان اسرائيل قد غيرت من سياستها وانتقلت من اقصى اليسار الى اقصى اليمين وتنازلت «مؤقتا» عن اسرائيل الكبرى في مقابل اسرائيل كبرى من نوع آخر.. اسرائيل كبرى اقتصاديا وبدلا من عملقة عسكرية تمتد من النيل الى الفرات وتثير العداوات والمنازعات فانها تفكر الآن في عملقة اقتصادية تكتسح النيل والفرات وما وراءهما وتبيع وتشتري وتوجه وتحكم سوقا شرق اوسطية تتاجر مع 47 دولة اسلامية وتكون لها بوابة على السوق الاوربية واخرى على السوق الآسيوية وثالثة على افريقيا. ومن خلال هذه العملقة الاقتصادية، وهي مؤهلة لها، تستطيع ان تفعل ما تشاء.

ان فكرة الغزو العسكري واسرائيل الكبرى التوراتية.. اصبحت حماقة وطيشا سياسيا غير وارد بالنسبة للقاموس السياسي العالمي الحالي وبالتالي اصبح من الضروري التنازل عن هذا الحلم او الكابوس واستبداله بسيطرة من نوع آخر.. ولا يوجد افضل من السيطرة الاقتصادية. ولكي تصل اسرائيل الى هذه العملقة الاقتصادية لا بد ان تتصالح مع الكل وتبيع وتشتري للكل وتتسلل الى جميع الاسواق وتدخل الى جميع التجمعات.

ومن هنا كان لا بد ان تبدأ من البداية وتحل عقدتها مع الفلسطينيين وهي لن تخسر بذلك شيئا وانما سوف تكسب قلوبا جديدة واراضي جديدة واسواقا جديدة وهذا هو المهم. انها السياسة الجديدة التسلل الى القلوب للدخول الى الجيوب. والعبقرية الاقتصادية اليهودية قديمة ومعلومة فهم الذين صنعوا البنوك واخترعوا الفوائد الربوية.

نعم اننا مقبلون على غزو جديد اسمه «الغزو الاقتصادي الاسرائيلي» واول اهدافه منطقتنا العربية. ولن ينفع هذه المرة كفاح الشعارات او استراتيجية الهتافات ولا نداءات التعصب وانما المطلوب في هذه المنافسة اعداد خطط المواجهة ومضاعفة الانتاج وتجويده واتقان قواعد اللعبة وفتح كل القنوات على جميع دول العالم ولنبدأ فورا نظرا لانهم على الجانب الآخر يهرولون ويسابقون الزمن والدليل على ذلك انه بعد توقيع الاتفاق بيوم او يومين اتضح ان هناك ثلاثة مشروعات جاهزة للتنمية الاقتصادية في غزة واريحا واسرائيل والمشاريع الثلاثة اعدتها جهات دولية او علمية لا تتحرك اعتباطا وتحتاج الى وقت طويل للدراسة حتى تصل الى ما تعتبره مشروعا متكاملا وهذه المشاريع هي:

1 - الدراسة التي اعدتها جامعة هارفارد الامريكية وتتكون من بعض المشاريع الاقتصادية الرئيسية حول المرحلة الانتقالية لاقتصاد فلسطين واقتصاد الشرق الاوسط في مرحلة السلام.

2 - الدراسة التى اعدها البنك الدولى للانشاء والتعمير

والتي افادت بان الاراضي المحتلة تتمتع باعلى نسبة عمالة مؤهلة اكاديميا وفنيا في المنطقة العربية.

3 ـ المشروع الثالث دراسة اقتصادية اشترك فيها اكثر من ثمانين اقتصاديا فلسطينيا.

وتلتقي هذه المشاريع الثلاثة في التاكيد على الانعاش الاقتصادي وفي التاكيد على اتفاقات السلام في المنطقة بينما يركز مشروع البنك الدولي ومشروع جامعة هارفارد على رؤية متكاملة للانعاش الاقتصادي من خلال اطار اقليمي يشمل اسرائيل والضفة وغزة والاردن ويمتد الى مصر وسورية ولبنان ثم منطقة الشرق الاوسط كلها.

ان هذه المشروعات وما قد يظهر في القريب العاجل تهدف الى انعاش اسرائيل وكسر الحواجز التي كبلتها خلال السنوات السابقة وفتح الاسواق العربية امام انتاجها وجذب رؤوس الاموال العربية للاستثمار فيها ومن اجل ذلك لا مانع من بعض التنازلات الشكلية في سبيل ان تهيمن اسرائيل على اقتصاديات العالم العربي وتصبح في الحقيقة والواقع وليس في السياسة والفكر مرفا السياسة الامريكية في الشرق الاوسط بعد ان يكون قد قضي تماما على المقاومة العربية بل على فكرة العروبة نفسها وبعد ان تكون المنطقة قد تحولت وتغيرت وفقدت انتماءها القومي واكتسبت انتماء جغرافيا هو الشرق الاوسط.

والذي يهمنا هو الكيفية التي ينبغي لنا بها مواجهة هذا الغزو الاقتصادي الاسرائيلي المنتظر واول نقطة نبدأ بها هي تقدير جيد لمكامن قوته والتي تكمن في امور عدة اهمها بايجاز ما ياتي:

1 ـ التراكم التكنولوجي.

2 ـ التراكم الراسمالي الممزوج بالمال اليهودي المنتشر في العالم.

3 ـ القدرة الصناعية الاسرائيلية المتعددة التي بنيت بمعونة الغرب.

4 ـ العمالة العالية الجودة والمعرفة.

5 ـ الموقع المتوسط ومنافذه البحرية على كل من البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر وقربه الى مناطق الاستهلاك.

فمن منطلق وطني يجب ان نضع استراتيجية اقتصادية جيدة لمواجهة هذا التحدي سواء كان حضاريا او كانت نواياه غير ذلك فالنتيجة تفرض وضع هذه الاستراتيجية وخططها المفصلة المبنية على اسس علمية وواقعية.

فلا بد لهذه الخطة من جهاز قادر تشترك فيه عدد من الوزارات ذات الاختصاص في الدولة ومجلس الغرف التجارية والدار السعودية للاستشارات وممثلون عن صندوق التنمية الصناعية واخرون عن البنوك التجارية، وتكون مهمة هذا الجهاز وضع خطة لدعم التطور الصناعي ودفعه الى الامام وبمعدلات اكبر تاخذ في اعتبارها امورا عديدة منها:

1 ـ الصناعة الضرورية التي تمثل حاجة فعلية.

2 ـ الصناعات الاساسية التي تتوافق مع مصادر الخام لدينا.

3 ـ الصناعات التحويلية التي تبنى على هذه الصناعات الاساسية.

4 ـ تحديد الاحتياجات التدريبية لاعداد العمالة اللازمة لهذه الخطة.

5 ـ توفير الحوافز المالية والتمويل اللازم لهذه الخطة سواء من صندوق التنمية او من البنوك التجارية.

6 ـ الأخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي للصناعات وايضا تحبيذ أسلوب الشركات المساهمة لتحقيق عدالة التوزيع وايضا تجميع اكبر قدر من راس المال اللازم.

7 ـ وضع السياسات الحمائية للصناعة الوطنية لحمايتها من هذا التنافس المرتقب.

8 ـ دعم المكاتب الاستشارية الصناعية والتنظيمية والمعلوماتية لايجاد قاعدة المعرفة التي تعتبر ضرورية في مرحلة نقل التكنولوجيا.

9 ـ التوسع في برامج التوازن الاقتصادي مع التركيز على الجانب الصناعي المشترك ويا حبذا ان تاخذ شكل الشركات المساهمة.

10 ـ النظر بجدية لاعادة النظر في نظام استثمار راس المال الاجنبي باعطاء مميزات ضريبية اكبر في حال تكوين صناعات كبيرة وعلى شكل شركات مساهمة مع التزام بتدريب العمالة السعودية وتشغيل نسبة لا تقل عن 30%.

ان المنطقة مقبلة على مرحلة تنافس اقتصادي كبير ينبغي ان نعد العدة لها.

---

* رجل أعمال سعودي



حق السيطـــرة على البنـــوك الأردنية فى الضفـة.. لإسرائيل

□ القدس ـ العالم اليوم:

أعلن البنك المركزى الإسرائيلى أن إسرائيل والاردن وقعا اتفاقية لإعادة افتتاح البنوك الاردنية فى الضفة الغربية المحتلة.. وقال زعيف أبيليس المشرف على انشطة البنوك التجارية فى البنك المركزى الإسرائيلى، إنه تم التوقيع على مذكرة تفاهم بهذا الشان يوم الأحد الماضى، حيث وقع كل جانب على المذكرة على حدة فى بلده، ثم تبادل الجانبان المذكرتين عن طريق الفاكس.......................

«التتمة ص ١٢»



المصدر : .... العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٢ ديسمبر ١٩٩٣

حق السيطـــرة على البنـــوك الأردنيـــة

.. وقال إنه تم إعداد صيغـة المذكرة الأسبوع الماضى بواشنطن.

وأوضح أبيليس أن مذكرة التفاهم تقضى بقيام ستة بنـوك أردنية تجارية بافتتـاح ٣٠ فـرعا لها فى الضفـة الغربية المحتلة حتى نهاية العـام المقبل، وقـال إن هذه البنوك يجب أن تتقدم بطلبات للبنك المركزى الإسرائيلى، من خلال البنك المركزى الأردنى للحصول على تراخيص التشـغيل.

وأوضـح مـراقب أنشطـة البنـوك فى بنك إسرائيـل المركزى أنه تقرر فى إطار الخطة المتفق عليها افتتاح ثلاثة فروع لبنك الأردن والبنك الغربى خلال الأسابيع القليلة المقبلة، على أن تخضع لمراقبة أردنيـة ــ إسرائيليـة مشتركـة.. وذكـر أن بنك إسرائيـل شكل طـاقما من المحاسبين من «عـرب إسرائيل» للإشراف اليومى على أعمال أفرع البنوك الأردنية فى الضفة الغربية.

وأوضـح أن الجانبين الأردنـى والإسرائيلى سوف يتقاسمان الإشراف على هذه البنوك عند افتتاحها، إلا أنه أشـار إلى أن مـذكـرة التفـاهم تمنح البنك المركـزى الإسرائيلى حق منع أى بنك أردنى من الحصـول على الترخيص.

وأضـاف أبيليس أن إسرائيل لها حق منـح أو منع تراخيص التشغيل وفقا لاتفاق بازل لعام ١٩٧٥.. وقال إن الاتفـاق الأردنى ــ الإسرائيلى فيما يخص افتتـاح البنوك الأردنية فى الضفة الغـربية المحتلـة سوف يظل ساريا حتى موعد تسليم السلطة فى مناطق الحكم الذاتى إلى الجانب الفلسطينى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٢

المجموعة الأوروبية مستعدة للتفاوض على اتفاق جديد مع اسرائيل

■ بروكسيل (المجموعة الاوروبية) - ا ف ب - اعلن مصدر ديبلوماسي أوروبي ان وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة لم يفوضوا بعد اللجنة الاوروبية رسمياً اجراء مفاوضات مع اسرائيل على اتفاق تعاون جديد لكنهم أبدوا اول من أمس الثلثاء عزمهم على تفويضها في الاسابيع المقبلة.

واضاف المصدر ان الوزراء المجتمعين في بروكسيل اكدوا انهم «يؤيدون مبدأ الاتفاق (...) ويرغبون في أن تبدأ المفاوضات مطلع العام ١٩٩٤ وتنتهي الى نتيجة في اقرب وقت ممكن». وقال ان من المحتمل ان يفوضوا اللجنة الأوروبية اجراء المفاوضات مع اسرائيل خلال اجتماعهم العادي المقبل في ٢٠ و٢١ كانون الأول (ديسمبر) في بروكسيل.

لكن وزراء الخارجية اعترفوا بوجود «بعض النقاط العالقة» التي تحول دون الموافقة رسمياً على توجهات التفاوض لاعادة النظر في الاتفاق الموقع العام ١٩٧٥.

وقام رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين الاسبوع الماضي بجولة في العواصم الأوروبية للتأكد من دعمها من أجل فتح السوق الأوروبية المشتركة بشكل اكبر امام المنتجات الاسرائيلية. وكان رابين ذكر بالعجز البالغ اكثر من اربعة بلايين دولار في الميزان التجاري بين المجموعة الأوروبية واسرائيل لمصلحة المجموعة.

واضاف رابين «نطلب ان يتفهم الجميع ان اسرائيل تقوم بمجازفة، من جراء التزامها بعملية السلام خصوصاً بمنحها فلسطينيي الأراضي المحتلة حكماً ذاتياً جزئياً».

المنتجات الزراعية الاسرائيلية

لكن المصدر اضاف ان الدول الاثنتي عشرة لن توافق على فتح اسواقها اكثر أمام المنتجات الزراعية الاسرائيلية. وقال انها لا تريد أيضاً ان تعيد النظر في تحديد القواعد التي تحدد المنشأ للمنتجات المعدة للتسويق.

في المقابل توافق الدول الاثنتا عشرة على فتح الأسواق العامة بشكل افضل وامكانية توسيع منطقة التبادل الحر ليشمل قطاع الخدمات. وتقترح بالتالي اشراك اسرائيل في بعض برامج الأبحاث التي تقوم بها الدول الاثنتا عشرة ونشاطات مشتركة في مجالي الطاقة والبيئة.



المصدر : .... الحياة ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٩ كانون الأول ١٩٩٣ ....

الخطوة أثارت توتراً وحالت دون اجتماع ثانٍ مع الملك حسين

عرفات يمتنع عن توقيع اتفاق اقتصادي مع الاردن

□ عمان - من سلامة نعمات:

■ اعربت مصادر اردنية وفلسطينية في عمان امس عن قلقها من وجود مؤشرات الى توتر العلاقات بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية اثر امتناع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عن توقيع اتفاق اقتصادي تم التوصل اليه الشهر الماضي بين مسؤولين من الطرفين.

وتقول المصادر الاردنية ان الرئيس الفلسطيني الذي زار عمان الاحد الماضي للاجتماع بوزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر يوم الاثنين، امتنع عن اقرار الاتفاق الاقتصادي الذي يحدد اسس التعاون بين الاردن والاراضي العربية المحتلة خلال الفترة الانتقالية وينص على اشراف البنك المركزي الاردني على فروع البنوك الاردنية في الاراضي المحتلة، واستمرار التداول بالدينار الاردني فيها

ولاحظ الصحافيون انه عندما سئل عرفات، هل كان ينوي توقيع الاتفاق الاقتصادي مع الاردن، امتنع عن الاجابة المباشرة بقوله ان العلاقات الفلسطينية - الاردنية هي قوية الى درجة انها «لا تحتاج الى اتفاق هنا او هناك». وكان يتحدث في مؤتمر صحافي مشترك عقده مع وزير الخارجية الاميركي. وقالت المصادر الفلسطينية ان «ابو عمار» الذي يعتبر نفسه رئيس دولة وتعامله دول كثيرة على هذا المستوى، استاء من عدم استقباله في المطار من قبل الملك حسين او رئيس الوزراء الدكتور عبدالسلام المجالي، الذي ارسل بدلاً منه نائب رئيس الوزراء السيد معن ابو نوار.

وتقول هذه المصادر ان ابو نوار، وزير الاعلام السابق، لم يكن خياراً موفقاً في ضوء تصريحات ادلى بها قبيل اجراء الانتخابات الاردنية اعتبر انها اساءت الى العلاقات الاردنية - الفلسطينية والوحدة الوطنية وكان ابو نوار أوحى في احد تصريحاته بأن على الفلسطينيين في الاردن التخلي عن جنسيتهم الاردنية اذا شاركوا في الانتخابات الفلسطينية المقرر اجراؤها في تموز (يوليو) المقبل حسب اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي.

واعتبرت مصادر منظمة التحرير ان تبرير الحكومة لطريقة استقبال الرئيس الفلسطيني «لم يكن مقنعاً».

ولوحظ ايضاً ان لقاء ثانياً كان مقرراً ان يعقد بين الملك حسين وعرفات مساء يوم الاثنين لم يتم على رغم ان الملك حسين اشار في مؤتمره الصحافي المشترك مع كريستوفر (في اليوم ذاته) الى انه سيلتقي السيد عرفات مساء ذلك اليوم. وامتنع المسؤولون الاردنيون عن التعليق على مظاهر توتر العلاقات مع منظمة التحرير او الافصاح عن مضمون المحادثات التي جرت بين الملك حسين و«ابو عمار» مساء الاحد.

ويذكر ان الاردن يعلّق اهمية على ضرورة اقرار الاتفاق الاقتصادي مع منظمة التحرير لضمان مصالحه الاقتصادية في ضوء استمرار التداول بالعملة الاردنية في الاراضي المحتلة وخطورة الغاء هذه العملة واصدار عملة فلسطينية مكانها، الامر الذي ينعكس على قيمة الدينار الاردني. وكان الرئيس عرفات اعرب عن رغبته في انشاء مصرف مركزي فلسطيني



واصدار عملة فلسطينية كتعبير عن حق السيادة في الاراضي المحتلة، على رغم معارضة غالبية الاقتصاديين الفلسطينيين مثل هذه الفكرة خلال المرحلة الانتقالية.

وتحذر المصادر الاردنية والفلسطينية من مخاطر استمرار الخلاف بين الاردن ومنظمة التحرير وانعكاساته السلبية على الوضع في كل من الاردن والاراضي المحتلة. وتقول تلك المصادر ان اسرائيل تحاول استغلال هذه الخلافات للحصول على شروط افضل في مفاوضاتها مع كل من الطرفين. واشارت الى ان الاردن، على رغم عدم اقرار الاتفاق الاردني - الفلسطيني، توصل الاسبوع الماضي في واشنطن الى اتفاق مع اسرائيل يتيح لفروع البنوك الاردنية في الضفة الغربية وقطاع غزة العودة الى مزاولة اعمالها التي توقفت منذ احتلال العام ١٩٦٧.

ومعروف ان تصريحات الملك

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٩ [illegible] ١٩٩٣

عرفات يمتنع عن توقيع اتفاق اقتصادي

تمة الصفحة الاولى

حسين الاخيرة، والتي اكدت رفض الاردن التخلي عن السيادة على الاماكن المقدسة في القدس المحتلة، زادت من شكوك منظمة التحرير في الدور الاردني في الاراضي المحتلة على رغم قرار الاردن فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨. ويذكر ان الاردن واصل الاشراف على الاوقاف الاسلامية في القدس واستمر في اعمال صيانتها وترميمها بعد قرار فك الارتباط.

ولفت انتباه المراقبين ان النائب الاسلامي همام سعيد، احد قادة «جبهة العمل الاسلامية»، شدد في خطابه امام مجلس النواب في جلسة التصويت على الثقة الاحد الماضي على ان الضفة الغربية هي «جزء لا يتجزأ» من المملكة الاردنية الهاشمية وانه «لا يجوز التنازل عن هذا الجزء حسب نص الدستور».

وينص الدستور الاردني في مادته الاولى على ان «المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة، ملكها لا يتجزأ، ولا ينزل عن شيء منه».

ومعروف ان الضفة الغربية اتحدت مع الاردن عام ١٩٥٠ واصبحت جزءاً من الاردن، وبقيت كذلك حتى الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧.

ويقول النائب همام سعيد: «عندما تمت الوحدة بين الشطرين والشعبين، تكون منهما بلد واحد، وشعب واحد، والشعب كله سيتحمل المسؤولية التاريخية والدينية والسياسية عن كل جزء من ارض المملكة يقع تحت الاحتلال، ويبقى واجب تحرير الارض واعادة السيادة عليها قائماً، ولا يجوز التنازل عن هذه السيادة لاحد». ويتفق كبار القانونيين في الاردن على ان قرار فك الارتباط لم يكن دستورياً، بخاصة وان الدستور لم يعدل ولم يعرض القرار على مجلس النواب لاقراره.

ويقول المراقبون ان إبقاء قرار فك الارتباط معلقاً بهذا الشكل يزيد الشكوك لدى قيادة منظمة التحرير بان الاردن لم يتخل فعلياً عن المطالبة بالسيادة على الاراضي المحتلة رغم التطمينات الرسمية، وان الاردن ترك الباب مفتوحاً امام كل الاحتمالات في المستقبل لاعادة تفعيل دوره في التاثير على مستقبل الاراضي المحتلة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٣

عن السوق الشرق أوسطية وضرورات الحوار العربى!

مرسى عطا الله

لم تتضح امامنا بعد - وحتى الآن - الملامح الكاملة لفكرة السوق الشرق اوسطية التى تحولت من مجرد همسات مكتومة فى مطلع العام الحالى الى واقع مطروح على ساحة الفكر والحوار عقب توقيع اعلان المبادئ بين الفلسطينيين والاسرائيليين فى ١٣ سبتمبر الماضى.

وربما كان مفيدا ان نجرد أنفسنا من اية احاسيس بالخوف والحذر من التطرق للحديث عن هذا الموضوع الذى مازال البعض - فى عالمنا العربى - يعتبره من المحرمات، رغم ان كل المحرمات يفترض انها سقطت وتلاشت بعد توقيع الاتفاق التاريخى بالاعتراف المتبادل بين اسرائيل والمنظمة.

وربما قلت اننى لا ارى ضررا يذكر من الخوض المبكر فى استشراف آفاق هذه الفكرة، التى تمثل جزءا من محاولة الاستشراف الضرورية لمستقبل المنطقة فى مرحلة ما بعد تحقيق السلام.

لعلى اقول محذرا ان الخطر كل الخطر والضرر كل الضرر ان نصم آذاننا وان نغلق عقولنا عن اية افكار جديدة بحجة ان السلام مازال بعيدا، وان مبررات الابقاء على المقاطعة العربية مازالت قائمة، ومن ثم فكيف نسمح لانفسنا بالقفز الى ما هو ابعد من رفع المقاطعة واستباحة الحديث عن تعاون اقليمى تكون اسرائيل طرفا اساسيا وفاعلا فيه!

واذا كانت بعض اسباب الحذر والتحفظ تبدو معقولة وبالتالى مقبولة، الا اننا لابد ان نضع فى اعتبارنا أنها اسباب موقوتة، وان ما نحن بصدده الآن يتعلق بضرورة توافر رؤية استراتيجية عربية مسبقة لضرورات مرحلة ما بعد السلام، والتى نعتقد ان كافة الاطراف الاقليمية غير العربية - وليست اسرائيل وحدها - بدأت تعد نفسها وترتب اوراقها وتبنى حساباتها على اساس ان التعاون الاقليمى مستقبلا، ليس مجرد احتمال وارد، وإنما هو حقيقة سوف تفرض نفسها على الجميع!

ولقد يكون مفيدا لنا ان نتذكر ان التاريخ ليس فيه عداء دائم ومطلق بين اجناس وأجناس، وإنما هناك فى التاريخ فترات عداء وخصومة بين المصالح والمطامع والطموحات المتباينة، وانه مهما طال الزمن فان ضرورات استمرار الحياة فوق هذا الكوكب الأرضى تفرض مشيئتها على الجميع فى النهاية بحتمية الاستسلام للتعايش السلمى، سواء تحت وطأة الاجهاد من تبعات الصراع او نتيجة بروز اجيال تملك شجاعة التخلى عن العقائد والمفاهيم البالية والمتحجرة!

●●●

ما هو معنى ذلك إذن؟

اقول باختصار ان هناك متغيرات دولية واقليمية لم يعد بامكان احد ان يقف فى طريقها، واننا يجب ان ناخذ رياح السلام التى تهب على المنطقة فى اتجاهنا ولصالح اهدافنا المشروعة، بدلا من ان نترك انفسنا لمازق الحيرة والعجز عندما يتغير الواقع الراهن كلية ونعجز عن مجاراة من سبقونا بالاعداد والتحضير.

إن نقطة البدء الضرورية تكمن فى ادراك الدول العربية ان قوة العرب الحقيقية لاتستند الى شعارات قومية يلتفون حولها - مع التسليم بقيمتها المعنوية - ولكن القيمة والوزن العربى ينبعان من توافر مقومات النجاح لبنيان اقليمى متكامل يستند الى وحدة جغرافية واجتماعية واقتصادية.

وسواء قامت سوق شرق اوسطية او لم تقم، أو جرى استبدالها بشكل آخر من اشكال التعاون الاقليمى، فان وجود تعاون عربى مبكر هو الذى يمكن ان يمنح العرب يدا طولى فى اية ترتيبات مستقبلية.

لعلى أقول انه ينبغى على الدول العربية ان تبدأ من الآن وبالتوازى مع المحادثات المتعددة الأطراف فى اطار عملية السلام، فى اجراء حوار «عربى - عربى» يشارك فيه خبراء فى علوم الاقتصاد والتكنولوجيا والاجتماع لوضع ورقة بحثية لمشروع عربى متكامل بشأن آفاق التعاون الاقليمى المنتظر فى مرحلة ما بعد السلام.

نحن بحاجة بالفعل الى حوار «عربى - عربى» مبكر لوضع التصور الأمثل لصيغة العلاقات الاقتصادية التى ستفرض نفسها على المنطقة بعد ان تصل عملية

السلام الى نهايتها!

واذا جاز الاجتهاد فانني أتصور ان مثل هذا الحوار العربي - العربي يمكن ان يبدأ من الآن على عدة محاور، كان يكون هناك حوار في اطار مجلس التعاون الخليجي وحوار في اطار دول المغرب العربي وحوار في اطار دول الطوق، قبل الدخول في حوار موسع يضم كافة الأطراف العربية.

ثم لماذا لا نبدأ من الآن - كعرب - فرادى او مجموعات في محاولة التعرف على رؤية الآخرين بشأن مستقبل التعاون الإقليمي، خصوصا مع الدول الاسلامية التي تربطنا بها علاقات لانملك التبرؤ منها مهما كانت حدة الخلافات السياسية المرحلية مع هذه الدولة او تلك.

واذا كان الحوار والتنسيق ضرورة عربية ملحة في مرحلة بناء السلام حتى يجئ السلام عادلا وملبيا لكل الحقوق والمطالب العربية المشروعة، فان الحوار والتنسيق والتحضير لمرحلة ما بعد السلام يصبح ضرورة حتمية لانملك الفكاك منها، اذا كنا نريد ان نبقى على اكبر قدر ممكن من زمام المبادأة بشأن المنطقة التي نعيش فيها بين ايدينا... باعتبار اننا نملك الأغلبية السكانية ونسيطر على معظم الرقعة الجغرافية في المنطقة الشرق أوسطية!

ذلك هو المطلوب... وظني انه ممكن وقابل للتنفيذ!



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٣

●● فريد عبد الكريم في حزب العمل:

لابد من تكاتف القوميين والإسلاميين لمواجهة السوق الشرق أوسطية

كتب أحمد عبد المنعم:

طالب القطب الناصري فريد عبد الكريم بضرورة تحالف الإسلامية والقومية لمواجهة مشروع السوق الشرق أوسطية. ودعا الأحزاب والقوى الوطنية إلى ضرورة تشكيل مجموعات في التجمعات الشعبية بالأحياء والقرى لمقاطعة البضائع الإسرائيلية وكشف المخططات الصهيونية. وأشار إلى أهمية التمسك بالإسلام كمنقذ في مواجهة تلك الهجمة الشرسة وأكد على ضرورة التحالف مع الدول الإسلامية في هذا الصدد. وقال فريد عبد الكريم- في اللقاء الموسع الذى عقدته لجنة الصناعة بحزب العمل برئاسة المهندس محمد فريد حسانين يوم الثلاثاء الماضي..-إن هذا المشروع ليس جديداً وإنما كانت هناك محاولات سابقة لقيامه، وما يحدث الان هو استغلال صهيوني للوضع العربي المتردي لإحياء المشروع القديم. وقال إن هذا المشروع يهدف إلى إذابة الشخصية العربية والإسلامية وخلق أجيال منفصلة تماماً عن حضارتها وثقافتها وهويتها العربية.



فريد عبد الكريم

في بداية حديثه عن السوق الشرق أوسطية قال الأستاذ فريد عبد الكريم: «إن مشروع السوق المقترح يعني اتخاذ مجموعة من الإجراءات تقضي بتبادل البضائع ورأس المال والبشر بين الدول المشتركة فيه بلا حواجز ولاقيود أمنية أو جمركية.. ويعني أيضاً أفضلية في التعامل بين الدول الأعضاء فيه من دون الدول الأخرى. وعلي سبيل المثال يكون على مصر أن تتعامل مع إسرائيل ولاتتعامل مثلاً مع الجزائر أو تونس. ويترتب على ذلك أن تنتقل البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق المصرية والسورية واللبنانية وتنتقل في المقابل بضائع تلك الدول إلى إسرائيل بلا قيود أمنية أو حواجز جمركية.. ومن ثم تستفيد إسرائيل من مستهلكين في تلك الدول قد يصلون إلى ١٥٠ مليون مواطن.. ونحن بغباء شديد نتصور أن أسواق إسرائيل سوف تستوعب إنتاجنا!!

وقال فريد عبد الكريم «الأمر لا يقتصر على مجرد نقل البضائع إذ إن الحضارة لابد أن تتغير.. وبالتأكيد سوف يكون هذا على حساب الحضارة والهوية العربية.. وإسرائيل تهدف من هذا المشروع إلى القضاء على الهدف الكبير وهو إنشاء أمة عربية كبيرة في تلك المنطقة».

ثم تطرق فريد عبد الكريم إلى البعد التاريخي لفكرة السوق الشرق أوسطية فقال «إن هذا المشروع كان مطروحاً خلال الخمسين عاماً الماضية على شكل منطقة الهلال الخصيب بمساعدة من الاستعمار العالمي الذى وزع نفوذه على دول المنطقة.. ثم جاءت فكرة الأحلاف العسكرية كسلسلة في مراحل تنفيذ المشروع، ولكن كل تلك المحاولات فشلت حيث لم يكن هناك في ذلك الوقت تفتت قطرى بين الدول وإنما كانت محاولات جادة للوحدة بين الدول العربية.. وبعدها جاءت الفرصة الكبيرة ممثلة في كامب ديفيد ومشروع مارشال بزعم تنمية المنطقة كلها.وكلها خطوات تروج للنظام الشرق أوسطي الجديد».

ولكن ماهي الأسباب التى دفعت لقيام هذا المشروع الان؟؟

يقول الأستاذ فريد عبد الكريم: «هناك عدة أسباب من بينها معاهدة كامب ديفيد التى تعتبر الأب غير الشرعي لاتفاقية غزة- أريحا وهي سر نشأة إسرائيل وإعطائها الشرعية في الوجود. وفي هذا الصدد بالتحديد. والسبب الثاني لقيام السوق الشرق أوسطية في رأى فريد عبد الكريم هو حقائق التاريخ التي تؤكد أن المنتصر والمهزوم في أية موقعة لابد أن يلتقيا في نهاية الأمر ويذهب المهزوم كي يتوحد مع المنتصر.. وكذلك تحاول إسرائيل أن تفعل الان.. إذ إنها تريد خلق نظام يجعل تلك المعاهدات أبدية لاتتغير

وثالثاً.. حالة الضعف التي تعاني منها إسرائيل إذ إنها تعتمد أساساً على المعونات الأمريكية وهي تسعى لخلق فرص أخرى تعيش عليها والبديل هو الاستفادة من ثروات المنطقة العربية وإمكاناتها.

ورابعاً.. تدرك إسرائيل أن المنطقة العربية يمكن أن تصبح قوة كبيرة لو توحدت إرادتها مع هويتها والتزمت بدينها، ولذلك فهي تسعى لفصل هذا الجسد الواحد، كما أنها تدرك حقيقة أن للفلسطينيين حقوقاً لن ينسوها. وهي تسعى للالتفاف حول تلك الحقوق عن طريق هذا النظام الجديد (السوق الشرق أوسطي).

ثم تطرق فريد عبد الكريم للحديث عن الخطوات العملية لتنفيذ هذا المشروع فقال: «هناك محاولات جادة لإلغاء كل المقاطعة العربية لإسرائيل وكان هذا مطلباً أساسياً من رئيس وزراء الكيان الصهيوني للرئيس الأمريكي والسعي لإقامة علاقات دبلوماسية معها ثم اقتراح قيام مجلس وزراء زراعة عربي يقوم يوسف والي فيه بدور كبير في عملية التطبيع.. وإنشاء نظام كمبيوتر فائق الحساسية، كما يتم وضع أسس الثقافة والتعليم المشتركة عليه بحيث تنشأ أجيال عربية وفي مفهومها أن إسرائيل ليست عدواً للعرب، أجيال فاقدة تماماً لتاريخ أمتها وثقافتها العربية.

وهناك أيضاً فكرة إنشاء صندوق لجمع مال النفط العربي بواقع دولار عن كل برميل لتمويل السوق الجديدة».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ [illegible] ١٩٩٣

إسرائيل تنتهز الفرصة وتعرض بيع سنداتها فى مؤتمر الاسكندرية

□ الاسكندرية ـ محمد حنفى وسعيد غزلان:

صرح نهاد سعيد رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين بالخارج بأن الإسرائيليين سيعرضون بيع السندات الإسرائيلية المطروحة حاليا فى البورصات العالمية على المشاركين فى مؤتمر «تهيئة المناخ من أجل السلام» الذى سيعقد فى الاسكندرية على مدى اليومين القادمين.

سيشهد المؤتمر سلسلة اجتماعات ولقاءات بين عدد من الشخصيات المصرية والفلسطينية والاردنية والإسرائيلية.

وتنظم هذه الاجتماعات التى تعقد بفندق فلسطين مؤسسة فريدرش نومان الألمانية التى وجهت الدعوة لأكثر من ١٠٠ شخصية وقد اعتذر عن تلبية الدعوة عدد كبير من الشخصيات المصرية المرموقة.■



المصدر : المصور

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٣

رفائيل ايتان كذاب

● طالب وزير الطاقة الإسرائيلي موشي شاحال عضو الكنيست رفائيل ايتان بتقديم استقالته من اى منصب عام يشغله بعد أن تكشف كذبه .

وكان ايتان قد اتهم وزير الطاقة الإسرائيلي شاحال بتسليم معلومات بالغة السرية إلى مصر عن أحد المناجم فائقة الأهمية والتي اكتشفتها إسرائيل ابان سيطرتها على سيناء .

وعلق شاحال على هذا الاتهام بقوله إن رفائيل ايتان إنسان غير مسئول . وكما يبدو فقد أعماه الكذب والحقد عن رؤية الحقيقة . ولقد وضع إسرائيل في وضع سيء .. ولذلك يتعين عليه أن يقدم استقالته من اى منصب يشغله .

وكانت " المصور " قد نشرت على لسان مسئولين مصريين انه ليس صحيحا بالمرة ان مصر قد تسلمت اية خرائط إسرائيلية حول مناجم سيناء .

حول زيارة مصريين لقبر مناحم بيجين

كتب الزميل مصطفى بكرى فى عدد ٣٠ نوفمبر من جريدة «الشعب» مقالا بعنوان «بركاتك يا شيخ بيجين» علق فيه على زيارة وفد من قرية ميت أبو الكوم إلى إسرائيل بدعوة من رئيس الوزراء اسحاق رابين، وقد تلقت الشعب الرد التالى من رئيس الوفد ننشر أهم ما فيه إيمانا بحق الرد رغم اختلافنا مع ما جاء به.

« الشعب»

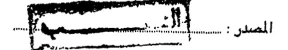
وكان يجب أن يعلم كاتب هذا المقال ان هذا الوفد لم يخرج فى الظلام، بل وفد رسمي عينت رئيسا له وبدعوة من دولة بيننا وبينها علاقات دبلوماسية وينتقل الافراد بين البلدين- باتوبيسات تذهب من ميدان العباسية بالقاهرة إلى تل أبيب بإسرائيل يوميا ذهابا وايابا.

إننا ذهبنا إحياء لذكرى زعيم مصرى عظيم راحل يدين له العالم اجمع لقيادته لمصر حربا، كما كنت اتمنى أن يعلمنى سيادته هل الدين الإسلامى الحنيف لا يجيز زيارة قبور اليهود أو النصارى؟ وهل زيارة الوفود القادمة إلى مصر لقبرى الزعيمين الراحلين جمال عبد الناصر، محمد أنور السادات تلاقى نفس الضجة فى بلدهم؟ ثم هل قراءة الفاتحة - كما يزعم الكاتب - قراءتها إلا على المسلمين فقط حتى المنافقين منهم؟ كان يجب على الكاتب أن يتقى الله لاننا لسنا خونة ولا سفهاء كما يقول. ولو كان معنا هذا الكاتب الهمام وقابل رئيس دولة اسرائيل كما قابلناه فى ختام الزيارة وفى وجود سفير مصر الحبيبة الاستاذ/ محمد بسيونى لادرك الدرس. ولو كان معنا عندما تواجدنا ومن حولنا الاخوة الفلسطينيون سواء عرب ٤٨ المتجنسين بالجنسية الاسرائيلية وعددهم قرابة المليون فى اسرائيل والفلسطينيين والعرب فى الارض المحتله وسمع ما يقولونه عن مصر كنانة الله فى أرضه ورئيسها الزعيم السادات ورئيسها الزعيم محمد حسنى مبارك. ولو كان معنا سيادته ورأى ماذا فعل السلام وماذا يتمناه من هم فى الشارع الاسرائيلى. اصحوا ايها النائمون تحت الثرى.

واننا على يقين أن سيادته يعلم يقينا من هم الخونة والسفهاء الذين يسافرون فى الظلام. ومن هم الاقوياء والمؤمنون بالله والوطن.

وكيل وزارة الشباب بالمنوفية
ورئيس الوفد
(عبد العزيز محمد يونس)





اللــــى اختشــوا مــاتـــوا!!

لا أدرى سببا لانزعاج سعادة رئيس الوفد الساداتي الذى زار الكيان الصهيوني، وقدم الورود إلى مناحم بيجين في قبره ندما وترحما، فقد أقر في رده بكل ماكتبت.. وتحول دفاعه إلى تبرير خائب لموقف الوفد وتصرفاته في أسرائيل.

ومالم يقلـه رئيس الوفد الذى ضم اثنى عشر مـواطنا من اقارب ونسايب أنور السـادات أن المخابرات الاسرائيلية هي التى تولت الأشراف على الرحلة المشئومة، وأن الوفد أقام في احدى الاستراحـات الملحقة بمبنى الهسـتدروت، والتي تتبع من النـاحيـة العملية جهـاز الموسـاد الاسرائيلي، وأن الـذين رافقوا الـوفد خلال زيـارته هما موشيـه عماروف وحاييم ايريل والثاني واحد من كبار رجال الموساد حتى، وإن ادعى الوفد أنه منـدوب عن وزارة الخارجية الاسرائيلية. وبالقطع فإن سعادة رئيس الوفد، ومن شاركوه الزيادة يعرفون عن يقين معنى تلك الكلمات التى أدلى بها سعادته والست فوزية عصمت السادات خـلال الاستقبالات الـودية والدافئـة أثناء اللقاء مع رئيس دولة العدو عزرا وايزمان ووزير الخارجية شيمون بيريز .. وصحيح اللى اختشوا ماتوا.

مصطفى بكرى

٣ مليارات جنيه حجم التبادل التجارى مع الصهاينة

كتب- معتز الحديدى:

كشفت تقارير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع حجم التبادل التجارى بين مصر والكيان الصهيونى، حيث بلغ حجم التجارة بينهما خلال العامين ٩١، ٩٢ والأشهر العشرة الأولى من العام الحالى حوالى ٣ مليارات و١٣٠ مليون جنيه. وأوضحت التقارير أن إجمالى الصادرات المصرية للكيان الصهيونى بلغ ٢ مليار و٧٥٨ مليون جنيه، وبلغت الصهيونية ٣٧٢ مليون جنيه، واحتل البترول المركز الأول فى الصادرات المصرية للصهاينة، تليه المواد الزراعية والأطعمة، فى حين جاء السولار فى مقدمة الصادرات الصهيونية لمصر.

وأشارت تقارير جهاز الإحصاء إلى أن الصادرات المصرية للصهاينة عام ٩١ بلغت قيمتها مليارا و١٨٦ مليون جنيه، وهى أكبر قيمة للصادرات المصرية للصهاينة خلال السنوات الخمس الماضية، فى حين جاء عام ١٩٩٣ أقل الأعوام بالنسبة للصادرات الصهيونية لمصر حيث بلغت قيمتها ٥٤ مليون جنيه.

وكشفت التقارير عن أن عددا من شركات قطاع الأعمال تقوم بتصدير ٦٥٪ من حجم الصادرات المصرية للكيان الصهيونى عبر منفذ رفح.

موقف مشرف لأستاذين بكلية الاقتصاد

رفض كل من الدكتور عبد المنعم المشاط والدكتور أحمد يوسف الاستاذين بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الدعوة التى وجهت إليهما لحضور المؤتمر الذى نظمته مؤسسة فريدريش نومان الألمانية لإعداد استراتيجية شرق أوسطية، والذى بدأت جلساته الأربعاء الماضى بفندق فلسطين بالإسكندرية.

قال الدكتوران إن الدعوة وجهت إليهما بدون علمهما مسبقا، وأكدا أنهما يرفضان أى تعاون أكاديمى إلا بعد إنشاء دولة فلسطين.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ [illegible] ١٩٩٢

مركز جديد بالقاهرة لدعم السوق الشرق أوسطية

كتب- صلاح بديوى:

وافق يوسف والى وزير الزراعة على فتح فرع إقليمى بالقاهرة للمعهد الدولى لسياسات الغذاء بواشنطن والذى يديره خبراء صهاينة تحت ستار التخطيط لمشروعات السوق الشرق أوسطية.

وعلمت «الشعب» أن فرع المعهد الأمريكى الذى يبدأ العمل فى الأسابيع القادمة يهدف إلى القيام بدور الوكيل لمؤسسات الكيان الصهيونى فى المنطقة، حيث يقوم المعهد بإمداد الصهاينة بالمعلومات والدراسات التطبيقية والعلمية عن شتى أوضاع الحياة المصرية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٣

وفد من رجال الأعمال يزور الكيان الصهيوني للاتفاق على مشروعات مشتركة

المشروعات تشمل استغلال الطاقة الشمسية والأماكن السياحية والأثرية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٠ [illegible] ١٩٩٣



صلاح بديوى

خلال الأسبوعين الماضيين، ذهب عدد من رجال الاعمال والمال والعمل العام فى مصر لزيارة الكيان الصهيوني، وذلك بدعوة من جهات متباينة منها شركة زاس للطيران بمناسبة افتتاح خط جديد لها بين القاهرة وتل أبيب، وأبرز هذه الشخصيات: أنيس منصور ونهاد سعيد -رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين والعرب بالخارج- وصلاح الطاروطى -رئيس لجنة السياحة بمجلس الشعب، ومع زيارة تلك الوفود صدرت قرارات عليا بإلغاء التصريح الذى كان يحصل عليه كل من يفكر فى زيارة الكيان الصهيونى من مباحث أمن الدولة، وقد أدلى أنيس منصور بحديث لتليفزيون العدو هاجم من خلاله أسلوب القيادة السورية.

وقضى كل من رجال الاعمال أسبوعا يتنقلون ما بين دواوين الوزارات والهيئات والفنادق والمعالم فى إطار برنامج سياحى ضخم أعد خصيصا لهم، وحرصت سلطات الاحتلال الصهيونية على أن يتعامل مع هؤلاء الأفراد سيدات فى معظم تنقلاتهم وحضور دعوات غداء وعشاء عمل لمناقشة التعاون الاقتصادى والسوق الشرق أوسطية.

حول خطورة الأصولية

وحرص الصهاينة فى حواراتهم مع المصريين على أن يركزوا على جوانب الأصولية- كما يزعمون- وخطورتها على مستقبل المنطقة والتنمية فى ظل تعاون مشترك بين الكيان الصهيونى ودول المنطقة.

وحول الحركة الإسلامية فى الوطن العربى أوحى الصهاينة لرجال التطبيع فى مصر خلال الزيارة أنهم يرصدون كل تحركاتها وتحركيات قياداتها، وبإمكانهم تصفية رموزها جسدياً.

ووجه الصهاينة أسئلة لرجال التطبيع حول أسباب رفض الحركة الإسلامية لوجود كيانهم، وهل تعود للفقر أم لمعتقدات، فالفقر من وجهة نظرهم يمكن التغلب عليه، وانما المعتقدات هى المشكلة الكبرى التى تلخص مقولة من يبيد من وأوضح الصهاينة أنهم يخشون مصر التى وصل أسطولها أيام محمد على ليهدد اليونان، والتى قضت على دولة الهكسوس والتتار، وطالبوا بإقامة نصب تذكارى لقتلاهم على ضفة قناة السويس الشرقية.. أسوة بالنصب التذكارى الذى أقاموه لشهداء مصر فى الفالوجا المحتلة عام ١٩٤٨، واصفين ذلك بأنه سلوك حضارى وفق توجهات إقامة تكتل اقتصادى مشترك.

ولذلك يرى الصهاينة فيما يسمونه بالاصولية أنها حركة تهدد وجودهم فى حالة سيطرتها على حكم مصر، لأن مصر هى عقدة اليهود التى يدرسونها للتلاميذ فى مدارسهم منذ أن خرجوا منها أيام سيدنا موسى -عليه السلام- ولذلك- كما قال الصهاينة إنهم يدرسون الأصولية وتحركاتها ويعرفون طرق التخلص منها!

ترسيخ مفاهيم خاطئة

يقول الصهاينة: إن مسئولاً عربياً كبيراً يملك اكبر حصة فى قروض مستندات التنمية الصهيونية، والصهاينة باتوا يدركون أن مصر والاقطار العربية - عقب توقيعها اتفاقيات «الجات» و«إنهاء مايسمونه بالتسوية السلمية فى المنطقة - لا تستطيع إغلاق حدودها أمام حركة البضائع والسلع الصهيونية. وقال أحد رجال الاعمال لـ«الشعب»: إن انطباعه عن هذه اللقاءات التى تمت بينه وبين الصهاينة هو أنهم يريدون الهيمنة العسكرية عى المنطقة والسيطرة الاقتصادية، وعيونهم متجهة لإضعاف مصر فى حدود الممكن والمتاح وحتى اخر مدى، فى حين يتطلعون لـ٦٦٧ مليار دولار من الأموال العربية الفائضة..

وزعم الصهاينة لرجال الأعمال والوفد المصرى أنهم تمكنوا من دمج ٧٥٠ألف عربى بمجتمعهم وتجنيدهم بالشرطة والجيش، وأن هؤلاء العرب الفلسطينيين من الدروز وسواهم أصبحوا لا يرضون بكيانهم بديلاً، بل ويقاتلون فى صفوف ما

يسمونه بجيش الدفاع. وحرصت علا أفك -مديرة الشئون المصرية بالخارجية الصهيونية- على مقابلة رجال الأعمال كل على حده، ودعتهم للقدوم بأموالهم للكيان الصهيونى واستثمارها فيه، وممارسة ضغوطهم على الحكومات العربية والمصرية للقبول بالاستثمارات الصهيونية ببلادها، وكما تقول فإن مصر أصبحت خائفة حتى من الاستثمارات الفلسطينية.

وضمن إطار هذه الزيارات اتفق مستثمرون صهاينة ومصريون على إقامة عدة مشروعات مشتركة منها: مصنع كبير للطاقة الشمسية يتولى العدو تجهيزه تكنولوجياً، وتقوم حكومة مصر بتجهيز منشأته الثانوية، وذلك فى مصر، ويهدف المشروع لإنتاج سخانات الطاقة الشمسية والترويج لها بالمنطقة العربية والإسلامية، وبالطبع فإن العدو سوف يحصل على نصيب الأسد من أرباحه لاستئثاره بالتكنولوجيا الخاصة به!

وعلمت «الشعب» أن نهاد سعيد -رئيس جمعية رجال الأعمال العرب والمصريين بالخارج- قد قام بتأسيس شركة خلال الأيام الماضية بالاتفاق مع الصهاينة،تهدف لاستغلال الطرق السياحية والدينية فى سيناء، وذلك فى إطار السوق الشرق اوسطية.

واعترف المستشار الاقتصادى نهاد سعيد لـ«الشعب» بذلك، وأوضح أن ذلك يجىء فى إطار محاولات شبه فردية يقوم بها لزرع سيناء بالبشر!! مشيراً إلى أنه توجد عدة طرق تاريخية فى سيناء يمكن استغلالها كمزارات سياحية عالميه تجذب ٥ ملايين سائح فى العالم وتوفر مئات الملايين من فرص العمل، و هى طريق سيدنا موسى والقبلة المقدسة وسيدنا يعقوب وسيدنا يوسف، والطريق الحربى القديم الذى مر عليه عمرو بن العاص والاسكندر والهكسوس وطريق التوابل.

واستغلال هذه الطرق كما يقول لا يحتاج سوى ١٠٠ عربة لاندلوفر، ثمن الواحدة ٢٠ ألف دولار، حيث تروج الشركات الصهيونية لهذه الطرق سياحياً فى العالم، ثم تسلم السائح لشركته عند الحدود المصرية لزيارة هذه الطرق وقضاء عدة أيام فى مخيمات تنصب بالصحراء، لان السياح كما يزعم يعشقون الحياة الطبيعية.

ويختتم حديثه بقوله: إن شركته ستبدأ المشروع بـ١٠٠ عربة لاندلوفر على طريق درب غزة، الذى يجذب مليون سائح وعليه ستة مواقع اثرية اهمها: عين الجديرات، والتى عاش اليهود عليها ٤٠ عاماً، وعين القديس، والتى بنى فيها اول هيكل لليهود فى التاريخ والذى يطالبون الان بإعادة تشييده، وهذه العين هى التى اقيم بسببها عيد الغفران الصهيونى.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ... ١٩٩٣

الغرف العربية ترفض السوق الشرق أو سطية:

الجريسي: السوق العربية ضرورة ملحة

□ العالم اليوم ـ مكتب القاهرة:

أكد رجال اعمال عرب ان السوق العربية الموحدة اصبحت ضرورة ملحة فى ظل التكتلات الاقتصادية العالمية. وقالوا: ان السوق الشرق أوسطية فكرة مستوردة وسوف تواجه بإنشاء السوق العربية.

جاء ذلك فى اجتماعات الغرف التجارية العربية بالقاهرة ـ امس الاول وقال عبد الرحمن الجريسى رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ان السوق العربية المشتركة ضرورة لترجمة السياسات الاقتصادية العربية لصالح بلدانها.

وأكد الشيخ حمد بن جاسم آل ثانى رئيس اتحاد الغرف العربية التجارية الصناعية ان السوق الشرق اوسطية فكرة مستوردة ولابد من انشاء السوق العربية المشتركة بجهود القطاع الخاص.

واشار عبد العظيم غريب المستشار المالى السابق لجامعة الدول العربية الى انه لابد من لقاء عاجل على مستوى الحكومات العربية لدفع فكرة انشاء هذه السوق فى ضوء الاجتماعات التى تسفر عنها اتحادات الغرف التجارية العربية.

بينما قال برهان الدجانى أمين عام اتحاد الغرف التجارية العربية: ان السوق العربية ستحمى الصناعات العربية من مثيلاتها الأجنبية.■



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ / ١٩٩٣

معنى جديد للشرق أوسطية

تزايد التحذير فى أعقاب التوقيع على الاتفاق الفلسطينى ـ الإسرائيلى من ان الاتفاق يمثل بداية التحرك نحو السوق الشرق أوسطية الذى تكون لإسرائيل الغلبة التكنولوجية والاقتصادية فيه... والتحذير وإن كان واجبا، إلا أنه اصبح لدى البعض مخاوف من المستقبل، وقد وقع غالبية المتخوفين من هذا المستقبل فى خطأ المبالغة فى تقدير قوة إسرائيل معتقدين أنها الدولة الوحيدة غير العربية فى المنطقة، صحيح أن ميراث العدوان الإسرائيلى فى المنطقة وطموحاتها التوسعية مدعاة لمثل هذه المخاوف... ولكن الصحيح ايضا أن الشرق الاوسط به دول أخرى غير عربية وإن كان الإسلام يربطها بالدول العربية من هذه الدول تركيا وايران والجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى وباكستان .. وهذه الدول لديها امكانيات اقتصادية كبيرة ويمكن بادخالها فى السوق الشرق أوسطية التخفيف من حدة المبالغة فى قوة إسرائيل.

هذا المفهوم للشرق أوسطية يمكن أن يجد تجسيدا له من خلال منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا والمنتدى منظمة اقليمية أنشئت حديثا فى القاهرة تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة الانمائى والاتحاد الأوروبى والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ومؤسسة فورد وتصل ميزانيته إلى مليون دولار ومن المقرر أن يبدأ المنتدى نشاطا كبيرا على صعيد البحث فى القضايا الاقتصادية الاساسية التى تواجه هذه الدول بمؤتمر يجرى الاعداد له ليعقد فى القاهرة فى الربع الأول من العام القادم..

وقد أحسن المنتدى فعلا بأن خطط لهذا المؤتمر الذى يناقش المشكلات التى تعانى منها البلدان العربية وإيران وتركيا فى ضوء مفهومى تحرير التجارة والاستثمار الاجنبى... وحسب خبراء الاقتصاد فإن العديد من مشكلات سوق العمل والبطالة والانتاجية والاجور وآثار السياسات المختلفة على الصناعات والمنشآت الاقتصادية الصغيرة، والتى تعانى منها هذه البلدان تتصل بسياسات هذه البلدان الخاصة بالاستثمار وتنمية أسواق الأموال لديها ... وأن التنسيق بين هذه السياسات يجعل المنطقة منطقة جذب للاستثمارات الاجنبية الكبرى، مما يساهم فى حل مشكلات الانتاجية والتوظيف، ويؤسس كنظام اقتصادى يعطى لأطرافه فرصا للتطور والرخاء الاقتصاديين... ويضمن الا يصبح السوق الشرق أوسطى سوقا إسرائيلية كما يحلم قادة إسرائيل.



٠٠٠٠٠٨٠٨

عن الدعوة الشرق الاوسطية... مرة اخرى

يتردد الحديث الشرق الاوسطي في عواصم المنطقة، وبين مثقفيها الذين في الخارج، كما تنعقد الندوات وتكتب المقالات والدراسات. ووراء هذا اسباب اكثر من ان تحصى.

فنحن، منذ انهيار السلطنة العثمانية، نعيش في دول معظمها اقرب الى الافكار منه الى الوقائع. وكما كانت دولة المانيا الشرقية الراحلة محاولة تطبيق للفكرة الاشتراكية، فإن الدولة السورية محاولة تطبيق للدعوة الوحدوية العربية، والدولة اللبنانية محاولة تطبيق للفكرة الداعية الى الحرية، خصوصاً حرية الاقليات وتمايزها، فيما الدولة الاسرائيلية كانت ولا تزال محاولة لتطبيق دعوة دينية اعطتها المحرقة النازية دور الصدارة وقوة الزخم.

وهذا لا يعني ان الافكار والدعوات ممنوعة من تشكيل الوقائع، لكنه، في المقابل، يعزز الخوف من ان تذهب الدول المغلقة على افكارها في وجهة الضيق والتعصب وحدهما. فإذا جاز ذلك في ازمنة الحروب والتوتر، فالراجح ان الشعوب لا يمكن ان تعيش الى الابد في مشاريع افكار مفتوحة على الحروب والتوتر لا غير.

وبدوره فإن حلول التسوية الفلسطينية - الاسرائيلية، التي يمكن لها ان تصير تسوية عربية - اسرائيلية، يعني ان النزعات والافكار الراديكالية الحادة كالصهيونية والقومية العربية، او الاصولية الايرانية ذات النبرة النضالية، معرضة كلها للضمور والتراجع. وفي مقابل هذه الانتكاسات المحتملة للايديولوجيات المتطرفة في سائر اشكالها، لا يستبعد ان ينفتح الباب واسعاً امام انماط من التعاون والتكامل، على النطاقين الاقتصادي والثقافي. وما نشهده ونسمعه الآن عن مشاريع لبناء المنطقة، عابرة للقارات، يحفر خطى على هذه الطريق.

ذلك ان العالم المتجه الى التكتلات الاقتصادية التي تتعدى الاسواق الوطنية، ينظر الى الشرق الاوسط كمنطقة واحدة، ويتعامل معها على هذا الاساس. والمنطقة المذكورة، بدورها، تجمع النفط والثروات الطبيعية الى العدد البشري الكبير، فضلاً عن الحاجة الضاغطة الى التنمية. اما ربط اطرافها بالمصالح والمنافع الجامعة فيبقي، في آخر المطاف، العاصم دون ظهور العداوات القومية في المستقبل، وقد يكون المثل الابرز على ذلك الثروة المائية التي تتجاوز حدود الدول واراضيها، لتشكل قواسم مشتركة بين دولتين او اكثر. فما العائق، اذن، دون تطوير مشاريع مائية وكهربائية مشتركة تفيد منها الدول كلها وشعوبها؟

اغلب الظن ان مثل هذا الوعي النفعي الذي يشرك الجميع في الثروة هو المانع لتكرار العنف الذي شهدناه في الخليج وعلى الجبهات العربية - الاسرائيلية مراراً، وهو ايضاً المانع لما عايناه داخل المجتمع الواحد على النحو الذي عاشه لبنان. وفي هذا المعنى، اذا جاز للفرنسيين ان يقولوا ان الوحدة الاوروبية هي التي تضبط جموح المانيا وتحدّ من ميولها العسكرية مستقبلاً،

فالشيء نفسه يمكن ان نقوله عن الرابطة الشرق الاوسطية الموعودة في ما يتصل بالاحتمالات العسكرية كلها، يهودية كانت ام عربية، ايرانية ام تركية. فكيف اذا تخيلنا نجاح تجارب التقارب الراهنة، والوصول، ذات يوم، الى إحداث خفوضات كبيرة في الانفاق على التسلح والجيوش؟ وكيف اذا تخيلنا ان ما نوفره على هذه الجبهة قابل للتوظيف في التنمية والمشاريع المنتجة والمربحة؟

اما على الصعيد الثقافي فإن

المنطقة تشكل خليطاً مدهشاً من الحضارات والروافد الحضارية. ففيها تعيش الاديان الثلاثة الكبرى، الموسوية والمسيحية والاسلام، وفيها تعيش الحضارات الاربع، العربية والايرانية والتركية واليهودية. وهي ايضا تنطوي على لغات اربع ومنظومات ثقافية أربع. كذلك يعيش معظم اكراد العالم في هذه المنطقة بما يملكونه من حضارة ولغة خاصتين بهم، كما يقيم عدد هائل من الاقليات الصغرى الدينية والعرقية. ولمن لا يزال يؤمن بالتصنيفات الدموية، او الاثنية بحسب اللغة المعاصرة، يمكن ان نضيف ان الشرق الاوسط يضم الميراثين السامي والآري، ما لا يتوافر في الكثير من مناطق هذا العالم.

والحق ان ذاكرة هذه الشعوب لم تقتصر على الحروب وحدها. فالمرحلتان المديدتان للخلافة العباسية والسلطنة العثمانية كانتا، الى هذا الحد او ذاك، مرحلتين شرق اوسطيتين، اذا ما صح لنا وصف الماضي بتعابير الحاضر. ولئن عملت الحقبة القومية على محو هذا كله، والتركيز على العداوة التي وسمت بعض تواريخ الشعوب، فلن تصعب البرهنة على ان بعضاً اخر من هذه التواريخ انما اتّسم بالتعارف والتعاون.

وفي النطاق السياسي نفسه يستبعد ان تشكل الدعوة الشرق الاوسطية اي سبب لمخاوف الشعوب والجماعات الصغرى. فهي ليست من صنف الدعوات القومية الآيلة الى الغاء الوطنيات او دمجها في كل واحد. وهي، فضلاً عن احترامها الدول القائمة وحدودها وسيادتها على رعاياها، لا تتعارض مع هيئات وتنظيمات تعمل في الاطارات الاصغر كجامعة الدول العربية مثلاً، او كاية رابطة اخرى تجمع بين الشعوب الناطقة بالفارسية، او الناطقة بالتركية، في اسيا الوسطى والبلقان، او الهيئات التي تنظم علاقة اسرائيل بمن شاء ان يقيم علاقة معها من يهود العالم.

والواقع ان التصور المغلق والآحادي عن الولاءات والانتماءات في طريقه الى الزوال اينما كان. فالمانيا التي تتشكل الوحدة الاوروبية من حولها تملك «عالمها الالماني» في اوروبا الوسطى والشرقية، وها هي الولايات المتحدة تجمع رابطتها الاميركية التي عبرت عنها «نافتا» الى رابطتها الآسيوية - الباسيفيكية التي صاغتها قمة سياتل، ناهيك عن بعدها الأطلسي - الاوروبي منذ اسسه مشروع مارشال والحلف الاطلسي.

وربما جاز لنا ان نقرأ الطور الحالي من التاريخ الروسي بوصفه تدشيناً صعباً لحقبة جديدة من التوفيق، الخالي من الهيمنة، بين دولة موسكو والعالم السلافي.

والحال ان الانفراج السياسي المصحوب بالتعاون الاقتصادي والتلاقح الثقافي، قابل لأن يحلّ بعض ازمات الشعوب المنكوبة في منطقتنا، وفي طليعتها الشعبان الفلسطيني والكردي. فالاول، كما هو معروف جيداً، موزع على عدد لا يحصى من الدول والمجتمعات، فيما يستحيل التغلب على جماع ماسيه من ضمن افق الدولة الواحدة. اما الثاني فيعاني بين ما يعانيه، اثار الرداءة المزمنة التي اتسمت بها العلاقات العراقية - الايرانية - التركية.

ولا بأس هنا بالاشارة الى بُعد اخر يتمثل في الجانب الايديولوجي. فكثافة الحضور الاسلامي، العربي والايراني والتركي، في الصيغة الشرق الاوسطية، كفيلة بان تساهم في تذليل عقدة النقص التي تتحكم في الكثير من ردود افعالنا حيال عالمنا المعاصر، وفي امتصاص واحد من اسباب قوة الاصوليين ونموهم. ولئن كان في وسع هذا التطور ان يعيد الربط بتاريخ عرّضه انهيار السلطنة العثمانية للانقطاع، فهو في وسعه ايضا ان يرسي توازناً مع اسرائيل، من داخل الوحدة، يكون اكثر معقولية وطمانة للعرب والمسلمين ممن يشكون استضعافهم (اما اذا عجز العرب والاتراك والايرانيون عن ذلك، فهذا حديث ماسوي آخر).

مع هذا قد يقال، وهو ما يقال، ان الصيغة الشرق الاوسطية لم تطرح إلا لغرض واحد هو تسهيل انخراط اسرائيل في جسم المنطقة. ومنطق كهذا غريب لسببين على الاقل. اولهما اننا كثيراً ما رددنا ان ابرز ماخذنا على اسرائيل غربتها عن المنطقة وصعوبة انتمائها اليها، فلما بات هذا الامر ممكناً رحنا نواجهه بالحذر، ان لم يكن بالعداء. والثاني ان الشرق الاوسطية لا تحل مشكلة انخراط اسرائيل وحدها، بل تحلّ مشاكلنا ايضاً. ونحن نعلم، ولندع العجرفة والمحفوظات القومية جانباً، كم هو اصعب من انخراط اسرائيل ان نجعل المجتمعات العربية تستوعب الفلسطينيين المقيمين فيها، وكم هو صعب ان تستعاد الوحدة الوطنية لبلد كالعراق، او بلد كلبنان. وقد ان الآوان ان نعطي الاولوية لما فيه مصلحة الجميع، لا لما فيه ضرر اسرائيل، من غير ان يستوقفنا انعكاس هذا الضرر ضرراً علينا نحن ايضاً.

اما القول ان ذاك تشريع لوجود اسرائيل المصطنع، فبات اقرب الى المسخرة بعد ان نقلتنا حروبنا الاهلية وتردينا من «الطبيعي» الى المصطنع الذي يعوزه التشريع.

يبقى ان هذه الايجابيات المبدئية كلها لا تلغي التنبيه الى تلكؤ المعنيين والنخب الشرق الاوسطيين عن اللحاق بالمستجدات، وعن محاولة احداث درجة ابعد من التعارف فالتحاور فالتنسيق في ما بينهم. فالعلاقة، مثلا، واهية جداً بين المثقفين العرب وزملائهم الاتراك، وبين الاتراك والايرانيين، هذا حتى لا نشير الى القطيعة المزمنة التي ربطتهم جميعاً، بدرجة او اخرى، بزملائهم الاسرائيليين. وغياب التعارف والتحاور فالتنسيق يعني بالتالي غياب القدرة على تشكيل رؤية مشتركة للقضايا المشتركة. اما السياسيون ورجال الاعمال، وإن كانوا احسن حالاً، فإن شوطاً بعيداً جداً لا يزالون مطالبين بعبوره.

حازم صاغيّة



بعد ازدياد الترويج للشرق أوسطية

رجال الأعمال العرب يؤكدون الفرصة متاحة للسوق العربية المشتركة

- □ الجريسى: السوق العربية المشتركة اصبحت ضرورة ملحة
- □ ابو الدهب: عوامل نجاح إقامة سوق عربية مشتركة موجودة
- □ الدجانى: تشكيل مجلس اقتصادى عربى خارج الجامعة العربية

□ القاهرة - سعيد غزلان - محمد حنفى - مسعد نوار:

أكد عبد الرحمن على الجريسى رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ان السوق العربية المشتركة اصبحت ضرورة ملحة فى الوقت الحالى وسط التكتلات الاقتصادية، حتي نستطيع ان نملك قرارنا ونترجم سياستنا الاقتصادية.

وقال فى اجتماعات الدورة الثامنة والسبعين للغرف، التجارة والصناعة والزراعة التى اختتمت بالقاهرة الخميس الماضي ان ذلك يحتاج الى تنسيق عربى أكثر وإزالة كافة العوائق الجمركية وتفهم حكومات البلدان العربية لذلك.

واشار عبد الله النومان رئيس اتحاد غرف التجارة بالامارات أنه لابد من انشاء بروتوكولات ومجالس اعمال بين الدول العربية للتمهيد لقيام السوق العربية المشتركة.



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٢ ديسمبر ١٩٩٣

وقال الشيخ حمد بن جاسم ال ثاني رئيس اتحاد الغرف العربية التجارية الصناعية ان السوق الشرق اوسطية فكرة مستوردة وغير عربية وهذه السوق قد تضم دولا غير عربية، ويجب ان نسعى لإنشاء سوق عربية مشتركة يدفعها القطاع الخاص، والدليل على ذلك ان امريكا انشأت «النافتا» مع المكسيك وكندا. وهناك دول اخرى سوف تنضم للسوق الاوروبية المشتركة. وأكد الشيخ حمد بن جاسم ان عملية انشاء سوق عربية مشتركة تستغرق حوالى ٢٠ عاما، ومن الممكن انشاؤها في وقت قريب لوتم ازالة الخلافات السياسية بين الدول العربية والعوائق الجمركية وغير الجمركية.

وأكد عبد العظيم غريب خبير بالامم المتحدة ومستشار المال والاستثمار بجامعة الدول العربية سابقا انه لابد من اجتماع فوري للحكومات العربية للسوق العربية المشتركة في ضوء الاجتماعات التي تسفر عنها اتحادات الغرف التجارية العربية. وكذلك لدراسة اثار السوق الشرق اوسطية على السوق العربية.

الاستثمارات العربية

وقال د. جلال ابو الدهب وزير التموين والتجارة الداخلية المصري، انني ارحب بكافة الاستثمارات العربية في مصر، مهما كانت وهذا يساعد على رفع مستوى الاقتصاد العربي مشيرا الى ان جميع عوامل النجاح لإقامة سوق عربية مشتركة موجودة في الاقتصاديات العربية، وهذه السوق تساعد على الاستفادة من الطاقات العربية الوافرة وإقامة المشروعات التجارية والصناعية والزراعية العملاقة.

وأكد ان نجاح السوق العربية الموحدة سينجح بدليل نجاح الصناعات العربية في الخارج والتي اثبتت جودتها ومنافساتها، وكذلك اصبحت تتوافر في الدول العربية فرص استثمارية لاتتوافر في كثير من العالم الاوروبي.

واشار إلى ان انشاء سوق مشتركة عربية اصبح هدفا لجميع العرب، وانني اتمنى ان يصبح الحلم حقيقة من اجل علاقات متسامحة بين الدول العربية.

وحذر د. ابراهيم فوزي وزير الصناعة المصري من استمرار البلدان العربية في الاعتماد على اقتصاد السلعة الواحدة وماتتعرض له من تقلبات الأسعار العالمية و،اشار الى ضرورة الاعتماد على التنويع الصناعي والزراعي وهذا لايأتي إلا بالسوق العربية المشتركة.

وقال ان النشاط التجاري في الوطن العربي تشير دلالة حتمية اقامة سوق عربية لما له من تميز.

التكتل العربي

وفي تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» اكد الدكتور برهان الدجاني ــ الامين العام لاتحاد الغرف العربية ان مشروع التكتل العربي الاقتصادي لكي يأخذ الشكل التنفيذي لابد ان تتبناه دولة ذات تأثير عربي فعال مثل مصر ـ تدعو لتشكيل مجلس اقتصادي عربي خارج اطار الجامعة العربية يقوم بدراسة بند واحد من مشروع التكتل الاقتصادي العربي لرفع الحواجز الجمركية وتنويع المنتجات والمشروعات بين الاقطار العربية ويتم عقد هذا المجلس على مستوى وزراء الاقتصاد والتخطيط العربي مؤكدا ان كل توصيات اتحاد الغرف العربية منذ ٣٠ عاما مضت حتى الان لم تنفذ بسبب تجاهل الحكومات والملوك العرب لها.

الغزو الاجنبي

وانتقد محمد على بروغوث نائب الاتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية التونسي تفضيل المواطن العربي للمنتجات الاجنبية عن مثيلتها العربية وضياع الانتماء والهوية العربية امام التحرر والغزو الاجنبي للاسواق العربية مؤكدا على ضرورة الاسراع في وضع وسائل لحماية الصناعة العربية قبل ان تقضي عليها الصناعات الاجنبية ولذلك لابد من قيام السوق العربية.

وصرح هاشم عبد النبي النتشه نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية ان رجال الأعمال الفلسطينيين رفضوا المشاركة في صندوق الاعمار الفلسطيني الذي دعى اليه ابو عمار بسبب وجود الانتهازيين واصحاب المصالح الخاصة على رأس هذا الصندوق واصفا إياهم «بالدكاكين» وقال ان اى صندوق للاعمار لابد ان يعمل لصالح الشعب الفلسطيني وليس لمصالحه الخاصة لعدد من الافراد.

وقال نائب رئيس الاتحاد الفلسطيني في تصريحاته لـ «العالم اليوم» ان البنية التحتية لاقامة اقتصاد فلسطيني خالص قائمة حاليا من خلال رجال الأعمال الفلسطينيين.. فهناك نحو ٣٠ مصنعا بالضفة الغربية تقوم بانتاج العديد من المنتجات ويصدر منها جزء كبير للاردن كما يوجد ١٢ غرفة تجارة فلسطينية بالاراضي المحتلة تضم غرفا صناعية وتجارية منذ عامين وتم انتخاب اتحاد لها في مدينة الخليل واضاف باننا في انتظار اقامة الدولة الفلسطينية لتوجيه اقتصادنا نحو خدمة الدولة القادمة.

السوق العربية

وأكد أن اقامة السوق العربية سوف تخدم اقتصاديات الدولة الفلسطينية وستنظم هذه الأمور قال محمود العربي رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية ان السوق العربية المشتركة بدأت منذ نصف القرن الحالي ولم يتحقق منها شيء، كما ان حجم التجارة البينية بين الدول العربية خلال العقد الماضي ٨٠ ــ ١٩٩٠ لم يتجاوز سوى ٢٠ مليار دولار بنسبة ٧,٥٪ من اجمالي التجارة العربية،

وكذلك الحال في الاستثمارات العربية التي لم تتجاوز الـ ٢٦ مليار دولار فقط مقابل ٧٦٠ مليارا بالدول الاجنبية وبنسبة لاتتعدى ٣,٥٪ رغم ما قامت به اغلب الدول العربية من تشجيع الاستثمارات العربية وتأمينها وضمان عائدها



إلا ان البلدان العربية مازالت بعيدة عن تـوجيـه تلك الاستثمارات للداخل.

رجال الأعمال العرب

فى تصريحاته لـ «العالم اليوم» اكد عبد الرزاق خالد الزيد رئيس مجلس الغرف التجارية والصناعية الكـويتيـة على ضرورة عـلاج الخلافات السياسية اولا بين الدول العربية قبل البدء فى اقامة علاقات اقتصادية بينها مشيرا الى ان هذه الخلافات السياسية هى التى تمنع وجـود تكامل اقتصـادى حتى اصبحت فكرة اقامة سوق عربية مشتركة فى ظل الاوضاع العربية الراهنة بعيدة المنال، وقال ان الحل السياسي بيد الحكام والملوك العرب، وان كان على رجال الاعمال العرب تقديم الاقتراحات والموارد اللازمة لعمل الدراسات والمشروعات الخاصة بالتعاون الاقتصادى المشترك.

تعاون تجارى

وفى الاتجاه نفسـه صرح بهاء الدين حسن رئيس مجلس الغرف الصناعية والتجارية السورى لـ «العالم اليوم» انه تـم الاتفاق على عمل تعـاون تجارى وصنـاعى مشترك بين رجال الاعمال المصريين والسوريين برئاسة محمد غانم رئيس اتحاد الاعمال العـربى على اعفاء بعض السلع مـن الرسـوم الجمركية بين البلدين كما تقرر ان تنعقد اللجنـة العليا المشتركة برئاسة رئيسي الوزراء فى البلدين خلال الفترة مـن ١٤ ـ ١٦ ديسمبر الحالى بـدمشق لاستكمال بـاقى السلع التى تحتاج لاعفاء وتوقيع اتفـاقيات تعـاون على المستوى المشروعات الصناعية بين البلدين من بينها مصنع نسيج يقام فى مصر برأس مال سـورى مصرى وهـو مااعتبره جـزءا على طريـق السوق العـربيـة الموحـدة. وحـول دور الاتحاد التجـارى الصنـاعى فى التنمية السورية قال رئيس الغرف السورية ان الاتحاد يقوم بتعريف الصنـاعـات المطلوبـة لـلاقتصـاد السورى وتقديم دراسات الجدوى فى هـذا الشان وقـد صدر قـانـون الاستثمار رقم ١٠ الـذى يمنح المستثمرين السـوريين والعـرب والاجانب اعفاء من الضرائب لمدة ٧ سنوات وتوجد ١٦ غرفة للتجارة بالاضافة الى غرفتين للصناعة.

حماية الاقتصاد العربى

يـؤكـد بهاء الـدين حسن رئيس الاتحاد ان التكتلات الاقتصـاديـة العملاقة الان تجعلنـا نفكر جيدا فى كيفية حماية الاقتصاديات العربية وهذا لن يتأتى إلا من خلال السوق العربية المشتركة وهذا سيحدث ان آجلا اوعاجلا، وان كـان عاجـلا سيكون افضل بالنسبة للحفاظ على مقدرات الاقتصاديـات العربية من الاغراق فى التبعية الغربية!

ويضيف كما ان اتفـاق غـزة ـ اريحا سينعكـس بشكـل سلبـى وعلينا ان نستعد للهجوم الاقتصاد الاسرائيلى كخطـوة تـاليـة لهذا الاتفاق وسيكـون لرجـال الاعمال السـوريين دور كبير فى السوق العربية المشتركـة ومن هذا المنطلق اكد رئيس الاتحاد السورى رفضه المشـاركـة فى اى وضـع اقتصـادى تشارك فيه اسرائيل.

وأبدى صديق ابـوستيته رئيس اتحاد الغـرف التجـاريـة الليبيـة ورئيس اتحاد الغـرف التجـارى المغاربى استياءه من تجاهل الدول الاعضاء فى الاتحاد العربى للغرف الصناعة والتجارة والزراعة لما يقع على ليبيـا. والعـراق من عقـوبـات دوليـة وقـال انه كـان ينتظـر من الاخوة العرب اصدار بيان يطالب بـوقف هـذه العقوبـات على ليبيا والعـراق وقـد تقـدمت بمثل هـذا الطلب لـرئيس الاتحاد والامـانـة العـامـة خـلال هـذا الاجتماع ولـلاسف تم تجاهله تمامـا مشيرا الى ان هـذا يـدل على مدى ضعف وهـزال البنيـة التحتيـة لـلاعمال العربيـة فى توحيد الصف أو عمل تعاون اقتصادى مشترك، مؤكدا ان الكل الآن مبهور بالاسواق الغربية من ناحيـة الاستثمار المالى تاركين اسـواقنا العـربيـة بلا اى حمايـة اوموارد اومنتجات تنافس بها تلك الاسواق العملاقة!



غرف التجارة العربية ترفض التعاون مع إسرائيل

كتبت حنان كمال:

أكد برهان دجاني أمين عام اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية أن السوق الشرق أوسطية، اهم الاخطار التى تواجه الاقتصاد العربى الآن، ولن تتم مـوجهتها إلا بالمشروع العربى الموحد، وأكد ان رجال الأعمال يرفضون فكرة السوق لادراكهم بانها مطروحة من قبل قوى خارجية تحقق مصالحها ومصالح القوى المتحالفة معها.

وطرح الدجانى ضرورة البحث عن البديل العربي خاصة مع وجود مشروع السوق العربية المشتركة التى نجحت فى بناء قاعدة قوية لها من خلال عدد من المنظمات العربية الاقتصادية وكذلك الشركات المشتركة

على نفس الصعيد أكد حمد بن جاسم آل ثانى الذى رأس المؤتمر بالقاهرة «أن التكتل الاقتصادى العربى فى هذه المرحلة ضرورة ملحة، واستبعاد إسرائيل منه ضرورة أخرى لوجود التفاوت الكبير بين الدول العربية وإسرائيل. وعن المقاطعة العربية لإسرئيل قال حمد بن جاسم. انها اتخذت بقرار سياسى من قبل الأنظمة العربية ولن يتم الغاؤها إلا بنفس الصورة واكد نفس الرأى عبدالرحمن الحديس رئيس الوفد السعودى، وعبد الرزاق خالد الزيد رئيس الوفد الكويتى.

وعن الاقتصاد الفلسطينى بعد اتفاق «غزة - أريحا» أكد هاشم عبد النبى النتشة رئيس الوفد الفلسطينى ان الشعب الفلسطينى يدرك ان اسرائيل لا تخطط فقط لاحتواء الاقتصاد الفلسطينى ولكن للعبور على اكتاف الفلسطينيين إلى العالم العربى.. واضاف:إذا كان المقصود من السلام هو الاستمرار تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية وتحت رحمة المستوطنات، فلن يكون هناك وضع اقتصادى آمن..



جلسات مغلقة واجراءات امنية مشددة

مؤتمر بالإسكندرية يشارك فيه اسرائيليون يبحث مستقبل منطقة البحر المتوسط

□ الإسكندرية - نبيل الميهي

في ظل تعتيم إعلامي وإجراءات أمنية مشددة وجلسات مغلقة افتتح بالاسكندرية مؤتمر «مستقبل دول شرق وجنوب البحر المتوسط في ظل توجهات السلام» الذي نظمته مؤسسة فردريش نورمان الألمانية، ووجهت الدعوة إلى ٣٦ شخصية من أساتذة الجامعات والمفكرين السياسيين والاقتصاديين وخبراء الاستراتيجية والأمن منهم ثلاثة من المانيا ممثلين لوزارة الخارجية الألمانية ومعهد الدراسات الاستراتيجية في انيهاون ومعهد الدراسات الشرقية في هامبورج و ٧ أسرائيليين أغلبهم من المحللين الاستراتيجيين ومن جامعة ديفي للدراسات الاستراتيجية ومعهد العلاقات الدولية وسيدة تحتل موقعا حساسا في وزارة الخارجية الاسرائيلية.

ومثل دولة فلسطين مستشارون من منظمة التحرير في تونس والقاهرة وأساتذة من جامعتي بيرزيت ونابلس، ومثل الجانب المصري الدكتور اسامة الغزالي حرب والسفير محمود شكري واللواء سعيد فاضل واللواء متقاعد أحمد عبدالحليم والعميد متقاعد فؤاد دسوقي والدكتور سعيد النجار والدكتور فؤاد سلطان وزير السياحة السابق والدكتور رضا العدل كما شارك في المؤتمر خبراء من تونس وتركيا والاردن ولبنان واليونان ومجموعة السوق الأوروبية المشتركة.

وصرح الدكتور إبراهيم محرم استاذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية بزراعة عين شمس ومستشار مؤسسة فردريش نورمان أن رئاسة المؤتمر في المانيا هي التي وجهت الدعوة للمشاركين بصفتهم الفكرية وليست الرسمية أو الوظيفية وأضاف أن عدم التركيز الإعلامي على المؤتمر تم بناء على طلب المشاركين من خارج مصر حتى لا تكون هناك قيود على حرياتهم في التعبير عن ارائهم خاصة وأن أغلبهم لهم أدوار ومسئوليات رسمية في بلادهم.

وأضاف: أن المؤتمر سيناقش على مدار ثلاثة أيام بعض الموضوعات المتعلقة باحتمالات التعاون الاقتصادي بين دول البحر المتوسط وليس دول الشرق الاوسط فالمؤتمر يسقط من حساباته المفهوم الشائع عن السوق الشرق أوسطية ويعقدها في نطاق حوض البحر المتوسط ككل وفي هذا النطاق سنتعرض لنقطتين هامتين هما:

تداعيات نتائج اتفاق السلام المصري - الاسرائيلي في الماضي والمستقبل وماذا جرى حولة ولماذا كان سلاما باردا وأيضا تداعيات فرص السلام بعد اتفاق «غزة - اريحا» وكذلك مناقشة الشروط الأمنية والاجراءات الضرورية المطلوبة لبناء مثل هذا التعاون الاقتصادي مع التوصية للرقابة على التسليح في الاقليم والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وسناخذ في الاعتبار بعض التجارب التي حققتها أوروبا من خلال مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي.

وفي الجلسة الختامية يناقش المؤتمر وجهة نظر المجموعة الأوروبية تجاه المنطقة والامكانات التي ستقدمها المجموعة لدفع التنمية في المنطقة في ظل توجهات السلام باعتبارها شريكا رئيسيا لكي نقلل حدة الاستقطاب الموجود في المنطقة والذي يميل بدرجة كبيرة لامريكا التي تميل بدورها لإسرائيل.

وأكد الدكتور إبراهيم محرم: أن المؤتمر لن ينتهي إلى توصيات فهو مؤتمر لتبادل وجهات النظر والافكار فقط.

وعلمت «العالم اليوم» من احد المشاركين في المؤتمر أن الجلسة الأولى تم فيها بحث ماهية المنطقة وهل هي جغرافية فقط أم يعيش عليها سكان يعتقدون انهم يشكلون إقليما متجانسا ودار الحوار ايضا حول ماهية الخلافات الرئيسية بين شعوب المنطقة وما هي نقاط الالتقاء بينهم. وكان هناك توجهان رئيسيان ظهرا خلال الجلسة الأولى قاده بعض المفكرين الاسرائيليين وخلاصته أن جنوب وشرق المتوسط يمثلان منطقة ثقافية مشتركة حيث انهما يلتقيان في كثير من القيم والمشاكل والآمال والاتجاه الثاني نادى به بعض المفكرين المصريين واليونانيين مؤكدين ان محاولة تقسيم المنطقة إلى جزء شرقي واستبعاد الجزء الشمالي والمغاربي منها يؤدي إلى مزيد من التوتر.

وأضاف: أن هناك صداما فكريا قد حدث بين مفكر مصري وآخر اسرائيلي عندما سأل المفكر المصري نظيره الاسرائيلي: كيف تتحدث كاسرائيلي عن فرص التعاون المستقبلي مع استمرار التوسع في ترسانة الاسلحة الاسرائيلية خاصة بعد زيارة رئيس حكومتكم اسحق رابين لامريكا في يونيو الماضي.

وكان السؤال المصري المحدد من هو العدو الذي تخشاه اسرائيل وان كنا نحن المصريين اعداءكم فكيف تأتون إلينا وتتحدثون عن السلام؟!

وأكد المصدر: ان الجانب الاسرائيلي يرفض التحدث عن السوق الشرق أوسطية لأنهم يحبذون التعاون الثنائي أو الثلاثي بدرجة رئيسية وهو ما يرفضه العديد من المفكرين المصريين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٣

التعاون مع إسرائيل فى مجال تربية الدواجن أدخل الينا منذ أكثر من عشر سنوات أمراضا جديدة لم نكن تعرفها مصر من قبل مثل أمراض. الهمف، والتهاب القصبة الهوائية، والنيوكاسل، والليكوزس، والجمبورو وجميعها أمراض تؤثر حسب تقدير الخبراء على صحة الإنسان المصرى حيث تؤدى مع مرور الزمن الى تكوين سلالات ميكروبية فى الجسد تقاوم المضادات الحيوية وبالتالى لايؤثر فيها العلاج.

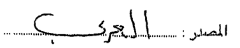
وبالرغم من هذا يشهد ميدان التجريب بين وزارة الزراعة المصرية ونظيرتها الاسرائيلية نشاطا محموما فى هذا المجال

الخبراء يحذرون من حرب بيولوجية تخوضها إسرائيل ضد مصر:

فى سوق الدواجن: أخطر الأمراض «سرطان الرومى»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  العربي

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٣



موافقة استيرادية رقم ١٢٠٦ . بتاريخ ٢ / ٨ / ١٩٩١

اسم الجهة المستوردة : الجمعية الاسماعيلية للدواجن (ايباج) — بلد الانتاج الأصلي :
البلد المستورد منه : اسرائيل — البند الجمركي :
اسم المورد الخارجي : شركة تينواف
مواصفات الصنف والكمية : ٥٠٠٠٠ (خمسين الف) كتكوت رومي عمر يوم واحد من نوع نيكولاس.

سعر الوحدة بالعملة الأجنبية : للفاتورة المرفقة
اجمالي القيمة بالعملة الأجنبية : ١٠٠٠٠٠ دولار امريكي
فقط مبلغ مائة الف دولار امريكي
برنامج الشحن :   ميناء الشحن :
قرار اللجنة :

بعد عرض الموضوع على السيد الأستاذ الدكتور مستشار فني الوزارة وموافقة سيادته
وعرض الموضوع على اللجنة الفنية بجلستها بتاريخ ٦ / ٨ / ١٩٩١ تقرر الآتي :
لا مانع فنيا من الاستيراد بشرط أن تكون مصحوبة بشهادة صحية من السلطات الصحية ببلد المنشأ تفيد أن آباءها من سلالات خالية من الأمراض الوبائية والاشعاعات الذرية وبأن جميع الكتاكيت التي تم تحصين قطيع الأمهات الناتج منها هذا القطيع ويشترط سلامة جميع الاجراءات الحجرية والبيطرية وسلامة الموانئ المقدمة وتطبيق كافة الاجراءات والقوانين المنظمة للاستيراد دون أدنى مسئولية على اللجنة من ناحية الأسعار والتداول على أن تكون الكتاكيت الواردة للحجر البيطري مصحوبة بشهادة تفيد أنها مطابقة للقرارات منظمة الصحة العالمية ولجان السوق الأوروبية المشتركة رقم 84 / 39 / 520 تفيد خلوها من الأمراض المعطرة محليا ... مع تطبيق ... وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وترفق الفاتورة المقدمة الى اللجنة علما بأن هذه الموافقة لاغية بعد ثلاثة شهور من تاريخ تحريرها على أن يقوم الحجر البيطري بميناء الوصول بأخذ عينات ... وارسالها الى شركة ... لفحصها وتحصينها .

تحريرا في ٣ / ٨ / ١٩٩١

صورة مرسلة الى :
١- السيد / مدير عام مصلحة الجمارك ...

بالرغم من امراض دجاج «اناك» قامت شركة إيباج باستيراد ٥٠ الف كتكوت من شركة بولندى بريدربونيون الإسرائيلية

Kofolk (1949) Ltd.

FOB Haifa Israel

وثيقة التصدير من شركة كوفولك الإسرائيلية إلى شركة ايباج



شركة تينواف تصدر صفقة بخمسين الف كتكوت رومى إلى شركة إيتاج

تجارة الدواجن الباب الإسرائيلى للعبور إلى السوق المصرية



في شهر يونيو الماضى شارك باحثون اسرائيليون مع باحثين من المانيا ومصر فى تطوير انواع من الدواجن تستطيع الصمود بوجه موجات الحر الشديد. حيث قام البروفسير الاسرائيلى «ابيفدو كاهند» من كلية الزراعة فى الجامعة العبرية التى تعمل فى مدينة رحويوت بفحص التاثير المتبادل بين قلة الريش فى عنق الفراخ، وانعدامه احيانا وبين التقزم ، ولهذا الغرض قام كاهنز بالتعاون مع الخبير الألمانى بيتر هورست الاستاذ بالجامعة التكنلوجية فى برلين، ود. كمال صلاح الأستاذ بجامعة طنطا، وسمحت وزارة الزراعة المصرية للباحثين الاسرائيليين باجراء عملية التجريب داخل مصر حيث نقل ١٦٠٠ من صغار الفراخ الى محافظة الجيزة فى ظروف الحر الشديد. وتم ادخالهم فى اقفاص يطلق عليها «اقفاص التنمية» وذلك بغرض مزج القزمة مع ذكور اعناقها خالية من الريش لمعرفة كيفية تصرف هذه الفراخ فى فترة التكاثر. ويؤكد خبراء تربية الدواجن ان اسرائيل هى المستفيد الأول من هذه التجارب حيث انها تبحث عن سلالات داجنة جديدة تسجلها باسمها وتستثمر لهذا الغرض الظروف المناخية للدول الأخرى وخاصة مصر، وتحتفظ لنفسها بأسرار الجانب النظرى والمتمثل فى كيفية تركيب الجينات وهو مايعنى ان دور مصر يقتصر على اعتبارها مجالا للتطبيق حيث الظروف المناخية الملائمة وعلى حسب رأى د. احمد طلعت العدوى الوكيل السابق لوزارة الزراعة فان اسرائيل لاتعطى للتربية الحيوانية اهمية لعدم وجود الأرض وتعويضا لذلك تتوسع فى تربية الدواجن واستنباط سلالات جديدة وبمقدار ماتبحث عن اسواق استهلاكية لدواجنها تبحث عن ارض مناسبة ومناخ مهيأ لاجراء تجاربها فى هذا المجال .

علم اسرائيل فى بعض الشركات

لايقتصر الأمر على اجراء التجارب وفقط بل تنشط بعض شركات القطاع الخاص فى عملية استيراد الكتاكيت ومركبات الأدوية والأعلاف من اسرائيل، واذا كانت المرحلة الماضية قد سجلت نشاط اصحاب هذه الشركات على استحياء، فانهم يجهرون الآن بما يفعلون اتساقا مع شعارات المرحلة لدرجة أن أحدهم يضع «علم اسرائيل» خلف مكتبه وكأن اسرائيل اليوم ليست كما هى بالأمس.

تتصدر هذه القائمة، شركة المجموعة الاستشارية للدواجن «ايباج» «عنوان نشاطها الرئيسى ٤٤ شارع محيى الدين أبو العز، ورقم سجلها التجارى ١٨٧ - ٥٤ الجيزة... ويملكها د. محمد محمود الشريف

وتعتبر

شركة ايباج بمثابة الشركة الأم فى مجال استيراد الدواجن ومركبات الأعلاف من اسرائيل، ويمتد دورها الى استيراد مستلزمات زراعية اخرى كما تقوم بواسطة خبراء اسرائيليين بدور استشارى لعملاء مصريين فى مجال تحليلات الدم وتركيبات المياه. . وعلى سبيل المثال لا الحصر، فى ٢٦ مايو الماضى استوردت الشركة ٨٥٠٠ كتكوت رومى بقيمة ١٧ الف دولار وقام بنك الجيزة الوطنى للتنمية بتمويل الصفقة، قبل هذا بثلاثة عشر يوما وبالتحديد يوم ١٣ مايو استوردت الشركة من شركة تينواف الاسرائيلية ٥٧٠٠ كتكوت رومى بقيمة ١١٤٠٠ دولار.. أما فى أول مارس كانت صفقة أخرى هى ١٦ الف كتكوت رومى بقيمة ٣٢ الف جنيه وجميعها تاتى فى صفقة اجمالية لـ ٥٠ الف كتكوت رومى من شركة تينواف.. هذا هو القليل من الكثير من سجل الشركة فى تعاملها مع اسرائيل لعام ١٩٩٣ .... وعلى سبيل النماذج ايضا لعام ١٩٩٢ وافقت كل من وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للشركة باستيراد خمسة اطنان مخلوط فيتامينات وأملاح معدنية لدجاج التسمين بقيمة اجمالية ١١٣٠٠ دولار، وفى ١١ اكتوبر عام ١٩٩٢ وافقت اللجنة الفنية بوزارة الزراعة على الطلب الذى تقدم به «الشريف» بالاذن باستيراد ٥٠ الف كتكوت امهات تسمين أثاك ٢٠٠٠ عمر يوم واحد من شركة «بولندى بريدربوتيون» الاسرائيلية. وفى نفس الشهر استوردت من شركة «بارماجين» الاسرائيلية ٥ أطنان محلوط فيتامينات واملاح معدنية للدجاج البياض ٥، / بقيمة ٦٦٢٥ دولارا امريكيا . . اما فى اغسطس من نفس العام فقد وافقت وزارة الزراعة على العقد المبرم بين ايباج وشركة «كوفوليك» الاسرائيلية على توريد الثانية للأولى ١٠٠٥ لترات مخلوط فيتونيك سائل وذلك بما قيمته ٢٨١٩ ماركا المانيا

وعلى نفس الصعيد ابرمت صفقة أخرى فى ابريل ١٩٩٢ مع شركة تنيواف الاسرائيلية تقضى بالشراء منها ٥٠ الف كتكوت رومى عمر يوم واحد قيمتها ١٠٠ الف جنيه والكتاكيت من نوع البيج سكس وهى سلالة انجليزية تركتها انجلترا لاسرائيل بعد أن استنفذت جودتها

شروط ...ولكن

كما توضح شهادات الاستيراد فان جميعها تشترط أكثر من عشرة شروط، وهى بالضبط، لامانع من الاستيراد بشرط ان تكون مصحوبة بشهادة صحية من القنصلية المصرية ببلد المنشا تفيد انتاجها فى مناطق خالية من الأمراض الوبائية والاشعاعات الذرية وبيان بجميع اللقاحات التى تم تحصين قطيع الأمهات الناتج منها هذا القطيع وبشرط سلامة جميع الاجراءات المحجرية والبيطرية وسلامة الفواتير المقدمة وتطبيق كافة الاجراءات والقوانين المنظمة للاستيراد دون ادنى مسئولية على اللجنة من ناحية الاسعار والتداول على ان تكون الكتاكيت الواردة للحجر البيطرى مصحوبة بشهادة تفيد انها مطابقة لقرارات منظمة الصحة العالمية ولجان السوق الاوروبية المشتركة رقم ٣٩/ ٨٤ تفيد بخلوها من الامراض المحظورة محجريا ودوليا.. والسؤال هل منعت هذه الشروط منذ الثمانينيات دخول الامراض الداجنية الخطيرة المشار إليها فى البداية؟

مخاطر

قبل استطلاع الأراء تجدر الاشارة إلى أن شركة ايباج تتعامل بالمنتجات الاسرائيلية مع شركات، فاليجى مامون ومزارع زين الدين، ومزارع عبدالمنعم الصلالى واحمد ونبيل وايهاب عبده ربه، كما تقوم باستشارات لآخرين فى تحليلات الدم وتركيبات المياه وخاصة لشركات الاسكندرية للزيوت ومصر للدواجن والعربية للدواجن وشركة اجلاند.

يقول د. احمد طلعت العدوى. ان اى استيراد من الخارج

تحقيق :

سعيد الشحات

له مخاطره وتزداد الخطورة حين يكون من اسرائيل فمنذ السبعينيات وهى تشن حربها البيولوجية ضدنا، وبها دمرت مشروع الصالحية، وكل الخوف الآن على الدواجن والثروة الحيوانية ككل، وهى تمتلك العلماء الذين يحددون مواطن الامراض القاتلة فيما يعنى هذا ان الكلام حول التطبيع وتوسيع قاعدة التعامل معهم يحمل فى طياته مخاطر كبيرة . ويتساءل د. احمد طلعت مشككا.. هل لدينا المحاجر الكافية فى مداخل البلاد التى تستطيع إجراء فحوص دقيقة على شحنات الكتاكيت وغيرها؟.. ويدلل على شكوكه بقوله: الحمى القلاعية نفت وزارة الزراعة وجودها فى مصر ثم اثبتت وزارة الصحة العكس، وتم هذا بعد ان تمكن المرض من محافظات مصر

«تغيير صورة الامراض»

من ناحية اخرى انه إلى ان اسرائيل تغير صورة الامراض الكلاسيكية حتى اذا جاء الوقت لاكتشاف المرض تكون المصيبة قد وقعت وعشش المرض. كما انها لا تعلن عن الامراض الموجودة عندها لصلتها بالمنظمات الدولية الصحية ودائما ما يكون اكتشاف هذا المرض فى دول اخرى ويثبت انه قادم من اسرائيل

وفى نهاية كلامه يشير د. احمد طلعت إلى ان صناعة الدواجن فى مصر بدأت بداية طبيعية وطيبة حتى بداية العلاقة مع اسرائيل حيث صدرت الينا البيض بأسعار رخيصة وكذلك مركبات الاعلاف والكتاكيت مما اثار شبهات عديدة حول هذه الاجراءات واثبتت الايام فيما بعد انها موجهة خصيصا لضرب ثروتنا من الدواجن.

اما د. صلاح عبدالكريم الاستاذ بكلية الطب البيطرى جامعة القاهرة يطرح تساؤلا هاما هو.. مع من اتعامل فى قضية انتاج الدواجن؟ ويجيب: ظلت مصر ولسنوات طويلة تستورد من بلجيكا وهولندا ولم يصاحب الاستيراد اى مشاكل تذكر، وانها بدات بمجرد التعامل مع اسرائيل حيث عرفنا امراضا لم تكن معلومة من قبل، وكنا كباحثين نقرأ عنها فى الكتب فقط، والمفارقة ان المستوردين حققوا ثروات هائلة من وراء ذلك لضعف اسعار المنتج الاسرائيلى من الدواجن.. ويحذر د. صلاح من ان الابحاث الخاصة بالدواجن فى اسرائيل متقدمة للغاية، كفانا كلاما عن الاستفادة من هذا التقدم.. فالبدائل كثيرة وتحتاج فقط إلى شحذ الهمم.، من زاوية عامة يطرح د. يسرى خميس الاستاذ بكلية الطب البيطرى كلامه قائلا: كل امل اسرائيل اختراق السوق العربية عامة، والمصرية خاصة، لكثافتها السكانية، وفى اطار ما يسمى بالصراع البيولوجى علينا ان نطرح علامات استفهام عديدة حول التجارب معها.

اما على الصعيد الاقتصادى.. للجميع اقول: ان الدواجن وغيرها من مركبات الاعلاف تأتى إلينا من اسرائيل بأسعار اقل من الدول الاخرى بهدف الانتشار والترغيب من جانب، ومحاولة ازاحة سمعتها السيئة فى السوق المصرية من جانب آخر..

ويرى د. يسرى ان مراكز الحجر البيطرى الموجودة على حدود البلاد شمالا وجنوبا ليست بالمستوى اللائق الامر الذى يسمح بدخول امراض وافدة من البلاد المجاورة، وعلى سبيل المثال امراض الاجهاض المصرى فى الابقار، واذا انتقلت للانسان تصيبه بحمى متقطعة لا علاج لها، هذا بالاضافة إلى امراض المهبل الفيروسى، والوادى المتصدع،.

... ويدعو د. يسرى المتعاملين مع اسرائيل إلى ضرورة فهم ان الصراع معها فى حقيقته صراع حضارى وتاريخى اذا كان ثوبه الحالى هو ما يطرح الان على الساحة، فلا يعلم احد ماذا سيكون الامر فى الغد؟.. وربما يأتى اليوم الذى تكتشف فيه الخديعة الكبرى ونحدد من كان وطنيا ومن كان

من جانبه يرى د. شهاب عبدالحميد امين صندوق نقابة البيطريين انه، لا يجوز البقاء فى خندق الدفاع بتشخيص الامراض الوافدة إلينا من اسرائيل والبحث عن علاج لها بعد ان تكون قد تركت آثارها الضارة علينا

.. فالواجب ان نبنى خطة استراتيجية متكاملة فى صناعة الدواجن تقوم فى الاساس على المنتج المحلى وفى اطار التعاون مع دول اخرى يحقق التعامل معها فائدة تعود علينا.. وبالطبع فان اسرائيل ليست من بين هؤلاء.

اسرار كثيرة يكشف عنها اللواء صابر عثمان، امين الحزب الناصرى بمحافظة الشرقية واحد خبراء تربية الدواجن حيث يقول: ان دواجن الرومى من سلالة «بيج سكس» التى يستوردها الشريف وغيره من اسرائيل هى سلالة انجليزية فى الاصل وبعد ضعفها فى انجلترا اخذتها اسرائيل لتقوم بعملية تجنيس بينها وبين انواع اخرى ثم دخلت بها السوق المصرى وهو ما ادى إلى ضرب المنتج المصرى عبر التسهيلات الواسعة التى تقدم للمستوردين لهذا الصنف . ويكشف اللواء صابر عن ان الايام القليلة الماضية شهدت مرضا جديدا فى دواجن الرومى «اورام سرطانية فى الكبد» وهو فيروس مجهول يقال انه يظهر فقط فى الخنازير وحتى الآن لم يعرف موطنه بعد، واشك انه قادم من اسرائيل.

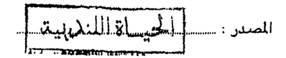
لحساب من؟

ويضيف اللواء صابر. ان د. محمد محمود الشريف يقوم بدور المروج للمنتجات الاسرائيلية حيث قام بالاتصال به اكثر من مرة لاقناعه بهذه المنتجات فى مقابل اغراءات واسعة تبدأ بقلة السعر وتنتهى بسداده بشكل مريح للغاية وهو ما رفضته تماما وفى مرات اخرى طلب منى مقابلة خبراء إسرائيليين وتم هذا العرض بالحاح شديد.. واتساءل لحساب من يتم كل هذا؟

وعن المطلوب فعله يرى د. محيى زكى صبرى «ان الامراض لا تعترف بالحدود الجغرافية بين الاقطار خاصة بعد كثرة حركة التنقلات بين الدول المجاورة، ولتضاعف الانشطة التجارية المتبادلة فى المجال الداجنى مما يؤدى إلى انتقال وانتشار بعض الاوبئة الفتاكة.. ولهذا ادعو جامعة الدول العربية ان تتبنى من خلال منظماتها العربية للتنمية الزراعية جمع شمل المتخصصين فى مجالات صحة وامراض الدواجن بالدول العربية وذلك من خلال عقد اجتماع موسع لدراسة الخريطة المرضية للدواجن على مستوى الوطن العربى ودول الشرق الاوسط وبحث ما يمكن ان يتخذ من اجراءات وحلول لمواجهة اوبئة الدواجن والحد من انتشارها على المستوى الاقليمى وتنظيم الرقابة الصحية على الانشطة التجارية المتبادلة فى مجال القطاع الداجنى.

وفى النهاية وكما يؤكد العديد من اصحاب مزارع الدواجن فان الكفاءة التمويلية لاصناف الدواجن التى تأتى من هولندا ودول اوروبية اخرى افضل من الاصناف التى تأتى من اسرائيل.. ولكن يوجد من يصر على الاستيراد منها.. بالتأكيد هى الرغبة فى تضخم المال.. وحتما سيأتى اليوم الذى سيتفق فيه الجميع على من كان وطنيا ومن كان خائنا.





القاهرة: الحل السلمي العادل يسمح بالتعاون الاقتصادي الاقليمي

□ القاهرة - «الحياة»:

■ اكد وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى ان موقف مصر الثابت من المفاوضات المتعددة الاطراف يقوم على اساس «عدم امكان تحقيق تعاون اقتصادي اقليمي ما لم يتم التوصل الى حل سلمي وعادل للمشكلة الفلسطينية باعتبارها جوهر النزاع في الشرق الاوسط، والى وقف كامل لجميع المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة.

وكان موسى عقد امس جلسة محادثات ثانية مع المدير العام للبنك الدولي لشؤون الشرق الاوسط رام شوبرا الذي عرض لافكار ضمن دراسة يعدها البنك عن التعاون الاقتصادي في المنطقة ودور البنك الدولي فيها.

وكان موسى التقى مساء اول من امس شوبرا في حضور وزير الاسكان المصري المهندس حسب الله الكفراوي وتم البحث في تمويل البنك لمشاريع الاسكان والتعمير في مصر ووضعية المستوطنات الاسرائيلية والمساعدات اللازمة للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة.

وفي السياق ذاته، اكد الامين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد ان استمرار بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة، وعمليات تشريد وتهجير الشعب الفلسطيني من اراضيه «تعد تحدياً صارخاً لقرارات الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي واتفاقات جنيف للعام ١٩٤٩».

واضاف، في كلمة القاها في افتتاح «المؤتمر الاقليمي العربي لاستراتيجيات الاسكان»، ان البحث في توفير المأوى للمواطن العربي «تطرح دوماً مأساة الشعب الفلسطيني وما يعانيه تحت سلطة الاحتلال الاسرائيلية ومخالفاته الواضحة».

الى ذلك، صرح السيد سليمان النجاب رئيس وفد فلسطين المشارك في اجتماعات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية المنعقد في القاهرة انه طالب المجلس «برفع الصوت العربي عالياً للمطالبة بوقف الجرائم الاسرائيلية المتزايدة في الاراضي المحتلة ورفع الحصار عن غزة».

ورداً على سؤال في شأن تدخلات ايرانية قال «ان المنظمة ضد تدخل اي طرف في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة تحت اي غطاء كان» كما انها «تعتز بقراراتها الوطنية المستقلة واستقلالية حركتها الوطنية» مؤكداً «ان اي طرف لن يستطيع ان يجد مدخلاً للتسلل الى صفوفنا والعبث بجبهتنا الداخلية والتطاول على ممثلها الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية».

واضاف «ان برنامج المنظمة يحظى باجماع الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وان قرار المشاركة في مسيرة السلام ومؤتمر مدريد هو قرار اتخذته المؤسسات الشرعية في المنظمة».

وقال «ان هناك جانباً سياسياً للارهاب غير مقبول ومرفوض (...) ان الارهاب لم يكن حلاً لأية مشكلة سياسية او علاجاً لخلافات سياسية».

واكد النجاب على «ان الانتفاضة متواصلة».

بنك الشرق الأوسط للتنمية

د. سعيد النجار

أشارت اتفاقية غزة - أريحا الى النظر فى إمكانية إنشاء بنك الشرق الأوسط للتنمية . وقد يكون من المناسب أن نذكر الخلفية التاريخية لتلك الفكرة.

بقيت منطقة الشرق الأوسط منذ إنشاء الأمم المتحدة الى الوقت الحاضر دون بنك إقليمى للتنمية. وفى ذلك تختلف منطقتنا عن كل المناطق النامية الأخرى.

ففى أفريقيا انشىء البنك الأفريقى للتنمية وفى أسيا البنك الأسيوى للتنمية وفى أمريكا اللاتينية انشىء بنك ما بين الأمريكتين للتنمية . وقد أنشئت تلك البنوك الإقليمية فى نهاية عقد الخمسينات وأوائل عقد الستينات استكمالاً للنظام المالى الدولى الذى أقامته إتفاقية بريتون وودز سنة ١٩٤٤ تحت قيادة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية . ورغم أن هاتين المؤسستين قامتا بصفة أساسية لخدمة الإستقرار النقدى والتنمية فى البلاد النامية إلا ان هذه الأخيرة شعرت بالحاجة الى بنوك إقليمية للتنمية مماثلة تماماً للبنك الدولى فى تكوينها وأهدافها على ان تكون اكثر تخصصاً فى المشكلات الإنمائية الاقليمية ومن ثم أنشئت تباعاً بنوك إقليمية فى أمريكا اللاتينية وأسيا وافريقيا وكان آخر تلك البنوك الاقليمية هو البنك الأوروبى للتنمية الذى أسس عقب انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية بهدف تمويل عملية التحول من النظام الاشتراكى الى النظام الاقتصادى الحر

أما المنطقة العربية فقد بقيت دون بنك إقليمى خاص بها وكان اندلاع النزاع العربى الإسرائيلى سنة ١٩٤٧ احد الأسباب الرئيسية وراء هذا الحرمان .

حيث لم يكن ميسوراً بعد اعتراف الأمم المتحدة بقيام دولة اسرائيل إنشاء بنك إقليمى يكون مقصوراً على البلاد العربية دون اسرائيل . لذلك فإنه ليس من المستغرب أن تثار فكرة إنشاء بنك الشرق الأوسط للتنمية فى الوقت الحاضر

فإن تسوية النزاع العربى الإسرائيلى تزيل العقبة الرئيسية فى وجه إنشاء مثل هذا البنك ويضع منطقة الشرق الأوسط على قدم المساواة مع المناطق النامية الأخرى.

ولكن يلاحظ ان النزاع العربى - الإسرائيلى لم يكن هو السبب الوحيد فى تعطيل قيام بنك شرق أوسطى للتنمية فلا يقل أهمية عن ذلك ظهور الثروة البترولية خصوصاً بعد ١٩٧٣ وما صاحبها من إنشاء مؤسسات عربية للتنمية على نسق المؤسسات الدولية . ونذكر على سبيل المثال الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى وصندوق النقد العربى بالاضافة الى الصناديق القطرية للتنمية مثل الصندوق السعودى والصندوق الكويتى وصندوق أبو ظبى والصندوق العراقى . وقد تخصصت الصناديق العربية القومية فى تمويل التنمية فى البلاد العربية دون غيرها . أما الصناديق العربية القطرية فهى تجمع بين تمويل البلاد العربية وغيرها من البلاد العربية وغيرها من البلاد النامية. المهم أن المجتمع الدولى ركن الى هذه المؤسسات للقيام بالدور الذى تقوم به المؤسسات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة فى المناطق النامية الأخرى.

ومن هنا فإن القضية الأولى التى يثيرها إنشاء بنك الشرق الأوسط للتنمية تتمثل فى علاقته بالمؤسسات العربية المماثلة . هناك من يرى أن المؤسسات العربية الانمائية وعلى وجه الخصوص الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى تغنى عن النظر فى إنشاء بنك الشرق الأوسط للتنمية.

فإن الصندوق العربى يقوم تماماً بنفس الوظائف التى يفترض أن يقوم بها البنك الإقليمى المقترح وذلك بتمويل المشروعات الانمائية فى الأقطار العربية المختلفة أو المشروعات الإقليمية التى تخدم أكثر من بلد واحد . ويرى أصحاب هذا الرأى ان إنشاء بنك الشرق الأوسط فى هذه الظروف ينطوى على إزدواج فى الإختصاصات لا محل له. ولعل هذا هو الموقف الرسمى لعدد كبير من البلاد العربية ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجى التى تخشى أن يقع عليها العبء الأكبر فى تمويل المؤسسة الجديدة . وكان هذا الموقف واضحا اثناء المفاوضات متعددة الأطراف التى سبقت إتفاق غزة - أريحا. وأحسب أن موقفها فى هذا الموضوع مازال على ما هو عليه. غير أن القضية لا تحسم بهذه البساطة . وأول سؤال يثور فى الذهن هو مدى كفاية رأس مال الصندوق العربى لتمويل المشروعات التى تطرحها إتفاقية غزة - أريحا . نعرف أن رأس مال الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى يزيد قليلاً على ثلاثة مليارات دولار وأن معدل الإقراض السنوى يدور حول مائتى مليون دولارا هذه القروض موزعة على كل البلاد العربية المقترضة. إلى أى حد يستطيع الصندوق بهذا المستوى من الإقراض السنوى تغطية الاحتياجات التمويلية

الضخمة التى تتطلبها المشروعات الاقليمية المقترحة بما فى ذلك مشروعات البنية التحتية وهذا حتى اذا إفترضنا ان مصادر التمويل الدولى سوف تغطى نسبة كبيرة من تلك المشروعات يبدو لى ان الإحتياجات التمويلية التى تولدت عن إتفاقية غزة - أريحا وقيام سلام شامل فى المنطقة من الضخامة بحيث تتسع الى اكثر من مؤسسة إقليمية واحدة واكثر من مصدر من مصادر التمويل. غير ان المشكلة لا تقف عند مجرد كفاية رأس مال الصندوق العربى. فلايجوز أن ننسى ان ثمة فروقا هامة بين بنك الشرق الأوسط للتنمية الذى ينشا على غرار البنوك الإقليمية الأخرى وبين الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى

فالصندوق يعتمد بصفة أساسية على موارده الذاتية التى تضعها البلاد الاعضاء تحت تصرفه أما البنك فإنه يعتمد بصفة اساسية على الإقتراض من أسواق المال الدولية بهدف الإقراض للبلاد الأعضاء. فيه بعبارة أخرى فإن الصندوق العربى لا يقوم بدور الوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين لرؤوس الأموال طويلة المدى. وهذا فرق على أكبر جانب من الأهمية بل لعل الوساطة المالية هى الصفة المميزة للبنك الدولى والبنوك الاقليمية . فإن

البلاد النامية او غالبيتها الساحقة لا تتمتع بالأهلية الإئتمانية التى تسمح لها بالاقتراض من الأسواق المالية الدولية بإصدار سندات طويلة المدى تطرح للإكتتاب فى أسواق لندن أو نيويورك مثلاً. وهذا الدور الرئيسى الذى تقوم به البنوك الإقليمية والبنك الدولى. فهى تتمتع بالأهلية الائتمانية اللازمة لإصدار هذه السندات وإستخدام حصيلتها فى قروض لتمويل المشروعات الانمائية فى البلاد الاعضاء هذا هو معنى الوساطة المالية. وهى الوظيفة التى لا يقوم بها الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى.

لاحظ أن دور الوساطة المالية للبنك الدولى والبنوك الاقليمية لا يعنى فقط توفير القدرة على الوصول الى أسواق المال الدولية حيث لا تستطيع البلاد النامية أن تصل الى ذلك بنفسها ولكنه يعنى ايضا تخفيض تكلفة الاقتراض بدرجة محسوسة . فالمكانة الممتازة للبنك الدولى والبنوك الاقليمية فى أسواق المال تسمح لها بالاقتراض بأسعار فائدة تقل كثيرا عن أسعار الفائدة التى تتحملها عادة البلاد النامية. وهذا يساعد كثيرا على تخفيف عبء المديونية الخارجية التى تعانى منها تلك البلاد.

ولكن دور الوساطة ليس هو الفارق الوحيد المميز بين بنك الشرق الأوسط للتنمية والصندوق العربى هناك فروق أخرى واضحة . فالصندوق العربى مؤسسة عربية بحتة . تقتصر عضويته على البلاد العربية كما أن مجال نشاطه مقصورا على البلاد العربية. أما بنك الشرق الأوسط فإن عضويته سوف تكون مفتوحة للبلاد غير العربية فى المنطقة وهى - بعد قيام سلام شامل - اسرائيل وتركيا وإيران وقبرص . بل إن عضويته سوف تشمل بعض البلاد الصناعية الكبرى المعنية بالسلام فى المنطقة وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة الى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والمانيا . والغالب أن تنضم اليابان كذلك الى عضويته ويلزم عن اختلاف العضوية اختلاف المقترضين . والغالب أن يقدم البنك قروضاً لبعض بلاد الشرق الأوسط غير العربية وإن كان التركيز فى الفترة الأولى سوف يكون بالضرورة على فلسطين ولبنان والأردن وسورية ومصر.

هناك فرق هام اخر بين الصندوق العربى والبنك يتمثل فى مسئولية الضمان التى تقع على البلاد الأعضاء ويرجع ذلك الى أن الصندوق يعتمد على موارده الذاتية فى حين أن البنك يعتمد بصفة أساسية على الإقتراض من الأسواق المالية الدولية فإذا تعثر البنك لأى سبب من الأسباب فإن للدائنين أصحاب السندات الحق فى الرجوع على البلاد الأعضاء كل بنسبة إكتتابه فى رأس مال البنك وهذه المسألة لا تثور اصلاً فى حالة الصندوق.

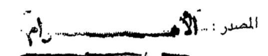
هل هذه الفروق من الأهمية بحيث تبرر قيام بنك الشرق الأوسط للتنمية؟ . هذه مسألة تختلف فيها وجهات النظر ولكن هناك ثلاثة اختيارات ممكنة:

١- بقاء الأوضاع على ما هى عليه بمعنى أنه لا حاجة الى إنشاء بنك الشرق الأوسط للتنمية اكتفاء بالصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والصناديق العربية القطرية مع زيادة راسمالها لمواجهة الاحتياجات التمويلية الجديدة ومع بقائها مقصورة على البلاد العربية فى عضويتها ومجالات نشاطها.

٢- أن يتحول الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى الى بنك الشرق الأوسط للتنمية مع زيادة رأس المال زيادة كبيرة وإمتداد العضوية الى البلاد غير العربية فى المنطقة بما فيها أسرائيل بعد قيام سلام شامل

٣- أن ينشأ بنك الشرق الأوسط التنمية دون المساس بالصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى على اساس أنهما مؤسستان مختلفتان كل الاختلاف من حيث العضوية ومجالات النشاط.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ... ٤-١-١٩٩٣

وعنى عن البيان ان ترجيح أحد هده الاختيارات ليس مسألة فنية بحتة بل إنها مسألة سياسية في المقام الاول ترجع الى وجهة نظر الحكومات العربية من حيث الاحتياجات التمويلية ومدى قدره المؤسسات العربية القائمة على مواجهتها ومدى الإستعداد لإنشاء مؤسسات شرق أوسطية تقوم مقام او تنشأ بالتوازى مع المؤسسات العربية. هذه مسائل لا يستطيع الإقتصادى بصفته هذه الإفتاء فيها ولكنى اعتقد شخصيا أن افضل الإختيارات من الناحيتين السياسية والتنموية هى الإختيار الثالث حيث ينشأ بنك الشرق الأوسط للتنمية بالتوازى مع الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والاجتماعى والصناديق العربية القطرية

إذا افترضنا أن الحكومات العربية حزمت أمرها على هدا الاختيار الأخير فإنه يتعين عليها ان تبدأ التفكير من الآن لإعطاء تصور عربى للمؤسسات الجديدة.

هناك عشرات المسائل التى يثيرها إنشاء بنك الشرق الأوسط للتنمية . وكل مسألة منها تحتمل حلولاً عديدة . اذا لم نبادر الى تصور الحل العربي فإننا سوف نجد أنفسنا فى مركز المتلقي لحلول تطرح علينا من الاطراف الأخرى . من المؤكد أن هذه سوف، تقتصر على تحقيق المصلحة العربية كما ينبغى باعتبار ان البلاد العربية تمثل الأغلبية الساحقة فى منطقة الشرق الأوسط

لا يتسع المقام هنا لبيان القضايا التى يثيرها إنشاء بنك الشرق الأوسط للتنمية . ويكفى ان نذكر على سبيل المثال حجم رأس مال البنك اللازم فى مرحلة ما بعد السلام، وما هى البلاد غير العربية التى نرى من المصلحة إدخالها في العضوية سواء كانت بلاداً شرق اوسطية أو صناعية . وما هى حصة كل دولة فى رأس مال البنك وما يترتب على ذلك من توزيع القوة التصويتية فى مجلس الإدارة ومجلس المحافظين . وما هى نوعية المشروعات التي يمولها البنك وكيف يوزع الإختصاص بينه وبين الصندوق العربى للإنماء والصناديق القطرية وما هى البلاد الشرق أوسطية المؤهلة للإقتراض من البنك . وهل يقترن إنشاء البنك بإنشاء صندوق الشرق الأوسط للتنمية أو ما يسمى النافذة الثانية لإعطاء هبات وقروض ميسرة الى جانب قروض البنك التى تعطى بفائدة تعادل فائدة الاقترض هذه.. وغيرها نماذج من القضايا التى يثيرها إنشاء بنك الشرق الأوسط للتنمية وهى تتطلب تصوراً ما اذا أردنا أن يكون البنك محققاً للمصلحة العربية

[المقال السابع الثلاثاء القادم]



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ - ١ - ١٩٩٣

مؤتمر بالاسكندرية يشارك فيه صهاينة يبحث مستقبل دول شرق وجنوب البحر المتوسط

الإسكندرية- حمدى الشامى:

نظمت مؤسسة فردريش ناومان الالمانية مؤتمراً تحت رعاية يوسف والى وزير الـ زراعة عقد بالاسكندرية الخميس الماضى لبحث مستقبل دول شرق وجنوب البحر الابيض المتوسط فى ظل ما يسمى بتوجهات السلام.

وعقد المؤتمر الذى استمر ثلاثة ايام وسط تعتيم إعلامى وإجراءات أمن مشددة وحضره (٣٦) شخصية من كبار المفكرين السياسيين والاقتصاديين وخبراء الاستراتيجية، منهم (٧) صهاينة و(٣) المان ومستشارين من منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ومصر، وأساتذة من جامعتى بيرزيت ونابلس، كما حضره من المفكرين المصريين د. أسامة الغزالى حرب والسفير محمود شكرى وفؤاد سلطان وزير السياحة السابق واللواء أحمد عبد الحليم، كما حضره ممثلون من تونس وتركيا والاردن ولبنان واليونان ومجموعة الدول الاوروبية.

وقد ناقش المؤتمر جانبا من القضايا المتعلقة بالتعاون الاقتصادى بين دول البحر المتوسط وتطورات اتفاق كامب ديفيد وتداعياته ومستقبله وفرص السلام المتوقعة بعد اتفاق غزه- أريحا.

كما بحث المؤتمر قضايا التسلح والحد من أسلحة الدمار الشاملة خاصة التى تمتلكها إسرائيل وإقامة بنيان اقتصادى لحوض البحر المتوسط على ضوء التجربة الاوروبية فى التعاون والأمن الاقتصادى.

وناقش المؤتمر وجهة نظر السوق الاوروبية المشتركة تجاه المنطقة وإمكانية تقديم مساعدات أوروبية للتخفيف من حدة الاستقطاب الامريكى لدول المنطقة.

وتناولت حوارات المؤتمر جغرافية المنطقة على اعتبار أنها تضم تركيا واليونان ودول شرق وجنوب البحر المتوسط مستبعدة كلية المغرب العربى.. وهو ما وضح من الرؤية الصهيونية التى طالبت بان تبدأ السوق ثنائية أو ثلاثية انطلاقا من المبدأ الاستراتيجى الصهيونى الذى يستهدف فى اتفاقاته الثنائية السرية.

وقد عارض المفكرون المصريون واليونانيون فكرة الصهاينة بتقسيم المنطقة إلى شرق وجنوب البحر المتوسط لإبعاد دول اتحاد المغرب العربى، وطالبوا بضرورة النظر إلى المنطقة ككل.. كما جرى نقاش حاد بين مفكر مصرى وآخر صهيونى حول السلام والتعاون المستقبل فى المنطقة.

هذا وقد اتفق المشاركون على عقد جولة ثانية من المناقشات فى تل أبيب لبحث الجوانب التى أثيرت فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والامنية.

في ندوة فكرية بالمغرب: السوق الشرق الأوسطية ترسيخ للوجود الصهيوني

في مدينة فاس بالمغرب ومند أيام قليلة انتهت الندوة الفكرية حول المشروع الحضاري العربي، والذي نظمه المجلس القومي للثقافة العربية وشارك في الندوة أكثر من خمسين مفكرا وأستاذا وكاتبا من مختلف مناطق الوطن العربي. من ابرزهم الأستاذ كامل زهيري «مصر» وسعدون حمادي «العراق» وصلاح الدين الجوريشي «تونس» ومصطفى حجاري «لبنان» وعلي عقله عريان «سوريا» وعمر الحامدي وابراهيم ابو خزام «ليبيا» وعبد الكريم كريم ومبارك ربيع «المغرب». وعلى مدار الأيام الثلاثة– وهي المدة التي استغرقتها الندوة– ناقش المشاركون اثنتين وعشرين ورقة بحث تطرقت إلى العديد من المحاور التي يرتكز عليها المشروع الحضاري العربي مثل الوحدة، والديمقراطية والتنمية، والتحديث الثقافي والعلمي والملامح الأولى للمشروع المغاربي العربي وإشكالات الوضع العربي الراهن.

وقد اجمعت الأبحاث على أهمية المشروع الوحدوي العربي كمشروع للتقدم والاستقلال وبناء حضور فاعل في دائرة الصراع السياسي العالمي

ولم تكتف الأبحاث بالعوائق الخارجية التي تتربص بالوجود العربي بل حاولت ابراز المعوقات الذاتية التي تعرقل انشاء نظام عربي سياسي موحد.

كما تم البحث في العوائق الراهنة المتمثلة في نتائج حرب الخليج وما ترتب عليها من تداعيات في المحيط السياسي العربي. حيث تم التاكيد على أن التسوية الفلسطينية– الإسرائيلية المتمثلة في اتفاق «غزة– أريحا» تعد أثرا من بين الأثار المترتبة على نتائج الحرب المذكورة.

وحول محور العرب والتجارب الديمقراطية اتفقت الأبحاث المقدمة على أهمية المشروع الديمقراطي– ليس لأن الغرب يراهن عليه اليوم بعد سقوط المعسكر الشرقي– بل لأن التجارب العربية الخاصة في بناء مشروع ديمقراطي منذ عصر النهضة إلى اليوم تسمح ببناء تجربة ديمقراطية ناجحة. إلا أن الأبحاث لم تطرح جانب المعالجة المتعلقة بقضايا التعددية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وهي قضايا ترتبط بنجاح التجارب الديمقراطية أو فشلها.

كامل زهيري

وعن التحديث الثقافي والعلمي والحرية قدمت أربع أوراق اهتمت بالبحث في إشكالية التحديث الثقافي العلمي في العالم العربي. وقد اتفقت الاوراق على أن الحداثة ليست حكرا على المشروع الحضاري الغربي وأنه يجب الانفتاح على أوليات الحداثة ومحاولة استيعاب مقدماتها ومناهجها بصورة تاريخية ونقدية. أما الاوراق التي ناقشت بالبحث المجال الاقتصادي العربي، فقد تم الاتفاق على خطورة مشروع الشرق أوسطية وذلك لتوجهاته الرامية إلى ترسيخ الوجود الإسرائيلي الامريكي في المنطقة العربية خاصة وأن الهدف المعلن لهذه السوق هو العمل على إدماج إسرائيل في وسط الوطن العربي.

أبو العباس محمد



● وفد مصر فى اسرائيل انهى الاسبوع الماضى مباحثات مطولة مع وزراء ورؤساء بنوك ، وتركزت حول بنوك ومشروعات مشتركة بين مصر واسرائيل والتنسيق حول فتح بنوك فى غزة واريحا .

٤ مشارع زراعية مشتركة بين مصر والفلسطينيين واسرائيل والأردن

واشنطن بوست: تعويضات مالية للمستوطنين مقابل إخلاء المستوطنات فى غزة وأريحا

واشنطن - مرج الزهور - القدس - وكالات الانباء:

ذكرت صحيفة الواشنطن بوست الامريكية أمس ان الحكومة الاسرائيلية تبحث منح المستوطنين الاسرائيليين فى غزة وأريحا «تعويضات مالية» ثمنا لإخلائهم المستوطنات باعتبارها تشكل عقبة رئيسية امام تنفيذ الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى.

وأكدت الواشنطن بوست ان كبار المسئولين الاسرائيليين يرفضون التعليق او ابداء الراى حول فكرة التعويض المالى خشية أن يثير ذلك غضب المستوطنين الذين يعيشون حالة من القلق - بالفعل - بسبب تزايد موجة العنف ضدهم فى الآونة الأخيرة. وأشارت الصحيفة إلى أن الفكرة - فى حالة تنفيذها - ستتطلب أموالا طائلة قد تصل إلى ١٠ مليارات دولار.

وقد بدأت فى العريش أمس أعمال اللجنة الفلسطينية - الاسرائيلية لنقل سلطات الحكم الذاتى فى حين انهت مجموعة العمل المنبثقة عن لجنة التنمية الاقتصادية لمحادثات السلام المتعددة الاطراف الخاصة بالشرق الاوسط اجتماعاتها أمس بالقاهرة بالموافقة على عدد من المشاريع يتم تنفيذها بالتعاون بين دول المجموعة الاوروبية ودول الشرق الاوسط وقد تم الاتفاق على تنفيذ اربعة مشاريع فى المجالات الزراعية تتم بالتعاون بين مصر والفلسطينيين واسرائيل والاردن كما تم الاتفاق على مشروع يتعلق بازالة التلوث فى خليج العقبة والحفاظ على الحياة البحرية والشعب المرجانية بالتعاون بين الدول المطلة على الخليج. كذلك تم الاتفاق على مشروع سياحى بالتعاون بين مصر واسرائيل والاراضى المحتلة. وصرح الدكتور عادل البلتاجى رئيس مجلس ادارة مركز البحوث الزراعية وممثل مصر فى هذه الاجتماعات لوكالة انباء الشرق الاوسط انه تم الاتفاق خلال اللقاء على اقامة اربع شبكات يتم من خلالها تبادل الخبرات والمعلومات ودفع عملية البحوث فى المجالات المختلفة. واوضح الدكتور البلتاجى انه سيبدأ العمل فى تنفيذ هذه المشاريع اعتبارا من اول يناير القادم، موضحا ان دور مصر فى عملية السلام هو دفع الجهود وخلق عوامل الاستقرار فى المنطقة واكد اهمية استمرار المجموعة الاوروبية فى دعمها للعملية السلمية بالشرق الاوسط وذلك للارتباط التاريخى لاوروبا بالمنطقة من ناحية اخرى بدأ أمس ١٩٧ من المبعدين الفلسطينيين إلى مرج الزهور فى جنوب لبنان مسيرة عودتهم إلى وطنهم بعد ٣٦٣ يوماً من الإبعاد ، وقالت مصادر لبنانية إن المبعدين بدأوا العودة بالسير على اقدامهم من مخيمهم فى اتجاه معبرزمريا الذى تسيطر عليه القوات الإسرائيلية تمهيداً لنقلهم إلى مخيم قريب من الشريط الحدودى المحتل للتحقيق معهم قبل نقلهم وفى القدس استشهد أمس فلسطينيان وأصيب ١٢ آخرون خلال اشتباكات مع قوات الاحتلال الإسرائيلى فى مناسبة الذكرى السادسة لتأسيس حركة حماس ، وذكر راديو إسرائيل أن قوات الجيش اتخذت إجراءات أمن مشددة تحسبا لتصاعد أعمال العنف مع بدء عملية إعادة المبعدين من حركتى حماس والجهاد من مرج الزهور بلبنان. وأكد شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلى أن الحل النهائى قد يؤدى إلى إقامة كونفيدرالية بين الأردن والفلسطينيين وليس إلى قيام دولة فلسطينية، من جهة ثانية نفت حركة حماس بشكل قاطع أن يكون مسئولوها التقوا مع قائد القوات الاسرائيلية فى قطاع غزة المحتل، وقالت الحركة أن تلك الأنباء لا أساس لها من الصحة . وفى أوتاوا وجهت الحكومة الكندية دعوة رسمية للرئيس الفلسطينى ياسر عرفات لزيارة كندا .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ ديسمبر ١٩٩٣

الشرق الاوسط بعد السلام (٢)

المصالح المتبادلة فى إطار السوق الشرق أوسطية

يتابع «الجمهورية» الاسبوعى على هذه الصفحة ، عرض مجموعة الدراسات التى اعدتها نخبة من المتخصصين فى الاقتصاد والعلوم السياسية ، من اعضاء جمعية خريجى كلية الاقتصاد - اللجنة الثقافية - فى ملف كامل بعنوان : «الشرق الاوسط بعد السلام» تعبيرا عن وجهة نظر هذا الجيل ورؤيته لمستقبل المنطقة فى ضوء المتغيرات الجديدة

وينشر «الجمهورية» الاسبوعى اليوم دراسة جديدة حول فكرة السوق الشرق أوسطية ، بالاضافة الى استكمال دراسة الاسبوع الماضى حول العلاقات العربية ، مع التأكيد بأن الاراء الواردة فى هذه الدراسات يعبر بها أصحابها عن رؤيتهم الخاصة دون ان تلزم جهات عملهم او تنطق باسم مواقعهم الوظيفية

فتحت اتفاقية اعلان المبادىء لترتيبات الحكم الذاتى فى غزة وأريحا ، والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ابوابا واسعة لدراسة احتمالات التعاون الاقتصادى على المستوى الاقليمى فى ظل السلام المرتقب

والواقع ان مناقشة امكانيات التعاون الاقتصادى الاقليمى فى دول الشرق الاوسط لم تكون بعيدة ابدا عن تفكير صناع القرار الاقتصادى والسياسى فى المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وان كانت تتم فى اطار عربى مع استبعاد فكرة التعاون مع اسرائيل باعتبارها العدو المغتصب الذى يجب محاصرته وهزيمته ان امكن

ولقد تغيرت هذه النظرة بعد التوصل الى اتفاقية السلام المصرى الاسرائيلى عام ١٩٧٩ ، وماتبعها من موافقة العرب على الدخول فى مفاوضات لاحلال السلام فى الشرق الاوسط تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى مدريد عام ١٩٩١

وبعد مضى حوالى خمسين عاما من التجربة العربية على مستويات تحقيق الوحدة والتعاون الاقتصادى فى صوره المختلفة وجب علينا ان نقيم هذه التجارب المختلفة . وان نسأل انفسنا ماهو الجديد الذى تجلبه اتفاقية غزه واريحا وفرص السلام المرتقبة ؟ وماهى المتغيرات العالمية الجديدة التى تجعل فرص النجاح المرتقبة لتنظيمات شرق اوسطية اكثر احتمالا للنجاح

وسوف نعرض فى هذه الدراسة بصورة سريعة لتجارب دول المنطقة لتحقيق التعاون الاقتصادى وصوره المختلفة - ثم ننتقل الى المزايا المرتقبة لتحقيق سوق شرق اوسطى يتضمن اسرائيل وربما دولا غير عربية اخرى مثل ايران وتركيا ونناقش الدوافع والمصالح التى تجعل فرص نجاح مثل هذا المجتمع الشرق اوسطى اكبر ، وتركز على مانعتقد انه مصالح مصر فى مثل هذا السوق

□ محاولات تحقيق التعاون الاقتصادى العربى :

لم يكن من الممكن ان يتحقق الكثير من النجاح فى ظل اتفاقيات التعاون الاقتصادى التى تبناها المجلس الاقتصادى والاجتماعى للدول العربية منذ اوائل الخمسينيات بسبب ضعف البنيان الصناعى للدول العربية التى كانت قد وصلت الى مرحلة الاستقلال آنذاك - ولم يكن عددها يزيد عن ثمانى دول (مصر ، سوريا ، العراق ، لبنان المملكة العربية السعودية اليمن السودان والاردن)

كذلك فان ضعف قطاعات المواصلات ، وانقطاع السبل بين هذه الدول وتصديرها لمنتجات أولية أساسية (القطن ، الحبوب ، البترول البن ، الموالح ..) إلى الدول الصناعية ، الى جانب انخفاض ناتجها القومى وانخفاض نسبة الادخار والاستثمار بها قد ساهم فى جعل اتفاقية انتقال رؤوس الاموال وتوظيفها بشكل مربح ضعيفة للغاية

ولقد شهدت الاربعين عاما الماضية عددا من التغيرات الجوهرية التى جعلت هذا الوضع ينقلب تماما

فمن ناحية وصلت جميع الدول العربية الى مرحلة الاستقلال خلال الخمسينيات والستينيات كما اخذت برامج النمو الصناعى الطموحة التى تبنتها مصر وسوريا والعراق ثم دول المغرب العربى واخيرا دول الخليج العربى فى اعطاء ثمارها



بقلم :

على عبدالعزيز سليمان

رئيس الادارة المركزية للبحوث الاقتصادية بوزارة الاقتصاد

ومن ناحية اخرى كان للثورة النفطية التى اطلقها انتصار العرب فى حرب ١٩٧٣ آثار جوهرية على باقى دول - المنطقة حيث زاد الناتج القومى العربى زيادة كبيرة فى الدول النفطية وغير النفطية على السواء -

كذلك شهدت نفس الفترة طفرة كبيرة فى ناتج قطاعات التعليم فى الدول العربية وواكب ذلك حدوث تطور كبير فى قطاعات الخدمات الانتاجية بصوره المختلفة من نقل واتصالات وبنوك وشركات للنقل والشحن - الى جانب نمو قطاع السياحة فى الكثير منها - كذلك وفرت الثروة النفطية وتحويلات العاملين العرب الى البلاد غير النفطية زيادة كبيرة فى حجم المدخرات والاستثمارات فى جميع انحاء المنطقة

ولقد انشأ العرب مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التى تشكل وتدعم التعاون بين دول المنطقة ومن ذلك الصناديق العربية للتنمية (القومية والثنائية) ، وايضا اتفاقية متعددة فى مجال التجارة والاستثمار وانتقال العماله

كذلك كان توصل دول الخليج العربية الى اول اتفاق اقليمى عربى عام ١٩٨٠ بداية مشجعة لصورة اضافية من التعاون الاقتصادى فى باقى المنطقة العربية - واصبح ذلك ممكنا بعد عودة العلاقات العربية الى طبيعتها بعد القطيعة التى سببتها معاهدة كامب ديفيد . وعلى ذلك تم انشاء مجلس التعاون العربى الذى شمل الاردن والعراق ومصر واليمن عام ١٩٨٩ - وتم انشاء الاتحاد المغاربى ليضم دول المغرب الخمسية فى ذات السنة

وبالرغم من ضعف قطاع التجارة الخارجية فى معظم الدول العربية وبالذات فيما يختص بالمنتجات الصناعية - الا ان التوصل الى هذه الاتفاقيات الاقليمية كان له اثر ملموس على حجم التجارة بين الدول الاعضاء فيها - كذلك فان عودة مصر الى الصف العربى والتوصل الى أتفاقيات تجارية منفصلة مع السعودية وسوريا وليبيا والسودان مكنها من زيادة حجم تجارتها العربية بصورة كبيرة .

وهكذا شهد العرب نموا ملحوظا فى حجم التجارة والاستثمار وانتقال العمالة - وان كانت هذه المتغيرات الثلاث تعرضت لتدهور كبير اثناء ازمة احتلال العراق للكويت .

ومن المؤمل أن يؤدى انفراج العلاقات العربية العربية الى عودتها الى وضعها الطبيعى

اما العنصر الجديد والثورى فى



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ ديسمبر ١٩٩٣

اساس تحتى حول السوق الشرق اوسطية فهو ماتطرحه تحديات السلام من التعايش المشترك بين الدول العربية واسرائيل واتفاق اقامة منطقة اقتصادية واحدة تشملهم جميعا - وهو مايحفزنا على ان نحدد المزايا والمصالح الاقتصادية المتبادلة الناتجة عن السلام والتعاون الشرق اوسطى

□ المزايا الاقتصادية للسلام .

لايمكن الحديث عن علاقات اقتصادية عادية الا بعد ان تسود اوضاع السلام فى الشرق الاوسط بمعنى ان التبادل الاقتصادى وتدفق الاستثمارات وقيام المشروعات المشتركة وانتقال العمالة - لايمكن ان يتم الا بعد ان تصمت المدافع وتهدأ النفوس وتتصافى الخواطر اى بعد ان تصل الى تسوية عادلة وشاملة لمشكلة الاحتلال الاسرائيلى للضفة والقطاع والجولان والجنوب اللبنانى

ولعل السؤال الذى نطرحه فى هذا الجزء هو : ماهى المزايا المتوقعة للسلام التى تجعل كافة اطرافه حريصة على الشام ودعم مايسمى بالسوق الشرق اوسطية ؟

□ □ مصالح اسرائيل فى السلام

فاذا حاولنا ان نقيم الامور من وجهة النظر الاسرائيلية - نجد ان هناك الكثير من الدلائل التى تؤكد ان خيار السلام اصبح امرا حتميا بالنسبة لاسرائيل ذلك ان الدور التقليدى لاسرائيل كحامية للمصالح الغربية فى المنطقة قد اصابه الكثير من الضمور بعد ان توصل العالم الرأسمالى الى انتصاره التاريخى على الكتلة الشيوعية وتحول الكرملين خلال اشهر قليلة من العدو اللدود الى الرفيق الخلوع ، واصبح العالم الغربى لايجد مشكلة فى التعامل مع قضايا الامن والاستقرار فى الشرق الاوسط دون الارتكان على اسرائيل ، وظهر ذلك بوضوح اثناء ازمة احتلال العراق للكويت

من ناحية اخرى فان المشاكل الداخلية للولايات المتحدة واهتمام الرئيس كلينتون بمشاكل البطالة والاصلاح الداخلى وبرامج الصحة والرفاهية للشعب الامريكى جعل فاتورة المعونة الكبيرة لاسرائيل عبئا متزايدا يفرض التخلص منه حل مشكلة الصراع بين العرب واسرائيل. مع تشجيع الاطراف المختلفة على الاعتماد على الذات

وبالاضافة الى هذه الضغوط الخارجية - كان هناك الكثير من المشاكل الداخلية التى يعانى منها الاقتصاد والمجتمع الاسرائيلى خلال السنوات العشر الاخيرة وعموما كان انجاز الاقتصاد الاسرائيلى خلال سنوات الثمانينيات متواضعا . فحسب بيانات البنك الدولى كان متوسط نمو الاقتصادى الاسرائيلى خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩٠ فقط ٣,٢٪ سنويا - بينما وصل الى ٤,٧٪ فى مصر فى ذات الفترة

ولقد صادف الاقتصاد الاسرائيلى رياحا مواتية خلال حرب تحرير الكويت ، واستطاع ان يدفع معدلات النمو الاقتصادى الى ٥,٩٪ عام ١٩٩١ .ثم الى ٦٪ عام ١٩٩٢ اعتمادا على نمو قطاع السياحة والصادرات الى جانب التدفقات المالية الغربية .

واعتمد نمو الاقتصاد الاسرائيلى الى حد كبير على تدفق المعونات الاجنبية لتغطية العجز الكبير فى الموازنة العامة للدولة وفى ميزان المدفوعات - ولقد وصل عجز الموازنة العامة الى ١٦,١٪ من الناتج القومى الاجمالى لاسرائيل عام ١٩٨٠ - وبرغم انخفاضه تدريجيا خلال الثمانينيات الا انه مازال يصل الى ٥,٦٪ من هذا الناتج

وفى اطار العلاقات الاقتصادية الدولية نجد ان الاقتصاد الاسرائيلى يعانى - مثله مثل الكثير من الدول النامية - من عجز فى الميزان التجارى - فصادراته بالرغم من حجمها الكبير (١٢,٢ مليار دولار عام ١٩٩١ بالمقارنة بـ٣,٩ مليار لمصر) تقل عن وارداته السلعية التى بلغت ١٦,٩ مليار دولار عام ١٩٩١ - ولقد تفاقم العجز فى الميزان التجارى الاسرائيلى منذ بداية الثمانينيات حيث ارتفع من ٤٤١ مليون دولار عام ١٩٨١ الى ٤٧٦٥ مليون دولار عام ١٩٩١ - كذلك كان عجز ميزان العمليات الجارية (قبل التحويلات الرسمية الصافية) كبيرا خلال العشرين عاما الماضية ، وارتفع من حوالى ٢,٧ مليار دولار عام ٨٢ الى ٥,٣ مليار دولار عام ١٩٩١ وساهمت التدفقات الرسمية فى تخفيض هذا العجز الى ٨٢٢ مليون دولار فى العام الاخير .

وبالاضافة الى ذلك كانت قدرة الاقتصاد الاسرائيلى على استقطاب الاستثمارات المباشرة محدودة للغاية خلال السنوات الماضية حيث لم تتعد الاستثمارات المباشرة فى اى سنة مبلغ مائتى مليون دولار - وكانت الاستثمارات الاخرى فى الاوراق المالية مثلا) سالبة لمعظم هذه السنوات

ويقدر الدين العام الخارجى لاسرائيل بحوالى ٢٣,٥ مليار دولار عام ١٩٩٢ - ولايمثل هذا الدين عبئا كبيرا نظرا لانخفاض نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى (حوالى ٤٠٪) ولاستفادة الاقتصاد الاسرائيلى من التدفقات المالية الخارجية والمعونات المباشرة وتبرعات اليهود بالخارج الا ان الدين الداخلى كبير - ويتم تداول جزء هام من سندات الدين العام فى الخارج حيث تحظى باعفاء ضريبى فى الولايات المتحدة مثلا

وهكذا نرى ان الانجاز الاقتصادى الاسرائيلى خلال السنوات الاخيرة كان متواضعا وان احتمالات السلام سوف تخلص اسرائيل من جزء من عبء نفقات الدفاع الذى تتحمله الميزانية . وايضا تساعد على اعطاء دفعة لماكينة الاقتصاد الاسرائيلى عن طريق التصدير الى السوق العربى الكبير

ومن ناحية اخرى فان الغاء المقاطعة العربية غير المباشرة على الشركات المتعاملة مع اسرائيل من شأنه ان يخفض تكاليف استيراد المعدات والالات والتكنولوجيا التى تحتاجها اسرائيل

واخيرا فان دخول اسرائيل فى منطقة تكامل اقتصادى مع الدول العربية من شأنه ان يحل مشكلة اسرائيل فى ثلاثة مجالات حيوية - الا وهى نقص المياه والطاقة واليد العاملة الرخيصة - ذلك ان فوائد التكامل الاقتصادى تزداد كلما ارتفعت درجة التخصص بين اطراف هذا التجمع ووجود صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة واليد العاملة فى الدول العربية يخدم غرض اسرائيل فى ان تتفرغ للصناعات ذات المكون الرأسمالى والتكنولوجى المرتفع .

□ المصالح العربية فى السوق الشرق اوسطية :

تنبع أهمية فكرة السوق الشرق اوسطية من الحاجة المجردة الى التكامل الاقتصادى فى عالم تحكمه التجمعات الاقتصادية - وللاسف فان مجهودات الدول العربية فى التعاون الاقتصادى لم تستكمل بعد - وهناك حاجة قوية لتنسيق خطط التنمية

لازالة صور التكرار والازدواج فى الصناعات التى تقام فى العالم العربى

وللاسف فان الاندماج فى التصنيع فى الدول العربية المختلفة لم يأخذ فى الاعتبار المزايا النسبية المتباينة - فنجد صناعات كثيفة الاستخدام للعمالة تقام فى بعض الدول الخليجية قليلة السكان وصناعات عظيمة الاستخدام للطاقة تقام فى دول غير نفطية

بل ان مشروعات زراعية عظمى تقام فى مناخ صحراوى قليل المياه . بينما تهدد الامكانيات الزراعية لدول وادى النيل وهكذا تعانى التنمية العربية من التشوه وعدم التنسيق .

اذن هناك حاجة للتكامل الاقتصادى فى المنطقة العربية - والسؤال هو : ماالذى تضيفه اسرائيل ؟ ذلك ان مفهوم الشرق اوسطية يبدو أنه مرتبط الى حد كبير بوجود اسرائيل فى وسطه وهو يشمل دول الشرق الادنى (مصر سوريا الاردن لبنان فلسطين) ويجب ان يمتد الى العراق وربما تركيا وايران وقبرص

وفى الواقع ان انضمام اسرائيل الى سوق شرق اوسطى يجب ان ينظر اليه فى اطار مشروع انمائى كبير لكافة دول المنطقة - فالاقتصاد الاسرائيلى ليس بالحجم ولا بالتقدم الذى يسمح به الاقتصاد العربى المتنوع هو الذى قد يمثل المخرج الاستراتيجى لاسرائيل

ويمكن تلخيص المصالح العربية فى المشروع الشرق اوسطى فيما يلى :-

١ - مصالح فى التجارة .

يبلغ حجم الواردات الاسرائيلية السنوى حوالى ١٨ مليار دولار امريكى يطغى عليه واردات الماكينات والمعدات (٢٧٪) والسلع الصناعية الاخرى (٥٢٪) ، بينما لاتزيد الواردات من المواد الاولية عن ٦٪ والوقود عن ٩٪ والاغذية عن ٧٪ . ومن المعروف ان معظم الصادرات العربية تقع فى البنود الثلاثة الاخيرة فالوقود والمعادن تشكل ٦١٪ من الصادرات المصرية (عام ١٩٩١) وتشكل صادرات مصر من البترول مايقرب من ٩٥٪ من اجمالى صادراتها الى اسرائيل وهناك مع ذلك فرص لزيادة الصادرات من مواد البناء والمنسوجات والملابس والسكر والارز والبصل وغيرها من المحاصيل الحقلية كثيفة الاحتياج للمياه .

ولعل تجارة الخدمات تمثل الجانب الاكثر احتمالا للنمو الكبير فى الفترة القادمة فى ظل اجواء السلام العربى الاسرائيلى - فمن ناحية هناك حركة سياحية اسرائيلية كبيرة الى مصر وسيناء بالذات وهناك مجال لسياحة دينية عربية كبيرة الى الضفة الغربية والقدس

والى جانب السياحة الاقليمية فهناك فائدة كبيرة لتنسيق مجهودات استقطاب السياحة العالمية ولعل الاتفاق الاخير بين مصر واسرائيل وتركيا يكون نواة لمثل هذا التنسيق الاقليمى فى اقليم يعتبر مهد الحضارات ومستودع ثلاثة ارباع اثار العالم .

اما فى قطاعات الخدمات الاخرى من شركات للنقل والاتصالات والبنوك وشركات التأمين وشركات التجارة فان امكانيات التعاون كبيرة جدا

٢ - التعاون فى مجال الاستثمار .

تعتبر مصر واسرائيل ، وكذلك باقى دول الشام من الدول المتلقية للاستثمارات من الخارج - وهناك مجال كبير للتمويل والقيام بمشروعات مشتركة مثل مشروع الربط الكهربائى الذى يشمل حاليا مصر والاردن - ويمكن ان يمتد من خلال اسرائيل الى باقى دول الشام وتركيا - وكذلك هناك مجال للتعاون فى مشروعات تحلية مياه البحر لخدمة احتياجات شمال سيناء وغزة والاردن الى جانب احتياجات اسرائيل ذاتها وتسمح تكنولوجيا التحلية بتوفير معظم احتياجات تلك الدول فى المستقبل وبتكلفة منخفضة

كذلك فان مساهمة مصر والدول العربية فى مشروعات تقوية البنية الاساسية المتهالكة فى غزة والقطاع تعتبر ركنا اساسيا من اركان التعاون فى ظل ترتيبات السلام - ولمصر دور فى توفير خدمات المقاولات وفى تصدير المواد الاولية والمعدات اللازمة للقيام بهذا العمل

ويحتل مشروع ربط البحر الابيض بالبحر الميت ومايرتبط به من توليد للكهرباء واستغلال المعادن المتوفرة فى البحر الميت نصيبا من اهتمام الدول المساندة لاتفاقيات السلام فى الشرق الاوسط ان وضع شبه جزيرة سيناء سوف يتبدل وتصبح احدى مناطق الجذب الهامة للاستثمارات والتجارة والمواصلات

كذلك فان التعاون بين مينائى العقبة وايلات يصبح ممكنا بينما يزول التوتر من على حدود نهر الاردن

٣ - انتقال العمالة :

يمثل انتقال العمالة العربية احد اهم عوامل الاندماج بين الاقتصاديات العربية وبالذات بين مصر ودول الخليج كذلك يعتمد الاقتصاد الاسرائيلى على تدفق العمالة الفلسطينية من قطاع غزة والضفة - ومن المتوقع ان تؤدى التنمية الشاملة فى القطاع والضفة وايضا فى باقى المنطقة العربية الى تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام للعمل مما يقلل من الحاجة الى انتقالها عبر الحدود - وفى ذات الوقت لابد لدول المنطقة ان تتوصل الى اتفاقيات تنظم تدفق العمالة وترعى مصالحها فى دول الارسال والاستقبال معا

واخيرا لقد عرضنا فى هذه الدراسة للمصالح المتبادلة فى اطار سوق شرق اوسطى ومع انه من غير الحكمة التسرع فى الولوج الى هذا السوق قبل ان تؤتى عملية السلام قطوفها . ويسود التفاهم والوئام عبر الحدود - الا انه من اللازم ان نتدارس الفرص الجديدة التى تفتحها اتفاقيات السلام ، وان نوسع منظورنا من تطبيع للعلاقات مع اسرائيل الى نظام اقليمى شامل يحقق الامانى العربية فى التقدم والتكامل



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٣

«الشعب» تطرح خطة موازية لإنقاذ سيناء من مخططات السوق الشرق أوسطية

ليست مصادفة أن تتحرك الحكومة بكل أجهزتها الان لتعلن ان سيناء سوف تتحول لمنطقة حرة، ويستنفر د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال والدولة للتنمية الإدارية كافة رجال الأعمال والمسئولين التنفيذيين بحكومته ليتحركوا جميعا لدراسة المواقع المرشحة لبنية السوق الشرق أوسطية في سيناء.

إذن أين كانت الحكومة منذ عودة سيناء منقوصة السيادة لمصر ولماذا تذكرتها الان وتذكرت أنها يجب أن تكون منطقة حرة، ويجب على المستثمرين أن يذهبوا إليها... الان تذكرتها عقب توقيع اتفاقية غزة- أريحا أولا، وبشكل متزامن مع تحركات الحكومة ظهرت فكرة السوق الشرق أوسطية مع اجتماع ممثلين عن وزارات التعمير والأعمال والسياحة والزراعة والرى لتدارس ذلك الأمر، واجتماعات متواصلة بالوزارات ومجلس الوزراء يشارك فيها خبراء الحكومة حول السوق الشرق أوسطية.

والمهم أن دكتور عاطف عبيد الذى يتزعم ويقود حركة الاستثمار فى سيناء الآن، هو من أهم من يتفاوضون مع مؤسسات التمويل الدولية منذ أعوام طويلة.

ولم يتذكر خلال هذه الأعوام أن سيناء تحتاج لاستثمارات أو حتى يحاول إقناع المؤسسات الدولية التى يتفاوض معها تحت ستار ما يسمونه بالإصلاح الاقتصادى لتمويل مشروعات التعمير بسيناء

سيناريوهات مرفوضة

فقط تذكرت حكومة مصر تعمير سيناء والاستثمار بها عقب توقيع اتفاقية غزة أريحا، وكما يقول الخبراء فإن المخطط الشرق أوسطى سيناريوهاته متفق عليها منذ أعوام ومصر ممنوعة من تعمير سيناء إلا فى وجود رجال أعمال صهاينة يشاركون فى هذه المشروعات.

وذلك لن يتحقق إلا من خلال ما يسمونه بالسوق الشرق أوسطية.

ولعل ما نشرته «الشعب» خلال الأسابيع الماضية من تحذيرات وتفاصيل تكشف أبعاد خطط العدو ودراساته الرامية لاستيطان سيناء واستنزاف ثرواتها وإجبار مصر على تقديم المزيد من التنازلات فى سيناء التى عادت لمصر منقوصة السيادة أصلا، يؤكد ما ذكرناه حول موقف حكومة مصر المرتعش والجبان.

فمؤخرا أصاب الرعب حكومة الحزب الوطنى من جراء الرفض العارم فى الشارع المصرى للوجود الصهيونى فى سيناء تحت أى ستار كان وللسوق الشرق أوسطية، بشكل جعل الحكومة تصدر تعليماتها لرجال إعلامها للترويج لهذه السوق فى محاولة لامتصاص غضب الشارع، بل وقد قررت حكومة الحزب الوطنى إشراك أحزاب المعارضة فى الحوار التى تزمع إجراءه معهم فى مناقشة موضوع السوق الشرق أوسطية.

الحكومة فى رعب

وطبيعى أن يصيبها الرعب والأيام والواقع والتطورات تؤكد جميعها صدق ما نطرحه وتطرحه القوى الوطنية من تحذيرات حيال خطورة هذه السوق على مصر وسيناء والوطن والأمة. فلقد بدأ العدو يجرى اتصالاته مع دول أوروبية وافقت على رصد مئات الملايين من الدولارات.. كإيطاليا مثلا لتمويل ما يسمى بقناة البحر الميت التى يريدون من خلالها الاجهاز على قناة السويس، إيطاليا التى ترفض المساهمة فى إزالة ألغامها التى تحصد شباب مصر فى العلمين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

تحقيق: صلاح بديوى

وبدأ العدو يبرم اتفاقات ويجرى اتصالات مريبة مع قادة بالمنطقة لإمداد خطوط البترول إلى موانية بفلسطين المحتلة.

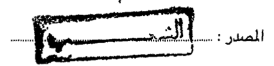
وهنا تواصل «الشعب» تقديم الخطط الموازية والحلول البديلة لمواجهة مخططات العدو وإجهاضها بالتعاون مع رجال أعمال وطنيين.. هدفهم الأول إنقاذ سيناء، وذلك من خلال دراسات مصرية بعضها أعدته أجهزة رسمية، ولازالت الحكومة تغض الطرف عنه منذ أعوام طويلة مضت

طريق تنموى هام

أهم دراسة أعدت فى هذا الإطار وضعها جهاز البحوث ودراسات التعمير.. اقترحت بناء طريق تنموى كبير يربط ما بين ميناءى العريش ونويبع.. مارا بعرض سيناء، هذا الطريق التنموى -كما يقول خبراء التعمير- يمكن أن يلعب دوراً خطيراً فى التجارة الدولية من شرق خليج السويس والدول المطلة عليه، وحتى دول شمال شرق منطقة البحر الأبيض المتوسط، لأنه يشكل أداة نقل سريعة للسلع والبضائع والخامات من دول الجنوب إلى دول الشمال، وأيضا يكون نقطة ربط أساسية لطرق فرعية تمثل روافد هامة لسياحة المزارات الدينية والصحراء والسفارى.

وهذا الطريق -كما يرى خبراء مصر- من الممكن أن يقضى تماما على حلم قناة «إيلات - البحر الميت- غزة- البحر المتوسط»، التى يخطط الصهاينة لإقامتها بهدف التأثير على حركة الملاحة بقناة السويس، ويؤكد الصهاينة فى دراسات نشروها مؤخراً أن هدف إقامة قناة البحر الميت هو الاستحواذ على حصة ضخمة من حركة البضائع والسلع والبترول الواردة من أقصى الجنوب ومتجهة إلى دول شرق أوروبا، وأيضا استغلال الانخفاض المائى تجاه البحر الميت فى توليد الكهرباء، ومن ثم بادرت بعض دول شرق أوروبا وأبرزها تركيا وإيطاليا للإعلان عن استعدادهما لتمويل هذه القناة الصهيونية.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٢

وتقترح خطة جهاز التعمير جعل المنطقة ما بين ضربى العريش نويبع -والذى يمر بمثلث طابا عند اتجاهه جنوباً لنويبع-

وبين الطريق المصرى المقام على حدود مصر الدولية مع فلسطين منطقة عمرانية تضم تجمعات سكانية استيطانية ضخمة، وتشكيل مجلس إدارة يتشابه فى اختصاصاته مع مجلس إدارة هيئة قناة السويس لإدارة مثل هذا الطريق، يتولى توجيه استثماراته، ويخضع له مطارا النقب والجورة فى سيناء.

دور الاستثمارات الأجنبية

وإذا كانت جهات حكومية مصرية «حاليا» ترفض مشاركة الاستثمارات الصهيونية فى سيناء، فإن رجل التطبيع المستشار الاقتصادى نهاد سعيد -رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين والعرب بالخارج- له رؤية أخرى تتلخص فى أنه لا خطورة من المشاركة الأجنبية فى مشروعات سيناء، بحيث لا تزيد استثماراتهم على ٢٥٪، ويقول: طالما امتلك المصريون ثلثى الاستثمارات فى كافة المشروعات.. فإن القوانين الدولية تعطيهم حقوقا كاملة فى الهيمنة على مشروعاتهم، ويستشهد بما حدث لفندق المطار، والذى احترق قبل أعوام، ولم يتم تجديده نظرا لامتلاك مستثمر كويتى ٥١٪ من أسهمه، حيث يصر حالياً على فرض مجلس إدارة لا تريده الحكومة المصرية، ومن ثم ظل بناء الفندق معلقاً.

وننتقل لدراسة أخرى أعدتها هيئة المعونة اليابانية «الجيكا» لاستغلال شواطىء سيناء السمكية التى يصل طولها الدائرى إلى ألف كيلو متر.

تقول الدراسة التى أجراها خبراء الهيئة: إن شواطىء مصر فى سيناء لا تزال أسماكها بكرا لم تستغل تحت ١٥٠ مترا فى جوف بحار شواطئها، واقترحت الهيئة اليابانية تزويد مصر بعدد من السفن الحديثة لصيد الأسماك، تقوم بصيدها وتغليفها بأحدث الأجهزة المركبة على السفن، وقالت الهيئة اليابانية: إنها سوف تهتم بتسهيل سداد ثمن السفن للمسئولين بمصر، وقال اليابانيون: إنه يمكن توطين الخريجين فى شواطىء سيناء فى عدة تجمعات عمرانية على طول سواحلها، عقب تدريبهم على أساليب الصيد الحديثة، بيد أن الحكومة المصرية لم تهتم بهذه الدراسات.

ادعاءات كاذبة

إذا كانت حكومة مصر تتعلل بأن عزوفها عن سيناء يرجع لضعف الاستثمارات، فإن ما تدعيه الحكومة -كما قال لى أحد رجال الأعمال- ليس له أساس من الصحة، لأن بنوك مصر بها ١٦٠ مليار جنيه مكدسة بجانب ١٤ مليار دولار يمكن أن تقود بها هذه البنوك الاستثمارات فى سيناء، ويعرب عن دهشته من تصرفات البنوك الحكومية فى مصر التى تدعم استيراد السيارات الفاخرة، وتقدم لها تسهيلات مصرفية، فى وقت تعزف فيه عن الدخول مع رجال الأعمال المصريين فى حركة استثمارات فى سيناء، حتى الجمارك وافقت البنوك على تقسيطها للأسف.

هذا.. وقد أعرب عدد من المستثمرين الوطنيين عن استعدادهم لتنفيذ عدد من المشروعات السياسية والزراعية والصناعية والعمرانية العملاقة، فى سيناء بما لديهم من أموال خارج مصر، شريطة أن يكون هناك غطاء شرعى يساهم معهم.. ولو بـ ١٪ يمثل بعض البنوك الوطنية. وعلى حد قولهم فالبنوك هى التى توجه وتقود حركة الاستثمارات فى كل دول العالم، بحيث يمكن لرجال الأعمال تأسيس عدة شركات من خلالها، لأنها تملك مقومات فنية وتقنية لتوجيههم وإرشادهم.

ويقول رجال الأعمال. إن سيناء تحتاج لهيئة خاصة تتولى تعميرها، لأن هناك فى مصر ٢٦ ألف تشريع اقتصادى كفيلة بعرقلة حركة الاستثمار وتطفيش رجالها، بحيث تختص هذه الهيئة بإدارة حركة التنمية فى سيناء عقب تحويلها لمنطقة حرة.

ويقترح رجال الأعمال تأسيس شركة قابضة فى سيناء تساهم فيها البنوك والشخصيات ورجال الأعمال، ويفتح فيها باب الاكتتاب للأفراد والشخصيات المعنية، ولابد من تنفيذ كوبرى جزر تيران «٧ كيلو» الذى يربط بين سيناء والسعودية، والغريب أن السعودية والبحرين أقامتا «كوبرى» بينهما بطول (٢٨) كيلو مترا فى فترة وجيزة، فى وقت تثار فيه قضية الكوبرى المصرى السعودى منذ أعوام، ولم تتخذ أية خطوات جادة لإقامته. وقد تقدم الصهاينة بدراسة لاستغلال ٥٣ جزيرة بخليج السويس لإقامة منشآت سياحية عليها باستثمارات مشتركة.

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٣



«السوق الشرق أوسطية» في انتظار حصد ثمار السلام

كثر الحديث الآن في الأوساط العربية والدولية حول ثمار السلام بعد توقيع «اتفاقية غزة ـ أريحا أولا» منذ ثلاثة اشهر وموجة التفاؤل التي سادت منطقة الشرق الاوسط منذ ذلك. وفي خضم هذا التفاؤل كثرت التصورات حول دخول المنطقة في مرحلة تطور اقتصادي لم تشهده حتى الآن بل حتى وظهور «سوق شرق أوسطية» تضم أطرافاً كانت منذ وقت قريب جدا في عداوة مستعصية.

الشرق الأوسط تعرض اليوم كتابا عنوانه «اقتصاديات السلام في الشرق الأوسط» اطلق عليه تقرير «فريق هارفارد» يقول ان ثمار السلام ستكون في النهاية بديلا عن الصراع ويتناول معطيات وعوائق هذا البديل.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٣

لندن: من عاطف سلطان



على عكس الشائع بان «النظام العالمي الجديد» الوليد يسير بالعالم نحو التحرر من القيود القومية والاقليمية، شهدنا في الشهر الحالي موافقة الكونجرس الاميركي على قيام اكبر كتلة اقتصادية عرفتها التجارة الدولية وهي منطقة التجارة الحرة لشمال اميركا المعروفة باسم «نافتا». كما شهدنا اخيراً ايضا تحول «المجموعة الاوروبية» القائمة أساساً على كونها كتلة اقتصادية متميزة الى «الاتحاد الاوروبي» بعد اقرار معاهدة ماستريخت للوحدة الاقتصادية والنقدية والسياسية الاوروبية.

كما شهدنا ايضا هذا الاسبوع كيف كادت مفاوضات الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) تنهار عدة مرات في خضم محاولات محمومة مدفوعة بالمصالح الذاتية لتكتلات اقتصادية كبيرة على رأسها الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، وكيف توصلت المفاوضات الى اتفاق بينهما مساء الأربعاء فقط بعد موافقتهما على «تأجيل النظر في قضايا تجارة المنسوجات والافلام» التي كادت تعصف بالاتفاقية برمتها في منتصف الاسبوع بغض النظر عن مصالح الدول الاخرى البالغ عددها نحو 100 دولة من بينها دول نامية كثيرة تعاني من القيود الحمائية المفروضة على منتجاتها من قبل الدول الصناعية.

التكتلات التجارية ليست بجديدة بل يعود تاريخها الى ظهور التجارة المنظمة بين الدول منذ القدم. وفي هذا السياق حاولت مجموعات اقليمية كثيرة حول العالم تأسيس تجمعات تجارية بهدف مواجهة التكتلات الاخرى وتقوية مراكزها في المساومة، كان من بينها منظمة التجارة لدول شرق آسيا ومنظمة «الكومكون» لدول اوروبا الشرقية ودول المعسكر الشيوعي السابق.

في المنطقة العربية اشتملت مثل هذه المحاولات على قيام مجلس التعاون الخليجي (بعضوية ست دول عربية مطلة على الخليج العربي) و«منطقة التكامل» بين مصر والسودان وبين سورية والأردن واتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي (مصر والعراق والاردن) والذي اجهضته أزمة الخليج في بداية 1990 قبل ان يصبح حقيقة واقعة. ومن هذه المحاولات ايضا كان تأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اطار جامعة الدول العربية في عام 1964 و«السوق العربية المشتركة» المنبثقة عنه بعضوية سبع دول عربية فقط من ضمن 22 دولة عربية

لكن حسن النوايا لم يكن وحده كافيا لنجاح هذه التجمعات التي باستثناء مجلس التعاون الخليجي الذي حقق قدرا لا بأس به من «التكامل»، سرعان ما أصيبت بالفشل واختفت في ذمة التاريخ او من قبيل «اللياف» بقيت باشكال لا تتعدى كثيرا مجرد كونها حبراً على ورق

بعد توقيع «اتفاقية غزة - اريحا» للحكم الذاتي المحدود في 13 سبتمبر (ايلول) الماضي بين الاعداء القدامى (منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل) وتبادل المصافحات بين ياسر عرفات واسحق رابين، تحولت الامور في منطقة الشرق الاوسط بسرعة مذهلة بحيث اصبح من المقبول الآن، بل من المرغوب فيه من وجهة نظر البعض، تأسيس ما يسمى بـ«السوق الشرق أوسطية» التي لا تشمل فقط كل الدول العربية، او على الاقل الكبيرة منها اقتصاديا او سياسيا او كلاهما، وانما ايضا اسرائيل وايران وتركيا وهي دول كان العرب على خلافات كبيرة معها بل في حالة حرب مع اثنتين منها حتى عهد قريب جدا.

كانت علامات فكرة السوق الشرق أوسطية واضحة تماما حتى قبل «اتفاق غزة - اريحا» الذي كان مجرد تصعيدا في التفاؤل حولها بحيث جعل «المستحيل» امرا ممكنا أو على الاقل يستحق الدراسة.

المدونة
المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في هذا السياق طالعنا معهد ماساتشوستس للتقنية الاميركي الشهير بكتاب صدر قبل توقيع «اتفاقية غزة - اريحا» باسابيع قليلة عنوانه «اقتصاديات السلام في الشرق الاوسط» قام باعداده وتحريره ستانلي فيشر استاذ الاقتصاد بالمعهد وداني رودريك استاذ الاقتصاد والشؤون الدولية بجامعة كولومبيا في نيويورك والياس توما الاقتصادي الفلسطيني واستاذ الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا - ديفيز الاميركية ايضا.

من هذا المنطلق جاء الكتاب في الوقت المناسب رغم انه متمحور حول نحو 30 دراسة قدمها خبراء عرب واميركيين في مؤتمر عقد في صيف عام 1991 في جامعة هارفارد الاميركية.

يقول الكتاب الواقع في 370 صفحة من القطع الكبير الذي سرعان ما اطلق عليه تقرير «فريق هارفارد» ان الدول الداخلة في «الصراع العربي - الاسرائيلي» تنفق نحو 15 في المائة من دخلها القومي على التسليح (فيما يبلغ متوسط الدول النامية 5 في المائة فقط) ومن ثم اذا ما تمكنت من تحقيق السلام فستكون قادرة على توجيه مبالغ طائلة وموارد مادية وبشرية كبيرة نحو «التنمية الاقتصادية» القائمة ليس فقط على اساس قومي وانما ايضا على ركائز اقليمية متمحورة حول «التعاون» و«التكامل».

لكن رغم تفاؤل الكتاب حول امكانية تحقيق ذلك، فهو يقول ايضا ان التحول لا يرجح ان يكون «مفاجئ» أو «سريع» بسبب «فوات عقود من النزاع» بين الاطراف المرجو الآن تصالحها بل تعاونها لخلق السوق الشرق اوسطية المرتقبة. ويقول ان تحقيق هذا الهدف سيتم في الغالب من خلال تطورات «شاقة» و«غير متوازنة» واقتناع كافة الاطراف بضرورة تخطي طريق «مملوء بالمطبات والمنحنيات». ولكن الثمن سيكون في النهاية «مستأهلا للعناء» اذا ما توفرت «الشجاعة الكافية» لدى قادة كافة الاطراف تجاه تحقيق السلام ومن ثم تطوير اقتصاديات المنطقة بشكل غير مسبوق.

في فصوله الخمسة الأولى يتناول الكتاب «الفوائد الاقتصادية المستقبلية» التي قد تعود على مصر وسورية واسرائيل ولبنان والأردن من جراء السلام، وهي الدول الرئيسية في «النزاع العربي - الاسرائيلي» ويتطرق بعد ذلك للقضايا الاقليمية والفوائد المتوقع تحقيقها نتيجة «تعميق التعاون والتجارة» على مستوى السوق الشرق اوسطي. وبعد ذلك يخصص الكتاب اربعة فصول لمناقشة مشاكل ومستقبل تطوير الاقتصاد الفلسطيني بما في ذلك ارتباطه باقتصاد الاردن واسرائيل.

لكن الكتاب يفترض ان تحقيق هذه الفوائد مقترن بشكل مباشر بالوصول الى «سلام شامل وحقيقي» وبإقدام دول المنطقة على الاستفادة منه بتخفيض الانفاقات العسكرية وتوجيه بعضها على الاقل نحو «الاستثمارات المنتجة» في الوقت الذي تقوم فيه ايضا بادخال اصلاحات اقتصادية هيكلية واسعة.

من الناحية النظرية على الاقل قد يكون هذا معقولا. ولكن الواقع قد يكون مختلفا تماما، اذ ان احتمال تحقيق «سلام عادل وشامل» بعد سنوات طويلة من الحروب والخلافات وحتى «الكراهية» لا يجب اخذه من قبيل المسلمات. فمثلا رغم تحقيق السلام بين اسرائيل واكبر دولة عربية (مصر) منذ نحو خمسة عشر عاما، ما زالت «عوائد السلام» على الاقل بالنسبة لمصر، متواضعة جدا. لكن قد لا يتكرر ذلك في حالة تحقيق سلام من قبل كافة أطراف النزاع، اذ ان السلام المصري - الاسرائيلي جاء بشكل «منفرد»

مما ادى الى معاناة مصر من العقوبات التي فرضتها بعض الدول العربية طيلة العقد الماضي عليها بسبب «خروجها عن الصف العربي».

وفي احد فصوله يقول الكتاب ان «الفشل الاقتصادي» في بعض دول المنطقة في الماضي لم يكن ناجما عن «معطيات اقتصادية» فقط وانما ايضا بسبب هيمنة «هياكل سياسية» غير مناسبة للتطور الاقتصادي.

ويقول سعيد النجار ومحمود العريان، وكلاهما من اشهر الاقتصاديين العرب ومن ذوي الخبرة الواسعة في المحافل الدولية من بينها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ان السلام قد يؤدي الى ظهور متطلبات تطوير التجارة والتكامل على المستوى الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط. ولكن يتطلب ذلك تحولات خارجة عن نطاق «عمليات السلام» لأن المنطقة فشلت في تحقيق التكامل التجاري بسبب «تشابه» اقتصادياتها وسيطرة «النظرة الداخلية» على استراتيجيات معظم دولها ونزاعات سياسية ليست كلها داخلة في نطاق الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

لكن مهما كان مستقبل «السوق الشرق اوسطية» فسيكون تطوير اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين اصبحا الآن «في حالة يرثى لها» بالقطع من اهم اولويات اية خطط قائمة على السلام في هذه المنطقة التي تعرضت لحروب وخراب لم تراها مناطق اخرى منذ الحرب العالمية الثانية.





اتفاق إسرائيل والمنظمة على إقامة سوق مفتوحة

باريس - وكالات الانباء - أعلن شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلى امس أن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفقتا على إقامة سوق تجارية مفتوحة بين إسرائيل والأراضى التى ستخضع للحكم الذاتى الفلسطينى. وقال فى مؤتمر صحفى فى باريس انه سيكون فى إمكان الفلسطينيين تصدير انتاجهم الزراعى إلى إسرائيل واستيراد ما يحتاجونه من الدول العربية المجاورة، بما فى ذلك الدول العربية التى مازالت فى حالة عداء مع إسرائيل واشار بيريز إلى استمرار الخلاف حول رغبة الفلسطينيين فى إصدار عملة مستقلة والعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين

من تاريخ الشرق الأوسط الاقتصادى «٢ ـ ٢»

دروس نسيناها ـ وكتب علينا تذكرها

كثر الكلام فى هذه الأيام بعد توقيع اتفاق «غزة ـ أريحا» عن سوق شرق أوسطية، وبخاصة بعد أن ورد ذكرها فى الملحق الرابع لتلك الاتفاقية.

والملاحظ أن ما كتب حتى الان ونشر فى بعض الصحف إنما جاء خلوا من الاستناد إلى التاريخ الاقتصادى للمنطقة وللعالم فى مجال التكامل والتكتل

وما أحوجنا إلى دروس الماضى لمعالجة ما نعانيه حاليا وما سوف نتوقعه من متاعب مستقبلية. فعبر «بكسر العين» التاريخ فى حقيقتها لأزمة هذا المجال لأن من لا ماضى له لا حاضر له ومن لا حاضر له لا مستقبل له كما قال «روز احد اساتذة التاريخ بجامعة اكسفورد». وليس هناك من أخطر فقدان أية أمة لذاكرتها.

وما نسيه الكتاب المعاصرون عندنا فيما ينشرونه هو

أولا. أن أوروبا عرفت بعض أنواع التكامل أو التكتل الاقتصادى فى العقد الثالث من القرن التاسع عشر مع ظهور الاتحاد الجمركى الألمانى المسمى بـ التزولفرين ZÖLLVEREIN بزعامة أقوى المقاطعات التى كانت تتكون منها فى النهاية ألمانيا الحالية. والأسباب التى تكمن وراء قيام «التزويفرين» هى نفسها التى يتم الاستناد إليها فى المناداة بقيام التكتلات الاقتصادية المشتركة فى القرن الحالى. وجدير بالذكر أنه وقت أن وضع هذا النظام كان لدى بروسيا ستون تعريفة جمركية تحتوى على ٢٨٠٠ بند جمركى.

وثمة سبب آخر دفع رجال الاقتصاد والسياسة فى بروسيا إلى الالتجاء إلى إقامة نوع من التكتل الاقتصادى بين الولايات الألمانية بما ينطوى عليه من مبادىء الحرية الاقتصادية هو أنه مالم تكن هناك سياسة واحدة لدولة أكثر اتساعا تحل محل السياسات الاقتصادية المتعددة لذلك العدد الكبير من الولايات الصغيرة، فإن مستقبلها الاقتصادى يصبح لا أمل فيه، ذلك أن مجابهة المنافسة التى خلفتها التقنيات الانجليزية والفرنسية فى ذلك الوقت لم تكن ألمانيا لتقدر عليها. وإذا كان للولايات الألمانية فى ذلك الوقت أن تصبح دولة صناعية كانجلترا وفرنسا، فكان لابد لولاياتها من أن تتحد لتكون سوقا تتسم بطابع الحرية وتستطيع أن تبيع فيها منتجاتها الصناعية وحاصلاتها الزراعية ومن ناحية أخرى فإن هذه السوق تمكن الصناعة الألمانية من الحصول على المواد الأولية اللازمة لها بأسعار مقبولة تجابه بها الانتاج الالى المستحدث فى ذلك الوقت.

وهكذا رأى رجال السياسة والاقتصاد أن توحيد بروسيا بل توحيد ألمانيا كلها، بدا أمرا ضروريا من الناحيتين السياسية والاقتصادية وعلى هذا النهج سارت بروسيا وكونت الاتحاد الجمركى الألمانى.

وانضم إليه عدد كبير من المقاطعات النمساوية تحت حكم ميترنيخ عام ١٨٤٨.

وينادى بعض المؤرخين الاقتصاديين أن التقدم الصناعى المتزايد الذى تحقق لألمانيا الحالية، يرتبط ولا ريب بقيام الاتحاد الجمركى الألمانى «التزيفرين» سنة ١٨٣٤ ولولاه لما حققت ألمانيا هذا المستوى ويعتقد هؤلاء المؤرخون أن هذا الاتحاد كان سببا حقيقيا يكمن وراء الرخاء الذى بدأ يتحقق

ومن الناحية النقدية فقد أفضى وجود الاتحاد الجمركى الألمانى إلى توحيد أنواع النقد المختلفة فى ألمانيا فقد كان لمعظم الولايات عملة فضية اطلق عليها الريال «الطالير» وتعادل قيمة القطعة الواحدة ثلاثة ماركات. وبجانب ذلك كانت هناك عملات ذهبية ولكن بكميات أقل بخلاف الكثير من العملات المساعدة. فجاء «التزولفرين» وجعل وحدته النقدية قطعة ذات الريالين. وخفض ذلك كثيرا من عدد العملات المتداولة، وخففت من أعباء البنوك الألمانية التى كان جزء كبير من وقتها وجهدها يستغرق فى عمليات حسابات تحويل عملات الولايات بعضها إلى بعض. وليس من ريب فى أن السماح باستعمال وحدة نقدية واحدة لها قوة إبراء غير محدودة فى أكثر من مقاطعة وهو ما يطلق عليه اسم الاندماج النقدى يعتبر ذروة الاندماج الاقتصادى وهو ما تحاول الجماعة الأوروبية الاقتصادية أن تحققه فيما بينها فى هذه الأيام.

ما أشبه الليلة بالبارحة. ولكن كتابنا قد فقدوا ذاكرتهم وسايروا ما حاولت الثورة أن تغرسه فى عقول الطلبة والتلاميذ، من أن التاريخ لا يبدأ إلا مع قيامها. ولكن ذلك وهم باطل يجب أن يزول.

■ د. صليب بطرس ■

خالد محيى الدين

غاز طبيعى لإسرائيل!

اعلن خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع اليسارى وزعيم المعارضة بمجلس الشعب عقب زيارة «موشى شامال» وزير الطاقة الاسرائيلى لمصر انه قد تم الاتفاق مع الطرف المصرى على مد اسرائيل بمليون طن من الغاز الطبيعى ولمدة خمسة وعشرين عاما وان خط الغاز سوف يمر عبر قطاع غزة قادم من وسط الدلتا المصرية.اكد د البنبى وزير البترول بان هذا الكلام لا اساس له من الصحة وخاصة ان الغاز الطبيعى المصرى لايفى بحاجة الشعب المصرى فكيف يتم تصديره.

خالد محيى الدين



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

حلم السوق الشرق أوسطية

جعفر رائد

يتمتع الشرق الاوسط بامكانيات طبيعية هائلة، وبخلفية حضارية ثرة، لاقامة سوق شرق أوسطية. لكن المقومات السياسية لبلورة مثل هذه الفكرة والارادة الجماعية لنقلها الى حيز التنفيذ في صورة مشروع شامل يتم تحقيقه على مراحل، هذه المقومات غير متوفرة حاليا ولا بد من عمل جاد دؤوب سنين طويلة متلاحقة لاعداد الارضية الصالحة لرسوخ هذه القناعة ونموها وانتشارها للنزول بها من سماء الفكر الى ارض الواقع.

وبين يدينا ادلة غير قليلة تسند هذا القول. فقد اتجهت الافكار في العالم العربي بعد قيام الجامعة العربية الى العمل في سبيل خلق تعاون اقتصادي فعال بين البلدان العربية وتفرعت من الجامعة العربية لجنة اقتصادية لمتابعة هذا التوجه كما تم تعيين امين عام مساعد للشؤون الاقتصادية وبلغت الطموحات في الستينات مشارق التفكير في اقامة سوق عربية مشتركة. وصيغت مشاريع جريئة للمضي قدما على درب التمهيد لانشاء هذه السوق واعدت دراسات عديدة لهذا الغرض وتوسع البحث حوله في الصحافة وفي الندوات والمؤتمرات ولكن كل ذلك طوي في سجل النسيان بعد فترة قصيرة. ولم يتقدم العالم العربي ولا خطوة واحدة نحو اشاعة التعاون الاقتصادي على نطاق المنطقة وترسيخه بين دوله.

ثم جاء دور منظمة الحلف المركزي لتجرب حظها في هذا الميدان. وتفصيل القصة ان حلف بغداد بعد ثورة الرابع عشر من تموز (يوليو) عام 1958 وخروج عراق الثورة منه نقل مركزه الى العاصمة التركية (انقرة) وامسى يدعى «منظمة الحلف المركزي» واعضاؤها الباكستان وايران وتركيا بالاضافة الى بريطانيا وامريكا، وهذه الاخيرة كانت عضوا في القسم العسكري من الحلف وكانت تحضر اجتماعات القسم السياسي كمراقب. وبعد ان انتقل مركز الحلف الى انقرة اتفقت الدول الشرقية الثلاث، اي تركيا وايران والباكستان على تأسيس منظمة للتعاون الاقتصادي بينها وقد انتظم امر هذه المنظمة بالفعل وكان مركزها في طهران وكان لها امين عام ومكاتب واجتماعات بين مندوبي الدول الاعضاء.

ولكن الاعوام مرت بعضها اثر بعض دون ان تحرز هذه المنظمة تقدما يذكر الا على مستوى متواضع في مضمار المواصلات وقد انضمت في العام الماضي الاقطار الاسلامية المنبثقة من الاتحاد السوفيتي السابق الى هذه المنظمة وتم التوقيع على عدد من الاتفاقيات لتنظيم التعاون الاقتصادي بين الاعضاء، ولا بد لنا من الانتظار على امل ان نشاهد الآثار العملية لتلك الاتفاقيات وعسى الا يطول الانتظار.

والمناسبة هنا تدعو الا نغفل عن ذكر منظمة المؤتمر الاسلامي. هذه المنظمة التي ابصرت النور بعد ولادة الجامعة العربية بنحو ربع قرن، كان المتوقع الا تقع في الخطا نفسه الذي وقعت فيه الجامعة العربية، فلا تستعجل في توسيع نطاق المسؤوليات وان تتمهل في التوسع وتسير الهوينا. ولكنها لم تع التجربة تماما واسرعت بالاكثار من الدوائر واللجان والمكاتب التابعة واثقلت كاهلها بالتزامات عديدة ولم يحالفها التوفيق الا في نواح معدودة. وكانت السوق الاسلامية المشتركة من المواضيع التي اعارتها المنظمة جانبا من اهتماماتها وصدرت تصريحات من قادة مسلمين تحبذ الفكرة وتدعو اليها ولكن اية مبادرات عملية في هذا الشأن لم تصدر من قبل منظمة المؤتمر الاسلامي. والمشروع الاقتصادي الوحيد الذي تبنته المنظمة وحقق نجاحا لا باس به هو البنك الاسلامي.

وسجل الشرق الاوسط في القرن العشرين غير مشجع في قضية التعاونيات الكبرى كميثاق «سعدآباد» الذي انعقد في اعقاب الحرب العظمى الاولى وجمع في عضويته افغانستان وايران وتركيا والعراق وافته المنية بعد نشوب الحرب العظمى الثانية واحتلال الحلفاء العراق ثم ايران.

وحلف بغداد الذي كان من افرازات الحرب الباردة كانت نهايته مثل نهاية سلفه «ميثاق سعداباد» نهاية غير سعيدة.

والاتحادات التي تكونت في المنطقة، كانت اعمارها قصيرة جدا، مثل الاتحاد الفدرالي بين مصر واليمن، ووحدة مصر وسورية والاتحاد الفدرالي بين الاردن والعراق. وآخر تلك التكتلات قصار الاعمار يأتي «مجلس التعاون العربي» الذي يصدق فيه المثل العربي المعروف «ما سلم حتى ودعا».

وتلك التجارب الباهظة الثمن تحكم علينا بالا نثق في المستقبل بالتحالفات في امر ارساء قواعد منظمات اقليمية وان نهتم قبل كل شيء بالمؤسسات من اقتصادية وسياسية وغيرها ونجعلها تمارس المسؤوليات التي تؤهلها للقيام بادوار كبرى وعلى مستوى الاقليم في ما بعد. فالسوق الاوربية ارتفع صرحها لبنة لبنة خلال بضعة عقود وعبر مؤسسات عريقة عتيدة وساهمت في الجهود عشرات الاحزاب والنقابات والاتحادات والبرلمانات وكل ذلك ساعد على الاعداد النفسي والفكري للراي العام لدى الشعوب الاوربية وتاهيل الدوائر الحكومية لاستساغة المشروع والتدرب على نقله من العالم الذهني الى العالم الواقعي وكانت الدول الاوربية حريصة على الا تخطو قدما الى الامام الا بعد ان تقتله درسا وتمحيصا وان تكون على بينة من امرها في اية خطوة تخطوها وان تكون متانية غير متعجلة في سيرها. وكانت كل تلك الاحتياطات نافعة فاثمرت في حينها. وما ان اصبحت السوق الاوربية حقيقة قائمة حتى سارعت بلدان اخرى في سائر القارات التاسي بها والضرب على منوالها.

ويجب الا ننسى ان السوق الاوربية سبقتها تجربتان ناجحتان في اوربا: اولاهما مشروع مارشال والثانية الحلف الاطلسي. وكلاهما روضا الشعوب الاوربية على التعاون المثمر في ما بينها وجعلاها مهياة للانتقال الى المرحلة التالية وهي العمل داخل المجموعة الاوربية كاسرة واحدة. وقد اقبلت الشعوب الاوربية على المرحلة الحالية بكل ارادتها واعية لما يجري بين ظهرانيها ولما يدور حولها.

ونحن لا نملك تجارب الشعوب الاوربية في المشاريع



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمين مجلس الوحدة الاقتصادية :

علينا تنمية الاقتصاد العربى قبل الحديث عن السوق الشرق أوسطية

● اكد الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية فى تصريحات خاصة ان الدعوة لانشاء السوق الشرق او سطية ، مطروحة نتيجة ظروف ومعطيات خارجة عن الاطار العربى . ومن خلال النظر إلى مستقبل منطقة الشرق الأوسط وهى مرتبطة بتحقيق السلام العادل والشامل ، والذى يساعد على خلق المناخ الملائم للتنمية والاستثمار ، واضاف ، علينا ان نسعى إلى اقامة وتطوير الاقتصاد العربى بالدرجة الاولى فى سبيل مستقبل ابناء هذه المنطقة وبالتالى اقامة التكتل الاقتصادى العربى ، ليتوازى مع توجه الاقتصاد العالمى نحو التكتلات الاقتصادية الكبيرة العملاقة ، وايجاد الاسواق الكبيرة والاتجاه نحو الاقتصاد الحر ، وأكد الدكتور حسن ابراهيم على ضرورة التمسك بمبدأ التكامل الاقتصادى ، والتوجه نحو اقامة تكتل اقتصادى عربى ، وهو ما يهدف اليه المجلس الذى اقر ايضا اتفاقية عام ١٩٥٧ ، وبدأ العمل به عام ١٩٦٣ ، والتى تتضمن الاهداف والاحكام والميادين والمرتكزات والآليات اللازمة لتحقيق ما نصبو اليه . وقال علينا ان نطور اقتصادنا العربى الذاتى المبنى على امكانياتنا فى العالم العربى وبذلك نكون قد حصنا انفسنا باقامة التكتل والسوق العربية المشتركة وخلقنا القدرة على التعامل مع الآخرين .



● د . حسن ابراهيم
امين مجلس الوحدة الاقتصادية

ويبدى الدكتور حسن ابراهيم تعجبه من الضجة المثارة حول السوق الشرق اوسطية ، ويرى فى طرح مثل هذه الافكار امرا طبيعيا ، لنا الحق فى أن نقبلها أو نرفضها ، والعرب يتعاملون فى اكثر من اطار على المستوى الافريقى ، والاسلامى ودول عدم الانحياز ، والتعامل مع هذه الجهات ، وفى ظل أى تجمع مرتبط بما يتفق مع المصالح العربية ، وعلينا ألا تكون السوق الشرق أوسطية إذا اقرت على حساب العرب ، ونكون نحن فيها الأساس .

وعن المقاطعة العربية لاسرائيل قال الدكتور حسن ابراهيم ان المقاطعة العربية عندما تم فرضها كان لها أسبابها الموضوعية ، وإذا زالت هذه الأسباب التى أدت اليها . يمكن النظر فى رفعها ، ولكن قبل هذا فهو أمر غير مطروح . لن سيتفيد منه سوى الطرف الآخر ، وأعرب عن أمله فى بدء العمل بالاستراتيجية الاقتصادية العربية الجديدة والتى اقرت من حيث المبدأ فى الدورة الأخيرة للمجلس فى عام ١٩٩٥ ، وقال لقد تم احالتها إلى الدول الاعضاء لدراستها وابداء الآراء والملاحظات حول مضمونها وكلفت الامانة العامة للمجلس بعرضها مع ما تقدمه الدول من



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٩٩٣

الاقليمية ولا نتمتع بالمؤسسات الوطيدة التي تتمتع بها اوربا من اقتصادية وسياسية واجتماعية ولكن شعوب الشرق خلافا للشعوب الاوربية تنفرد بتجربة عميقة منقطعة النظير في التعايش السلمي والتنافس الايجابي تحت مظلة الخلافة الاسلامية زهاء الف عام (في ظل الخلافتين العربية والتركية) وهذا التعايش والتفاهم والجهد المشترك اذاب كثيرا من الحواجز النفسية بين الطوائف الدينية والسلالات العرقية في المنطقة. فهذه الطوائف من اسلامية ومسيحية ويهودية وتلك السلالات من آرية وسامية وطورانية اكثر استعدادا للتكاتف بهدف الوصول الى غاية نبيلة مما لدى الشعوب الاوربية التي تتحدر من ارومة آرية واحدة وتدين كلها بالمسيحية.

ويجب الا يغيب عن بالنا ان وجود المؤسسات العريقة ليس وحده السبب الذي ادى الى تبلور فكرة التعاون الاقتصادي الاوربي في نطاق سوق واحدة فهناك التطور التقني العالمي الذي قرب البلدان بعضها من بعض وجعل القارة كبلد واحد ثم ضخامة الخسائر الفادحة التي تنتج من الصراع بين الشعوب لا سيما الاخطار التي تنجم من الحروب المدمرة التي تستخدم الصواريخ والاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

والسببان اي تواصل العالم وخطر الحروب يشملان الشرق الاوسط ايضا. فنحن نقع في الوسط بين القارات القديمة الثلاث واصطلاح الشرق الاوسط هو اسم على مسمى. وقيام تعاون اقتصادي وثيق على شاكلة سوق واحدة بين بلدان هذه المنطقة هو لمصلحة البشرية جمعاء. فمثل هذا التعاون الاقليمي لو صمد في وجه المشاكل وثبت اقدامه فانه سيجد ـ لا محالة ـ ترحيبا من الشعوب كافة.

والحروب التي تزداد ضراوة وفظاعة يوما بعد يوم، تهدد منطقتنا في الصميم، فان لم نتصد لهذا الخطر الاكيد باقامة نظام من التعاون الاقتصادي الواسع والشامل والدقيق، ان لم نعمد الى مباشرة هذا الواجب الانساني فورا ودون ابطاء فان مصيرنا معرض لعاقبة اشد سوءا عما يدور الآن في الصومال والبوسنة والهرسك وافغانستان. فدول الشرق الاوسط غنية بما فيه الكفاية وفي مقدورها ان تخوض حروبا طويلة ومكلفة مثل ما حدث بين ايران والعراق. ومن جراء الثروة المكدسة في المنطقة فان اغلى الاسلحة واحدثها واشدها فتكا ستستخدم فيها ثم ان وجود آبار البترول يزيد اضعافا مضاعفة من خطر تلوث البيئة في رقعة مترامية الاطراف وما حدث في الكويت من اشعال النار في نحو الف بئر يعد نموذجا صغيرا للكوارث التي ستحل بنا اذا اشتعلت الحروب في منطقتنا النفطية.

ويبدو ان واقع الحال لا يترك خيارات كثيرة لنا.. فإما ان نعقد العزم على الشروع منذ هذه اللحظة للاعداد الجيد والجاد الهادف لوضع الاسس السليمة لبناء صرح محكم متماسك من التعاون الاقتصادي الصادق والمنتج والمتكامل بين جميع دول المنطقة وإما ان نوطن النفس على خوض حروب لا نهاية لها مثل ما كان بين العرب واسرائيل طول نصف قرن من الزمان وما جرى في لبنان بين اهله وطوائفه زهاء سبعة عشر عاما والقتال الذي اندلع بين العراق وايران واستمر ثماني سنوات ولا يزال البلدان يعانيان من آثارها الرهيبة وما حاق بالكويت الذي كاد ان يأتي على المنطقة برمتها. وما هو قائم في الوقت الراهن بين اكراد تركيا والحكومة التركية وما يحدث بين أذربايجان وارمنستان. والموت الزؤام الناشب اظفاره في شعب افغانستان واحداث مرعبة اخرى لا تخطر بالبال.

ولا نجافي الحقيقة اذا قلنا بهذا الشأن ان الجحيم من ورائنا والنعيم من امامنا فان احجمنا عن التقدم الى الامام والسعي في اقامة مجتمع تعاوني اقليمي واسع الارجاء فان الجحيم الزاحف من ورائنا لا بد ان يدركنا وتحل بنا شرور كثيرة لا سمح الله وهذا ما يريده اعداؤنا. ولكننا ان توكلنا على الله وتقدمنا الى الامام فان الامل كبير في ان نفوز بما فازت به بلدان اخرى من اقامة تنظيمات اقليمية بينها والتكاتف في معالجة مشاكلها العامة.

فالشرق الاوسط هو المنطقة الوحيدة في العالم التي تلتقي فيها وجها لوجه اقوام تنتمي الى الارومات الثلاث الآرية والسامية والطورانية ويوجد فيها اتباع الديانات الثلاث الكبرى وديانات عديدة اخرى بعضها مثل الصابئة يعوص تاريخها في اعماق الماضي السحيق، فالسلام والامن الوطيدان وحدهما قادران على ابعاد اولئك الاقوام وتلك الطوائف من التناحر الدائم حيث ان احقادا من قديم الازمان دفينة في ضمائر تلك الطوائف والاقوام فان اقل اثارة للرواسب النفسية ستفجر العداوات الراقدة في قرارة المشاعر ثم تبدأ النار بالانتشار رويدا رويدا حتى تعم المنطقة بكاملها.

وقبل ان ننهي المقال في هذا المجال يجدر بنا ان نشير هنا الى ان كثيرا من ينابيع مصادر الطاقة في منطقتنا متداخلة، وعلى سبيل المثال فان جذور آبار البترول في خانقين العراقية وكرمانشاه الايرانية واحدة ومن هذا المنطلق يجب ان يتم تنسيق بين الدولتين لاستخراج البترول من آبارهما في هذه المنطقة حيث ان الاستنزاف المتواصل من الجانبين سيفضي الى نضوب تلك الآبار بسرعة متناهية وفي غضون بضعة عقود. وهذه الحقيقة قائمة في عدد آخر من ينابيع حقول النفط والغاز الموزعة على دول عدة في المنطقة.

كما ان مصالح دول المنطقة متشابكة ايضا. وكمثال صغير لذلك نذكر ان اشجار النخيل على جانبي شط العرب في ايران والعراق اخذت تجف بالآلاف في السنوات الاخيرة وسبب ذلك ان ملوحة مياه شط العرب تزداد بانتظام من جراء زحف البحر داخل الشط لان المياه الحلوة قد تضاءلت كثيرا بسبب السدود التي قامت على نهري الفرات ودجلة ـ في المسيرة الطويلة لهذين النهرين ـ في تركيا وسورية وشمال العراق. والامثلة كثيرة على مثل هذا التشابك في المصالح. ولا يحل المشكل الا قيام تعاون منظم بين جميع دول المنطقة.



آراء وملاحظات على لجنة من الاقتصاديين العرب لوضعها فى صيغة مناسبة لتعرض على المجلس فى دورة لاحقة ، ولاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

وعن ملامح الاستراتيجية الاقتصادية العربية الجديدة قال الدكتور حسن ابراهيم : أن الاستراتيجية تهدف للتجاوب مع تطلعات الأمة العربية لتحقيق التقدم والرخاء الاقتصادى والاجتماعى . وبناء التكامل الاقتصادى العربى الذى يعتبر ضرورة موضوعية وحتمية ، النظر بعين الاعتبار للتحديات الاقتصادية الدولية ، وما طرأ عليها من تغيرات بما فيها التكتلات الدولية الكبيرة . وكذلك مع التفاعلات الاقتصادية والسياسية فى البلدان العربية

والشرق اوسطية الدعوة لاقامة تكتل اقتصادى عربى مبنى على القدرة الذاتية للتعامل مع التكتلات العالمية ، الالتزام بأهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية وأحكام السوق العربية المشتركة مع الوضع فى الاعتبار التجارب التى مر بها مجلس الوحدة الاقتصادية الايجابية او السلبية ، تحقيق الترابط والفاعلية للقرار الاقتصادى العربى ، تطوير الهياكل التنظيمية للعمل الاقتصادى العربى ، دعم التعاون العلمى والفنى والتقنى اختيار عدد من القطاعات الخدمية والانتاجية الحيوية واعطاؤها أولوية كمشاريع عمل مشتركة ، الاستفادة من الامكانيات العربية على اختلافها .

واكد الدكتور حسن ابراهيم أن تردى العلاقات السياسية بين الدول العربية تؤثر بالسلب على التعاون فى المجال الاقتصادى . وكانت وراء حالة الركود فى الفترة الأخيرة نتيجة المصاعب التى واجهت العمل العربى المشترك فى الفترة الأخيرة ، اضافة إلى ازمة الخليج ، وقال ان هناك اصواتا عديدة تنادى بضرورة تحييد العمل الاقتصادى العربى عن العمل السياسى ، الذى كان وراء تدهور العلاقات الاقتصادية العربية وأشار الى أن هناك مجالات جديدة مطروحة لاقامة مشروعات مشتركة بين الدول العربية ، خاصة فى مجال النقل البرى ، والسكك الحديدية والمقاولات على نطاق واسع ، وقال : المهم ليس فى عدد المشروعات ولكن فى اقرار مبدأ اقامة مشروعات تكاملية فى الاطار العربى .



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible] ١٩٩٣

الشرق الأوسط من اقتصاد الصراع إلى اقتصاد السلام

يطرح شمعون بيريز في الفصلين العاشر والحادي عشر من كتابه «الشرق الأوسط الجديد» تصوراً حول انتقال الشرق الأوسط من اقتصاد الصراع الى اقتصاد السلام ويبحث في الكيفية من أجل بناء هيكل ارتكازي مادي للتنمية. ويرى ان السياحة أحد اهم الموارد الطبيعية للشرق الأوسط وانها لم تحقق قدرتها الكامنة في هذا المجال.

ان انتقال الشرق الاوسط من اقتصاد الصراع الى اقتصاد السلام يعني، بالنسبة له، ضخ الموارد لتطوير الهياكل الارتكازية الموائمة لهذه الحقبة السلمية الجديدة. وهذا يفترض، بالطبع، بناء هياكل دعم في كل ارجاء سائر بلدان المنطقة. ورغم ان اي جهد يبذل في ميدان التطوير الاقتصادي والاجتماعي مثمر ومفيد، فان تطوير الهياكل الارتكازية المادية قريباً من الحدود القومية الحساسة ينطوي على قيمة مميزة.

لقد طورت مصر بعد سحب قواتها من سيناء عقب حرب يوم الغفران 1973، منشآت الملاحة في قناة السويس، وأعادت إعمار مدن القناة، وحسنت الطرق الموصلة الى هذه المدن. وفسرت اسرائيل هذا الإعمار بوصفه علامة على ابتعاد مصر عن استراتيجية الحرب. ولدى مراجعة هذه السياسة نجد أنها تعكس حقا التغيرات التاريخية التي قام الرئيس السادات باتخاذها لاحقا. لقد قام بالخطوات الاولى قبل بضع سنوات من زيارته للقدس عام 1977. ان تطوير مصر لمناطق الحدود التي كانت ميدان معارك قبل فترة وجيزة، كان بداية موائمة لهذا التقدم. وحافظ الرئيس حسني مبارك على الزخم. وتغيرت القاهرة والاسكندرية تغيرا كبيرا، الى درجة يتعذر معها معرفة ملامحها الاصلية: فالجسور العالية والشوارع الفارهة التي شيدت باشراف شخصي من الرئيس تخترق ارجاء هاتين المدينتين الكبيرتين. ولعل الرئيس حسني مبارك سيحتل صفحات التاريخ بوصفه من اكبر بناة

مصر. والرؤساء الذين يشيدون الجسور بين المدن غالبا ما يبنون الجسور بين الامم.

وكما برهنت مصر، ليس ثمة داع لانتظار اكتمال عملية السلام من اجل بناء هيكل ارتكازي مادي. فالتنمية يمكن - بل يجب - ان تسبق الدبلوماسية، معجلة العملية باسرها. ولقد شرعت اسرائيل بالتحرك في هذا الاتجاه اصلا، وتبذل الحكومة المنتخبة في يوليو (تموز) 1992 كل جهد لضخ الموارد في شق الطرق ومد سكك حديدية ونصب خطوط المواصلات، وما الى ذلك، عوضا عن بناء مستوطنات جديدة، خلافا لسياسة حكومة الليكود. ويبدي الاردن هو ايضا موقفا ايجابيا من مسألة التطوير المادي. ويخطط الفلسطينيون للقيام بمشاريع مماثلة في ظل الحكم الذاتي، ونأمل ان تحذو سورية ولبنان حذوهم.

ان شق الطرق ومد خطوط السكك الحديدية، وفتح الخطوط الجوية، وربط شبكات البث وتطوير سبل الاتصال، واتاحة النفط والماء في كل مكان (وفقا للاقتصاد لا السياسة) وادخال الكومبيوتر في انتاج السلع والخدمات سينفخ نفسا جديدا في حياة الشرق الاوسط مثلما يضخ الدم الجاري في عروقنا الاوكسجين الضروري للحياة.

واننا لنرحب حتى باي تطوير احادي الجانب موجه للسلام. لكن المشاريع الكبرى تتطلب تعاونا دوليا يدفع وينمي عملية السلام بدرجة اكبر. وسيتم هذا التعاون على ثلاثة مستويات. على المستوى القاعدي سوف نناقش سبل تسوية الحاجات والمصالح المتضاربة للبلدان المتجاورة (مثلا عدم اجراء تدريبات عسكرية قرب موقع سياحي للجار). وعلى المستوى الوسطي، سوف نتداول الآراء حول سبل تكيف الهياكل الارتكازية لكل البلدان وفقا لمواصفات هندسية وتكنيكية معينة ووفقا للشروط الاقتصادية للبلدان المشاركة والمجاورة (مثال ذلك تخطيط الطرق والسكك الحديدية في البلاد لتسهيل الربط في المستقبل وتوسيع خطوط النقل لاحقا).

ويتوخى المستويان القاعدي والوسطي ضمان العلاقات الحسنة مع البلدان المجاورة. اما على المستوى العلوي في القمة، فان البلدان سوف تناقش سبل العمل من اجل التعاون الكامل في تنفيذ المشاريع المشتركة (مثلا، شق قناة البحر الاحمر - البحر الميت في مشروع مشترك اردني - اسرائيلي). ولا يملك تطبيق هذه المرحلة من التنمية بالكامل الا بعد تشكيل الهيئات الاقليمية النافذة. ولسوف تعمل هذه المنظمات على تخطيط وادارة المشاريع المشتركة وضمان الايفاء بكل المواصفات والقياسات والعقود. وعدا عن التعاون الثنائي او حتى المتعدد في مشروعات متخصصة، فان وجود هذه الهيئات الاقليمية بالذات سوف يجلب الاستقرار للمنطقة، ويجذب الاستثمارات الاجنبية، ويحفز تنمية متواصلة.

لقد كان الشرق الاوسط على مدى التاريخ كله حلقة وصل تجاري وحلقة اتصال بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. بيد ان الحروب المعاصرة حصنت الحدود، وعزلت كل طرف عن الجانب الآخر من العالم - ماديا وفكريا - ومنعت الجميع من ادراك المزايا الجغرافية الهائلة للشرق الاوسط. وبالسلام وحده يمكن تحويل هذه الحدود من عوائق صادة، الى جسور واصلة.

واذ نغذ الخطا الى هذه الحقبة الجديدة، سواء في مرحلتها المبكرة، حيث يلزم بسط الرقابة على اجتياز الحدود وفرض اذونات دخول، ام في المرحلة الختامية حيث تفتح الحدود وتباح حرية الانتقال، فاننا نحتاج الى منظومات اتصال ونقل حديثة في الشرق الاوسط. وينبغي لنا ان نقتفي اثر نماذج الولايات المتحدة واوروبا الغربية التي انهت الغربة القارية ودشنت حقبة جديدة من الانفتاح، يمكن فيها للافكار والبشر والمنتجات ان تتحرك بحرية من مكان الى آخر. ان امكانية النقل بلا توقف تعزز النشاط والابداع. كما ان السلام سوف يجتذب المسافرين، سواء السياح الراغبين في زيارة المنطقة، ام الزوار الراغبين في التوقف المريح في محطة انتقالية. ولا بد من تطوير الهياكل الارتكازية الى مستوى يتيح للشرق الاوسط ان يستانف موقفه التاريخي في مركز العالم.

ان التخطيط الجديد يستلزم ان نحدد هدفنا النهائي، وان نرتب اهدافنا المرحلية من حوله، بالاستناد الى الامكانات القابلة للتحقيق في كل مرحلة. ويتمثل هدفنا هنا في بلوغ التعاون الاقليمي الكامل في اطار جماعة ثابتة، مستقرة، تكون مسؤولة عن هيكل ارتكازي مشترك. ويعني هذا، في مجال النقل، بناء مرافئ ومطارات وسكك حديدية وطرق سريعة



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٣

(اكسبرس) متعددة الجنسية تربط بين بلدان المنطقة وتوصل المنطقة بافريقيا واوروبا. وان نظاماً عالي التطور للنقل الاقليمي سيمكننا من تقليص ازمنة السفر او النقل وتكاليفهما. وستؤدي الطرق المباشرة الى اختزال المسافات الجغرافية وتساعد على خلق سوق اقليمية متطورة. إن كل الطرق تؤدي الى التنمية. وكلما كانت مفيدة اكثر، كان التوفير في الحياة والزمن والاموال اكبر. ان الطرق تساعدنا في مقارعة العزلة.

السكك الحديدية

ومدّ البريطانيون خطا من مصر الى طرابلس عن طريق بورسعيد وحيفا وبيروت، وما تزال بعض الخطوط المحلية قيد الاستعمال، وحسب التقديرات الاسرائيلية يمكن إحياء هذا الخط الحديدي في ظرف ستة اشهر لا اكثر .

ويمكن استخدام الخط لنقل الشحنات من ميناء حيفا الى الاردن وسورية. وهناك خط موازٍ مساعد، يمكن شقه على طول ساحل البحر المتوسط. ان مشروع اعادة بناء الاجزاء التي خربتها الحرب، وتوسيع الخطوط وبناء الاضافي منها، بل بناء خط ثان، يشكل تحديا اقتصاديا ذا قدرة على توليد ارباح كبيرة لكل من المستثمرين والمستهلكين. فوجود منظومة سكك حديدية خدمة عظيمة للمتدينين، الذين يقومون بالحج السنوي للمدن المقدسة. وبالطبع فان هذه الشبكة سوف تستخدم للزيارات العائلية وللعطلات، والرحلات الى الريف، وبوسع السياح الاوروبيين السفر من تركيا، عبر سورية، ولبنان واسرائيل الى مصر وغيرها من اجزاء افريقيا، او عبر سورية، اسرائيل، الاردن، وستخدم هذه الخطوط الموانئ في كل بلد من البلدان المطلة على البحر المتوسط والبحر الاحمر، كما ستخدم الموانئ متعددة الجنسية والتجارة ومراكز الاستجمام التي ستشاد في غزة وعلى طول قناة البحر الاحمر - البحر الميت المزمع شقها.

الطرق

بموازاة تطوير السكك الحديدية، هناك خطط لبناء ثلاث شبكات من الطرق الدولية السريعة (اكسبرس)، يعبر الطريق الاول الشرق الاوسط من شمال افريقيا الى اوروبا على امتداد البحر (عبر مصر واسرائيل ولبنان وسورية وتركيا). اما الثاني فسيعبر الشرق الاوسط من شمال افريقيا الى العراق فالخليج. وسيتيح الاثنان للسيارات الخاصة القادمة من اوروبا بلوغ بلدان الشرق الاوسط والمواصلة الى افريقيا وبالعكس. وستتألف الشبكة الثالثة من سلسلة من الطرق التي تصل غزة بالحبرون، والقدس بعمان، وحيفا بالمفرق (في الاردن) وحيفا بدمشق. وستنفذ هذه المشاريع من جانب الدول المشاركة جزئيا، ومن جانب الشركات العالمية جزئيا ايضا، والتي ستحصل على حق الاستخدام المجاني للطرق.

الموانئ ومناطق التجارة الحرة

ان سائر بلدان المنطقة سوف تحظى بامكان الوصول الحر للموانئ الرئيسية الواقعة على ساحل البحر المتوسط وعلى امتداد البحر الاحمر. ويمكن اقامة مناطق تجارة حرة لصق موانئ اللاذقية وبيروت وحيفا وغزة والاسكندرية (او بورسعيد) على المتوسط وجدة على البحر الاحمر. وستحتوي المنطقة التجارية الحرة على الصناعات الخفيفة، والمراكز التجارية، والتسلية، والخدمات الادارية وخدمات التسويق، وستخضع هذه المناطق خلال المرحلة الاولى الى تشريعات البلد الذي تقع فيه، الا انها ستخضع آخر المطاف الى ادارة مركزية من جانب الجماعة الاقليمية وتحظى بموقع اقليمي. وستساهم هذه المناطق بدورها في استقرار الشرق الاوسط وستكون، مثلها مثل اية منطقة ادارية اخرى، معنية بالحفاظ على الشروط الداعمة للنمو.

ان اثنين من الموانئ المذكورة آنفا لا وجود لهما بعد. فميناء غزة في اللحظة الراهنة مجرد بلدة صيد محلية صغيرة، وهو تجسيد لمآل قطاع غزة خلال كامل فترة النزاع الفلسطيني - الاسرائيلي. ان المنطقة تتسم



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ١ / ١٩٩٢

بمقدرة كبيرة، كامنة، على النمو، وبوسعها ان تزدهر في ظل السلام، فتوفر فرص العمل والمداخيل لآلاف الاسر. وليس من باب المصادفة ان فكرة وجود ميناء كبير هنا قد الهبت خيال عدة حكومات اجنبية ومستثمرين اوروبيين، واذ تستمر العملية فاننا نتوقع ان يبدي آخرون الاهتمام ذاته. ان بمقدور التكنولوجيا الحديثة ان تجعل ميناء غزة

واحدا من اكثر موانئ المتوسط فائدة. وستمر السلع والحمولات من بواباته الى جهات في اسرائيل وفلسطين والاردن والمملكة العربية السعودية بل حتى العراق. وسيفضي هذا الميناء الى ثورة اقتصادية في عموم المنطقة، وخاصة بالنسبة الى سكانها الفلسطينيين. وما ان تغدو غزة ميناء مزدهرا، حتى تستطيع ايضا ان تكون نقطة نهاية او انطلاق الطرق وشبكات السكك الحديدية، ومركزا اقليميا للصيد، وقطبا جاذبا للاستثمار الاجنبي.

ان قطاع غزة، المزدحم، المهمل، اليوم، يعيش في اوضاع صحية مرذولة، ولا يقدم لسكانه اي مصدر للدخل، وقد بقوا لعقود اسرى النزاعات، ورهينة الفقر والحرمان والمهانة منذ مجيئهم الى هذه الدنيا. ولكن مع حلول السلام وخطط المستقبل، سوف تزدهر غزة من جديد، وسيعيش سكانها في نماء، وكرامة، ورغد. وتستطيع غزة ايضا، بوصفها مدينة ساحلية، مركزا سياحيا مهما، وان بناء حوض حول الميناء الجديد سيجتذب المزيد من الزوار.

ان هناك ميناءين يجثمان على الساحل الشمالي لخليج ايلات او خليج العقبة: أولا ايلات وهو اسرائيلي وثانيا العقبة وهو اردني. ان ايلات والعقبة مدينتان توأمان، تقومان على جانبي حدود مغلقة. وليس ثمة تبادل لنيران المدافع بين القوات الاسرائيلية والقوات الاردنية، وهناك في بعض الاحيان حتى علامات على التعاون، ولكن لا يوجد ايما اتصال مباشر او مرور حر بين هذين الميناءين، وهاتين المدينتين او هذين البلدين. وما من احد يتمتع بحرية الطيران سوى البعوض الذي يمضي، جيئة وذهابا، بلا عائق، مزعجا بلسعاته السكان والسياح وعمال الميناء على الجانبين. وسيتغير هذا الوضع تغيراً دراماتيكياً عند توقيع اتفاق السلام. وحينما تتهاوى جدران العداء والبغضاء لن تبقى ثمة حاجة لوجود موانئ منفصلة. ان توحيد الاثنين سوف يوسع الشاطئ، ويحسن بيئة البحر والبر، ويفتح الطريق لتعاون عالي المستوى بين اسرائيل والاردن. وسيقام الميناء المشترك عند الطرف الجنوبي للقناة. بل لعل بالامكان ان يدار بصورة مشتركة حتى في المرحلة الاولى من جانب ممثلي البلدين، باشراف مديرية ميناء ايلات ـ العقبة. وسيدار المشروع في ما بعد، نعني الميناء ومركز التجارة الحرة (الذي يشاد لصق الميناء) من جانب النظام الاقليمي، بما يتضمنه من هيئات مستقلة لادارة الموانئ البحرية والجوية. ان وجود ميناء مشترك هنا سوف يزيل الحاجة الى مد خط سكة حديدية اضافي، مكلف بيئيا واقتصاديا، ليمضي عبر الارض الجبلية المتموجة التي تحيط بهاتين المدينتين. ان ملتقى الطرق والسكك الحديدية سوف يشاد لصق المنطقة التجارية الحرة، لتمتزج وتذوب بالجو العالمي الفريد في منطقة الصيف الدائم هذه.

ان خليج ايلات يقع عند ملتقى اسرائيل والاردن ومصر، وهذا موقع مثالي، لاقامة مطار دولي يخدم البلدان الاربعة. ان هذا المطار سيحول الحدود الى جسور تربط بين الثقافات والشركات والمنظومات الاقتصادية والتجارية، ثم، وهذا هو الاهم، تربط بين الناس بصرف النظر عن الاصل والدين والقومية او الجنس.

القناة

ان قناة البحر الاحمر ـ البحر الميت عبارة عن مشروع ضخم سوف يستفيد من اكثر بركات السلام نعمة. وسيشاد ميناء مشترك ـ ميناء السلام ـ على طرفه الجنوبي.

والقناة مشروع متعدد الاغراض. وتتوخى القناة نقل المياه من البحر الاحمر الى البحر الميت، تعويضا عن المياه التي تاخذها اسرائيل والاردن من نهر الاردن واليرموك لأغراض الري. وستستخدم المياه لاغراض البحث والتطوير في الزراعة، ولدعم الخدمات السياحية في البوادي الاسرائيلية والاردنية، واقامة هياكل ارتكازية للمزيد من التنمية الاقتصادية في وادي عربا. ان المياه سوف تتدفق شلالات من الجرف

الصخري الشاهق الى البحر الميت، وان الطاقة المتولدة عن التباين في الارتفاع سوف تسخر لتوليد الكهرباء. وثمة امكانية ينبغي ان نتحراها: تحلية المياه، باقامة منظومة مشتركة لتوليد الكهرباء وتحلية بعض المياه المستخدمة في توليد الكهرباء مما يخفض تكاليف التحلية لاغراض اخرى.

ولا يسع المرء حتى لو كان يرفض التعاليم الصهيونية الا ان يتعجب ازاء رؤيا تيودور هيرتزل عن البحر الاحمر المذكورة في مؤلفه الطوباوي «الارض القديمة الجديدة». صور هيرتزل قناة مزدوجة الغرض، تنقل المياه من البحر المتوسط الى شمال البحر الميت. اما خطتنا فتختلف عن تصوره، وبالطبع فان ادواتنا التكنولوجية اكثر تطورا بما لا يقاس، لكن فكرة هيرتزل الاصلية تتشابه، على نحو مدهش، مع الفكرة التي نتمعن فيها بعد اكثر من تسعين عاما على ذلك. كتب هيرتزل في الصفحة الاولى من روايته: «إن عزمت عليها، ما عادت من حكايا الجن».

ويصف هيرتزل رحلة في ارض اسرائيل، يصل ابطال العقبة الى اريحا، ويواصل البعض جنوبا لرؤية القناة: «لم يصادفوا وهم في الطريق الى اريحا اطلالة غير محجوبة عن البحر، اما الآن فكان يهجع امامهم، ضخما ضخامة بحيرة جنيف. وقفوا عند الطرف الشمالي، فرأوا على يمينهم لسانا ضيقا من البر يضطجع امام الجروف العالية التي تتساقط منها مياه القناة بقوة... وتذكر كنجز كورت شلالات نياجارا وهو يرى الى الانابيب المعدنية التي تنقل مياه القناة الى التوربينات في الاسفل». ويشرح الدليل تكنولوجيا جلب الماء من البحر المتوسط وانزالها الى البحر الميت، الذي يقبع على مسافة اكثر من 900 قدم الى الاسفل. ان هذه العملية تولد الكهرباء وتعوض عن المياه الحلوة المأخوذة من نهر الاردن لاغراض الري. ان محطات الطاقة تجتذب الصناعات، والقناة تاتي بحياة جديدة الى البحر الميت. وهناك حوالي عشرين انبوبا تضخ المياه وتحرك التوربينات. وثمة ضجيج مدوي، دفاق ينبعث من المياه المتساقطة كالشلال، ويمتلئ الهواء برغو رذاذ ابيض.

في نهاية القرن التاسع عشر كان ذلك حلما لذيذا. اما في اواخر القرن العشرين، فقد آن اوان تحويل الحلم الى حقيقة.

لقد حاولت حكومة اسرائيل تحقيق رؤيا هيرتزل، الا ان سير القناة على الخط الذي اختار ليس مجديا من الناحية الاقتصادية. ولم تتضح جلية ذلك الا بعد استثمار قدر طائل من الاموال. واعترض الاردنيون على المشروع بشدة، على التجربة الاسرائيلية الحصرية لتغيير طوبوغرافية البحر الميت بصورة منفردة. ووضعت مقترحات اخرى لشق قناة من البحر المتوسط الى وادي نهر الاردن، ولكن لم يتخذ اي اجراء بصدد ذلك. واراد الاردن بناء قناته الخاصة من البحر الاحمر لكن اسرائيل اعربت عن رفضها. اخيرا جمد البلدان كل خطط شق القناة.

اما في المفاوضات الجارية الآن بين اسرائيل والاردن فقد بُحث موضوع قناة البحر الاحمر - البحر الميت كمشروع مشترك مدعوم بتمويل عالمي. ان القناة اذ تعزز السلام بين اسرائيل والاردن سوف تحظى بتمويل معقول مشفوعا بضمانات دولية. ويتطلب المشروع استثمارات كبيرة - مليارا دولار في الاقل - لشق القناة وبناء المصنع الكهرومائي، اضافة الى تكاليف بناء ميناء مشترك، وتفكيك الميناءين العاملين حاليا، وتنظيف شاطئ ايلات - العقبة. وسيستغرق المشروع كله ثماني سنوات في الاقل، في غضون ذلك ستكون القناة وسيكون الميناء تذكرة الشرق الاوسط الى القرن الحادي والعشرين.

ان التفاصيل لم توضع بالكامل بعد، لكن التصور العام جلي: ستمدد اسرائيل والاردن ميناء ايلات - العقبة بانشاء خليج اصطناعي ثنائي الاقليم عند الطرف الجنوبي من كلتا المدينتين وستبني اسرائيل والاردن ميناء السلام المشترك على الخليج. وقبل ان يبدأ الميناء بالعمل، سيجري تفكيك الميناءين الحاليين، شأن خط انابيب نفط ايلات - اشقلون. اما المياه للقناة فستسحب من الميناء الاصطناعي وتضخ شمالا، على طول منخفض وادي عربا. وستبلغ المياه بدفع من عدة محطات ضخ الى ارتفاع 720 قدما. بعد ذلك تجري المياه شرقا نحو الاردن لتواصل سيرها شمالا كي تحرك ثلاثة مولدات كهربائية. بعد ذلك تتدفق المياه غربا، عائدة الى اسرائيل، حيث ستشغل ثلاث محطات كهربائية، ثم تستدير ملتفة حول برك البوتاس لصناعات البحر الميت، لتدخل الى هذا البحر.

ان هذه القناة ستفيد السياحة ايضا (كما فصلنا في الفصل

السابق). اضافة الى اقامة مزارع لانتاج الاسماك. ويتوقع خبراء اسرائيل حصول نمو هائل في مزارع الاسماك، من انعدام الارباح في يومنا هذا الى مئات الملايين من الدولارات سنويا في ظرف 15 عاما.

ويرتكز هذا التقدير على شروط صيد السمك في العالم وعلى اسواق السمك العالمية، وخاصة الاوروبية، العاجزة عن سد الطلب المتصاعد على الاسماك. ولاشباع هذا الطلب يتعين علينا ان نطور بحيرات وبركا اصطناعية لتربية الاسماك. وما دامت كل المياه اللازمة لهذه الصناعة الجديدة يمكن ان تدور (تؤخذ من المصنع الكهرومائي وتعاد اليه في ما بعد) فان مزارع الاسماك ستكون ناتجا عرضيا مربحا لمشروع القناة ولن تتطلب ايما راسمال اضافي على وجه التقريب. اما المياه من احواض الاسماك فستجري عائده الى قناة البحر الميت حيث تتفسخ المواد العضوية الموجودة في الماء بفضل البكتيريا والمعادن الناشئة طبيعيا. بالمقابل نجد ان تطوير مصائد اسماك على نطاق مماثل في خليج ايلات - العقبة سوف يؤدي الى التلوث المباشر للبيئة ويضر بنبات وحيوان البحر الاحمر.

ان الافكار الواردة هنا ليست بعد مسندة بخطط هندسية واقتصادية مفصلة، كما انها ليست مهيأة للتنفيذ المباشر. وثمة قدر كبير من العمل ينتظرنا، ولكن يجب ان نخطو الخطوة الاولى في ما نحن نتوفر على هذه الفرصة لبلوغ هدفنا. ان بوسع هذا المشروع العملاق، الذي يهز الارض هزاً، ان يساعد، من الوجهة السياسية، على صيانة السلام وتوطيد مصالح متبادلة بعيدة الامد. ولن يقتصر النفع من ذلك على امم الشرق الاوسط بل يتعداها الى خارج المنطقة ايضا. ولم يكن من باب المصادفة ان يعمد الايطاليون في محادثات السلام الى البدء باستقصاء الجدوى الاقتصادية لمشروع هذه القناة. ولكن حين يجد الجد، فسيكون من الضروري تمحيص كل عناصر وجوانب مشروع القناة. واني لموقن بان القناة ستشق. وستتدفق المياه على طول وادي عربا، وستمدنا محطات الكهرباء بالانوار، وستنبض الارض اليباب مزهرة بالحياة وستشهد المنطقة السلام، والصفاء، والتقدم. وستستخدم شعوب البلدان الاخرى الموانئ والمطارات وتزور مراكز الاستجمام والراحة، وتنعم بمنتجات صحرائنا المزدهرة.

وخلافا للتاريخ السياسي، عملت الطبيعة على ربط اسرائيل والاردن باربعة منابع جغرافية مشتركة: نهر الاردن، البحر الميت، منخفض وادي عربا الذي يقع بين البحر الميت والبحر الاحمر، ثم ساحل البحر الاحمر. وان استمرار الحروب من شانه ان يهدد هذه الموارد الاربعة ويفضي بنهر الاردن الى الجفاف، محيلا اياه الى ذكرى تاريخية، وبالبحر الميت الى كنز من كنوز الماضي، وبوادي عربا الى صحراء ازلية، وبالبحر الاحمر، هذه النعمة الالهية الى مورد مبدد. وعوضا عن الاقتتال على المياه الجارية، في نهر الاردن، يمكن لنا توليد مياه اضافية وتوزيعها لما فيه نفع الجميع. وان التعاون سوف ينعش البحر الميت ويحوله الى مصدر هائل للدخل، نافعا الاردن واسرائيل والفلسطينيين. وينتج هذا البحر البوتاس والبرومين والمجنيسيوم والملح، عدا عن قدراته الاشفائية والجمالية. وان وادي عربا - هذا الامتداد الطويل من البراري المنقطة اصلا بمستوطنات زاهرة يمكن ان يجتذب السياح من كل انحاء العالم. ان المناخ الجاف، الحار، والمشاهد الفريدة التي تغير ملامحها عند انبلاج الفجر وبدء الغسق، ستكون موطن بحيرات جديدة تكون بمثابة الفلفل المضاف لاطباق هذه الارض، كجزء من مشروع القناة.

وسيدهش السياح للجمال الطبيعي الاخاذ لهذه المنطقة، التي تجمع في قران فريد شذا العالم البدائي الغابر شبه المنسي بالمباني المريحة الباذخة لعالمنا المعاصر. ان البحر الاحمر لجوهرة متلالئة، تهجع في ظلال الجبال السامقة، محفوفة بالمرجان، حافلة بالالوان الزاهية، المبرقشة للأسماك. وستمضي مويجات هذا البحر بعيدا عن الغضب والريبة، لتلثم رمال الساحل برصانة مفعمة بالامل.

وسيتغير البحر الاحمر لا من النواحي الاقتصادية والبيئية، بل من الناحية الاستراتيجية ايضا. لقد اندلعت حربان بسبب محاولات غلق مضيق هرمز.

اما الوضع في حوض البحر الاحمر فيختلف، حيث ان



الظروف ناضجة لتحويل البحر الاحمر الى قوام مائي هادئ، ازرق. وتبين الخريطة ان السواحل الغربية للبحر محفوفة ببلدان صديقة، والى الشمال تقبع اسرائيل بجوار مصر. ويمكن لنا القول بان السلام بين اسرائيل ومصر ناجح تماما، بعد مرور خمس عشرة سنة على كامب ديفيد. ان السلام مع الاردن لم يعلن رسميا، ولكن ثمة وميض قوي ينبعث من كثبان الرمل. لقد توصلت اسرائيل تقريبا الى اتفاقية سلام عامة مع الاردن، وقد تردد الملك حسين في التوقيع بسبب خشيته من العزلة عن العالم العربي ان كان هو اول من يفعل ذلك. لكن حلول السلام مسالة وقت لا اكثر، والعلاقات يمليها العقل.

وفي الجنوب، عند مدخل البحر الاحمر، تقع اليمن. ان هذا البلد يمر بتحولات مذهلة.

ويسمع صدى الرغبة في السلام يتردد حتى في الاعماق القصية لهذه البلاد، وهو ما تبرهن عليه الاتفاقية الاخيرة لليمن بالسماح لليهود بالهجرة. وان من مصلحة اليمن الجلية ان تحافظ على امن البحر الاحمر وحقوق الصيد فيه. وليس ثمة شكوى (مظلمة) لليمن من اسرائيل.

قبالة اليمن، وعلى الطرف الآخر من البحر الاحمر، ثمة بلد جديد: اريتريا. لقد حازت اريتريا استقلالها عام 1993، وتتزعمها قيادة شابة ذكية تريد العمل من اجل السلام.

ان باستطاعة هذه البلدان ان تقلب هذه المنطقة المهمة. فالبحر الاحمر يتميز بقيمة استراتيجية مركزية، لذا فانه يمكن ان يغدو خليج سلام حقيقي شامل.

إنماء السياحة

إن السياحة واحدة من اهم الموارد الطبيعية للشرق الأوسط الذي يرفل بالشمس، فهو بقعة لعبت دوراً محورياً في تاريخ وثقافة واديان بني البشر. وبفضل جَلَد اجدادنا، وكدهم، وغنى أفكارهم، ومعتقداتهم، وفنهم، غدا الشرق الأوسط قطباً للسياح المعاصرين .

إن الشرق الأوسط فردوس السائح إذ يقدم له طيفاً كاملاً من الخبَر: رمال الصحراء المتوهجة، والثلوج العالية التي تكلل هامات الجبال في لبنان، والأنهر المعروفة والممرات المائية، والبراري السرمدية، والقرى الزاهية الخارجة من صحائف التاريخ، والمدن المعاصرة المكتظة، الصخابة، جلال الإيمان، وإثارة الاستجمام. ويمكن للسياح قضاء ايامهم على الشواطئ - وبعضها حار، مشمس حتى في الشتاء - ولياليهم في النوادي والمسارح وقاعات الموسيقى، اما في الشتاء فبمقدورهم التزلج على سفوح جبل الحرمون او التمتع بنهار في المنتجع الصحي للبحر الميت.

إن التقاليد المشتركة لليهود والمسيحيين والعرب تشي بجدنا المشترك إبراهيم، الذي عُرف بكرم الوفادة. واقر احفاد إبراهيم، على امتداد التاريخ كله، بأهمية كرم الضيافة، ساعين إلى محاكاة جدهم الأول. واليوم، إذ نعيش في عالم غيرت فيه الثورة التكنولوجية وسائط النقل والاتصالات، فقد غدت السياحة سلعة شعبية، وعليه ينبغي لافواج السياح ان تتدفق على الشرق الأوسط لتنعم برؤية الاماكن التاريخية والدينية، وتشكل مصدر دخل لسكانه. لكن الحال، لسوء الحظ ليس كذلك. إن قرابة 50 مليون سائح يزورون إسبانيا كل عام، في حين ان 1.5 مليون ياتون إلى مصر لا غير. وعدد السياح الذين يفدون إلى سورية اقل من ذلك بكثير، في حين أن عدداً اكثر، بقليل، يزورون إسرائيل. ومن الواضح ان المنطقة لم تحقق قدرتها الكامنة في هذا المجال.

إن جذر المشكلة هو العنف، وخطر وقوع السياح بين فكي الحرب. إن العنف يصد السياح، اما خطر الحرب فهو الشرط المضاد لازدهار السياحة. وليست الحروب «الكبيرة» وحدها هي ما يعيق السياحة، فالحروب «الصغيرة» واعمال الإرهاب تعرقلها ايضاً. كما ان الخوف يصد الحجاج المسيحيين والمسلمين واليهود، ويصد المجازين الراغبين في قضاء عطلاتهم في موضع آمن، والمديرين الراغبين في جمع الاعمال برحلة استجمام، بل يصد حتى اولئك العاملين في ما وراء البحر ممن لهم اسرهم في المنطقة، ويرغبون في قضاء الاعياد مع اقاربهم.



كانت السياحة مصدرا رئيسيا للدخل في لبنان حتى السبعينات. ومنذ ذلك الحين تحطمت السياحة في هذا البلد بالتمام، نتيجة الحرب الأهلية وتحول لبنان إلى قاعدة عمليات للمنظمات الإرهابية.

وإن ماساة لبنان وطن الأرز، لمثال ساطع يبين كيف ان الإرهاب والتوتر يدمران السياحة. وفي الفترة الأخيرة اخذ المتطرفون يهاجمون السياح في مصر مما ادى إلى مفاقمة الأزمة الاقتصادية لأكبر واقدم امة في العالم العربي - امة تجمع عناصر الشرق والغرب، ويمكن لمواقعها السياحية ان تجتذب عشرات الملايين من السياح سنويا.

وهكذا، لولا العنف، لاستطاعت السياحة ان تصبح مصدراً مباشراً للدخل، معيلة ملايين العوائل في المنطقة. إن السلام والسياحة توأمان لا ينفصلان، وهما يسيران معاً لإنهاء الصعوبات التي نواجهها الآن وتوفير الفرص الهائلة للمستقبل. وابتغاء تطوير قطاع السياحة، واجتذاب الاستثمارات وتشجيع السياح على السفر من مختلف أرجاء العالم، ينبغي ان نوفر السكينة، والهدوء والسلام الحقيقي، وبالمقابل فإن تطوير السياحة ووصول السياح يمكن له، عدا عن جوانبه المالية، ان يفعل فعله كعامل استقرار، خالقاً مصلحة حقيقية في صيانة السلام في المنطقة.

وهناك عوامل عديدة من شانها ان تساعد السياحة في الشرق الأوسط: الحدود المفتوحة، الهياكل الارتكازية المتطورة في النقل والاتصالات، قطاع السياحة المتطورة، السفرات السياحية، بما في ذلك المنتجعات السياحية الجديدة.

الحدود المفتوحة

بعد إقامة السلام ستفتح الحدود حتى لو بقيت الرقابة على جوازات السفر ضرورية في البداية، كما جرى في اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر. وإن فتح الحدود هو الذي سيحيي السياحة بين بلدان الشرق الأوسط. غير ان المكسب الأساسي هو حصول نمو في عدد السياح الأجانب الذين سيتمكنون من دخول مختلف الدول في المنطقة، زائرين عدة اماكن سياحية عبر رحلة واحدة. وسياتي معظم هؤلاء السياح من شمال افريقيا واوروبا والشرق الأقصى.

إن تطوير السياحة من شمال افريقيا والشرق الأقصى يتوقف، إلى حد كبير، على اختيار وتنفيذ حملة تسويق صائبة، وان السياحة الأوروبية الناجحة تتوقف ايضاً على الهياكل الارتكازية للنقل البري.

الهياكل الارتكازية

حتى قبل البدء بإقامة إطار إقليمي رسمي، نستطيع ان نبدأ برسم الخطط لتطوير هياكلنا الارتكازية وتطوير طرق النقل البري الدولية، وبخاصة بين أوروبا والشرق الأوسط، وحين يغدو السفر من أوروبا إلى الشرق الأوسط ممكناً بالقطار أو السيارة، فإن الكثير من السياح سيقضون عطلات نهاية اسبوع كثيرة في المنطقة، علاوة على القائمين بزيارات أطول. وان الهيكل الارتكازي للسفر يعتمد، بالطبع، على فتح الحدود، وخلق مصلحة دائمة في إبقاء الحدود مفتوحة.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٤

الجولات السياحية

يمكن إقامة شركة عالمية جديدة لتسويق الجولات السياحية إلى الشرق الأوسط في أسواق أميركا الشمالية واوروبا والشرق الأوسط، بعرض رحلات متعددة إلى كثرة من الاماكن الشرق أوسطية (إلى مصر وإسرائيل والأردن ولبنان وسورية مثلاً)، وينبغي لنا التركيز على المسافرين في مجموعات، الذين يؤلفون القسم الواعد الاكبر من السوق. ولكن ينبغي ان نضمن لهؤلاء المسافرين اقصى عائد ممكن لقاء ما يدفعون. إن الجولات ذات المحطات المتعددة تحقق ذلك على وجه التحديد، كما انها تشجع اصدقاء السياح ومعارفهم على زيارة المنطقة. ولا حاجة بنا للانتظار حتى يتم إنشاء الإطار الإقليمي. فباستطاعتنا، في المرحلة المبكرة من المفاوضات، ان نوجه مساعينا وطاقاتنا ومواردنا وتفكيرنا الخلاق نحو هذا الهدف الواعد مستبقين توطيد السلام. وعندها يمكن تنفيذ هذه الخطط بمجرد الفراغ من توقيع اتفاقيات السلام.

الاماكن السياحية

إن بعض مشاريع التنمية المحلية سوف تجتذب السياح تلقائياً، مثل ميناء الصيد في غزة، او ميناء السلام في إيلات - العقبة، او قناة البحر الاحمر - البحر الميت. ويمكن تطوير مجالات اخرى خصيصاً لهذا الغرض، ابتداء من قرى الاستجمام مروراً بالفنادق الفاخرة، وانتهاء بمنشات الراحة، وان الشركة المساهمة التي ستنشا لتسويق هذه الخيارات السياحية سوف تكون قادرة على اجتذاب الاستثمار الاجنبي لإنماء الهياكل الارتكازية السياحية. وتتميز سياحة الشرق الأوسط على نحو خاص، بقدرات اقتصادية كامنة، هائلة، ،إضافة إلى بعض المميزات الاخرى، مما يجعلها هدفاً رئيسياً للمستثمرين الاجانب. وستحتاج بعض بلدان المنطقة إلى بناء فنادق وقرى استجمام للمسافرين في جماعات، وينبغي لبلدان أخرى أن توفر طرقاً معبدة للاماكن السياحية الحالية أو تطور منحدرات التزلج الحالية، ومراكز الابحار بالزوارق الشراعية، وغير ذلك من وسائل الراحة والاستجمام. وبوسع الشركات متعددة الجنسية ان تطور هذه الجوانب بتمويل مناسب. وينبغي لنا، مرة اخرى، أن نتوفر على السلام والسكينة لكيما نجتذب الاستثمارات، في حين ان هذه الاستثمارات، بدورها، ستترك اثراً قوياً على استقرار المنطقة. يقول الفيلسوف الإنجليزي هوبز إن الإنسان هو ذئب بالنسبة للإنسان. اما الشرق الأوسط المقبل فينبغي أن يكون موئلاً يغدو فيه الإنسان للآخر مضيفاً لا رهينة.


Bibliotheca Alexandrina
0304829